وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
الدراسات العليا
قسم الجغرافية

انتخابات مجلس محافظة ديالى

دراسة جغرافية مقارنة للدورتين

٢٠٠٥-٢٠٠٩

رسالة قدّمها الطالب (حسين عبد المجيد حميد الزهيري)

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير / آداب في الجغرافية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الأمير عباس الحيالي

١٤٣٤هـ ٢٠١٣م

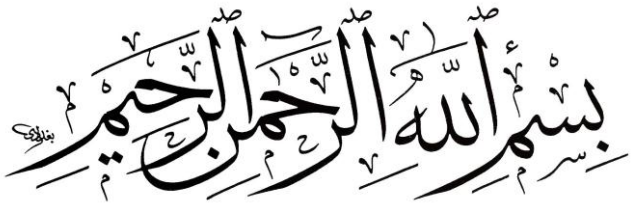

چ ڃ ڱ ڳ گ ڳ ں ڻ ٹ ٹ ڈ ڈ
ۂ چ

سورة الشورى : آية ٣٨

أ ب ب

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(انتخابات مجلس محافظة ديالى دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٩)** والمقدمة من لدّن طالب الماجستير **(حسين عبد المجيد حميد الزهيري)** قد تمّت تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية .

التوقيع /

الأستاذ الدكتور

عبد الأمير عباس الحيالي

التاريخ / / ٢٠١٣

توصية رئيس القسم :

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع /

الاسم : م.د. منعم نصيف جاسم

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ / / ٢٠١٣

إقرار الخبير اللغوي

اشهد أني قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **(انتخابات مجلس محافظة ديالى دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٩)** التي قدمها الطالب **(حسين عبد المجيد حميد الزهيري)** وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية وقد وجدتها صالحة من الناحية اللغوية .

التوقيع/

الأستاذ الدكتور

عبد الرسول سلمان إبراهيم

التاريخ / / ٢٠١٣

أ ب ب

إقرار المقوم العلمي

اشهد أني قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ(**انتخابات مجلس محافظة ديالى دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٩**) التي قدمها الطالب (**حسين عبد المجيد حميد الزهيري**) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية .

التوقيع /

الاسم /

التاريخ / / ٢٠١٣

أ ب ب
إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ**(انتخابات مجلس محافظة ديالى دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٩)** وقد ناقشنا الباحث **(حسين عبد المجيد حميد الزهيري)** في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونقر بأنها جديرة بالقبول بدرجة ( ) لنيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية .

التوقيع	**التوقيع**
رئيس اللجنة	**عضواً**
/ / ٢٠١٣	**/ / ٢٠١٣**
التوقيع	**التوقيع**
عضواً	**عضواً ومشرفاً**
/ / ٢٠١٣	**/ / ٢٠١٣**

صادق مجلس الكلية على قرار لجنة المناقشة

التوقيع

الأستاذ المساعد الدكتور

نصيف جاسم محمد

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

/ / ٢٠١٣

الإهـــداء

- إلى من دانت لغرته الشموس وتعطرت بعبق مولده النفوس . . . . إلى النبي الأميّ الذي علم العالمين . . . . رسول الله محمد (ﷺ)

- إلى إكليل النعمة الذي أزّين به رأسي . . . والدي (رحمه الله)

- إلى الشفاه التي أكثرت لنا الدعاء كلما نطقت . .

- إلى التي لولاها لما مسكت أنا ملي القلم . .

- إلى من حملتني وهناً على وهن . . . . . أمي الحنون

- إلى القلـــب الممتلـــئ حبـــاً وحنانـــاً والـــنفس الملهمـــة صـــبراً وإيماناً . . . زوجتي

- إلى نور عيني وفرحة عمري . . .ولَدي . . عبد المجيد

أهدي ثمرة جهدي هذا

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله مستحق الحمد والصلاة والسلام على رافع لواء المجد نبينا محمد (ﷺ) .

بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى على انجاز رسالتي هذه ، يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ الدكتور (**عبد الأمير عباس الحيالي**) المشرف على هذه الرسالة لما قدمه لي من عون ومساعدة وتوجيهات سديدة وتقويمه للبحث وأصوله فله مني جزيل الشكر والامتنان .

كما يطيب لي أن أقدم شكري الجزيل وامتناني الخالص لعمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ورئاسة قسم الجغرافية لإتاحتهم فرصة إكمالي الدراسة ، وعرفاناً بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي بالسنة التحضيرية في قسم الجغرافية واخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور **جواد صندل جازع** والأستاذ الدكتور **محمد يوسف حاجم** والأستاذ الدكتور **عبد الله حسون** والأستاذ الدكتور **حسن محمد حسن** والأستاذ الدكتور **خضير عباس خزعل** والأستاذ المساعد الدكتور **رعد العزاوي** ، كما أوجه شكري وتقديري للدكتور **رشيد العبادي** والدكتورة **رجاء خليل** والمدرس **فراس عبد الجبار** ، كما أوجه شكري واحترامي إلى المدرس **قحطان فرهود** والأخ **عبد الرحمن الحشماوي** لرفدي بالمصادر العلمية من جمهورية مصر العربية .

ولا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني إلى الأستاذ المساعد الدكتور **إبراهيم جواد كاظم** لما أبداه لي من مساعدة في التحليلات الإحصائية ، والدكتورة **رقية مرشد** لما قدمته لي من مساعدة في رسم الخرائط والأشكال البيانية ، وطالب الدكتوراه **وحيد إنعام غلام الكاكائي** .

والشكر موصول إلى جميع موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق – مكتب انتخابات ديالى لما قدموه لي من حسن معاملة ومساعد واخص منهم بالذكر الأستاذ **عامر لطيف آل يحيى** مدير مكتب انتخابات ديالى والأستاذ **عبد الجليل** مدير شعبة البيانات .

كما أتقدم بشكري وتقديري واحترامي للدكتور **وليد كاصد الزيدي** مدير دائرة العمليات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لما أبداه لي من مساعدة في الحصول على بعض البيانات المتعلقة بالدراسة .

وفي الختام أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من أسهم بالقول أو الفعل أو النية في انجاز هذه الدراسة وعذراً لمن فاتني ذكر اسمه .....ومن الله التوفيق . **(الباحث)**

الملخص

تعرف الجغرافية السياسية بأنها العلم الذي يعنى بدراسة الدولة وظواهرها السياسية وتحلياها مكانياً ، وبما ان الانتخابات هي إحدى تلك الظواهر السياسية ، فقد اتجهت إليها الجغرافية السياسية لدراستها وتحليلها عبر فرعها (جغرافية الانتخابات) الذي نما وتطور ليشغل اهتمام المختصين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والى الوقت الحاضر .

وبالنظر إلى أهمية موضوع الانتخابات ولضرورة إيجاد تفسير جغرافي للتباين والتغير في السلوك الانتخابي لدى المواطن المؤهل للانتخاب ، اختار الباحث ((انتخابات مجلس محافظة ديالى – دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٩)) موضوعاً لدراسته ، إذ قام الباحث بدراسة التنظيم المكاني لهاتين الدورتين الانتخابيتين من حيث توزيع الناخبين (المسجلين) ومراكز الاقتراع (المراكز الانتخابية) والمشاركين (المصوتين) ، واتبع الباحث المناهج العلمية للبحث في جغرافية الانتخابات ، واستعمل العديد من الأساليب الإحصائية العلمية ، معتمداً على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ومكتبها في محافظة ديالى ، بهدف الوصول إلى تحديد مدى تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على سلوك الناخب في منطقة الدراسة ومن ثمَّ التأثير على نتائج الانتخابات .

لقد شهد العراق بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ انعطافة كبيرة في مسيرته السياسية ، ففي ٢٠٠٥/١/٣٠ جرت أول عملية انتخابية حرة وشاملة لمجالس المحافظات العراقية، إذ شارك في هذه الانتخابات وعلى مستوى العراق (٧،٩٠٠،٠٨٠) ناخباً من مجموع الناخبين المسجلين لدى

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والبالغ عددهم (١٤،٢٠٨،٧١٣)ناخباً وخصصت لهذه الانتخابات (٥١٨٢) مركزاً انتخابياً موزعة بشكل متباين على جميع محافظات العراق .

أما في منطقة الدراسة فقد جرت عملية انتخاب أعضاء مجلس المحافظة (بدورته الأولى) في٢٠٠٥/١/٣٠ ، واتُبِع فيها نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المغلقة ، والذي ساعد بدوره على زيادة حدة الاصطفافات الطائفية والعرقية بين الكتل والكيانات السياسية التي نزلت إلى ميدان المنافسة الانتخابية ، إذ شارك في هذه الانتخابات (٢١٠٥٧٤) ناخباً من أصل (٦٣٤٢٤٢) ناخباً مسجلاً لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، وبنسبة مشاركة بلغت (٣٣،٢%) ، وفتحت (٢٥٧) مركزاً انتخابياً أبوابها لاستقبال المقترعين ، وكان عدد المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة في هذه الدورة الانتخابية (٤١) مقعداً ، وأفرزت نتائج هذه الانتخابات فوز ثلاث كيانات سياسية رئيسة ، إذ حصلت قائمة ائتلاف ديالى الموحد على (٢٠) مقعداً ، وكان نصيب قائمة الحزب الإسلامي العراقي (١٤) مقعداً ، في حين حصلت قائمة التحالف الكوردستاني على (٧) مقاعد من مجموع مقاعد المجلس ، وكان للتركيب الاثني والمذهبي والديموغرافي دوراً كبيراً في التأثير على نتائج هذه الدورة الانتخابية (انتخابات ٢٠٠٥) ، إذ صوت الناخب حسب انتمائهِ الديني (المذهبي) والقومي (العرقي) وبالتالي أفرزت هذه الانتخابات خارطة أثنية لمنطقة الدراسة .

أما في الدورة الانتخابية الثانية لمجلس محافظة ديالى٢٠٠٩/١/٣١ ، فقد كان عدد المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة (٢٩) مقعداً ، وأدلى (٤٣٠٤٠٧) ناخباً بصوته في هذه الانتخابات من أصل(٧٩٨٢٠٢) ناخباً مسجلاً لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبنسبة مشاركة بلغت (٥٣،٩%) ، وخصصت لهذه الانتخابات (٣٤٨) مركزاً انتخابياً ، وفازت في هذه الدورة الانتخابية سبعة قوائم سياسية ، إذ حصلت قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة على (٩) مقاعد ، وكانت حصة قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي (٦) مقاعد ، وكان نصيب قائمة التحالف الكوردستاني (٦) مقاعد أيضا ، أما القائمة العراقية الوطنية فقد فازت بـ (٣) مقاعد ، وخطفت قائمة ائتلاف دولة القانون (٢) مقعدين من مقاعد المجلس وكانت حصة ائتلاف ديالى الوطني (٢) مقعدين أيضاً ، في حين حلت قائمة تيار الإصلاح الوطني– الدكتور الجعفري بالمرتبة الأخيرة وبمقعد واحد فقط ، وتم اعتماد نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المفتوحة ، والذي بدوره أعطى حرية اكبر للناخب في التصويت للقائمة الانتخابية وللمرشح عن تلك القائمة .

لقد تغيرت خريطة التحالفات السياسية في انتخابات ٢٠٠٩ ، بعد الانقسامات والانشقاقات التي شهدتها بعض القوائم الانتخابية ، وتشكيل ائتلافات وتحالفات جديدة ، ودخول بعض القوائم الانتخابية العلمانية إلى ميدان الساحة الانتخابية التي بدورها حصدت الكثير من الأصوات بعد انحسار تأثير العامل الديني على الناخبين ، وكان للعوامل الجغرافية (الطبيعية والسكانية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية) دوراً بارزاً في تباين نتائج هاتين الدورتين الانتخابيتين بين الوحدات الإدارية ، نتيجة للتنوع العرقي والمذهبي في المحافظة فضلاً عن التنافس الحاد بين القوائم المشاركة في هذه الانتخابات .

وأوّد أن اختم حديثي بقول الكاتب الأمريكي ليمان إذ يرى أن الانتخاب " يقوم الآن مقام الثورة في الزمن القديم فالانتخاب من وجهة نظره عبارة عن ثورة مقنعة تستعمل فيها أوراق التصويت بدلاً من رصاص البنادق " .

فهرس المحتويات

التسلسل	العنوان	الصفحة
١	الإهداء	ز
٢	شكر وتقدير	ح
٣	الملخص	ط- ي
٤	فهرس المحتويات	ك- ف
٥	فهرس الجداول	ص- ش
٦	فهرس الخرائط	ت – خ
٧	فهرس الأشكال	ذ
٨	المقدمة	ض – ظ

	الفصل الأول : الإطار النظري	١ – ٢٣
٩	المبحث الأول : (مشكلة الدراسة ، فرضية الدراسة ، حدود منطقة الدراسة ، مناهج البحث في جغرافية الانتخابات)	١-٧
١٠	أولاً : مشكلة الدراسة	١
١١	ثانياً : فرضية الدراسة	١
١٢	ثالثاً : حدود منطقة الدراسة	١ – ٣
١٣	رابعاً : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات	٤-٧
١٤	المبحث الثاني : (أهمية الدراسة وأهدافها ، أسباب الدراسة ومبرراتها ، توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة ، الدراسات السابقة	٨-٢٣
١٥	أولاً : أهمية الدراسة وأهدافها	٨
١٦	ثانياً : أسباب الدراسة ومبرراتها	٨-٩
١٧	ثالثاً : توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة	٩-١٥
١٨	رابعاً : الدراسات السابقة	١٦-٢٣
	الفصل الثاني : جغرافية الانتخابات – ماهيتها ونشأتها وتطورها وعلاقتها بالجغرافية السياسية وأهم الأنظمة الانتخابية المعاصرة	٢٤-٦٠

١٩	المبحث الأول : ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها	٢٥-٣٢
٢٠	أولاً : ماهيّة جغرافية الانتخابات	٢٥-٢٧
٢١	ثانياً : نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها	٢٨-٣٢
٢٢	المبحث الثاني : علاقة جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية	٣٣-٤١
٢٣	أولاً : مفهوم الجغرافية السياسية	٣٣-٣٥
٢٤	ثانياً : مراحل تطور الجغرافية السياسية	٣٦-٣٧
٢٥	ثالثاً : الجغرافية السياسية المعاصرة ومجالات الدراسة في جغرافية الانتخابات	٣٧-٤١
٢٦	المبحث الثالث : جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة	٤٢-٤٨
٢٧	أولاً : مفهوم النظام الانتخابي	٤٢-٤٣
٢٨	ثانياً : أنواع النظم الانتخابية	٤٣-٤٨
٢٩	المبحث الرابع : النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وكيفية تقسيم المقاعد	٤٩-٥٦
٣٠	أولاً : النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى	٤٩-٥١
٣١	ثانياً : مقاعد مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وكيفية تقسيمها	٥١-٥٦
٣٢	المبحث الخامس : النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى وعلاقته بـ (الكوتا النسائية ، التصويت الخاص ، تصويت المهجرين)	٥٧-٦٠

٣٣	أولاً : النظام الانتخابي والكوتا النسائية	٥٧-٥٩
٣٤	ثانياً : النظام الانتخابي والتصويت الخاص	٥٩-٦٠
٣٥	ثالثاً : النظام الانتخابي وتصويت المهجرين	٦٠
	الفصل الثالث : العوامل الجغرافية المؤثرة في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	٦١-١١٨
٣٦	المبحث الأول : العوامل الطبيعية	٦٢-٧١
٣٧	أولاً : التضاريس	٦٢-٦٥
٣٨	ثانياً : التربة	٦٥-٦٦
٣٩	ثالثاً : المناخ	٦٦-٦٨
٤٠	رابعاً : الموارد المائية	٦٨-٧١
٤١	المبحث الثاني : العوامل السكانية	٧٢-٨٩
٤٢	أولاً : حجم السكان	٧٢-٧٧
٤٣	ثانياً : التركيب السكاني (العمري والنوعي)	٧٧-٨٤
٤٤	ثالثاً : التركيب الاثنوغرافي	٨٤-٨٩
٤٥	المبحث الثالث : العوامل السياسية والإيديولوجية	٩٠-٩٧
٤٦	أولاً : العوامل السياسية	٩٠-٩٤
٤٧	ثانياً : العوامل الإيديولوجية	٩٤-٩٧

٤٨	المبحث الرابع : العوامل الاجتماعية والثقافية	٩٨-١٠٦
٤٩	المبحث الخامس : العوامل الاقتصادية والأمنية	١٠٧-١١٤
٥٠	أولاً : العوامل الاقتصادية	١٠٧-١١٠
٥١	ثانياً : العوامل الأمنية	١١٠-١١٤
٥٢	المبحث السادس : طرق النقل والمواصلات	١١٥-١١٨
	الفصل الرابع : التنظيم المكاني (الجغرافي) لإنتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	١١٩-١٧٢
٥٣	المبحث الأول : التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	١١٩-١٣٢
٥٤	أولاً : التوزيع الجغرافي لعدد المسجلين من سكان الاقضية في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠	١٢٠-١٢٢
٥٥	ثانياً : التوزيع الجغرافي لعدد المسجلين من سكان الاقضية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	١٢٢-١٢٣
٥٦	ثالثاً : مقارنة أعداد الناخبين المسجلين بالوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة في انتخابات (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	١٢٤-١٢٦
٥٧	رابعاً : التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية في انتخابات (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	١٢٦-١٣٢
٥٨	المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	١٣٣-١٥٤

٥٩	أولاً : أهم الأسس والمعايير المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية	١٣٣-١٣٥
٦٠	ثانياً : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية (مراكز الاقتراع) في انتخابات مجلس محافظة ديالى	١٣٦-١٤٩
٦١	١- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في منطقة الدراسة	١٣٧-١٤٣
٦٢	٢- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	١٤٣-١٤٩
٦٣	ثالثاً : التوزيع الجغرافي لمراكز التصويت الخاص والمهجرين المسجلين	١٤٩-١٥٤
٦٤	المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية (التصويتية) لانتخابات مجلس محافظة ديالى	١٥٥-١٧٢
٦٥	أولاً : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٣٠ / كانون الثاني/ ٢٠٠٥	١٥٦-١٥٩
٦٦	ثانياً : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٣١ / كانون الثاني/ ٢٠٠٩	١٥٩-١٦٣
٦٧	ثالثاً : مقارنة أعداد المشاركين في انتخابات (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) بحسب الاقضية في منطقة الدراسة	١٦٤-١٦٦
٦٨	رابعاً : التوزيع الجغرافي للمشاركين من حيث الكثافة التصويتية في انتخابات (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)	١٦٦-١٧٢
	الفصل الخامس : التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات	١٧٣-٢١٨

	مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ وانتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	
٦٩	المبحث الأول : التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠	١٧٣-١٨٧
٧٠	أولاً : قائمة ائتلاف ديالى الموحد	١٧٥-١٧٩
٧١	ثانياً : قائمة الحزب الإسلامي العراقي	١٧٩-١٨٢
٧٢	ثالثاً : قائمة التحالف الكوردستاني	١٨٣-١٨٧
٧٣	المبحث الثاني : التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	١٨٨-٢١٨
٧٤	أولاً : قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة	١٩١-١٩٤
٧٥	ثانياً : قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي	١٩٥-١٩٩
٧٦	ثالثاً : قائمة التحالف الكوردستاني	١٩٩-٢٠٢
٧٧	رابعاً : القائمة العراقية الوطنية	٢٠٢-٢٠٦
٧٨	خامساً : قائمة ائتلاف دولة القانون	٢٠٦-٢١٠
٧٩	سادساً : قائمة ائتلاف ديالى الوطني	٢١٠-٢١٣
٨٠	سابعاً : قائمة تيار الإصلاح الوطني – الدكتور الجعفري	٢١٣-٢١٨
٨١	الاستنتاجات	٢١٩-٢٢٢
٨٢	التوصيات	٢٢٣-٢٢٤

٨٣	المصادر والمراجع	٢٢٥-٢٣٨
٨٤	الخلاصة باللغة الانكليزية	a - c

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١	الأنظمة الانتخابية في بعض الدول العربية والأجنبية	٤٨
٢	عدد الأصوات والمقاعد والمقاعد التعويضية التي حصلت عليها الكتل والأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات مجلس	٥٣

	محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠	
٣	عدد الأصوات والمقاعد والمقاعد التعويضية التي حصلت عليها الكتل والأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	٥٦
٤	عدد السكان ونسبهم في محافظة ديالى حسب الاقضية ٢٠٠٥	٧٣
٥	التركيب العمري لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥	٨٠
٦	التركيب العمري لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٩	٨٠
٧	التركيب النوعي للسكان في محافظة ديالى حسب الاقضية ٢٠٠٥	٨٣
٨	التركيب الديني للسكان في محافظة ديالى ١٩٨٧	٨٥
٩	التركيب القومي لسكان محافظة ديالى ٢٠٠٥	٨٨
١٠	نسبة الأمية (%) لكل قضاء من أقضية المحافظة والفرق عن المعدل العام للمحافظة ٢٠٠٥-٢٠٠٩	٩٩
١١	نسب وأعداد سكان المحافظة بحسب البيئة (حضر وريف) عام ٢٠٠٥ وتوزيعهم على الوحدات الإدارية	١٠٢
١٢	التوزيع الجغرافي للعشائر في محافظة ديالى	١٠٦
١٣	نسب الأسر الفقيرة لعام ٢٠٠٧ ومعدل الدخل الشهري للفرد بالدينار العراقي لعام ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة	١٠٩
١٤	التوزيع الجغرافي النسبي للنازحين وسبب النزوح بحسب الوحدات الإدارية في محافظة ديالى خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١١٢

١٥	الوقت المستغرق لوصول الناخبين للمراكز الانتخابية في العراق ومنطقة الدراسة في انتخابات ٢٠٠٥	١١٧
١٦	نسبة الناخبين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ الى عدد سكان الاقضية	١٢٠
١٧	نسبة الناخبين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ الى عدد سكان الاقضية	١٢٣
١٨	الفرق بين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩	١٢٤
١٩	التوزيع النسبي والكمي للمساحة والسكان في سن المشاركة والكثافة الانتخابية العامة في أقضية محافظة ديالى ٢٠٠٥	١٢٧
٢٠	التوزيع النسبي والكمي للمساحة والسكان في سن المشاركة والكثافة الانتخابية ٢٠٠٩ بحسب الاقضية	١٣٠
٢١	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠	١٣٨
٢٢	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	١٤٤
٢٣	التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع التصويت الخاص في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	١٥٠
٢٤	التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع المهجرين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في محافظة ديالى	١٥٢
٢٥	نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ بحسب الاقضية في	١٥٦

	منطقة الدراسة	
٢٦	نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ بحسب الاقضية في منطقة الدراسة	١٦٠
٢٧	الفرق بين المشاركين (المصوتين) في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩	١٦٤
٢٨	التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والمشاركين (المصوتين) والكثافة التصويتية في أقضية محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠	١٦٧
٢٩	التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والمشاركين (المصوتين) والكثافة التصويتية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ بحسب الاقضية	١٧٠
٣٠	الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠	١٧٤
٣١	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠	١٧٦
٣٢	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠	١٨٠
٣٣	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠	١٨٤
٣٤	الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	١٩٠
٣٥	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق والإصلاح	١٩٢

	الموحدة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	
٣٦	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	١٩٦
٣٧	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	٢٠٠
٣٨	عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة العراقية الوطنية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	٢٠٣
٣٩	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف دولة القانون في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	٢٠٧
٤٠	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	٢١١
٤١	عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تيار الإصلاح الوطني – الدكتور الجعفري في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١	٢١٤

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
١	موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق بنظام الدرجات	٢

٢	الوحدات الإدارية لمحافظة ديالى	٣
٣	طوبوغرافية محافظة ديالى	٦٣
٤	مشاريع الري والإرواء في محافظة ديالى	٧٠
٥	التوزيع النسبي لسكان محافظة ديالى حسب الاقضية لعام ٢٠٠٥	٧٤
٦	التوزيع النسبي البيئي (حضر – ريف) لسكان محافظة ديالى بحسب الاقضية ٢٠٠٥	١٠٣
٧	التوزيع النسبي للناخبين وسبب النزوح من المحافظة بحسب الوحدات الإدارية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧)	١١٤
٨	أهم طرق النقل التي تربط الاقضية مع بعضها في منطقة الدراسة ومع المحافظات المجاورة	١١٦
٩	التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في منطقة الدراسة	١٢٨
١٠	التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	١٣٢
١١	التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ بحسب الاقضية	١٤٢
١٢	التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١ بحسب الاقضية	١٤٧
١٣	نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ بحسب	١٦١

	الاقضية في منطقة الدراسة	
١٤	التوزيع الجغرافي للكثافة التصويتية العامة لانتخابات ٢٠٠٩ في منطقة الدراسة	١٧١
١٥	مناطق الدعم التصويتية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في منطقة الدراسة	١٧٧
١٦	مناطق الدعم التصويتية لقائمة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في منطقة الدراسة	١٨١
١٧	مناطق الدعم التصويتية لقائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في منطقة الدراسة	١٨٥
١٨	مناطق الدعم التصويتية لقائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	١٩٣
١٩	مناطق الدعم التصويتية لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	١٩٧
٢٠	مناطق الدعم التصويتية لقائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	٢٠١
٢١	مناطق الدعم التصويتية للقائمة العراقية الوطنية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	٢٠٤
٢٢	مناطق الدعم التصويتية لقائمة ائتلاف دولة القانون في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	٢٠٨
٢٣	مناطق الدعم التصويتية لقائمة ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات	٢١٢

	٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	
٢٤	مناطق الدعم التصويتية لقائمة تيار الإصلاح الوطني في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة	٢١٦

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
١	منهج النظم في جغرافية الانتخابات	٧
٢	العملية الانتخابية	١٥
٣	عائلات النظم الانتخابية	٤٤
٤	الهرم السكاني لمنطقة الدراسة ٢٠٠٥	٧٩
٥	الهرم السكاني لمنطقة الدراسة ٢٠٠٩	٧٩
٦	الفئة السكانية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات والفئة التي لا يحق لها المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ بحسب النسب	٨١
٧	الفئة السكانية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات والفئة التي لا يحق لها المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩ بحسب النسب	٨١
٨	نسب الأسر الفقيرة في المحافظة ٢٠٠٧ بحسب الاقضية	١٠٩
٩	الفرق بين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩	١٢٥
١٠	التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز اقتراع التصويت الخاص في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ بحسب الاقضية لمنطقة الدراسة	١٥٠
١١	التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز اقتراع المهجرين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ بحسب الاقضية لمنطقة الدراسة	١٥٣
١٢	الفرق بين المشاركين (المصوتين) في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩	١٦٥
١٣	الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ وعدد مقاعدها	١٧٤
١٤	توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١	١٩٠

المقدمة

تشير بعض التقارير إلى أن أكثر من بليون شخص في العالم يدلون بأصواتهم في انتخابات ديمقراطية تنافسية لاختيار حكامهم وممثليهم في مؤسسات صنع السياسات واتخاذ القرارات ، فبعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، تُجري معظم دول العالم انتخابات من نوع ما ، بيد أن نحو نصف دول العالم فقط تشهد انتخابات توصف بأنها ديمقراطية وتنافسية ، أما نصفها الآخر فلا توصف بذلك ، إذ طوَّر الحكام أدوات و أساليب للتلاعب في عملية الانتخابات أو ما يسمى في أدبيات السياسة Technology (of Manipulation) لغرض الوصول إلى مقاصد غير تلك التي تأتي عن طريق الانتخابات النزيهة وعلى رأسها الحصول على الشرعية أمام الجماهير والتخفيف من حدة الضغوط المطالبة بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج ، كما تدل معظم الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة على عمومية الاقتراع وأهميته ومراعاة المساواة فيه ، أي أن يكون لكل مواطن الحق في التصويت في أي عملية انتخابية تجري داخل الوطن أو أي استفتاء يحدث في البلد وان قيمة الصوت تكون متساوية في جميع أنحاء البلد الواحد ، وتتم عملية التصويت على أساس تحديد الدوائر الانتخابية في داخل البلد بشكل منصف وعادل مما يجعل النتائج تعكس بشكل دقيق وشامل إرادة الناخبين جميعاً .

من المعروف إن لكل دولة من دول العالم عناصر قوة متعددة ويلاحظ في الوقت الحاضر إن النظام السياسي المتبع في الدولة يعكس مدى قوة الدولة ومكانتها بين الدول بعد أن كانت قوة الدولة تقاس على أساس الوزن العسكري والموارد الطبيعية التي تتوفر فيها فضلاً عن حجم سكانها .

وتكون العملية الانتخابية وما يرافقها من إجراءات قانونية وعمليات سياسية وإدارية وجغرافية خاضعة للبحث والتحري من قبل مختلف الاختصاصات والعلوم وان علم الجغرافية هو احد هذه العلوم التي أخذت على عاتقها دراسة الأبعاد الجغرافية لهذه العملية الديمقراطية (الانتخابات) ومعرفتها ، من حيث إن علم الجغرافية يُعنى بدراسة البعد المكاني للانتخابات ومعرفته وتحليله بمنظور جغرافي ، إذ إن من تعاريف علم الجغرافية أنه علم المكان ، ويلاحظ المتتبع للتحولات السياسية في العراق وبخاصة بعد نيسان ٢٠٠٣ توجهاً كبيراً نحو تفعيل الديمقراطية والمشاركة السياسية وتهيئة البيئة الملائمة للتنمية السياسية ، وتترافق هذه التحولات مع تطور ما يعرف بجغرافية الانتخابات (Geography of Election) ، إذ يضيف هذا الفرع بعداً جديداً للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام ، وذلك لما يحتويه من دراسات في الاختلاف والتباين في أنماط السلوك الانتخابي وتحليلها إذ يحدد النظام الانتخابي (في بعده الإداري والقانوني) الدوائر الانتخابية وتوزيع مراكز الاقتراع وتحديد خصائص المرشحين والناخبين الأمر الذي ينعكس على نتائج الانتخابات وعلى هيكلية النظام التشريعي للدولة ، وهناك من يؤكد أن جغرافية الانتخابات هي إحدى الفروع التطبيقية للجغرافية السياسية الأمر الذي دفع الباحث للخوض في هذا المجال من خلال دراسته الموسومة بـ(انتخابات مجلس محافظة ديالى : دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .

وعليه فقد اقتضت متطلبات الدراسة ان تتكون من مقدمة وخمسة فصول إلى جانب الاستنتاجات والتوصيات ، إذ جاء **الفصل الأول** تحت عنوان **(الإطار النظري)** والذي شمل مبحثين ضم **المبحث الأول** (مشكلة الدراسة وفرضيتها والحدود الزمانية والمكانية ومناهج البحث في جغرافية الانتخابات) في حين جاء **المبحث الثاني** مبيناً (أهمية الدراسة وأهدافها ، وأسباب الدراسة ومبرراتها ، وتوضيح بعض المفاهيم والمصطلحات ، والدراسات السابقة) .

وخصص **الفصل الثاني** لدراسة **(جغرافية الانتخابات– ماهيتها ونشأتها وتطورها وعلاقتها بالجغرافية السياسية واهم الأنظمة الانتخابية المعاصرة)** وضم هذا الفصل خمسة مباحث ، عُني **المبحث الأول** بعرض ماهيّة جغرافية الانتخابات ونشأتها ومراحل تطورها ، وعُني **المبحث الثاني** بتفسير العلاقة بين جغرافية الانتخابات والجغرافية السياسية ، في حين جاء **المبحث الثالث** بعنوان

جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة وفسر أنواعها ونماذجها ، أما **المبحث الرابع** فتناول النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، وبيّن **المبحث الخامس** علاقة النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى بالكوتا النسائية والتصويت الخاص وتصويت المهجّرين .

وكان عنوان **الفصل الثالث (العوامل الجغرافية المؤثرة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥-٢٠٠٩)** وشمل على ستة مباحث ، عُني **المبحث الأول** بالعوامل الطبيعية ، بينما استعرض **المبحث الثاني** العوامل السكانية ، وجاء **المبحث الثالث** بعنوان العوامل السياسية والإيديولوجية ، أما **المبحث الرابع** فقد ضم العوامل الاجتماعية والثقافية ، وتناول **المبحث الخامس** العوامل الاقتصادية والأمنية ، في حين جاء **المبحث السادس** بعنوان طرق النقل والمواصلات .

وخصص **الفصل الرابع** لدراسة **(التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥-٢٠٠٩)** وضم ثلاثة مباحث ، تناول **المبحث الأول** التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ، أما **المبحث الثاني** فقد عُني بعرض التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع الخاصة بانتخابات مجلس المحافظة٢٠٠٥-٢٠٠٩ في حين عُني **المبحث الثالث** بدراسة التوزيع الجغرافي للمشاركين (المصوتين) في انتخابات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ .

وخصص **الفصل الخامس** لبيان **التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩)** وشمل على مبحثين، عُني **المبحث الأول** بتحليل نتائج انتخابات ٢٠٠٥\١١\٣٠ ، في حين اهتم **المبحث الثاني** بتحليل نتائج انتخابات ٢٠٠٩\١\٣١ بمنظور جغرافي سياسي مع التركيز على القوائم الفائزة ومراكز دعمها الجغرافي .

كما تضمنت الدراسة عرض بعض النقاط المتمثلة بالاستنتاجات التي توصلت إليها ، فضلاً عن التوصيات التي تدعو الدراسة أصحاب الشأن الأخذ بها وتطبيقها .

وأخيراً لا نستطيع الجزم بان هذه الدراسة قد وصلت إلى حد المثالية والكمال ، فالكمال لله سبحانه وتعالى ، وإنما يمكننا القول إن هذه الدراسة هي ثمرة جهد الباحث ، التي يضعها بين يدي

أعضاء لجنة المناقشة ، آملاً أن تحظى باهتمامهم ورعايتهم ، وداعياً من الله عز وجل أن يوفّق كل من يريد السير في هذا المضمار الجغرافي ، وان يصل إلى ما لم يتوصل إليه الباحث من إلمام شامل بجميع جوانب الدراسة .

واللهُ ولي التوفيق .....

الباحث/ حسين عبد المجيد حميد الزُهَيري

المبحث الأول

(مشكلة الدراسة ، فرضية الدراسة ، حدود منطقة الدراسة ،مناهج البحث في جغرافية الانتخابات)

أولاً : مشكلة الدراسة : – (Study Problem)

تعرَّف مشكلة البحث بأنها تساؤل أو حالة تتطلب الحل العلمي الناجز ، والمشكلة شرط مسبق وأساسِ لقيام البحث العلمي ، فبدون المشاكل لا يوجد بحثاً إطلاقاً [١] ، وتتمثل مشكلة الدراسة التي نحن بصددها في السؤال الآتي:((هل للعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) تأثيراً على نتائج أنتخابات مجلس محافظة ديالى في دورتهِ الأولى ٢٠٠٥ وفي دورتهِ الثانية ٢٠٠٩))؟

ثانياً :- فرضية الدراسة :-

((هل للعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) تأثيراً متبايناً على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى في دورتيهِ ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)) .

ثالثاً : حدود منطقة الدراسة :

تشتمل منطقة الدراسة على :-

١- الحدود المكانية: -

تقع محافظة ديالى في القسم الشرقي من وسط العراق وتعد من المحافظات التي لها حدود دولية ، إذ يحدها من الشمال محافظة السليمانية وجزء من محافظة صلاح الدين ومن الجنوب محافظة واسط ومن الغرب والجنوب الغربي العاصمة بغداد ومن الشرق إيران ، خريطة (١) ، وهي تمتد بين دائرتي عرض (٣٣َ،٣ْ ، ٣٥َ،٦ْ) شمالاً وبين خطي طول (٤٤َ،٢٢ْ ،٤٥َ،٥٦ْ) شرقاً ، وتضم المحافظة ستة أقضية هي (بعقوبة "مركز المحافظة"، الخالص ، المقدادية ، خانقين ، بلدروز ، كفري)[٢]. خريطة (٢)

٢- الحدود الزمانية :-

---

(١) محمد أزهر سعيد السماك ، مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٦١ .

(٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢ .

أما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فتتمثل بدراسة انتخابات مجلس محافظة ديالى في دورته الأولى التي جرت في ٣٠/ كانون الثاني /٢٠٠٥ ، والدورة الانتخابية الثانية لمجلس محافظة ديالى التي جرت في ٣١/ كانون الثاني/٢٠٠٩ ، بمنظور جغرافي سياسي .

خريطة(1) موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق بنظام الدرجات .

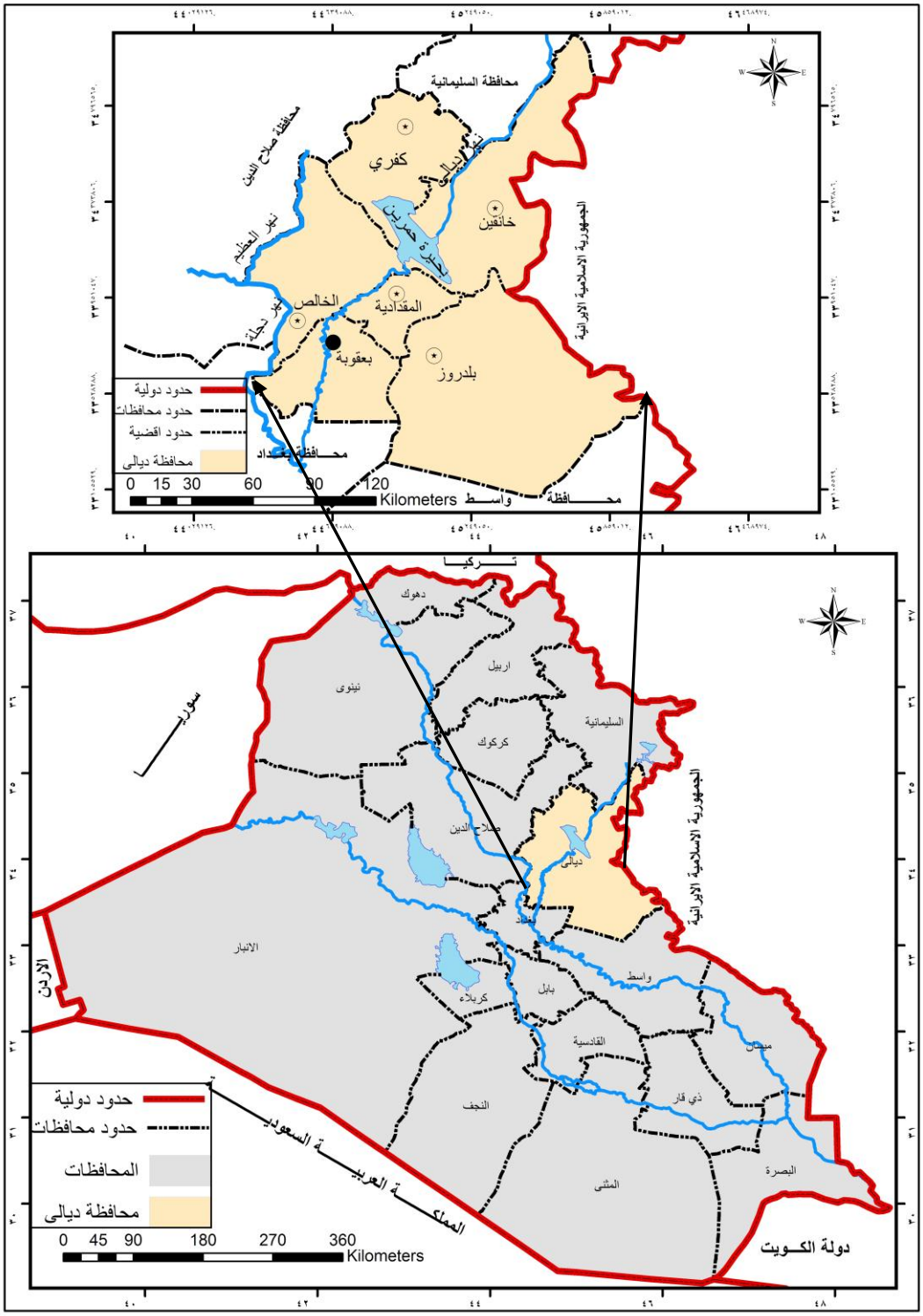

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على: الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مقياس الرسم (1:6000،000) .

خريطة(2) الوحدات الادارية لمحافظة ديالى.

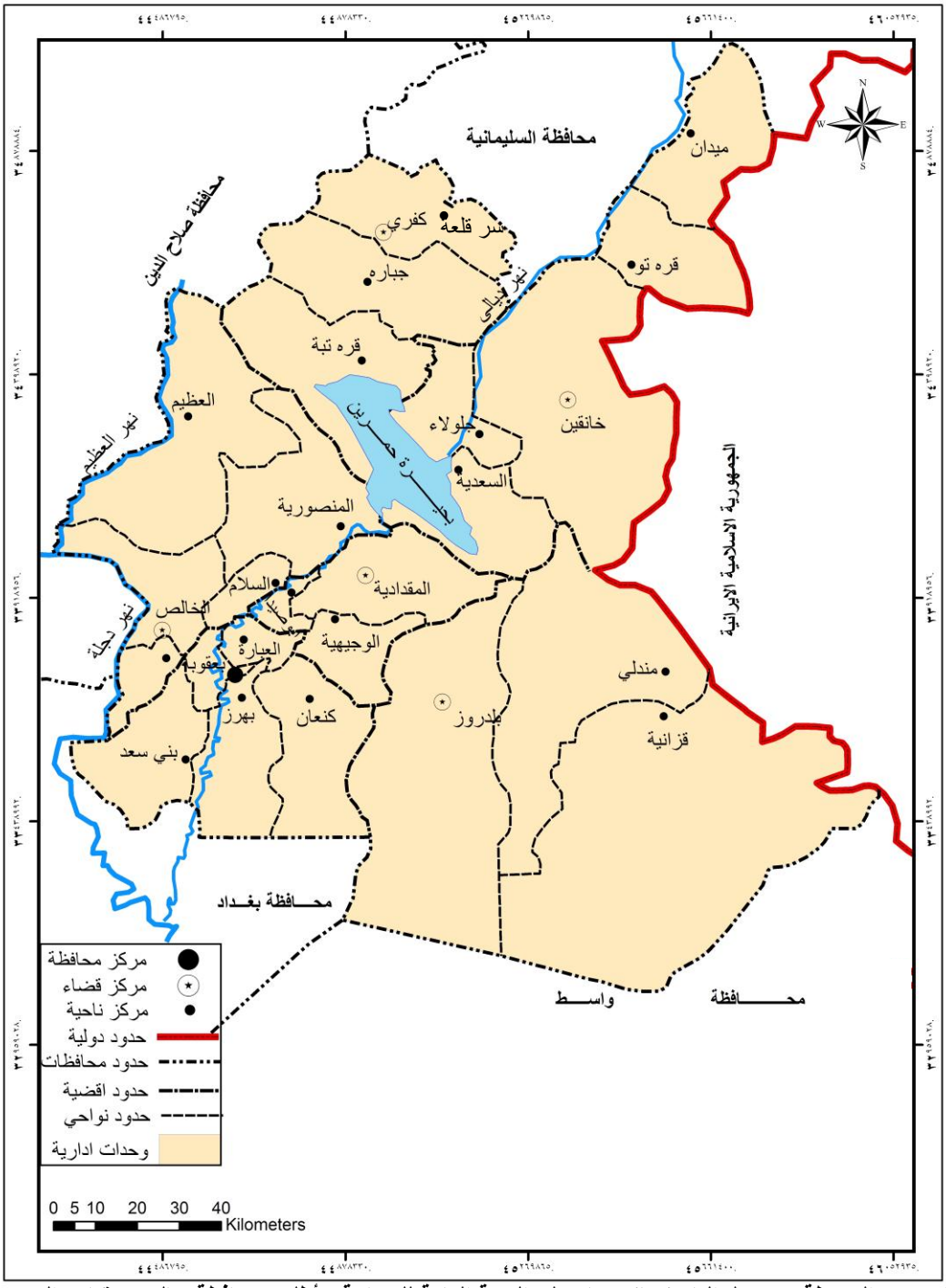

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على الهيئة العامة للمساحة ، أطلس محافظة ديالى ، مقياس الرسم 1:500،000، باستخدام برنامج (Arc gis10).

ثالثاً :- مناهج البحث في جغرافية الانتخابات .

يمكن تعريف المنهج على أنهُ الطريق العلمي المؤدّي أو الموصّل لهدف البحث ، وهو الخيط غير المرئي الذي يشد فقرات البحث إلى بعضها [١] .

لذلك فان المنهج في جغرافية الانتخابات هو أسلوب لتنظيم المعلومات والبيانات والأفكار مما يؤدي إلى فهم الموضوع واستيعابه ويتطلب الخوض في جغرافية الانتخابات استخدام أكثر من منهج علمي لتحليل الاختلافات في أنماط التصويت ونتائج الانتخابات بين الاقضية ضمن إطار الدائرة الانتخابية الواحدة (المحافظة) وهذا ما نجدهُ واضحاً في دراسات جغرافية الانتخابات منذ بداية القرن العشرين .

ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف مناهج البحث في جغرافية الانتخابات إلى ثلاث مجموعات :-

أولاً :- المنهج المكاني (Areal Approach) .

يستخدم هذا المنهج في دراسة نتائج عملية الانتخابات في مكان معين وربط ذلك بالظواهر الطبيعية والبشرية للمكان الذي تمت فيه عملية التصويت مع توضيح ذلك بالأشكال البيانية والخرائط ، وقد تم اعتماد هذا المنهج لأول مرة من قبل ((سيجفرد)) وذلك عندما قام بدراسة ظاهرة الانتخابات في إقليم (أرديش) غرب فرنسا(١٨٧١-١٩١٣) واكتشف أن نمط التصويت في المنطقة يعكس التنظيم المكاني للمجتمع والمتأثر بتباين ظروف البيئة الطبيعية ، ويمكن إن يطلق

---

(١) محمد أزهر السماك ، مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر ، مصدر سابق ، ص٧٧ .

على هذا المدخل مصطلح (المنهج المساحي) وقد أطلق (دكشت Dikshit) على هذا المنهج اصطلاح (المنهج التقليدي أو الكارتوكرافي) بسبب ارتباط استخدامه للخرائط في تحليل العلاقات الجغرافية خاصةً في الدراسات التي أجريت في بداية النصف الثاني من القرن العشرين [٢] .

لقد توصل ((دكشت)) إلى أن هناك منهجين للبحث في جغرافية الانتخابات داخل المنهج التقليدي وهما :-

أ- المنهج التركيبي (Areal Structural).

يهدف هذا المنهج إلى دراسة أنماط التوزيع المكاني للتصويت الانتخابي من خلال الاطلاع على نتائج الانتخابات والتعرف على حجم الناخبين في كل دائرة انتخابية والتوصل إلى معرفة نسبة التصويت وتحديد القوائم الفائزة في العملية الانتخابية فضلاً عن عدد الأصوات الباطلة وتوضيح مناطق الدعم لكل حزب أو مرشح من خلال رسم خريطة لنتائج المشاركة الانتخابية ومقارنتها مع عدد من الخرائط الخاصة بالظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فرز المناطق التي تتصف بتوجهات سياسية خاصة والمناطق ذات التوتر السياسي [١] .

ب- المنهج البيئي (Areal Ecological).

يعمل هذا المنهج على تفسير أنماط التصويت من خلال التعرف على اثر البيئة المحلية على سلوك المواطن المؤهل للانتخاب ، وهذا يعني أن الباحث وفق هذا المنهج يقوم بالربط بين

---

(٢) عبد الأمير عباس الحيالي و وحيد إنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، ط١ ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٢ ، ص٢١ .

(١) محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، ط٦ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٨ ، ص٧٦٦ .

المميزات والخصائص الاجتماعية والدينية والاقتصادية للناخبين وبين التصويت لكتلة أو حزب أو جهة أو مرشح معين ، ويقوم هذا المنهج على فكرة (المثير والاستجابة) ، فالبيئة الجغرافية هي المثير والإنسان يمثل الاستجابة والتي أخذها من علم النفس [٢] .

ويستطيع الجغرافي السياسي من خلال دراسته هذا المنهج الكشف عن خصائص الناخبين التي أثرت في عملية التصويت ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا المنهج ويرجع السبب في ذلك إلى أن البيانات الشاملة في كل دائرة انتخابية لا تصل إلى الصورة الحقيقية للسلوك الانتخابي في هذه الدائرة ، واعتماد التعميم في دراسة تلك الدوائر الانتخابية ، فضلاً عن عدم استطاعة مثل تلك الدراسات أن تفسر حقيقة التفاعل وطبيعتهُ بين المرشح والناخب [٣] .

ثانياً :- المنهج السلوكي المكاني (Spatial Behavioral Approach).

يمثل هذا المنهج اتجاهاً جديداً ونقلة نوعية في الربط والاستنتاج ، إذ انتقل محور التركيز من التحليل المساحي إلى التحليل المكاني ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالتفاعل المكاني واثر البيئة المحلية لتحديد العوامل الجغرافية المؤثرة في الاستجابة الانتخابية كتأثير عامل الجوار والبيت والمدرسة ومكان العمل ودور القرابة وتأثير القبيلة أو العشيرة في توجيه سلوك الناخبين باتجاه التصويت إلى مرشح أو قائمة أو حزب معين[١] ، وترجع تسمية هذا المنهج بهذا الاسم إلى أن الناخب في الدائرة الانتخابية (المحافظة) يختار المرشح الأقرب إليه من الناحية الجغرافية ، إذ يفترض الناخب إن هذا المرشح يكون أكثر إحساساً بمشاكله كالفقر والبطالة وغيرها ، ويقل تأثير الحزب أو المرشح جغرافياً مع الابتعاد عن مركز الحزب أو موطن المرشح ، وقد

---

(٢) محمد أزهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية الحديثة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٣٢ .

(٣) عبد الأمير عباس الحيالي و وحيد إنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٢٢-٢٣ .

(١) حسن عبد زاير الكعبي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظتي بابل وديالى لعام ٢٠٠٥ : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١١. (غير منشورة)

وضع هذا المنهج (أنطوني داونز Anthony Downs) عام ١٩٥٧ ، إذ يعطي وزناً أكبر للناخب في التعبير عن آرائه وتطلعاته [٢] ، كما يرى ((كوكس)) أن هناك علاقة عكسية بين تأثير المرشح أو الحزب على الناخبين وبين المسافة الفاصلة بينهما فكلما قصرت تلك المسافة زاد التأثير والعكس صحيح .

وبين كوكس أن هناك أربعة عوامل تؤثر على قرار الناخب في يوم التصويت هي [٣] :-

١- عامل المسافة الجغرافية .
٢- دائرة التعرف أو الاطلاع الشخصي للناخب .
٣- مجال القوى المتحكمة في نتيجة التصويت drawing power .
٤- العلاقة المتبادلة reciprocity ويعني بها تشابه مواقف الأشخاص الذين بينهم علاقات متبادلة .

ثالثاً :- منهج النظم (Systems approach).

ويعرف هذا المنهج أيضاً بنموذج تيلور (Taylor's Model) كما موضح في الشكل(١) ، إذ طبق هذا المنهج في جغرافية الانتخابات ويعد من المناهج الجديدة التي تضاف إلى مناهج البحث الآنفة الذكر ، وقد اعتبر تيلور إن المناهج السابقة غير متوافقة مع الاتجاه العام للجغرافية السياسية ، لذلك عمل على استخدام تلك المناهج في إطار منهجي جديد عرف (بمنهج النظم) ، فكان النمط التوزيعي للتصويت والعوامل الجغرافية المؤثرة في التصويت تعد بمثابة مدخلات (Input) لذلك الموديل ، وتوزيع التمثيل الانتخابي هو مسار المدخلات في النظام ، وكانت الآثار الجغرافية لنتائج الانتخابات بمثابة مخرجات النظام (Out put) وقد اختص منهج النظم بهذه المخرجات التي ميزتهُ من باقي المناهج الأخرى التي كانت تضع نتيجة التصويت الانتخابي من

---

(٢) عبد الرزاق سليمان أحمد أبو داود و ليلى صالح محمد زعزوع ، جغرافية الانتخابات ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٢ ، ص٣٦ .

(٣) عبد الأمير عباس الحيالي و وحيد إنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

أهداف الدراسة الرئيسة [١] ، ولاحظ تيلور فيما بعد إن هناك عمليتان تؤثران على سير العملية الانتخابية ونتائجها ، إذ أكد إن العملية الأولى تتضمن علاقة الدولة مع الدول الأخرى ، وهذا ما يطلق عليه بسياسة القوة (Politics of Power) ، أما بالنسبة للعملية الثانية فتركز على الإجراءات الداخلية الخاصة بالدولة وهي ما أطلق عليها بسياسة الدعم والتأييد (Politics of) Support وان للأحزاب والقوة السياسية دوراً مهماً في هاتين العمليتين السياسيتين أثناء الانتخابات وذلك للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين وتشجيع المواطن المؤهل للانتخابات للمشاركة بهاتين العمليتين [٢] .

شكل (١) منهج النظم في جغرافية الانتخابات

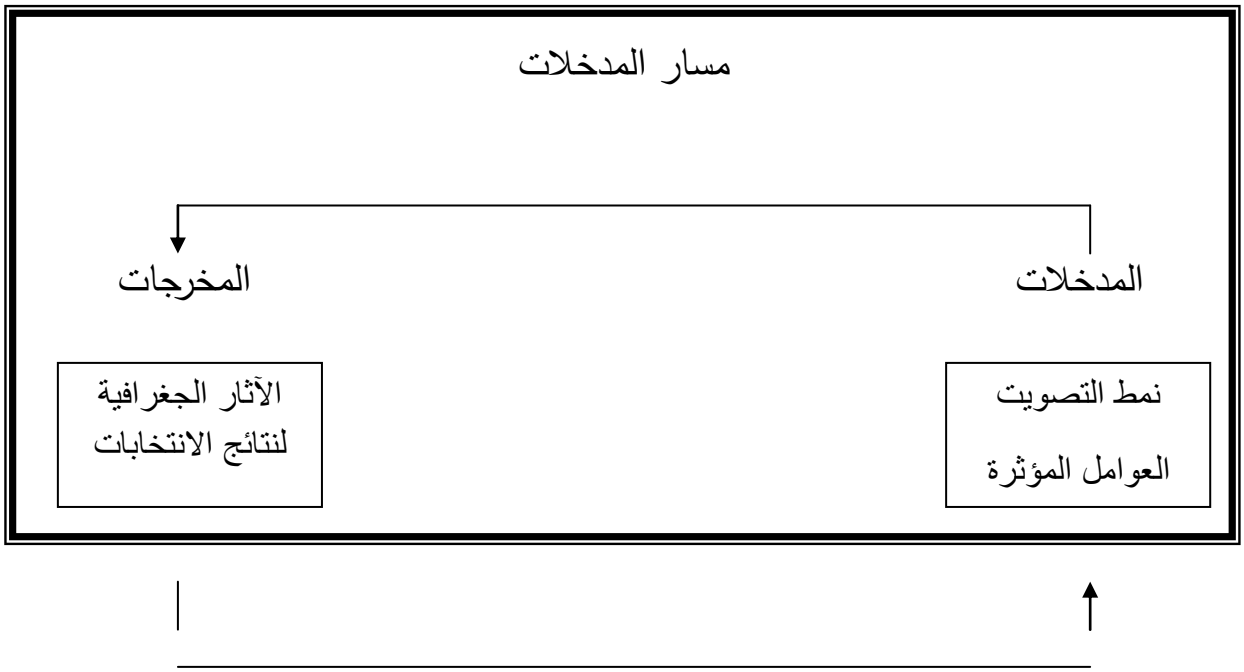

المصدر: بيتر تيلور وكولن فلنت ،الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام

(١) بيتر تيلور و كولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد ، عالم المعرفة(٢٨٣) ، مجلد (٢) ، الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص٨٩.

(٢) عبد الأمير عباس الحيالي و وحيد إنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٢٥.

المصدر: بيتر تيلور و كولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة(٢٨٣) ، مجلد(٢) ، الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص٨٧.

ومما سبق ذكرهُ عن مناهج البحث في جغرافية الانتخابات إرتأت الدراسة إتّباع المنهج المكاني(المساحي) والمنهج السلوكي المكاني في دراسة انتخابات مجلس محافظة ديالى للدورتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) لما لهذين المنهجين من أهمية كبيرة في التعرف على السلوك التصويتي للسكان في محافظة ديالى وتوضيح اثر العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية (السكانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية) على سلوكهم الانتخابي .

المبحث الثاني

(أهمية الدراسة وأهدافها ، أسباب الدراسة ومبرراتها ، توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة ، الدراسات السابقة)

أولاً :- أهمية الدراسة وأهدافها .

تكمن أهمية الدراسة وأهدافها بالآتي :-

١- تنبع أهمية الدراسة من حيث كونها من أوائل الدراسات الجغرافية على مستوى محافظة واحدة (محافظة ديالى) تعالج موضوع جغرافية الانتخابات لمجلس محافظة ديالى بصورة مقارنة جغرافية بين دورتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) .
٢- توضيح أثر العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) في توزيع مناطق الدعم التصويتي للكيانات السياسية المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، في محافظة يمكن وصفها بأنها عراق مُصغَّر من حيث التركيبة القومية والطائفية والتعددية الحزبية .
٣- استعراض دور النظام الانتخابي المتبع في العملية الانتخابية والدور الجغرافي في تحديد الدوائر الانتخابية.

٤- التعرف على الأحزاب والكتل والائتلافات السياسية الموجود على الساحة في محافظة ديالى ومدى تأثيرها على سلوك الناخب في المحافظة .
٥- عرض نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ في دورته الأولى ومقارنتها مع نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى لعام ٢٠٠٩ في دورته الثانية ومعرفة مناطق دعم الأحزاب والكيانات والكتل السياسية .
٦- الكشف عن مدى تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) وقابليتها على سلوك الناخب في محافظة ديالى .
٧- توضيح اختلاف السلوك الانتخابي في كل قضاء من أقضية محافظة ديالى خلال الدورتين الانتخابيتين ونسبة الأصوات التي يحصل عليها كل مكون أو حزب أو فئة سياسية .

ثانياً : أسباب الدراسة و مبرراتها (Study Reasons).

١- معرفة اثر التباين الجغرافي بأنماط التصويت في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه (٢٠٠٥-٢٠٠٩) .
٢- عرض العوامل الجغرافية المؤثرة في التصويت والانتخاب والتعرف على مدى قوة كل من العوامل الطبيعية والعوامل البشرية وتحديد أيهما أكثر تأثيرا".
٣- التعرف على صفات المجتمع في المحافظة ونظامه السياسي .
٤- معرفة اثر الأيدلوجيات على السلوك الانتخابي للسكان في محافظة ديالى .
٥- توضيح طريقة توزيع مقاعد مجلس المحافظة على الدائرة الانتخابية (المحافظة) وكيفية ترسيم حدودها وطريقة حساب الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح للفوز بمقعد مجلس المحافظة .
٦- دراسة اثر التباين العرقي والطائفي والعشائري والوضع الاقتصادي للسكان على أنماط التباين المكاني في التصويت وتطورها عبر المكان والزمان.
٧- تحديد الامتدادات الجغرافية لتأثير الأحزاب السياسية في ضوء حساب الأصوات التي يحصل عليها مرشحو الأحزاب والكتل السياسية في كل قضاء من أقضية المحافظة ، فضلاً عن إجراء تحليل ومقارنة جغرافيّة بين نتائج كل من الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .
٨- من الأسباب المهمة للدراسة هي رغبة الباحث وإلمامه بموضوع الانتخابات من خلال عمله بصفة مشرف مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/مكتب انتخابات ديالى خلال

انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) وانتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في ٧ / ٣ / ٢٠١٠ فضلاً عن عملية الاستفتاء على الدستور عام ٢٠٠٥ .

ثالثاً :- توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة .

١- جغرافية الانتخابات (Election Geography).

هو ذلك الفرع المعاصر للجغرافية السياسية الذي بوساطته نستطيع تفسير التباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ، ودراسة تغيرات السلوك التصويتي وتحليلها من مكان لآخر في الدائرة الانتخابية الواحدة او من دائرة انتخابية إلى أخرى [١] .

كما عرف (محمد محمود إبراهيم الديب) جغرافية الانتخابات بأنها العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم[٢]، أما من وجهة نظر (قاسم الدويكات) فان جغرافية الانتخابات هي إحدى مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية ، وتدرس العلاقة القائمة بين الانتخابات والظروف الجغرافية[٣].

وترى الدراسة أن خير تعريف لجغرافية الانتخابات هي ذلك العلم الذي يُعنى بدراسة تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على سلوك المواطن المؤهل للانتخاب وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط خاصة لمعرفة مناطق القوة (الدعم) ومناطق الضعف للأحزاب والمرشحين والقوائم الانتخابية المشاركة بعملية الانتخابات .

٢- الانتخابات (Election).

---

(١) جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها- دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، المجلد السادس عشر ، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص٧٠ – ٩٥.

(٢) محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، مصدر سابق ، ص٧٦٦ .

(٣) قاسم محمد الدويكات ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص٣٢٣.

وهي العملية الأساسية والوحيدة لإيصال السلطة إلى الأفراد الذين يمثلون غالبية الشعب في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق المشاركة في الحياة السياسية من قبل أفراد الشعب من ناحية أخرى [١] .

٣- نظام الانتخاب (Electoral System) .

العنصر المكون للنظام الانتخابي إذ يستخدم لتحويل الأصوات المدلى بها من قبل الناخبين إلى مقاعد للمرشحين ، وهو أساس القاعدة الانتخابية الذي يحدد نتائج انتخابات معينة إذ يرتكز على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع و حجم الدائرة الانتخابية[٢].

٤- قانون الانتخاب (Electoral law).

مجموعة الأنظمة والقوانين التي تأخذ على عاتقها رعاية العملية الانتخابية والمحافظة عليها وعلى جميع الأنشطة والعمليات المتعلقة بها ، وهذا القانون يمثل جوهرة الديمقراطية ، كونهُ وسيلة لإيصال السلطة والحكم للأشخاص الذين يمارسونها نيابة عن الشعب ، إذ يمكن تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع وعبر أصوات الناخبين [٣] .

٥- الدائرة الانتخابية (Constituency).

هي المحافظة التي تتكون من عدد من مراكز الاقتراع ومحطاته ويتم تحديد عدد المقاعد الخاصة في كل دائرة انتخابية (كل محافظة) التي يتنافس عليها المرشحون[٤].

---

(١) عبد الغني بسيوني ، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٠، ص٧ .
(٢) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص٥٤ .
(٣) جريدة الوقائع العراقية ، قانون الانتخابات رقم (١٦) ، العدد (٤٠١٠) ، ٢٠٠٨ ، ص٣.
(٤) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات ، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٥) ، مكتبة الحنش ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٧ .

٦-الاقتراع (Ballot) .

هو عملية الانتخاب والتصويت ، أي إدلاء الناخب بصوته لصالح كيان سياسي أو مرشح ، وقد يتم الاقتراع بوضع ورقة بيضاء أو علامة الشطب للدلالة على أن المواطن شارك في الاقتراع ولكنهُ لم يختَرْ أي كيان ، أو حزب ، أو مرشح معين [١]

٧- المواطن المؤهل للانتخاب .

هو الفرد الذي تتوافر فيه الشروط القانونية للمواطنة والأهلية للتصويت في أي عملية انتخابية [٢] .

٨- المركز الانتخابي (مركز الاقتراع) .

وتقسم المحافظة إلى عدد من مراكز الاقتراع ويقسم المركز الانتخابي الواحد إلى عدة محطات تسمى بمحطات الاقتراع والتي تتم فيها عملية الاقتراع [٣] .

٩- محطة الاقتراع

وهي اصغر مكان في العملية الانتخابية يتم فيها الاقتراع من قبل الناخبين وكذلك تتم في محطة الاقتراع عملية الفرز وعد الأصوات بعد انتهاء وقت الاقتراع ، وتكون محطات الاقتراع

---

(١) وحيد إنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠: دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١١ ، ص٦ . (غير منشورة)

(٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ .

(٣) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات ، مصدر سابق ، ص٧ .

مرتبطة بمركز انتخابي معين وبدوره يرتبط كل مركز انتخابي أو مجموعة من المراكز الانتخابية بالدائرة الانتخابية (المحافظة) [٤] .

١٠- سجل الناخبين .

هو جدول مرتب أبجدياً ، يتضمن أسماء الناخبين في منطقة معينة وترتبط به ممارسة حق الانتخاب ، ولابد من وجود اسم المواطن في هذا السجل وبعدها يقوم بعملية الاقتراع [٥] .

١١- الاستفتاء (Referendum).

هي إحدى الوسائل المباشرة لتحقيق الديمقراطية ، إذ يقوم الناخبون بالإدلاء بأصواتهم في موضوع معين للتعبير من آرائهم كالاستفتاء على الدستور أو تعديل بعض فقراته مثلاً ، ويمكن أن تكون نتائج الاستفتاء ملزمة أو غير ملزمة [١] ومثال على ذلك عملية الاستفتاء على الدستور التي حدثت في جمهورية العراق عام ٢٠٠٥.

١٢- الكيان الانتخابي (Electoral Entity).

---

(٤) طارق حرب ، المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٧) ، مكتبة الحنش ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٩ .

(٥) وليد كاصد الزيدي ، المرشد إلى المصطلحات الانتخابية الحديثة ، مطبعة دار الكوثر ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٨ .

(١) آلان وول وآخرون ، أشكال الإدارة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات) ، ترجمة أيمن أيوب وعلي الصاوي ، ايطاليا ، ٢٠٠٧ ، ص٣٩٦ .

هو الكيان السياسي أو الحزب أو الشخص الواحد الذي رشح نفسهُ للانتخابات (وتمت المصادقة عليه) للحصول على مقعد أو أكثر من مقاعد مجلس المحافظة ، وللكيان السياسي الحق في تقديم قوائم للمرشحين في دائرة انتخابية واحدة (محافظة) أو أكثر شرط أن لا يزيد عدد المرشحين (الأسماء الواردة في قائمة الترشيح) على عدد المقاعد المقررة لكل محافظة[٢].

١٣- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

وهي هيئة مهنية مستقلة غير سياسية تابعة للدولة إلا إن إدارتها تكون ذاتية ومستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وتملك من القوة والصلاحيات المطلقة بكل مالهُ علاقة بالإجراءات والأنظمة والقواعد المتعلقة بالانتخابات في العراق ، وقد أُنشأت هذه المفوضية بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة ، رقم ٩٢ في ٢٠٠٤/٥/٣١م [٣].

١٤- القاسم الانتخابي (Electoral Denominator).

هو قسمة عدد المصوتين في الدائرة الانتخابية الواحدة (المحافظة) على عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة [٤].

١٥- الحملة الانتخابية (Campaign).

---

(٢) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات، مصدر سابق ، ص١٤-١٥ .
(٣) مجلة الإسلام والديمقراطية ، قواعد وإجراءات مجلس المفوضية ، نظام رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ ، العدد(٧) ، السنة الأولى ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٤ ، ص٥٣ .
(٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠١٠) ، مصدر سابق ، ص٣-٤ .

مجموعة الإجراءات والفعاليات بما فيها اللقاءات والخطابات وجلسات الحوار والمناظرة والفعاليات الإعلامية المصممة لإطلاع الناخبين على برامج المرشحين أو الأحزاب السياسية الانتخابية وحشد التأييد لها أو أي كيان مرشح آخر وذلك عن طريق استخدام أي وسيلة من الوسائل الديمقراطية المباشرة [١].

١٦- الكوتا الانتخابية .

وهي حصة مقررة للنساء والمكونات (الأقليّات) دون التقييد بعدد الأصوات التي تحصل عليها المرأة أو الأقليّة ، حتى لو كانت اقل من عدد الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد في مجلس المحافظة فهي حصة وجوبيه بحكم القانون ، ويجب أن لا تقل عن ربع عدد مقاعد مجلس كل محافظة فيما يخص النساء[٢].

١٧- دورية الانتخابات.

وتعني سمة الدورية إذ تطبق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها – والمحددة مسبقاً – على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري (Periodic) ومنتظم (Regular) وغير متحيز إلى فئة أو جماعة معينة [٣].

١٨- القائمة المفتوحة (Open list).

---

(١) آلان وول وآخرون ، مصدر سابق ، ص٤٠٢ .
(٢) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات ، مصدر سابق ، ص٢٣ .
(٣) وحيد انعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٦ .

هي القائمة التي تحتوي على أسماء المرشحين ويكون للناخب الحق في انتخاب احدهم أو انتخاب القائمة (التأشير عليها) ، وقد اعتمدت القائمة المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠٠٩/١/٣١ [٤].

١٩- القائمة المغلقة (Closed list).

وهي القائمة التي تكون فيها حرية الناخب في التصويت لها فقط ، وليس اختيار المرشحين التابعين لتلك القائمة [١] ، ولقد اعتمدت هذه القائمة (المغلقة) في انتخابات مجالس المحافظات في العراق التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ .

٢٠- العملية الانتخابية (Electoral process) .

المجموعة المتكاملة لمراحل الإعداد كافة لانتخابات محددة وتنفيذها ، وتشمل هذه العملية عدة مراحل مثل : إقرار قانون الانتخابات ، وتسجيل الناخبين ، وتسمية المرشحين ، والحملة الانتخابية ، والاقتراع ، وعد الأصوات وفرزها ، ونقل النتائج ، وحل النزاعات الانتخابية ، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات [٢]. شكل (٢) .

---

(٤) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .
(١) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات ، المصدر سابق ، ص٢٧ .
(٢) رضا سالم داود ، جغرافية الانتخابات في إسرائيل : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠١١ ، ص٣-٤ . (غير منشورة)
(٣) عبد الرزاق سليمان أبو داود و ليلى صالح محمد زعزوع ، مصدر سابق ، ص١٨ .

٢١- الانتخابات الحرة والنزيهة .

ظهرت هذه العبارة لأول مرة لوصف الاستفتاء الذي تم على استقلال ما كان يعرف بأرض توغو (دولة توغو في غرب أفريقيا وجزء من دولة غانا اليوم) في عام ١٩٥٦م ثم راحت منظمة الأمم المتحدة تستخدمها في حالات مشابهة بعد ذلك، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع للعبارة ، وعلى الرغم من الاهتمام الشديد بعمليات المساعدة في إدارة الانتخابات والإشراف عليها ، إلا أن الأمم المتحدة لم تضع تعريفاً متفقاً عليه للعبارة [٣].

الشكل (٢)

(العملية الانتخابية)

(Electoral Process)

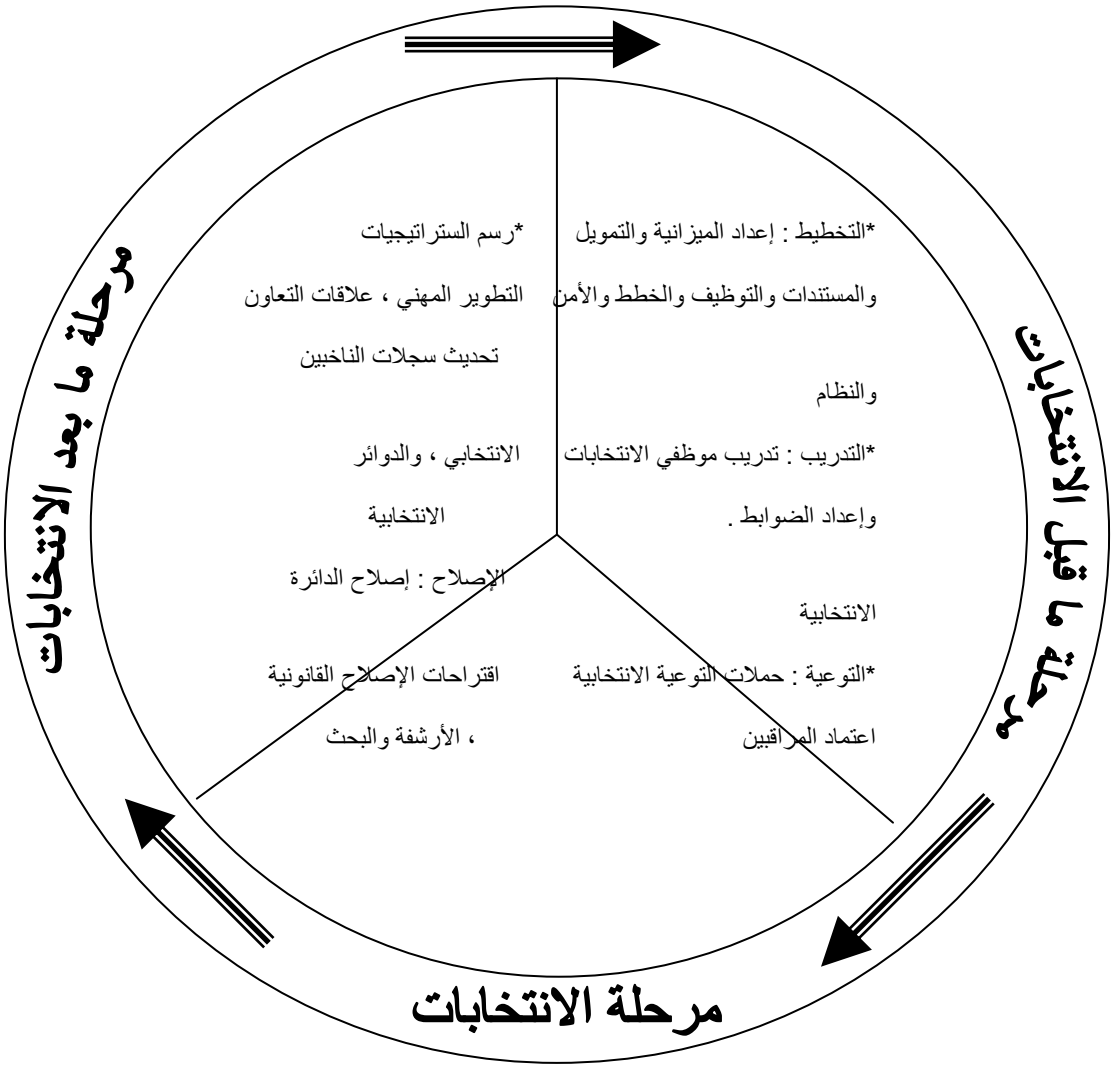

المصدر: آلان وول وآخرون ، أشكال الإدارة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات) ، ترجمة أيمن أيوب وعلي الصاوي ، إيطاليا ، ٢٠٠٧ ، ص٣٥ .

رابعاً : الدراسات السابقة : (Previous Studies)

إن الانتخابات هي عملية ديمقراطية بحتة ، لذلك فان الدراسات المتعلقة بالانتخابات أو بجغرافية الانتخابات تكون محدودة في البلدان التي لا تمارس فيها الديمقراطية المتمثلة بعملية الانتخابات ومثل هذه الدراسات تكون حديثة العهد في الدول التي دخلت حديثاً في هذا المضمار.

وفيما يلي استعراض لعدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع جغرافية الانتخابات وعلى النحو الآتي :-

- **الدراسات الأجنبية :**

هناك عدد من الدراسات الأجنبية التي تناولت جغرافية الانتخابات ومجالها التطبيقي في عدد من دول العالم وخاصة في البلدان التي شهدت تحولاً ديمقراطياً منذ زمن بعيد ومن هذه الدراسات :

١- أشار مارتن جونز وآخرون إلى أن الجغرافي الفرنسي (Ander Siegfried) نشر عام ١٩١٣ أول دراسة عن جغرافية التصويت ، إذ يعد هذا الباحث الفرنسي أباً للجغرافية الانتخابية وقد قارن بين أنماط السلوك الانتخابي في إقليم (Ardeche) وذلك باستخدام الخرائط [١].

٢- درس الجغرافي الأمريكي (كارل ساور) سنة ١٩١٨ كيفية تحديد الدوائر الانتخابية الأمريكية وذلك برسم هذه الدوائر بطريقة تسمى (gerrumendering) أي ما يعرف

---

(1) Martin Jones , R. Jones and M. Woods , An interodiction to political geography , Rutledge publisbeb , London , 2004 , P 136 -142 .

بـالتحيز الجغرافـي ، وأكـد أن هـذه الظـاهرة منتشـرة فـي عـدد مـن الولايـات المتحـدة منهـا (كنتاكي ، اركنساس ، ميزوري ، وتنسي) ووضـع مقترحاً لإعادة رسم تلك الدوائر الانتخابية للوصول إلى تحقيق عدالة في التصويت [٢] .

٣- كتب كل من ليكمان وجيمس ليمبارت سنة ١٩٥٥ عن أنظمة التصويت الرئيسة في العالم في كتابهما الموسوم بـ (Voting Denocracies) إذ عُني بدراسة السلوك الانتخابي للفرد على مستوى العالم [١].

٤- تناول الباحث (Peter Taylor) سنة ١٩٨٢ جغرافية الانتخابات في كتابه الموسوم بـ. (Research Agendas for the nineteen elghties) وأستعرض تايلور في هذا الكتاب جغرافية الانتخابات وأهميتها وكيفية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية بشكل لا يؤدي إلى التحيز [٢].

٥- درس (Scott Gehlbach) التغيرات الجغرافيّة الانتخابية في انتخابات الرئاسية الروسية في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ ووجد أن هناك تغيرات واختلافات في توزيع الأصوات التي أيدت الرئيس الروسي (بورس يلسن) في هاتين الدورتين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية [٣].

٦- تناول كل من بيتر تايلور وكولن فلنت سنة ٢٠٠٢ ضمن كتابهما (الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر) الجغرافية الانتخابية في فصل كامل من هذا الكتاب و أشار الباحثان في هذا الفصل إلى توجهات جديدة لجغرافية الانتخابات وأكد الباحثان أن الوجه التطبيقي

---

[٢] عبد الرزاق سليمان أبو داود و ليلى صالح محمد زعزوع ، مصدر سابق ، ص٢٨ .

(1) Eind Lakeman and James , G.Lambert , " Voting in donocracies " , London Fabert , Itd , 1955 .

(2) Peter Taylor , " research Agendas for the nineteen eighties " Comments additions and gritigus , political geography , Quarterly , vol.1 , No .2 , April , 1982 , P. 167-180 .

(3) Scott Gehlbach , shifting electoral geography in Russias 1991 and 1996 , Presidential elections , 2000 . Eind Lakeman and James , G.Lambert , " Voting in donocracies " , London Fabert , Itd , 1955

لعلم الجغرافية ، واستخدام الأسلوب الكمي ، قد زادا من ثراء جغرافية الانتخابات وأشارت الدراسة إلى المشكلات التي تواجه جغرافية الانتخابات ووضع الحلول المناسبة لها [٤]

٧- دراسة مؤسسة كونراد أديناور (٢٠٠٤) بعنوان (الجغرافية الانتخابية في لبنان) ، إذ ركزت الدراسة على محورية البعد الجغرافي في الميثاق الانتخابي اللبناني وشددت على تأثير تقسيم الدوائر الانتخابية على سلوك الناخبين [١].

٨- دراسة رون جونسون (Ron Gohnston) الموسومة (خصائص الجغرافية الانتخابية) إذ ناقش الباحث تطور جغرافية الانتخابات والاختلافات والتحيزات التي تحدث فيها وإمكانية قياسها وأشار إلى أن عملية تغير حدود الدوائر الانتخابية هي من المواضيع التي درست في بريطانيا وأدخلت في دراسات الجغرافية السياسية [٢] .

- **الدراسات العربية:**

لا يزال موضوع جغرافية الانتخابات في البلدان العربية لم يؤخذ مكانته بشكله الحقيقي لدى الباحثين في الجغرافية السياسية وخير دليل على ذلك هو قلة الدراسات في هذا المجال ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة تجربتها الديمقراطية ، ومن بين الدراسات العربية في مجال جغرافية الانتخابات الآتي :-

- الرسائل والاطاريح الجامعية .

---

[٤] بيتر تيلور و كولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد ، مصدر سابق ، ص٨٩.

(١) مؤسسة كونراد أديناور ، الجغرافية الانتخابية في لبنان ، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الدائم ، بيروت ، ٢٠٠٤

(2) Ron Johnston, "Development in Electoral Geography" Rutledge, London,1990.

١- دراسة (جميل فريد شحاذة) ١٩٩٦ والموسومة بـ (توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن) [٣]، إذ تناول الباحث في هذه الدراسة مراحل تطور جغرافية الانتخابات وقارن بين النظم الانتخابية في العالم ووضع خارطة انتخابية مقترحة وقام بدراسة توزيع النواب على الدوائر الانتخابية في الأردن .

٢- دراسة (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي) ٢٠٠٢ والموسومة بـ (جغرافية الانتخابات في اليمن)[٤] ، إذ درس الباحث تأثير العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على الانتخابات واستخدم الباحث التحليل الكمي للعوامل المؤثرة ودرس الدوائر الانتخابية وتوزيعها الجغرافي كما درس مراحل تطور مجلس النواب في اليمن حتى عام ١٩٩٠ ، وكانت هذه الدراسة أول أطروحة دكتوراه عن جغرافية الانتخابات في اليمن .

٣- دراسة (شاكر ظاهر فرحان الزيدي) ٢٠٠٧ الموسومة بـ (جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥) [١] إذ استعرض الباحث أهمية الخوض بدراسة جغرافية الانتخابات وعلاقتها بالجغرافية السياسية وأكد على ضرورة تحديد العوامل المؤثرة على الانتخابات في العراق وعُني بعرض المعايير المستخدمة في تحديد الدوائر الانتخابية وتوزيعها وتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٥ .

٤- دراسة (حسن زاير الكعبي) ٢٠٠٧ الموسومة بـ (جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظتي بابل وديالى عام ٢٠٠٥- دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية) [٢]، إذ درس فيها الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول ٢٠٠٥ في العراق وركز على المقارنة بين محافظتي ديالى وبابل واستعرض دور العوامل الطبيعية والبشرية وتأثيرهما على نتائج الانتخابات وتوصل الباحث إلى حقيقة أن المشاركة في كِلا المحافظتين كانت عالية وأكد تأثير العوامل البشرية على سلوك الناخب في المحافظتين.

---

(٣) جميل فريد شحاذة ، توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن : دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ١٩٩٦ .(غير منشورة)

(٤) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ،٢٠٠٢ .(غير منشورة)

(١) شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام٢٠٠٥ :دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

(٢) حسن زاير الكعبي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظتي بابل وديالى لعام ٢٠٠٥ : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق .

٥- دراسة (محمد عبد الله عبد الجادر) عام ٢٠٠٧ الموسومة بـ (جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت (١٩٧٢-١٩٩٩) [٣] ، إذ بين الباحث من خلال دراسته أهم الخصائص المكانية للدوائر البلدية واستعرض التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية واهم العوامل المؤثرة على تغير السلوك الانتخابي في الانتخابات البلدية .

٦- دراسة (أحمد محمد أبو عجيزة) ٢٠٠٩ الموسومة بـ (الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية) [٤]، تناول الباحث مراحل تطور الانتخابات في مصر والنظم الانتخابية المتبعة واستعرض تطور تقسيم الدوائر الانتخابية في محافظة الغربية للمدة من عام ١٩٦٤ إلى عام ٢٠٠٥ ودرس التوزيع الجغرافي لهذه الدوائر الانتخابية وأهم العوامل المؤثرة في ذلك التوزيع وكذلك العوامل الجغرافية المؤثرة على تقسيم الدوائر الانتخابية.

٧- دراسة ((صبار لهمود حسين)) ٢٠١٠ الموسومة بـ (انتخابات مجلس محافظة القادسية – دراسة في الجغرافية السياسية) [١] ، وكانت أول دراسة عن انتخابات مجلس محافظة واحدة وذلك بمقارنة نتائج انتخابات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ وتوضيح العوامل التي أدت إلى التباين في مناطق الدعم الانتخابي لكل قائمة .

٨- دراسة ((وحيد أنعام غلام الكاكائي)) ٢٠١١ الموسومة بـ (جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ : دراسة في الجغرافية السياسية) [٢]، إذ استعرض الباحث نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها وبَيَّن الأنظمة الانتخابية المعاصرة في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ثم قام بتحليل جغرافي لنتائج كل من الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠ وحدد العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على سلوك الناخب في محافظة ديالى في كل دورة انتخابية.

---

(٣) محمد عبد الله عبد الجادر ، جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت ١٩٧٢-١٩٩٩ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧ .(غير منشورة)

(٤) احمد محمد أبو عجيزة ، الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية – دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كفر الشيخ ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩ . (غير منشورة)

(١) صبار لهمود حسين ، انتخابات مجلس محافظة القادسية – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٠ . (غير منشورة)

(٢) وحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق .

٩- دراسة (جاسم محمد محمدعلي) ٢٠١١ والموسومة بـ (الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق : دراسة في الجغرافية السياسية)[٣]، وتعد من أوائل الدراسات الجغرافية التي اهتمت بانتخابات جميع مجالس المحافظات في العراق ، حيث استعرض الباحث مجالات الدراسة في جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها ومناهج البحث فيها وتناول العوامل المؤثرة على انتخابات مجالس المحافظات والتنظيم المكاني لانتخابات مجالس المحافظات ومن ثم قام الباحث بتحليل نتائج الانتخابات الأولى عام ٢٠٠٥ والثانية عام ٢٠٠٩ ووضع تقييم لنتائج تلك الانتخابات وآفاقها المستقبلية .

١٠-دراسة (محمد عبد اللطيف الشريفات) ٢٠١١ والموسومة بـ (التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن : تقييم واقتراح خريطة جديدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)[٤]، اهتم الباحث في دراسته بعرض تقسيم الدوائر الانتخابية وبيان تأريخ تطور جغرافية الانتخابات ثم انتقل إلى تحديد أنواع التكنولوجيا المستخدمة في الانتخابات وعلاقتها بنظم المعلومات الجغرافية وإمكانية الاستفادة من هذا النظام لرسم دوائر انتخابية أنموذجية وتسجيل بيانات الناخبين ثم استعرض التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن والمجالس النيابية ومراحل تطور قانون الانتخابات وتحديد مراكز الاقتراع للناخبين في محافظة العاصمة والمحافظات الأخرى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

١١- دراسة (رضا سالم داود) ٢٠١١ والموسومة بـ (جغرافية الانتخابات في إسرائيل : دراسة في الجغرافية السياسية)[١]، فقد استعرض الباحث في دراسته العلاقة بين جغرافية الانتخابات والجغرافية السياسية ثم انتقل إلى توضيح أنواع الأنظمة الانتخابية في العالم ومن ثم بيّن أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات الإسرائيلية وكذلك تناول الخريطة الحزبية في إسرائيل ، ومن ثم قام الباحث بالتحليل الجغرافي السياسي لنتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٩ .

- البحوث العلمية .

---

(٣) جاسم محمد محمدعلي ، جغرافية الانتخابات لمجالس المحافظات في العراق : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية ، ٢٠١١ . (غير منشورة)

(٤) محمد عبد اللطيف الشريفات ، التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن – تقييم واقتراح خريطة جديدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١١ (غير منشورة).

(١) رضا سالم داود ، جغرافية الانتخابات في إسرائيل : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق .

١- بحث (غانم النجار وجاسم محمد كرم) سنة ١٩٨٧ (انتخابات مجلس الأمة الكويتي) ، إذ استعرض الباحثان العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) التي تؤثر على سلوك الناخب الكويتي كأثر القبيلة واثر الجوار وأثر القرابة [٢] .

٢- بحث (جاسم محمد كرم) سنة ١٩٨٨ (جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها : دراسة في الجغرافية السياسية)[٣]، وأشار الباحث في بحثه إلى علاقة جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية ونشأة جغرافية الانتخابات وتطورها وأكد على أهمية الكشف عن ظاهرتين مهمتين في جغرافية الانتخابات ، الأولى هي ظاهرة (Gerrymandering)[*] والثانية هي ظاهرة (Malapportionment)[**] ، كذلك عُني الباحث بإظهار المناهج التي تعمل على تفسير أنماط التصويت وبيّن الباحث أهم العوامل المؤثرة في سلوك الناخب من وجهة نظر جغرافيّة .

٣- بحث (فؤاد حمة خورشيد) عام ٢٠٠٠ (جغرافية الانتخابات في الهند) [١] ، اهتم الباحث بعرض نتائج الانتخابات الهندية وتحليلها بشكل دقيق ، وان هذه النتائج هي التي ساعدت على انتقال السلطة في الهند من حزب المؤتمر الوطني إلى حزب الشعب وأكد على تأثير العامل الأثني في نتائج تلك الانتخابات وأن ذلك العامل الجغرافي كان ذا أثر بالغ في السلوك السياسي للمواطن الهندي .

٤- بحث (قاسم محمد الدويكات) في عام ٢٠٠٤ الموسوم بـ (دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابية الأردنية : دراسة في الجغرافية السياسية) [٢]، إذ تناول الباحث تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في الأردن بالاعتماد على عينة خاصة لدراسته كما ركز الباحث على دور العشائر والأحزاب ومدى تأثيرها في تحديد النظام السياسي من خلال

---

(٢) غانم النجار وجاسم محمد كرم ، السلوك الانتخابي في الكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٩) ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٣٨-٥٠ .

(٣) جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها – ، مصدر سابق ، ص٨٦ .

(*) ظاهرة (Gerrymandering) وتعني التلاعب في رسم الدوائر الانتخابية .

(**) ظاهرة (Malapportionment) وتعني سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية .

(١) فؤاد حمة خورشيد ، جغرافية الانتخابات في الهند ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٤٦) ، ٢٠٠٠ ، ص١٠-٤١ .

(٢) قاسم محمد الدويكات ، دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابية الأردنية:دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية ، المجلد السادس عشر ، العدد (٢) ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص١٨٠ .

التعرف على مدى قابلية العشائر والأحزاب بالتأثير على سلوك المواطن المؤهل للانتخابات .

٥- بحث (غالب ناصر السعدون) ٢٠٠٧ الموسوم بـ (جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية – نظرية وتطبيق) [٣] ، إذ استعرض الباحث نشأة الجغرافية الانتخابية وعدّها جانباً تطبيقياً للجغرافية السياسية كما قام الباحث بتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٠٥ ، واستخدم الباحث الخرائط في تحديد المناطق ذات الدعم للقوائم الفائزة .

٦- بحث (كاظم هاشم نعمة) الموسوم بـ(نظرة في الجغرافية الانتخابية) سنة ٢٠٠٤[٤] ، إذ عُني الباحث بإظهار مراحل تطور جغرافية الانتخابات ونشأتها ودور الأساليب الكمية في جغرافية التصويت وتحديد المواقع المكانية للدوائر الانتخابية .

- **بعض الكتب العراقية والعربية .**

١- تناول (قاسم محمد الدويكات) جغرافية الانتخابات في كتابه الموسوم (الجغرافية السياسية) الذي صدر عام ٢٠٠٢ [١] إذ خصص المؤلف فصلاً كاملاً تطرق فيه إلى نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها والمشكلات التي تواجهها ومجالات البحث في جغرافية الانتخابات ونظريات التصويت الانتخابي.

٢- تناول (عبد الرزاق سليمان أحمد أبو داود وليلى صالح محمد زعزوع) في كتابهما (جغرافية الانتخابات) عام ٢٠١٢ [٢] ، الدراسات المكانية للانتخابات من حيث مفهومها ونشأتها وتطورها كما استعرض المؤلفان موضوع الانتخابات البلدية القائمة في المملكة العربية السعودية واهم

---

(٣) غالب ناصر السعدون ، جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية-نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٧ ، ص٩٢٢ .

(٤) كاظم هاشم نعمة ، نظرة في الجغرافية الانتخابية ، الحوار المتمدن ، العدد(٩٢٢) ، ٢٠٠٤ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط الالكتروني: Httpi//www.rezgat.com.

(١) قاسم محمد الدويكات ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق .

(٢) عبد الرزاق سليمان احمد أبو داوود وليلى بنت صالح محمد زعزوع ، مصدر سابق .

أنواع النظم الانتخابية في العالم والنظم الانتخابية المعمول بها في بعض الدول العربية والدول الغربية .

٣- استعرض (عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد أنعام غلام الكاكائي) في كتابهما الموسوم بـ (جغرافية الانتخابات) عام ٢٠١٢ [٣] (المؤلف من أربعة فصول) استعرضا نشأة وتطور جغرافية الانتخابات ومناهج البحث فيها والعوامل المؤثرة بالانتخابات وذلك في الفصل الأول أما الفصل الثاني فقد شمل على التعريف بالنظم الانتخابية وأنواعها وشمل الفصل الثالث على مفهوم الديمقراطية والليبرالية و الديمقراطية الماركسية والديمقراطية النيابية والمشاركة السياسية ، في حين جاء الفصل الرابع بشكل تطبيقي على خريطة العراق الانتخابية وتنظيمها وتوزيعها الجغرافي للمراكز الانتخابية وتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية في دورتها الثانية عام ٢٠١٠ .

(٣) ج

الفصل الثاني

جغرافية الانتخابات – ماهيّتها ونشأتها وتطورها وعلاقتها

الفصل الثاني

جغرافية الانتخابات – ماهيَّتها ونشأتها وتطورها وعلاقتها بالجغرافية السياسية وأهم الأنظمة الانتخابية المعاصرة

إن المتتبع لعملية تطور علم الجغرافية يجدهُ في حالة تطور مستمر ودون انقطاع ، فقد شهد علم الجغرافية ولا يزال تطورات كبيرة وتغيرات جوهرية في مناهجه وموضوعاته وأساليب بحثه ، أثرت بشكل كبير في اتجاهاته وأهدافه ومعالجاته ، إذ نلاحظ إن الجغرافية الحديثة والمعاصرة اتجهت بخطى سريعة نحو دراسات أكثر عمقاً وتحليلاً محاولةً استشراف اتجاهات المستقبل للظاهرة المدروسة مستفيدة في ذلك من التقنيات المتطورة ونظم المعلومات الجغرافية[١].

لذلك نجد علم الجغرافية قد أفرز العديد من الفروع الجديدة التي اتجهت نحو المزيد من التخصص كجغرافية الانتخابات (Electoral Geography) فضلاً عن فروع أخرى ، كجغرافية الأديان ، وجغرافية الصراع الدولي والسلام ، والجغرافية الطبية ، ويمكن القول ان جغرافية

---

[١] **صلاح الدين بحيري ، الجغرافية إلى أين ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (٣٢) ، ١٩٩٨ ، ص١٢٦ .**

الانتخابات كانت من إسهامات المدرسة الجغرافية الفرنسية التي تطورت لتنال عناية عدد من المختصين في حقل الجغرافية السياسية بهذا الموضوع في الوقت الحاضر وفي مختلف جهات العالم[٢] .

المبحث الأول

ماهيّة جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها

من الملاحظ إن جغرافية الانتخابات هي إحدى الاتجاهات الحديثة والمعاصرة للجغرافية السياسية إذ يؤكد البعض أن جغرافية الانتخابات ولدت في أحضان المدرسة الجغرافية الفرنسية على يد مؤسسها الأول (أندريه سيجفريد) ، وهنا يمكن القول ان جغرافية الانتخابات من هبات المدرسة الجغرافية الفرنسية ، فإذا كان راتزل يُعد المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية ، فان سيجفريد يُعد أباً لجغرافية الانتخابات[١].

أولاً :- ماهيّة جغرافية الانتخابات .

تعد جغرافية الانتخابات إحدى الفروع التطبيقية للجغرافية السياسية إذ يبحث هذا الاتجاه في طريقة اختيار النواب وقادة الشعب المحليين ، كما ويُعنى بدراسة النشاط الانتخابي داخل الدولة من

---

[٢] حسن قطب حسن ، الانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط : دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٧ ، ص٨١ . (غير منشورة)

[١] بيتر تايلور و كولن فلنت ، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد ، مصدر سابق ، ص٨٠ .

حيث التحليلات الانتخابية للدوائر الانتخابية ، والتباين المكاني في التصويت والتأثيرات الجغرافية في التصويت ، والحملات الانتخابية للمرشحين ، وكذلك دراسة السلوك التصويتي للأفراد والجماعات من خلال تحليل وتقويم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية والديموغرافية التي تشكل الرأي العام للناخبين ، وتؤثر بالتالي في السلوك الانتخابي للأفراد والجماعات ، إذ تؤدي إلى اختلاف طرق الانتخاب ونتائجها ، وبمعنى آخر إن جغرافية الانتخابات تُعنى بدراسة التباين المكاني في التصويت مع تحديدها لأنماطهِ وتفسير ذلك وتعليله بهدف فهم السياسة الحقيقية للمنطقة [٢].

ومن خلال دائرة اطلاع الباحث على الدراسات ذات العلاقة بجغرافية الانتخابات وكذلك الكتب والمؤلفات والبحوث المختصة بجغرافية الانتخابات خرجت الدراسة بمجموعة من التعاريف لجغرافية الانتخابات ، فضلاً عن التعاريف التي سبق ذكرها في الفصل الأول وكالآتي:-

١- تناول (حسن قطب حسن) تعريفاً لجغرافية الانتخابات (هي ذلك الاتجاه الحديث في الجغرافية السياسية ، والذي يُعنى بإظهار وتحليل اثر العوامل الجغرافية على العملية الانتخابية) [١].
٢- في أطروحته للدكتوراه عرفها (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي) بأنها (ذلك الفرع من الجغرافية السياسية الذي يهتم بدراسة نمط السلوك الانتخابي للمواطن أو الجماعات السكانية داخل الحدود السياسية للدولة ويحلل ويفسر نتائج ذلك السلوك على ضوء مؤثرات العوامل الجغرافية) [٢].
٣- يرى (جاسم محمد محمدعلي) إن جغرافية الانتخابات (تدرس السلوك السياسي للإنسان ، من خلال أنماط التصويت واتجاهاتها والأبعاد الجغرافية السياسية الداخلية منها والخارجية للخريطة الانتخابية ، وتحليل إجراءات العملية الانتخابية ومدى نزاهتها ، معتمدةً على

---

[٢] **محمد عبد اللطيف الشريفات ، مصدر سابق ، ص١٦ .**
[١] **حسن قطب حسن ، مصدر سابق ، ص٢ .**
[٢] **عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص١٦ .**

فلسفة التباين المكاني والعلاقة بين الأرض والإنسان في تفسير وتحليل كافة متغيرات العملية الانتخابية) [٣].

٤- ذكر (شاكر ظاهر فرحان الزيدي) في رسالته تعريف لجغرافية الانتخابات (هي إحدى فروع الجغرافية السياسية التي تُعنى بدراسة العمليات السياسية الانتخابية وتفسير أسبابها ونتائجها على ضوء العوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، ضمن النطاق المكاني للدوائر الانتخابية من اجل تكوين شخصية سياسية لها) [٤].

٥- أما (وحيد إنعام غلام الكاكائي) فقد أشار في رسالته إلى إن جغرافية الانتخابات تُعنى (بدراسة العوامل والمؤثرات الجغرافية في سلوك الناخبين وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط مكانية لإظهار التباين الجغرافي لتلك النتائج للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي) [١].

ومن خلال تفحصنا لتعاريف جغرافية الانتخابات الآنفة الذكر ، فضلاً عن التعاريف التي وردت في الفصل الأول (توضيح المفاهيم والمصطلحات) ، وجدت الدراسة ان عملية صياغة تعريف شامل ومحدد لجغرافية الانتخابات يجمع عليه كل الباحثين في هذا المجال يعد أمراً في غاية الصعوبة ، ويرجع السبب في ذلك إلى الاختلاف في الآراء حول ماهيّة جغرافية الانتخابات ومفهومها ، إلا إن الدراسة وجدت الكثير من نقاط التقاطع بين تلك التعاريف السابقة الذكر وكالآتي :-

١- إن معظم التعاريف أجمعت على ان جغرافية الانتخابات تتناول دراسة مدى تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على سلوك الناخبين وسير العملية الانتخابية .

---

[٣] جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص١١ .

[٤] شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، مصدر سابق ، ص١٦ .

[١] وحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص١٨ .

٢- الاهتمام بالتعرف على السلوك الانتخابي للمواطن المؤهل للانتخاب وتحديد التغيرات المكانية والزمانية التي تطرأ على أنماط ذلك السلوك .
٣- ان جغرافية الانتخابات تعد فرعاً من الفروع التطبيقية للجغرافية السياسية .
٤- رسم خارطة يتم عن طريقها تحليل الأبعاد المكانية للانتخابات وتمثيله بأشكال أو رسوم أو أعمدة بيانية .

مما تقدم وكما أسلفنا سابقاً (الفصل الأول) فان الدراسة ترى ان جغرافية الانتخابات هي (ذلك العلم الذي يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على سلوك المواطن المؤهل للانتخاب وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط خاصة لمعرفة مناطق القوة (الدعم) ومناطق الضعف للأحزاب والمرشحين والقوائم الانتخابية المشاركة في عملية الانتخابات) .

ثانياً :- نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها .

يعد أول ظهور لدراسات جغرافيّة تهتم بالانتخابات في بداية العقد الثاني من القرن العشرين عندما قام سيجفريد بنشر أول بحث في هذا الموضوع عام ١٩١٣ عن الانتخابات التي جرت في إقليم (آردشي Ardeche) في غرب فرنسا وعلاقة ذلك بالاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي عام ١٩٤٩ درس سيجفريد التطور التاريخي للانتخابات في الفترة من (١٨٧١-١٩٤٠) في منطقة تقع على الضفة الغربية لنهر الرون ، ورسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات وقارن بينها وبين المظاهر الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[١] ، وتوصل من خلال دراسته إلى إن الخريطة الانتخابية هي انعكاس للأحداث السياسية

(1) **Prescott J.R " The function and methods of electoral geography " annals association of American geography , vol, 49 , no. 3 , P 298,1959**

التي تشكلت نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الأنشطة الإنتاجية سواء كانت أنشطة صناعية أو زراعية وهي انعكاس لاختلاف طبوغرافية المنطقة[٢].

وفي عام ١٩١٦ تناول (كرهيبل) تأثير العوامل الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية البريطانية بين عامي (١٨٨٥- ١٩١٠) وركزت الدراسة على العلاقة المتبادلة بين نتائج الانتخابات والإحصائيات المهنية ، وقد توصلت دراسته إلى إن سكان المناطق الصناعية والزراعية التي تمتاز بالفقر تصوت لصالح مرشحي حزب الأحرار أما بالنسبة لسكان المناطق الزراعية والصناعية الغنية فأنهم يصوتون لصالح مرشحي حزب المحافظين[٣].

وفي عام ١٩١٨ درس الجغرافي الأمريكي كارل ساور ظاهرة رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية والتلاعب في حدودها بطريقة تحابي حزباً أو مرشحاً ضد آخر وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة (الجريماندريه Gerrymander) وهي كلمة أمريكية تصف نوع من أنواع التعسف السياسي وسيلةً للقمع الجزئي للرأي العام ، إذ كانت الأقاليم الانتخابية تعدّل من وقت لآخر بحيث تعطي اكبر قدر من القوة للحزب الحاكم ، وتجعل المجموعات المعارضة في حالة من الضعف وتعمل على تفتيت أصواتها[١].

وفي عام ١٩٣٢ كتب الجغرافي الأمريكي (رآيت) دراسة عن الانتخابات الأمريكية موضحاً السلوك الانتخابي بالطرق الكاتوكرافية ، وأضاف بذلك تراثاً كبيراً لأطلس الجغرافية الانتخابية الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية[٢].

بعد ذلك ظهرت دراسات تقليدية لبعض تلاميذ سيجفريد من أمثال (فرانسو جوجيل) عام ١٩٥١ ولانسلوت عام ١٩٦٨ [٣].

---

[٢] بيتر تايلور و كولن فلنت ، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد ، مصدر سابق ، ص٨١ .

[٣] عيسى صلاح عبد الجابر ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٩ .

(١) Prescott J.R.V. The function and methods , OP . cit . P 90-95 .

[٢] حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

ويمكن توضيح العوامل التي أدت إلى تأخر ظهور الدراسات الجغرافية المهتمة بالعملية الانتخابية حتى مطلع العقد الثاني من القرن العشرين وحصرها بجملة من الأسباب منها :-

١- صعوبة توضيح الأبعاد المكانية للعملية الانتخابية ، فضلاً عن عدم وضوح مفهوم الجغرافية السياسية حتى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[٤].
٢- وجود الكثير من الدول لا تعتمد السلطات الحاكمة فيها على الانتخابات ولا تؤمن بتداول السلطة عن طريق الانتخابات .
٣- قلة البيانات الخاصة بالعمليات الانتخابية وعدم دقتها وصعوبة حصر نتائجها بشكل واضح ودقيق .

وفي الوقت نفسه نجد ان عراقة التجربة الديمقراطية وظهور المنافسة الانتخابية بين الأحزاب والتيارات السياسية في بعض البلدان الأوربية وخاصة في فرنسا وبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية قد شجع على ظهور بوادر للدراسات الجغرافية المعنية بالانتخابات .

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وما رافقها من عمليات تدمير وتخريب وعدم استقرار أثر ذلك على مسيرة تطور جغرافية الانتخابات وأصابها بالشلل والركود (عدا الدراسات الفرنسية) ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت دراسات الجغرافية الانتخابية بالظهور والتطور مرة ثانية وقد زاد انجذاب الجغرافيين نحو هذا الاتجاه من البحث والتحري وخاصة في الولايات المتحدة والعديد من دول أوربا حتى وصلت جغرافية الانتخابات ودراسة تأثير البيئة المحيطة بالسكان على سلوكهم الانتخابي إلى مستوى أنها باتت تسيطر على الدراسات السياسية الفرنسية ولفترة طويلة[١].

ومن وجهة نظر الدراسة يمكن وصف هذه المدة **بالمرحلة الأولى** لنشأة جغرافية الانتخابات وتطورها .

---

[٣] **عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد إنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص١٧.**
[٤] **محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٣٩ .**
[١] **جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، مصدر سابق ، ص٨٠ .**

أما بالنسبة **للمرحلة الثانية** فيمكن أن نضع لها بداية وهي نهاية العقد الخامس وبداية العقد السادس من القرن الماضي ، فقد رافق ظهور الثورة المعلوماتية الكبيرة (الثورة الكمية) واستخدام التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات الرقمية (الحاسوب الآلي) وتزايد عدد البلدان التي تنتهج مبدأ الديمقراطية والانتخابات في رسم سياستها الداخلية ، زيادة في عدد الدراسات المهتمة بالجغرافية الانتخابية ، إذ بدأ الباحثون بتحليل العلاقة بين السلوك الانتخابي للسكان والصفات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للناخبين[٢].

وفي عام ١٩٥٩ قدم بريسكوت (Prescott) دراسة عن وظيفة وطريقة جغرافية الانتخابات وفيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمي في الجغرافية السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الإقليمي للدولة ، فضلاً عن ضرورة أن يكون النظام الانتخابي خالياً من الانحياز لطرف دون آخر ، وأن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة ترجى من الإحصاءات الانتخابية[٣].

بعد ذلك تناول لاوكس (Laux) الانتخابات البرلمانية في ألمانيا الغربية بوصفها دراسة في جغرافية الاختيار السياسي ، وفيها أوضح أن الاختلافات الإقليمية الواضحة في سلوكيات التصويت ترجع إلى الاختلاف الديني والتناقضات الريفية والحضرية للمجموعات الاقتصادية والاجتماعية ، كما أوضح أن للكنيسة دوراً واضحاً على سلوك المشاركين في التصويت في المناطق الريفية في حين يقل هذا التأثير في المناطق الحضرية لزيادة درجة التحضر الاجتماعي[١].

كما درس جونسون (Johnston) التأثيرات المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية وفيها أشار إلى تأثير الأصدقاء والجيران في المعلومات التي يتلقاها الناخب ، إذ إن المعرفة

---

[٢] **قاسم الدويكات ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٣٢٦ .**

(٣) **Prescott , J.R.V.OP. cit . P. 298 .**

(1) **Laux .H.D.((Parliamentary Elections in west Germany, The Geography of Political choice)) , Institute of British Geographers , London , P 166 – 171 , 1973 .**

تتناقص مع زيادة المسافة ، إذ يختار المواطن المرشح الأقرب لمنزله ثم المرشح الأكثر قرابة أو المرشح الذي تربطهُ صلة بأناس يعرفونه أو الذي قابلهُ وهكذا [٢].

ومع بداية السبعينيات من القرن العشرين تصاعد نجم جغرافية الانتخابات مع التقدم في استخدام الأساليب الكمية من جانب ، ومع تزايد دور الانتخابات في تأكيد الممارسات الديمقراطية الصحيحة في الكثير من الدول الحديثة التي تتعدد فيها الأحزاب السياسية من جانب آخر ، فقد ازدهرت الدراسات الجغرافية المهتمة بالانتخابات في كل من الولايات المتحدة وألمانيا والهند وايطاليا وفرنسا وبريطانيا واليابان ، وذلك لان عملية الانتخابات تمارس بشكل صحيح في هذه الدول التي تأخذ بنظام الديمقراطية الليبرالية[٣].

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين وعقب انتهاء الحرب الباردة اكتسب موضوع الانتخابات بُعداً جديداً وأصبحت الديمقراطية هدفاً عالمياً تطمح إليه كافة الشعوب وخاصة في الدول التي كانت تحت وطأة أنظمة الحكم الشمولية [٤].

لكن الجغرافية الانتخابية لاتزال في بدايتها عند جغرافيي العالم العربي عموماً ، وذلك لان العديد من الدول العربية لا تعتمد على الانتخابات كآلية للحكم ، كذلك فان الدول العربية التي تجري فيها عملية الانتخابات تشوبها العديد من الخروقات وتدخلات كثيرة من قبل الحكومات لصالح الحزب الحاكم وخير دليل على ذلك هو الثورات التي قامت في عدد من الدول العربية عام (٢٠١١) أو ما يعرف بـ (الربيع العربي) وخاصة في مصر وتونس واليمن وليبيا وهذا دليل على عدم فاعلية الدورات الانتخابية المتتالية التي كانت تجري في تلك الدول العربية لتكوين نظام

---

[٢] حسن قطب حسن ، مصدر سابق ، ص٣ .

[٣] عبد الأمير عباس الحيالي و وحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص١٨.

[٤] عمرو عبد الفتاح إبراهيم احمد ، خريطة الدوائر الانتخابية في محافظة الإسكندرية – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص١٢. (غير منشورة)

ديمقراطي حقيقي ، أي بمعنى آخر ، كانت صناديق الاقتراع غطاءً للشرعية وليس الرجوع إلى الشعب لممارسة سيادتهِ[١].

ومن وجهة نظر الدراسة فان جغرافية الانتخابات وجميع البحوث والدراسات المتعلقة بها سوف تبقى مستمرة ومتواصلة لكون الانتخابات عملية معاصرة ومتجددة وان قياس مدى تأثير العوامل الجغرافية ، الطبيعية منها والبشرية على سلوك الناخب ستبقى محط أنظار الباحثين في مجال الجغرافية السياسية وبخاصة في البلدان التي تجري فيها عملية الانتخابات بصورة صحيحة ولا يشوبها أو يتخللها الغموض أو التحريف في نتائج عملية الانتخاب .

[١] **جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص١٠ .**

المبحث الثاني

علاقة جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية

لم تعد الجغرافية السياسية علماً يُعنى بدراسة المقومات الجغرافية التي تكوّن مقومات الدولة وأساس قيامها ، بل أنها تعد معيناً ومساعداً يتزود منه صانع القرار السياسي لتوضيح الكثير من الحقائق والمؤثرات لبلوغ الأهداف التي يسعى لتحقيقها ، بخاصةً أن علم الجغرافية السياسية علم متحرك ومتطور ويسعى إلى الكشف عن الوزن السياسي للدولة سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للدولة (أقامة انتخابات حرة ونزيهة) أو على مستوى العلاقات الخارجية .

ونلاحظ أن جغرافية الانتخابات ترتبط بالعديد من العلوم الأخرى ، شأنها في ذلك شأن علم الجغرافية الذي يتصف بالشمولية نتيجة لارتباطه بالعديد من العلوم ، وان الجغرافية السياسية تعد من الفروع المهمة في علم الجغرافية ، فضلاً عن ان جغرافية الانتخابات تربطها علاقات وثيقة مع العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي وعلم القانون وعلم النفس البيئي الذي يُعنى بدراسة العلاقة بين السلوك البشري والبيئة التي يعيش فيها الإنسان ويتفاعل معها ، وهكذا نجد أن أي نشاط بشري يتأثر بالعوامل الجغرافية ، أو تكون العوامل الجغرافية احد محركاته أو دوافعه ، يمكن اعتبار ذلك علاقة قوية بين الجغرافية وذلك النشاط ، ولمّا كانت الانتخابات تمثل سلوكاً ونمطاً تنظيمياً للنشاط البشري ، ولما كان هذا السلوك يتأثر بالمتغيرات والعوامل الجغرافية من إقليم لآخر ومن دولة إلى أخرى ، فان هذا التأثير هو أساس العلاقة بين جغرافية الانتخابات كسلوك بشري وبين الجغرافية السياسية كفرع رئيس من فروع الجغرافية البشرية .

أولاً :- مفهوم الجغرافية السياسية .

بما ان علم الجغرافية يُعنى بدراسة الاختلافات المكانية للظواهر الجغرافية ويعمل على إيجاد تفسيرات وتوضيحات للعلاقات المكانية المتبادلة التي تنشأ بين الجماعات وبيئاتها ، أدى هذا إلى استخدام الجغرافيين لسطح الأرض (الذي تتقاسمهُ الوحدات السياسية المتباينة من حيث القوة والنظم والنزاعات) شكلاً من أشكال الدراسات الجغرافية[١].

لقد ظهرت الجغرافية السياسية لأول مرة علماً مستقلاً لهُ كيانهُ الخاص ومنهجهُ المتميز على يد العالم الألماني (فريدريك راتزال) عام ١٨٩٧ في كتابه المعنون (الجغرافية السياسية – منهجية هذا العلم وإطارهُ) [١] ، معتبراً الجغرافية السياسية جزءاً لا يتجزأ من ميدان البحث العلمي ، ومنذ ذلك الوقت عُدَّت الجغرافية السياسية فرعاً من فروع الجغرافية البشرية التي تأخذ على عاتقها دراسة الوجود الفعلي للوحدات السياسية والدولة[٢].

وتعد دراسة الدولة من حيث علاقاتها الدولية من الموضوعات المميزة للجغرافية السياسية ، ولكن يجب ان لا يقتصر الأمر على ذلك ، بل يجب أن تدرس الدول بوصفها وحداتٍ قائمة بذاتها دراسة تحليلية من حيث الأرض والسكان[٣].

لذلك نجد ان الجغرافي السياسي يسعى إلى الاجتهاد المبني على العلم والمعرفة لكي يخدم الترابط الموضوعي بين الجغرافية بشكل عام والجغرافية السياسية بشكل خاص عن طريق كشف وتحليل بناء وتكوين الدولة واستشعار مقومات وجودها المؤلف من الأرض والسكان والنظام الذي يفرض السيادة على الأرض والسكان داخل الدولة [٤].

---

[١] دولت أحمد صادق ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٦ .

[١] عدنان صافي ، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص٢٠ .

[٢] صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٤، منشاة المعارف، الإسكندرية،١٩٩٩، ص١٧.

[٣] ت . و. فريمان ، الجغرافية في مائة عام ، ترجمة عبد العزيز طريح شرف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٣٨ .

[٤] صلاح الدين الشامي ، الفكر الجغرافي سيرة ومسيرة ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص٤٢٤ .

ومن هنا تحاول الجغرافية السياسية تشخيص تأثير الاعتبارات المكانية للسكان في إدارة الوحدات السياسية وتنظيمها بما يمكنها من أداء دورها ووظيفتها في رسم الخارطة السياسية للبلد

لقد وردت عدت تعريفات للجغرافية السياسية وللعديد من المختصين فمنهم من عرفها بأنها ((دراسة تباين الظواهر السياسية على سطح الأرض)) والآخر عرفها بأنها ((وصف وتحليل الوحدات السياسية)) في حين عرفها آخرون على أنها ((تحليل العلاقات بين البيئة والمجتمع))[٥].

أما الأكاديمية القومية للعلوم في واشنطن فترى ان الجغرافية السياسية ((هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية))[١].

وقد أكد جاكسون هذا المفهوم حين عرفها بأنها ((العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرات السياسية في أبعادها المساحية أو في إطارها المكاني))[٢].

من المعروف إن الجغرافية تبحث في العلاقات المكانية بين الظواهر المختلفة ، وان هذه الظواهر في تغير مستمر وتطور متواصل ، لذلك لجأت الجغرافية إلى دراسة ظواهر لم تكن مدروسة من قبل مثل ظاهرة الانتخابات التي أفرزت اتجاهاً جديداً هو(جغرافية الانتخابات) الذي هو دراسة لإحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع ، لذلك فان الدراسة تؤكد أن جغرافية الانتخابات هي من الاتجاهات الحديثة والمعاصرة التي تناولتها الجغرافية السياسية باهتمام كبير لما لها من تأثيرات في بناء الدولة ؛ لان الانتخابات تؤدي دوراً أساسياً على المستوى الأيديولوجي وهي التي تنقل الصراعات بأمان إلى السياسات الدستورية [٣].

تأسيساً على ما سبق ذكرهُ يمكن القول إن جغرافية الانتخابات تعد بمثابة النواة في الجغرافية السياسية الحديثة وذلك لما لها من جوانب جغرافية كثيرة ، إذ إنها تدرس تقسيم الدولة إلى

---

[٥] محمد أزهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية الحديثة ، مصدر سابق ، ص٣١ – ٣٢ .

[١] محمد حجازي محمد ، الجغرافية السياسية ، ص١٥، الرابط الالكتروني: www.almustafa.com .

[٢] عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٢ .

[٣] بيتر تيلور و كولن فلنت ، مصدر سابق ، ص٨٠ .

دوائر انتخابية وعددها وحدودها ومواقعها ومساحاتها وأشكالها وعدد سكانها وخصائصهم الأثنية وشبكات نقلها وطرق مواصلاتها وسهولة الاتصال بين أرجائها[٤].

ان العلاقة الوطيدة بين العملية الانتخابية بكافة إجراءاتها وبين الجغرافية السياسية ، أو التأثير الكبير للظواهر الجغرافية ولاسيما البشرية منها ، هي التي جعلت العلماء والجغرافيين الأوائل يفكرون بدراسة الانتخابات ضمن إطار الجغرافية السياسية منذ العقد الثاني من القرن الماضي وحتى يومنا هذا إلى درجة إن كل الذين درسوا الجغرافية الانتخابية عدوها فرعاً من فروع الجغرافية السياسية أو الوجه التطبيقي لإحدى أهم أوجه العمليات السياسية شيوعاً في العالم المعاصر .

ثانياً : مراحل تطور الجغرافية السياسية

لقد مرت الجغرافية السياسية خلال مراحل تطورها بثلاث محطات رئيسة هي:-

١- المرحلة الأولى / مرحلة الحتم الجغرافي .

يمكن إيجاز هذه المرحلة بالقول إن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان تعمل على تقييد سلوكهِ وقدرتهِ على التفكير والإبداع السياسي والتقدم الاقتصادي ، أي إن الطبيعة هي التي تقوم بصناعة شخصية الفرد والجماعة وبلورتهما. إن هذا الرأي يضع قدرات الإنسان الجبارة وعقلهُ المبدع ويربط مصيره بالظروف الطبيعية ، كما أنهُ لا يعطي للمنجزات الحضارية التي صنعها الإنسان مكانتها المناسبة وخاصة التطور التكنولوجي المعاصر الذي وصل إليه الإنسان والذي يستطيع من خلاله الوقوف بوجه الطبيعة وتغيير مظاهرها والتحكم بها [١].

---

[٤] محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٧٤٠ .

[١] عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيبولوتيكية ، مطبعة السعد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٢٥ .

لقد ظهرت فكرة الحتم الجغرافي على يد بعض أعلام الجغرافية في العالم وكان من أبرزهم الجغرافي الألماني (فردريك راتزل) وبقيت هذه الفكرة مسيطرة على البحث الجغرافي في الفترة الممتدة بين (١٨٨٠ – ١٩٢٥)[٢].

٢- المرحلة الثانية / مرحلة الدولة بوصفها كائناً حيّاً .

أقترنت هذه المرحلة بالمفهوم الجيبولوتيكي (المجال الحيوي) ، إذ وجد الجغرافيون السياسيون انه لابد من إعطاء أساسٍ جغرافيٍّ لكل من علمي السياسة والعلاقات الدولية ، لذلك أكدوا على مبدأ التوسع الإقليمي كضرورة عضوية للكيان السياسي [٣].

إذ ركز روّاد هذه المرحلة على أن الدولة تنمو وتمر بمراحل الحياة ولابد أن تكون الحدود السياسية للدولة غير مستقرة أي أن الدولة تأخذ بالتوسع والنمو على غرار نمو الكائن الحي وان غذاء الدولة في مرحلة النمو هي المصادر والموارد الطبيعية التي تسعى وتتنافس عليها الدول كما تتنافس الكائنات الحية للحصول على الغذاء ، وان عملية نمو الدولة تمر بمراحل هي الطفولة والشباب ثم الشيخوخة تماماً كما يحدث مع أي كائن حي ، وآمن بهذه النظرية العديد من الجغرافيين ومنهم (رودولف كيلين) وهو من تلاميذ (راتزل) ، إذ عدَّ عملية النمو المكاني للدول الكبيرة على حساب الدول الصغيرة والضعيفة عملية مشروعة[١].

٣- المرحلة الثالثة / المرحلة الحديثة والمعاصرة .

في هذه المرحلة عُنيت الجغرافية السياسية بمجموعة من الموضوعات المهمة وكان على رأسها موضوع الانتخابات وتداول السلطة ونظام الحكم السائد في الدولة [٢].

---

[٢] قاسم محمد الدويكات ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

[٣] صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية مع التطبيقات الجيبولوتيكية ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٧٩ .

[١] حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص٣٠ .

[٢] غالب ناصر عبد العزيز السعدون ، مصدر سابق ، ص١٠ .

وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل تطور الجغرافية السياسية ، إذ استطاعت الجغرافية السياسية انجاز عمليات تحليل أبعاد الظاهرة الجغرافية ومدى توزيعها وانتشارها وصياغة العلاقات وتحليلها والربط بين الظاهرات الجغرافية والتوصل إلى نتائج موضوعية وذلك بالاعتماد على المنهج التركيبي التحليلي[٣].

ثالثاً :- الجغرافية السياسية المعاصرة ومجالات الدراسة في جغرافية الانتخابات .

لقد تبنت الجغرافية السياسية الحديثة والمعاصرة ثلاثة موضوعات عند دراستها لجغرافية الانتخابات وكالآتي :-

١- جغرافية التصويت .

يعتمد هذا الأسلوب على طريقة تفسير النتائج على الخارطة ، وقد تم اعتماد هذه الطريقة من قبل (سيجفرد) في تحليله نتائج الانتخابات لدورة انتخابية واحدة أو عدت دورات انتخابية ، إذ تم تطوير هذا الأسلوب عن طريق اعتماد المعادلات الإحصائية في التحليل ، مستفيدة من طرق التحليل الكمي التي صاحبت ما يعرف بـ(الثورة الكمية) [٤].

وقد أظهرت معظم الدراسات أن جغرافية التصويت تأخذ طابع اجتماعي بمعنى أنها تتأثر بالعوامل الاجتماعية في المكان ، كالمسكن ومكان العمل وظروف البيئة المحلية والانتماءات العشائرية والحزبية والاثنية ، ومن خلال نتائج التصويت يقوم الجغرافي بالتعرف على مناطق الدعم التصويتي لكل حزب أو كيان سياسي ، ودرجة الدعم لهُ ، وكذلك المناطق التي لا يتمتع فيها بتأييد ، ومناطق تداخل نفوذ الأحزاب المشاركة في الانتخابات ، وعلى الجغرافي السياسي متابعة كل ذلك لمدة زمنية ، أي لعدت دورات انتخابية ، ليقف على حقيقة التغيرات التي حدثت في هذا الخصوص وتفسيرها وتمثيلها بخرائط توضح مناطق الدعم التصويتي[١].

---

[٣] صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٤٥٥ .

[٤] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص١٤ – ١٥ .

[١] عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٣٠-٣١ .

٢- المؤثرات الجغرافية في التصويت .

رافق تطور علم الجغرافية السياسية تحول في التركيز من وصف نتائج الانتخابات ، والتوزيع الجغرافي للنتائج ، إلى دراسة السلوك الانتخابي للسكان وأثر المتغيرات المتباينة ، كالعمر والجنس والمستوى التعليمي وغيرها على سلوكهم الانتخابي وهذا ما يجعل جغرافية الانتخابات أكثر ارتباطاً بالجغرافية السياسية منها إلى علم الاجتماع[٢] ، وهناك أربعة أشكال أو عوامل أساسية يمكنها أن تؤثر في اتخاذ القرار من قبل المواطن المؤهل للانتخاب في وقت الاقتراع وهي :-

أ- عوامل البيئة المحلية .

تؤكد معظم الدراسات على تأثير البيئة المحلية للدائرة الانتخابية على قرارات الناخبين يوم الاقتراع ، فالمسكن ومكان العمل والكلية والمدرسة لهم تأثير مختلف على سلوك الناخبين ، فكل خاصية من الخصائص الآنفة الذكر تعد مصدراً يزود الناخبين بأفكار ومعلومات جديدة عند الإدلاء بأصواتهم ويمكن أن نورد مثالاً على ذلك ، إذ وجدت الدراسات المهتمة بالانتخابات البريطانية أن الطبقات العمّالية تفضل حزب العمال على حزب المحافظين ، وقد أكد كل من (جوهانستون وتيلور) على أن العامل البيئي له أثر كبير على طبيعة المشاركة السياسية للأفراد من خلال تأكيد أن التباين في الأنماط الانتخابية يرجع إلى القرارات الشخصية للنائب والتي بدورها تتأثر بمكان العمل والمنزل والجوار الجغرافي الذي يعد من أبرز العوامل المؤثر على السلوك الانتخابي[١].

ب- مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

للمشاكل الاقتصادية أثر بالغ الأهمية في حياة المواطن فكلما زادت المشاكل الاقتصادية عند المواطن أتجه بالتفكير نحو معالجة هذه المشاكل وانصرف عن اللجوء إلى صناديق الاقتراع ، ويرجع السبب في ذلك إلى إن انخفاض المستوى المعيشي (انخفاض متوسط دخل الفرد) وارتفاع

---

[٢] **جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٧٩ .**

[١] **عبد الأمير عباس الحيالي و وحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٣٢ .**

معدلات البطالة ، تعد من المشاكل التي يواجهها المواطن كل يوم والتي تنعكس سلباً على مشاركة السكان في العملية السياسية ومنها حقهُ في التصويت والانتخاب لذلك نجد أن سكان المناطق الفقيرة يصوتون لصالح القوائم أو الكتل التي تنادي برفع المستوى المعيشي للفرد ويمكن أن نعطي مثال على ذلك هو أن العائلات التي كانت تعاني من ارتفاع نسبة البطالة بين أبنائها تعودت تدريجياً على التصويت لصالح (حزب الجبهة الوطنية) في الانتخابات الفرنسية وانصرفت عن التصويت لصالح الحزب الشيوعي[٢].

أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فأن تأثيرها ليس بالقليل على المشاركة الانتخابية بوصفها نشاطاً بشرياً ، ومن جملة العوامل الاجتماعية ذات الأثر البالغ على سلوك الناخب هي المستوى التعليمي والحضاري والثقافي ، ويزاد على ذلك عامل السن والنوع ، إلا أن تأثير هذه العوامل يكون متفاوتاً على المشاركة السياسية ، فمن الناحية السلبية تؤثر كل من الأمية التعليمية والسياسية على عملية الانتخابات إذ نرى أن هناك عزوفاً كبيراً من قبل الأميين عن ممارسة حقهم في التصويت . وقد بينت عدت دراسات إن هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع مستوى التعليم ومستوى الدخل وبين ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية[٣].

ج – العوامل الأثنية .

لاشك أن نسبة كبيرة من الناخبين يتأثرون بالخصائص الاثنية (الجنس والعرق والدين) ، فعلى الصعيد الديني تعد الديانات والمعتقدات ، عاملاً مهماً في اضهار المشاكل التي تهتم بدراستها الجغرافية السياسية ، وهي كثيرة وقد يكون مبعثها ديني صرف ، وغالبا ما تكون سبباً للصراعات

---

[٢] إيف لاكوست ، الجغرافية السياسية للمتوسط ، ترجمة زهيدة درويش جبور ، ط١ ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ ، ص٢١٢ .

(٣) Christopher B. Kenny , Political Participation and Effects from the Social Environment American Journal of Political Science , VOl 36 , 1997 , P. 260 .

التي تحدث داخل الدولة الواحدة أو بين الدول ، فضلاً عن مسبباتها الاجتماعية والاقتصادية ، فأن الدين وانتماءات السكان الدينية المختلفة تخلق أحياناً صراعات سياسية تلقي بضلالها على العملية السياسية وبالرغم من أن الأديان بدأت تفقد أهميتها في العصر الحديث كعاملاً يؤثر على سياسة الدولة بسبب التوجهات العلمانية وحلول العوامل الاقتصادية والاجتماعية مكان الأديان بوصفها عوامل مؤثرة في سياسة الحكومة ، إلا أن المشاعر الدينية لاتزال تلعب دورها في بعض الدول ذات المجتمعات المحافظة[١].

د- الدعاية الانتخابية .

تعمل حكومات بعض الدول على ممارسة ضغوط سياسية على وسائل الإعلام المختلفة للحصول على اكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين ، إذ تعد وسائل الإعلام (القنوات الفضائية والصحف والمجلات والإذاعات وغيرها) السلطة الرابعة في الدولة حيث يمكن أن تؤثر في العملية الانتخابية وتسيير أصوات الناخبين نحو جهة معينة وتعمل على بلورة الرأي العام باتجاه كتلة أو مرشح دون آخر[٢]. ونرى في الدول النامية أنَّ المرشحين يعتمدون في دعاياتهم الانتخابية على قوة الدعم العشائري والعرقي والمذهبي ، في حين نرى المرشحين في الدول المتقدمة يعتمدون على البرامج الدعائية لأحزابهم السياسية .

٣- تحليل الدوائر الانتخابية جغرافياً (جغرافية التمثيل) .

إن الجغرافية السياسية من خلال اهتمامها بالانتخابات ، أوجدت موضوعات جديدة جذبت اهتمام الجغرافيين المهتمين بالعملية الانتخابية ومنها (جغرافية التمثيل) إذ تشمل عملية تحليل الدوائر الانتخابية أو ما يعرف بجغرافية التمثيل ، دراسة الأحزاب السياسية ومراكز الدعم الجغرافي لها وكذلك تحليل تباين الأنماط التصويتية فضلاً عن تحديد حدود الدوائر الانتخابية وترسيمها

---

[١] عبد الأمير الحيالي ووحيد الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٣٤ .

[٢] ثائر محمود رشيد العاني ، شفافية الإعلام ودورهُ في بلورة الرأي العام لجمهور الناخبين في العراق ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، اربيل ، ٢-٣ نيسان ، ٢٠١١ .

والتحليل الجغرافي للاتجاهات الأيديولوجية للسكان ودراسة نتائج الانتخابات وتحليلها وعرض تأثيرها في تكوين النظام السياسي وقيام الدولة في أداء وظائفها لمواجهة التحديات ، أي أن جغرافية الانتخابات من خلال هذه النافذة تُعنى بدراسة حياة الدولة واستمرارها وتطورها وتحديد وزن الأحزاب ونفوذها داخل الدولة[١].

كما تُعنى جغرافية التمثيل بتحليل عدد الأصوات الحقيقية المشاركة في عملية الاقتراع والوقوف على مواطن التحيز في التقسيم والتلاعب في الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب معين[٢] ، إذ تمثل الدوائر الانتخابية أحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع ، فهي عبارة عن تقسيمات إدارية تهدف إلى بيان حدود كل منطقة جغرافية أو أدارية (محافظة) داخل إقليم الدولة بشكل حاسم ولا يقبل التحريف لكي يتم التوصل إلى تمثيل كافة قطاعات السكان وبمختلف مستوياتهم في المجالس المحلية (مجلس المحافظة) بعدد من الأعضاء يتماشى مع حجم القوة التصويتية لكل منطقة[٣]. ويعد التنظيم المكاني للمنطقة الانتخابية على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، لأنهُ يؤثر على نتائج الانتخابات ، ويعتبر الجغرافي الأمريكي (كارل ساور) أول من وضع أُسساً لرسم حدود الدوائر الانتخابية.[٤]

ويمكن حصر أهم المعايير الجغرافية لتقسيم الدوائر الانتخابية بالآتي [٥] :-

أ- مراعاة التقسيمات الإدارية للظروف الجغرافية وعدم تقسيم الوحدة المحلية الواحدة .

ب- ضرورة المساواة بين أعداد السكان والناخبين في كل دائرة انتخابية .

ج- اشتراط الجوار الجغرافي بالمناطق التي يراد نزعها لإضافتها إلى دائرة انتخابية أخرى.

---

[١] رضا سالم داود ، مصدر سابق ، ص١٩-٢٠ .

[٢] شاكر ظاهر فرحان ، مصدر سابق ، ص١٣ .

[٣] احمد محمد أبو عجيزة ، مصدر سابق ، ص٢٠ .

[٤] محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٤٣ .

[٥] وحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٢٠-٢١ .

المبحث الثالث

جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة

لقد بينت العديد من الدراسات أن للنظام الانتخابي مدلولاً ومغزىً جغرافياً واضحاً ، وان لهذا المغزى الجغرافي تأثيراً كبيراً في نوعية النظام الانتخابي ، وكيفية تقسيم الدوائر الانتخابية والمعايير المتبعة في عملية تقسيم وتخصيص المقاعد ومنها المعايير الجغرافية والسكانية ، إذ من الضروري دراسة النظام الانتخابي بأشكالهِ المختلفة والوقوف على نظام انتخابات مجالس المحافظات لكي تكون الصورة واضحة لبيان أهمية أحد أهم عناصر العملية الانتخابية ألا وهو النظام الانتخابي المتبع .

أولاً :- مفهوم النظام الانتخابي .

يقصد بنظم الانتخابات ، طرق الاقتراع التي تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب وهذه النظم تعد ضرورية لفرز أعضاء المجلس (مجلس المحافظة) المنتخبين وتحديدهم وأن هذه الطرق تتعدد في العالم ، فقد تأخذ دولة بنظام الانتخاب بالأغلبية ، في حين تحبذ أخرى نظام التمثيل النسبي وتستخدم أخرى النظام المختلط وهكذا ، وتبدوا أهمية إتباع نظام معين من هذه النظم في كونه يؤثر على الحريات العامة في الدولة ، وعلى سير المؤسسات السياسية ، وعلى النظام السياسي برمته ، ويمكن أن يؤدي إلى تقدمه أو تدهوره [١].

ويمكن أن نسوق مجموعة من التعاريف للنظام الانتخابي وعلى نحوٍ مما يلي :-

---

[١] **سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٢٣٦ .**

١- النظام الانتخابي ((وسيلة لترجمة أصوات الناخبين إلى نوع من التخصص السياسي للموارد السياسية))[٢].

٢- النظام الانتخابي ((النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة))[١].

٣- النظام الانتخابي ((الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء لأحزاب أو مرشحين ، بحيث يتم تحويل هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفويض))[٢].

٤- النظام الانتخابي ((الآلية المعتمدة بنحو أساسي لتحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية وتوزيعها بين مختلف المتنافسين في الانتخابات))[٣].

٥- النظام الانتخابي ((عملية ترجمة الأصوات المدلى بها في انتخابات عامة إلى مقاعد فاز بها الأحزاب أو المرشحين))[٤].

أما رأي الدراسة فان النظام الانتخابي هو ((مجموعة القواعد والقوانين والأساليب التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات وحساب الأصوات لصالح المرشحين لتحديد الفائز منهم)) .

---

[٢] نيفين مسعد ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٩٤ ، ص١٩١ .

(١) Kathryn A. Cochran , playing by the rules : The impact of electoral System on emerging green parties , M.A. thesis , university of Kansas : faculty of the graduate School , 2007 , P. 12 .

[٢] مازن عبد الرحمن ، أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي : دراسة الحالة الألمانية ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٦٥ .

[٣] محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٧٧٨.

[٤] أندرو رينولدز وآخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، ترجمة كرستينا خوشابا بتو ، ط١ ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣ .

ثانياً:- أنواع النظم الانتخابية .

تختلف النظم الانتخابية باختلاف البنود الدستورية والقانونية التي يتم العمل بها بكل دولة من دول العالم ، لكنها تقع ضمن ثلاث عائلات كبيرة وكما يأتي :-

أ- نظام الأغلبية – التعددية .

ب- نظام التمثيل النسبي .

ج- النظام المختلط .

ويوجد مع هذه الأنواع الثلاثة الرئيسة تسعة فروع ثانوية [١] . ينظر الشكل (٣).

الشكل (٣) عائلات النظم الانتخابية

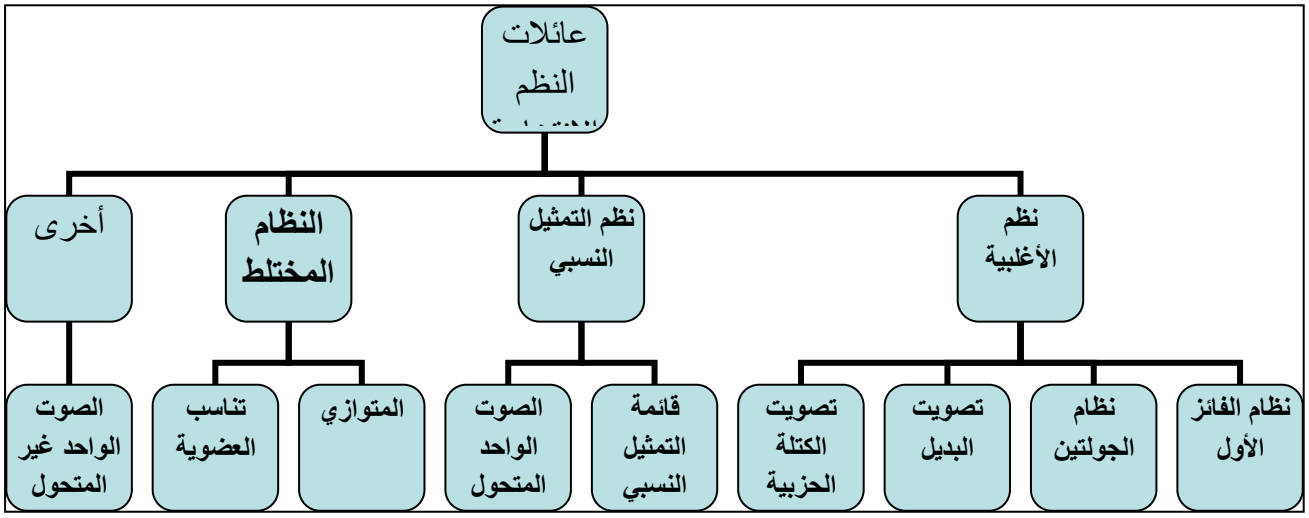

المصدر: أندرو رينولدز وآخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، الطبعة الأولى ، ترجمة كرستينا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٥٨ .

---

[١] **برنارد أوين وآخرون ، الأنظمة الانتخابية المعاصرة ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار سندباد للنشر ، الأردن ، ١٩٩٥ ، ص٦٨ .**

أ- نظام الأغلبية – التعددية .

يعد هذا النظام أحد الفروع الرئيسة لعائلات النظم الانتخابية إذ يقوم هذا النظام على مبدأ فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد عملية العد والفرز ، وهو نظام قديم ومتبع في الدول التي تتمتع بأغلبية في مجتمعاتها لحزبين شعبيين أو ثلاثة أحزاب تتنافس فيما بينها للحصول على مقاعد البرلمان من اجل إيصال صاحب أعلى الأصوات في الدائرة الواحدة إلى البرلمان وأن لم يحصل على غالبية الأصوات للناخبين في الدائرة ، ونجد ان هذا النظام الانتخابي يشيع استخدمهُ في بريطانيا وكندا وماليزيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن سلبيات هذا النظام أن حصول الحزب المرشح على (٣٠%) أو (٣٥%) من الأصوات يمكنهُ من السيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان ، مما يؤدي إلى عدم إعطاء الأحزاب الصغيرة المجال للإسهام الفعال في إصدار القوانين والقرارات وإمكانية تعديلها[٢] . وهناك أربعة أشكال للتصويت بنظام الأغلبية :-

١- **نظام الفائز الأول :** ويتم وفق هذا النظام انتخاب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بالمقارنة مع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون ، ومن الدول المتبعة لهذا النظام (المملكة المتحدة ، اليمن ، الهند)[١].

٢- **نظام الجولتين :** من خلال اسم هذا النظام يتم التعرف على أنهُ يقوم على أساس جولتين انتخابيتين ، حيث تجري الجولة الأولى على أساس الجولة الانتخابية الواحدة التعددية والأغلبية ويتم وضع مدة زمنية بين الجولتين تتراوح بين الأسبوع الواحد أو أسبوعين ، إذ ان المرشح لخوض الانتخابات إذا لم يحصل على نصف أصوات الناخبين كحد أدنى (٥٠+١%) يتم إجراء جولة انتخابية ثانية تحدد المرشح الفائز المنتخب ، وينتشر هذا النوع من النظم الانتخابية في (مصر والبحرين وسوريا وفرنسا وإيران)[٢].

---

[٢] **عادل محمد القيار ، الانتخابات ، مركز دراسات الشرق ، ألمانيا ، ٢٠٠٤ ، ص٨٠ .**

[١] **سعاد الشرقاوي ، نظم الانتخابات وعلاقتها بنظم الأحزاب ، مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٣-١٥٤ .**

[٢] **أندرو روينولدز وآخرون ، مصدر سابق ، ص٩٨ .**

٣- **التصويت البديل** : يجمع هذا النوع من التصويت ما يتم في دورتين (التصويت بالأغلبية المطلقة في دورة واحدة) إذ يصوت المقترعون لمرشح واحد ، ولكنهم يشيرون إلى أفضليتهم لآخرين بترتيب تنازلي أي استبعاد المرشح الذي لم يحصل على أقل رقم تفضيلي أولاً من العد ويتم تكرار هذه العملية حتى يحصل احد المرشحين على الأغلبية المطلقة وان هذا النظام ليس شائعاً في كثير من الدول ويستخدم في كل من (استراليا وفيجي)[٣].

٤- **تصويت الكتلة الحزبية** : يتم تجميع الناخبين المرشحين ضمن قائمة حزبية ويختار الناخبون بين قوائم المرشحين بدلاً من الأفراد ، والحزب الذي يحصل على اكبر عدد من الأصوات يأخذ كل المقاعد في المنطقة ، إذ يتم انتخاب قائمة المرشحين بصورة كاملة وهناك بعض الدول تستخدم هذا النظام الانتخابي (الكاميرون ولبنان وتشاد وجيبوتي وسنغافورة)[٤].

ب- نظام التمثيل النسبي .

التمثيل النسبي هو إعطاء كل حزب أو تجمع يمثل رأياً أو اتجاهاً معيناً عدداً من المقاعد يتناسب مع أصواته التي يحصل عليها ، ويكون التصويت على أساس القائمة ويجب ان تكون الدائرة الانتخابية كبيرة لانتخاب عدة نواب منها [١] ، وقد لجأت إلى هذا النظام بعض الدول وسيلةً لتحقيق تمثيل الأقليات والأحزاب الصغيرة حيث يضمن هذا النظام أن تحصل كل قائمة أو كل حزب (وان كانت قائمة أو حزب صغير) على عدد من المقاعد الذي يتماشى مع عدد الأصوات التي حصل عليها بما يضمن عدم هدر الأصوات ، فعلى سبيل المثال يمكننا أن نفترض أن الدائرة الانتخابية يمثلها (٨) نواب وأن عدد الناخبين هو (٨٠٠٠) ناخب ولنفرض ان هناك قائمتين انتخابيتين ، القائمة (أ) والقائمة (ب) وقد حصلت القائمة (أ) على (٦٠٠٠) صوت وحصلت

---

[٣] **بنيامين ريلي ، الأنظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة ، ترجمة سهيل نجم ، أخبار الديمقراطية ، الرابط الالكتروني: www.siironlin.org**

[٤] **عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٥٦ .**

[١] **صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٤٧-٤٨ .**

القائمة (ب) على (٢٠٠٠) صوت ، فطبقاً لنظام التمثيل النسبي فأن القائمة (أ) تفوز بـ (٦) مقاعد والقائمة (ب) تفوز بـ (٢) مقعداً [٢]. وهناك أنموذجان أساسيان في نظام التمثيل النسبي:-

- **النموذج الأول : (قائمة التمثيل النسبي)**

وفقاً لهذا النظام فان كل حزب يضع قائمة بأسماء المرشحين في كل دائرة انتخابية ويتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية الفائزة بشكل يتناسب مع حجم الأصوات التي حصلت عليها تلك القائمة[٣] ، ويعمل به كل من (العراق والجزائر والنمسا وهندوراس وناميبيا) ، وتوجد أنواع من قوائم التمثيل النسبي هي (القائمة الانتخابية المغلقة و القائمة الانتخابية المفتوحة).

- **النموذج الثاني : (نظام الصوت الواحد المتحول)**

تبعاً لهذا النظام يقوم الناخبون بترتيب المرشحين بحسب الأفضلية ، ويتم إتباع هذا النظام في المناطق المتعددة العضوية ، واستخدم مبادئ هذا النظام في القرن التاسع عشر من قبل (توماس هاري) في بريطانيا و (كارل أندريه) في الدنمارك ، ويستخدم هذا النظام في كل من ايرلندا منذ عام ١٩٢١ وفي مالطا منذ عام ١٩٤٧[١].

ج- النظام المختلط .

عمدت بعض القوانين الانتخابية إلى إتباع أساليب في العملية الانتخابية تجمع بين نظام الأغلبية التعددية ونظام التمثيل النسبي ، لغرض تلافي عيوب كل نظام من هذه الأنظمة والاستفادة من مزاياهما [٢] ، ويتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويتم الاقتراع بموجب النظامين من لدن الناخبين أنفسهم ، إذ تجمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في المجلس الذي يتم انتخابهُ ، وهناك نوعان من أشكال النظام المختلط وكما يلي:

---

[٢] سعاد الشرقاوي ، نظم الانتخابات وعلاقتها بنظم الأحزاب ، مصدر سابق ، ص٢٩-٣٠ .

[٣] وحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

[١]عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٥٧-٥٨.

[٢] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، النظم الانتخابية (إطار نظري) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٤ .

١- **نظم العضوية المختلطة** : تبعاً لهذا الفرع من فروع النظام المختلط يتم استعمال الخيارات التي عبر عنها الناخبون لاختيار مرشحيهم باستخدام نظامين مختلفين ، إذ تمنح مقاعد التمثيل النسبي للتعويض عن أي عدم تناسب يحصل من خلال عرض نتائج مقاعد الدائرة الانتخابية ، ويعتمد هذا النظام في كل من (ألمانيا ونيوزلندا)[٣].

٢- **النظام المتوازي** : يقوم هذا النظام على مبدأ استخدام أصوات الناخبين لانتخاب ممثلين لهم بموجب نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية ، حيث يتم انتخاب نصف نواب أو أعضاء المجلس بأتباع نظام الأغلبية بجولة واحدة في الدوائر الانتخابية الصغيرة ويتم انتخاب ما تبقى من النواب (النصف الآخر من أعضاء المجلس) باستخدام نظام التمثيل النسبي على مستوى الولاية ويستخدم هذا النظام في (كوريا الجنوبية وباكستان واليابان)[٤]. ينظر جدول (١) للاطلاع على الأنظمة الانتخابية وفروعها وعدد الدوائر الانتخابية في بعض الدول العربية والأجنبية .

جدول (١)

الأنظمة الانتخابية في بعض الدول العربية والأجنبية

ت	الدولة	النظام الانتخابي	عائلة النظم الانتخابية	عدد الدوائر الانتخابية
١	العراق	التمثيل النسبي	النسبي	١٨
٢	الأردن [١]	الصوت الواحد غير المتحول	أخرى	٤٥
٣	سوريا [٢]	نظام الجولتين	الأغلبية	١٥

[٣] عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد إنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، مصدر سابق ، ص٥٩.

[٤] صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص٥٩ .

[١] محمد المصالحة ، الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية انتخابات عام ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات البرلمانية (داميا) ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص٤٣ .

٤	لبنان	تصويت الكتلة	الأغلبية	٢٦
٥	البحرين [٣]	نظم الجولتين	الأغلبية	٤٠
٦	مصر	نظام الجولتين	الأغلبية	٢٥٤
٧	الجزائر [٤]	التمثيل النسبي	النسبي	١٨٨
٨	تركيا	القائمة النسبية	النسبية	٦٧
٩	بريطانيا [٥]	الفائز الأول	الأغلبية	٦٥٠
١٠	استراليا	الصوت البديل	الأغلبية	١٢٤
١١	ايرلندا	الصوت الواحد المتحول	النسبية	٤٠
١٢	ألمانيا [٦]	النسبية المختلطة	المختلط	٢٩٩
١٣	اليابان	المتوازي	المختلط	١٣٠
١٤	فرنسا	نظام الجولتين	الأغلبية	٤٩١

المصدر : أندرو رينولدز وآخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، ط١ ، ترجمة كرستينا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٢٧٣ – ٢٨٦ .

المبحث الرابع

النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

---

[٢] مؤسسة ثروة ، قانون نظام الانتخابات التشريعية في سوريا ، الرابط الالكتروني : http://syrianelector.com .

[٣] وكالة الأنباء الكويتية (كونا) شبكة الانترنت ، الرابط الالكتروني : http://www.kuna.net.kw .

[٤] احمد الدين وآخرون ، النزاهة الانتخابية البرلمانية : مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٢-٢٣٠ .

[٥] ويكيبديا الموسوعة الحرة ، شبكة الانترنت ، الرابط الالكتروني : http://ar.wikipedia.org .

[٦] أكاديمية ويتشه فيله الألمانية ، شبكة الانترنت ، الرابط الالكتروني : http://www.dw-world.de .

وكيفية تقسيم المقاعد

بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ جرت أول عملية انتخاب لمجلس محافظة ديالى ومجالس المحافظات الأخرى في العراق غير المنتظمة بإقليم(*) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠ وبشكل متزامن مع عملية انتخاب أول برلمان عراقي الذي أطلق عليه تسمية (الجمعية الوطنية الانتقالية) .

وشهدت هذه الانتخابات فسحة من الحرية والتعددية الحزبية ، وكانت تشكل حدثاً كبيراً في تاريخ الشعب العراقي على الرغم من كونها أجريت في ظل الاحتلال الأمريكي وفي جو مشحون بالتوترات السياسية وعدم الاستقرار الأمني إلا أنها أدت إلى تحول كبير ونقلة نوعية في الحياة السياسية العراقية ، وخطوة واضحة نحو المزيد من الحرية والديمقراطية وإدخال الشعب في إدارة الدولة ومفاصلها ، عن طريق أوراق الاقتراع وصناديقها.

وفيما يأتي أهم جوانب الأنظمة والقوانين الخاصة بانتخابات مجلس محافظة ديالى ومجالس المحافظات الأخرى في العراق .

أولا:- النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى

في الانتخابات الأولى لمجلس محافظة ديالى التي جرت في ٣٠ / كانون الثاني/٢٠٠٥ ، ولتحقيق مشاركة واسعة وكبيرة لسكان محافظة ديالى بكافة أطيافه (مذاهبه وأديانه وقومياته ومناطقه الجغرافية المتباينة) ، فضلاً عن ضمان حصول كل مكون أو كيان أو جبهة أو حزب سياسي على نسبة من التمثيل في مجلس المحافظة تتناسب وحجم الأصوات التي يحصل عليها ،

(*) **يقصد بالمحافظات غير المنتظمة بإقليم جميع محافظات العراق باستثناء محافظات إقليم كوردستان وهي (اربيل ، السليمانية ، دهوك) .**

تم العمل بنظام التمثيل النسبي وبالقائمة المغلقة ، ويقصد به أن الناخب يصوت لصالح القائمة ككل وليس للمرشحين بوصفهم أفراداً داخل القائمة [١].

إذ جاء في نظام انتخابات مجالس المحافظات الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في زمن سلطة الائتلاف المؤقتة (أي في عهد بريمر) ((توزع المقاعد في كل مجلس محافظة وفق نظام التمثيل النسبي وبنفس الطريقة المعتمدة لتوزيع مقاعد الجمعية الوطنية)) ، كما أشار هذا النظام إلى أن العراق بأجمعهِ عبارة عن دائرة انتخابية واحدة ولم يتم تقسيمه إلى دوائر انتخابية فرعية .[١]

بالرغم من الظروف السياسية والأمنية التي كان العراق بشكل عام ومحافظة ديالى بشكل خاص يمران بها أبان الانتخابات الأولى في مطلع عام ٢٠٠٥ ، وإتباع نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المغلقة ، يمكننا أن نعدهُ نظاماً انتخابياً مقبولاً نوعا ما ، وذلك لعدة أسباب من أهمها ضمان مشاركة الجميع وتمثيلهم مع اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ، كما ان الاعتماد على بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية التي يشوبها العديد من الأخطاء وعدم الدقة ، لوضع سجل للناخبين ، جعل من غير الممكن استخدام نظام انتخابي آخر ، مبني على وجود الكثير من الدوائر الانتخابية ، ومن جهة أخرى لم يكن لدى الناخب في المحافظة (ديالى) من الخبرة والتجربة الانتخابية ما يمكنهُ من إتباع نظام انتخابي أكثر تعقيداً وتفصيلاً [٢].

وفي عام ٢٠٠٨ أقر مجلس النواب العراقي قانوناً جديداً لمجالس المحافظات[*] غير المنتظمة بإقليم ، وجاءت في هذا القانون الجديد العديد من التغييرات على القانون السابق ، إذ نصت المادة

---

[١] حازم الشمري ، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق(٢٠٠٤/٦/٢٨-٢٠٠٥/١/٣٠) ومواقف القوى السياسية والحزبية منه ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد(٣٢) ، شباط ٢٠٠٦ ، ص٩٦-٩٧ .

[١] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام انتخابات مجالس المحافظات رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ المعدل .

[٢] جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص٢٩-٣٠ .

[*] قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي المرقم (٣٦) لعام ٢٠٠٨ ، إذ طبق هذا القانون على (١٤) محافظة غير منتظمة بإقليم وهي المحافظات العراقية من غير (دهوك واربيل والسليمانية) لأنها

(٢٢) من هذا القانون (تكون المحافظة الواحدة دائرة انتخابية مستقلة وفقاً لحدودها الإدارية الرسمية) ، فضلاً عن الأخذ بنظام القائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة بحسب المادة (٨ و ١٢ ثالثاً) من نفس القانون ، وفعلاً تم إتباع نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم التي أجريت في ٣١ / كانون الثاني / ٢٠٠٩ ، حيث سمح للناخب العراقي ولأول مرة في التاريخ الانتخابي العراقي بالتصويت لأحد المرشحين من القوائم المفتوحة المطروحة ضمن دائرته الانتخابية[١]، فأصبح للناخب إمكانية التصويت إلى المرشح الذي يراهُ مناسباً فضلاً عن التصويت للقائمة الانتخابية التي تضم ذلك المرشح (بعدما كان التصويت بنظام القائمة المغلقة يضم التصويت للقائمة الانتخابية فقط) ، أي أن الفائز ضمن القائمة المفتوحة يفوز برأي الناخبين وليس برأي الحزب صاحب القائمة وهذا بلا شك يعطي حرية اكبر للمصوت لاختيار من ينوب عنهُ .

ثانياً: مقاعد مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) وكيفية تقسيمها .

- الانتخابات الأولى ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥

في انتخابات مجالس المحافظات الأولى التي جرت عام ٢٠٠٥ تم تخصيص (٥١) مقعداً للعاصمة بغداد لكبر حجمها السكاني ومكانتها وبوصفها عاصمة للعراق ، أما باقي محافظات العراق فقد تم تخصيص (٤١) مقعد لكل محافظة [٢] ، وان هذا التخصيص للمقاعد قد شابهُ العديد من الأخطاء الكبيرة في تحقيق العدالة في التمثيل المحلي ، إذ لم يأخذ بعين الاعتبار التباينات الكبيرة في حجم السكان والناخبين بين المحافظات.

محافظات داخلة في إقليم كوردستان ، إضافة إلى محافظة (كركوك) والتي تم تأجيل انتخابات مجلس المحافظة فيها .

[١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٤٠٩١) في ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨ .

[٢] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام انتخابات مجالس المحافظات رقم (٨) لعام ٢٠٠٤ المعدل .

فقد بلغ مجموع أعداد المشاركين (المصوتين) في عموم محافظة ديالى (٢١٠٥٧٤) ناخباً[٣] ، وكان عدد المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة (٤١) مقعداً ، أسوة بالمحافظات الأخرى ، ولتحديد عدد المقاعد التي تخصص لكل كيان سياسي ، يتم تقسيم عدد الأصوات التي حصل عليها الكيان أو الحزب أو الجبهة السياسية التي شاركت في الانتخابات على القاسم الانتخابي الذي هو عدد الأصوات المطلوبة لفوز المرشح بمقعد المجلس في الانتخابات ، ويمكن استخراج القاسم الانتخابي وفقاً للمعادلة الآتية :-

- القاسم الانتخابي = عدد الأصوات في الدائرة الانتخابية \ عدد مقاعد الدائرة الانتخابية.

- القاسم الانتخابي لانتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥) = ٢١٠٥٧٤ ÷ ٤١

- القاسم الانتخابي لانتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥) = ٥١٣٦ صوت .

من ذلك نستنتج إن أي كيان سياسي أو تجمع أو كتلة سياسية تحتاج إلى (٥١٣٦) صوتاً للحصول على مقعد واحد من مقاعد المجلس ، وبعد استخراج القاسم الانتخابي يتم توزيع المقاعد بحسب الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة أو مكون سياسي ، من خلال قسمة العدد الكلي للأصوات التي حصل عليها ذلك الكيان السياسي على القاسم الانتخابي ، وتستبعد المكونات أو القوائم التي لم يصل عدد أصواتها القاسم الانتخابي ولا تعطى أي مقعد .

وعندما تكون هناك مقاعد متبقية (مقاعد شاغرة) يتم توزيعها حسب طريقة الباقي الأقوى وكالاتي :-

يتم حساب نسبة كل قائمة من المقاعد المتبقية (الشاغرة) من خلال قسمة عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة على مجموع ما حصلت عليه القوائم التي فازت بمقاعد المجلس مضروبة بعدد المقاعد المتبقية (الشاغرة)[١] ، وكنتيجة لهذه الانتخابات (٢٠٠٥) ووفقاً لعدد المقاعد المخصصة لمجلس محافظة ديالى ، فقد حصلت قائمة أئتلاف ديالى الموحد على (٢٠) مقعداً من

---

[٣] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .**

[١] **جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص٣١ .**

مقاعد المجلس ، بينما حصلت قائمة الحزب الإسلامي العراقي على (١٤) مقعداً ، وكانت حصة قائمة التحالف الكوردستاني (٧) مقاعد ، وبذلك يكون مجموع المقاعد المخصصة لمجلس محافظة ديالى (٤١) مقعداً وكما نص عليها القانون أعلاه[٢]. جدول (٢).

جدول (٢) عدد الأصوات والمقاعد والمقاعد التعويضية التي حصلت عليها الكتل والأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠

ت	اسم الكتلة أو الحزب	عدد الأصوات التي حصل عليها	القاسم الانتخابي	عدد المقاعد التي حصل عليها	المقاعد التعويضية	مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزب أو الكتلة
١.	ائتلاف ديالى الموحد	٨٤٣٩٠	٥١٣٦	١٦	٤	٢٠
٢.	الحزب الإسلامي العراقي	٥٥٩٦٠	٥١٣٦	١١	٣	١٤
٣.	التحالف الكوردستاني	٣٠٢٦٨	٥١٣٦	٦	١	٧
٤.	حركة الوفاق الوطني	٤٨٠٣(*)	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر

[٢] قاسم الغريري ، انتخابات مجالس المحافظات – بداية تصحيح المسار، مجلة الرائد ، العدد(٢٢) ، ٣ شباط ٢٠٠٨ ، ص٣ .

(*) تعد حركة الوفاق الوطني اكبر الخاسرين في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٣٠ \ ١ \ ٢٠٠٥ .

٥.	الحزب الشيوعي العراقي	٣٣٣٧	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
٦.	حزب الدعوة الإسلامية	٢٤٠٤	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
٧.	المجلس السياسي الشيعي	٢٠٩١	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
٨.	التجمع الجمهوري العراقي	١٨٤٢	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
٩.	باقي الأحزاب والتيارات والكتل السياسية الأخرى	٢٥٤٧٩	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
١٠	المجموع	٢١٠٥٧٤	-	٣٣	٨	٤١ مقعد

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق– مكتب انتخابات ديالى.

ومن خلال تفحصنا للجدول (٢) ، وجدت الدراسة إن هناك إشكالية في حساب عدد المقاعد ويرجع السبب في ذلك إلى عدم دقة المعلومات الخاصة بأعداد السكان في المحافظة ، حيث تم الاعتماد على بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية ، كما إن الطريقة المتبعة في توزيع المقاعد تكون ايجابية مع القوائم القوية التي فازت بأكبر عدد من الأصوات ، في حين يكون أثرها سلبياً على القوائم والكيانات السياسية الضعيفة الأصوات والتي لم تصل إلى حد القاسم الانتخابي (وان كانت أصواتها قريبة من القاسم الانتخابي) وهذه هي القوائم التي يطلق عليها بـ (اكبر الخاسرين) ، فضلاً عن أن إتباع أسلوب القائمة المغلقة قد وجهت إليه العديد من الانتقادات ، ذلك لان عملية التصويت لا تعبر بشكل حقيقي عن إرادة الناخبين في اختيار ممثليهم ، وإنها تؤدي إلى فوز مرشحين لم يرغب الناخبون في اختيارهم .

واستناداً لما سبق ونتيجة لما أفرزته نتائج الانتخابات الأولى ٢٠٠٥ من تحقيق أغلبية لكتلة الائتلاف الموحد ، قام مجلس محافظة ديالى بانتخاب الأستاذ (رعد حميد الملا جواد) محافظاً

لديالى (وهو من كتلة الائتلاف الموحد) وكان معاونوه الأربعة من الحزب الإسلامي والتحالف الكوردستاني ، كما حصل التحالف الكوردستاني على منصب رئيس مجلس المحافظة.

- الانتخابات الثانية ٣١ / ١ / ٢٠٠٩

أما بالنسبة للانتخابات الثانية (انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩) ونظراً إلى تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات فقد تم تحديد (٢٥) مقعداً لكل محافظة من محافظات العراق ويزاد على ذلك مقعد واحد لكل (٢٠٠,٠٠٠) نسمة للمحافظة التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة [١]، أي إن المحافظات التي لا يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة يكون عدد مقاعد مجلسها (٢٥) مقعداً فقط ، أما بالنسبة للمحافظات التي يبلغ عدد سكانها مليون ونصف نسمة يتكون مجلسها من (٣٠) مقعداً[٢] ، وهكذا .

ولما كانت تقديرات (الحصر والترقيم) الخاصة بعدد سكان محافظة ديالى تشير إلى إن عدد سكان المحافظة في عام ٢٠٠٩ يقدر بـ (١,٣٧١,٠٣٥) نسمة [٣] ، وبذلك جاءت عدد مقاعد مجلس محافظة ديالى لانتخابات عام ٢٠٠٩ (٢٩) مقعداً ، أي بواقع (٤) مقاعد إضافية حسب تقديرات عدد سكان المحافظة ، وتم تقسيم هذه المقاعد على الكتل والأحزاب والجبهات السياسية التي فازت بالانتخابات .

إذ بلغ مجموع أعداد المشاركين في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ (٤٣٠٤٠٧) ناخباً[١] ، وكان القاسم الانتخابي لهذه الدورة الانتخابية كالأتي :-

- القاسم الانتخابي لانتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٩) = ٤٣٠٤٠٧ ÷ ٢٩

---

[١] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نظام توزيع المقاعد رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بانتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩.

[٢] جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص٣٠ .

[٣] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات عدد سكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٩ حسب نتائج الحصر والترقيم .

[١] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

– القاسم الانتخابي لانتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٩) = ١٤٨٤٢ صوتاً.

أي إن كل حزب أو كيان أو تجمع سياسي شارك في هذه الانتخابات يحتاج إلى (١٤٨٤٢) صوتاً كحد أدنى للحصول على مقعد واحد في مجلس المحافظة . إذ فازت جبهة التوافق والإصلاح الموحدة بـ (٩) مقاعد ، وكانت حصة كل من تجمع المشروع الوطني العراقي والتحالف الكوردستاني (٦) مقاعد لكل قائمة منهما ، بينما حصدت القائمة العراقية الوطنية (٣) مقاعد من المجلس ، أما ائتلاف دولة القانون وائتلاف ديالى الوطني فقد حصلا على(٢) مقعداً لكل قائمة منهما ، وجاء تيار الإصلاح الوطني–الدكتور الجعفري بـ(١) مقعد [٢]. جدول (٣)

واستناداً لما سبق ونتيجة لما أفرزته نتائج الانتخابات الثانية ٢٠٠٩ من تحقيق أغلبية لجبهة التوافق والإصلاح الموحدة ، قام أعضاء مجلس محافظة ديالى بانتخاب الدكتور (عبد الناصر المهداوي) محافظاً (وهو من جبهة التوافق) ، كما حصل التحالف الكوردستاني على منصب رئيس مجلس المحافظة .

ومن رأي الدراسة فان إتباع نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المفتوحة خلال انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، أعطى للناخب خياران هما: أما أن يصوت للقائمة فقط (بوضع إشارة في المربع المخصص للقائمة) ، أو التصويت لأحد المرشحين الذي ينتمي لتلك القائمة بوضع إشارة أخرى في المربع الذي يمثل ذلك المرشح ، أي إن هذه الطريقة أعطت مرونة أكثر للناخب في التصويت لمن يراه مناسباً واستبعاد المرشحين غير المرغوب فيهم . إن عملية تحديد مقاعد كل مجلس محافظة بشكل يتماشى مع الحجم السكاني لتلك المحافظة ، أعطى عدالة أكثر في عملية التمثيل المحلي للناخبين بحيث أصبح المواطن يشعر بقيمة صوته الذي يدلي به إلى مرشح معين وان هذا الصوت قد يكون الفاصل بين فوز ذلك المرشح أو خسارته .

جدول (٣) عدد الأصوات والمقاعد والمقاعد التعويضية التي حصلت عليها الكيانات والكتل السياسية المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١ .

---

[٢] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات .

ت	اسم الكتلة أو الحزب	عدد الأصوات التي حصل عليها	القاسم الانتخابي	عدد المقاعد التي حصل عليها	المقاعد التعويضية	مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزب أو الكتلة
١.	جبهة التوافق والإصلاح	٩١١٣٥	١٤٨٤١	٦	٣	٩
٢.	تجمع المشروع الوطني	٦٦٣٠٩	١٤٨٤١	٤	٢	٦
٣.	التحالف الكوردستاني	٦٢٢١٩	١٤٨٤١	٤	٢	٦
٤.	القائمة العراقية الوطنية	٤٢٦٥٠	١٤٨٤١	٣	صفر	٣
٥.	ائتلاف دولة القانون	٢٧٤٠٨	١٤٨٤١	٢	صفر	٢
٦.	ائتلاف ديالى الوطني	٢٥٠٦٨	١٤٨٤١	١	١	٢
٧.	تيار الإصلاح الوطني	٢٠١٤٠	١٤٨٤١	١	صفر	١
٨.	تيار الأحرار المستقل	١٤٤٦٨(*)	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
٩.	باقي الأحزاب والتيارات والكتل السياسية الأخرى	٨١٠١٠	دون القاسم الانتخابي	صفر	صفر	صفر
	المجموع	٤٣٠٤٠٧	-	٢١	٨	٢٩ مقعد

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق– مكتب انتخابات ديالى ، انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٩ .

(*) يعد تيار الأحرار المستقل اكبر الخاسرين في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ .

المبحث الخامس

النظام الانتخابي لمجلس محافظة ديالى وعلاقته

بـ (الكوتا النسائية ، التصويت الخاص ، تصويت المهجرين)

أولاً : النظام الانتخابي والكوتا النسائية[*]

هناك الكثير من العقبات الدينية والسياسية والاجتماعية التي تعترض سبيل المرأة في دخولها ومشاركتها بالعملية السياسية ، والوصول إلى مواقع سياسية متقدمة والتقرب من مراكز صنع القرار السياسي ، ولاسيما في المجتمعات الشرقية والإسلامية[١] ، إلا أن العديد من القوانين الانتخابية والدساتير في الكثير من الدول ، قد خصصت نسبة من مقاعد المجالس المحلية والنيابية للنساء ، بهدف تشجيع الإناث في المشاركة بالعملية الانتخابية وممارسة دورهن في الحياة السياسية ، وإبداء آرائهن في العديد من القوانين والتشريعات وبشكل يضمن المزيد من الحقوق والمساواة لجميع مكونات الشعب .

---

[*] هو نظام يفرض حصصاً معينة للعنصر النسوي في المجالس المحلية (مجلس المحافظة) دون التقييد بعدد الأصوات التي تحصل عليها ويعبر عنه باللغة الانكليزية (Quota) ويعني نصيب أو حصة نسبية .

[١] طاهر حسو مير الزيباري ، دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية ، دار أراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٦ ، ص١١٧.

لقد نص الدستور العراقي (٢٠٠٥) في المادة (٤٧) الفقرة الرابعة على **(يهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)**[٢] ، وتم تطبيق هذه الفقرة على مجالس المحافظات أيضاً ، كما فرضت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على القوائم الانتخابية ضرورة درج اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة واسم امرأتين على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين وهكذا إلى نهاية القائمة ، وقد أكد ذلك قانون انتخابات مجالس المحافظات في النظام رقم (٨) لعام ٢٠٠٥ وتم تطبيق هذا القانون على انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ أيضاً ، برغم إتباع القائمة المفتوحة .

وهذا يعني أن الفائز الثالث ضمن أي قائمة يكون امرأة بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصلت عليها مقارنة بالرجال ، وبمعنى آخر إن النساء المرشحات في القائمة الانتخابية الواحدة ، يتنافسن على حصتهن من الكوتا النسائية ، فمثلاً إذا فازت قائمة معينة بأربعة مقاعد ، فإن الفائز الثالث يكون امرأة ، وإذا فازت القائمة الانتخابية بثمانية مقاعد ، تكون امرأتين ضمن هذه الثمانية مقاعد ، وان كان عدد أصواتهن اقل من أصوات الرجال ، وهذا ما يطلق عليه بـ(كوتا النساء) .

ففي الدورة الانتخابية الأولى لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، كان عدد المقاعد المخصصة للمحافظة (٤١) مقعداً ، وقد رشحت ما يقارب من (٤٧) امرأة لخوض هذه الانتخابات ، وحصلت النساء من القوائم الانتخابية التي فازت في هذه الانتخابات على (١٢) مقعداً [١] ، أي إن نسبة التمثيل النسوي في مجلس محافظة ديالى في دورته الأولى ٢٠٠٥ كانت (٢٩.٢%) من إجمالي عدد المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة .

إما الدورة الانتخابية الثانية لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، فقد كان عدد المقاعد المخصصة لمجلس محافظة ديالى (٢٩) مقعداً ، ورشحت لخوض هذه الانتخابات (١٦٣) امرأة ،

---

[٢] **دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .**

[١] **جمهورية العراق ، ديوان مجلس محافظة ديالى ، شعبة الإدارية – الأرشيف .**

وكانت حصة النساء من القوائم الانتخابية التي فازت في هذه الانتخابات (٨) مقاعد من مقاعد المجلس ، أي إن نسبة التمثيل النسوي في الدورة الانتخابية الثانية لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ جاءت (٢٧.٥%) من إجمالي المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة ، وبواقع (٣) من (٩) مقاعد لجبهة التوافق والإصلاح ، أي بنسبة (٣٣%) ، و(٢) من (٦) مقاعد لتجمع المشروع الوطني العراقي ، أي بنسبة (٣٣%) ، و(٢) من (٦) مقاعد للتحالف الكوردستاني ، أي بنسبة (٣٣%)، فضلاً عن (١) من (٣) مقاعد للقائمة العراقية وبنسبة (٣٣%) أيضا [٢] .

ومما سبق نستطيع القول إن المادة (٤٧) الفقرة الرابعة من الدستور العراقي، تم تطبيقها في كِلا الدورتين ، إلا أن نسبة التمثيل النسوي في الدورة الأولى ٢٠٠٥ (٢٩.٢ %) كانت اكبر من نسبة التمثيل النسوي للدورة الثانية ٢٠٠٩ (٢٧.٥%) .

إن الكثرة الملحوظة من النساء المرشحات لخوض انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٩ مقارنة مع انتخابات ٢٠٠٥ هو دليل على وعي المرأة العراقية وتقدم نضجها في المجال السياسي بعد المراحل التي خاضتها بوصفها ناخبةً ومرشحةً منذ عام ٢٠٠٣ ، كما أن إصدار قانون الانتخابات حقق الشراكة السياسية في العراق الجديد بعد أن تم فرض تمثيل المرأة بنسبة لاتقل عن (٢٥%) من قوائم الكتل السياسية ، وبرغم كل ذلك يمكن تسجيل بعض المآخذ على هذا النظام ، إذ إن حصول النساء على مقاعد في مجلس المحافظة جاء على أساس القوائم الحزبية ، فضلاً عن عدم توفر المواصفات القيادية في الكثير من المرشحات والتي تضمن وصولها إلى مراكز صنع القرار .

ثانياً : النظام الانتخابي والتصويت الخاص

يشمل التصويت الخاص قوى الأمن (الشرطة والجيش) فضلاً عن السجناء ، فبالنسبة لأفراد الجيش والشرطة تباينت أحكام قوانين الانتخابات تجاههم ، ففي العهد الملكي لم تسمح قوانين الانتخاب لإفراد الشرطة والجيش من الإدلاء بأصواتهم ، في حين أعطت للضباط حق الترشيح ،

---

[٢] **المصدر نفسه** .

وفي العهد الجمهوري (١٩٨٠– ٢٠٠٣) أبقت قوانين الانتخاب هذا المنع ساري المفعول المتمثل بعدم السماح لهم (الشرطة والجيش) من الإدلاء بأصواتهم في حين سمحت لهم بالترشيح لعضوية المجلس الوطني[١] .

وبعد عام ٢٠٠٣ جاءت قوانين الانتخاب لتسمح لإفراد قوى الأمن من الإدلاء بأصواتهم ولكن لم تعطِ حق الترشيح[٢] ، وبذلك تم استبعاد ضباط الجيش والشرطة من الدخول إلى المجلس النيابي والمجالس المحلية .

لقد جرت العادة أن يكون التصويت الخاص سابقاً ليوم الاقتراع بيومين أو ثلاثة أيام ، لضمان عدم إرباك العملية الانتخابية ، فضلاً عن ضمان تفرغ قوات الجيش والشرطة لحفظ الأمن في يوم الانتخاب وإتمام العملية الانتخابية بكل سلاسة .

وتفضل الدراسة عدم إشراك منتسبي الجيش والشرطة في العملية الانتخابية وبخاصةٍ عملية التصويت ، لضمان بقاء المؤسسات العسكرية والأمنية محايدة ولا تتأثر بالميول الحزبية والطائفية والعرقية وتكريس خدمتهم وولائهم للوطن فقط .

ثالثاً : النظام الانتخابي وتصويت المهجَّرين[*]

برز عنوان المهجَّرين بوصفه من العناوين المهمة بعد عام ٢٠٠٥ بسبب الأحداث الطائفية التي اندلعت في العراق أواخر عام ٢٠٠٥ حتى بداية عام ٢٠٠٨ ، والتي أثرت على النسيج الاجتماعي والحياة الاقتصادية والوضع الأمني لمنطقة الدراسة بشكل خاص وفي العراق بشكل عام ، ففي ٨ / ١٠ / ٢٠٠٨ صوت مجلس النواب العراقي على تعديل القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، وحدد في الفقرة رابعاً من المادة (٤) : (تكون طريقة تصويت المهجَّرين وفق احدث إحصائيات رسمية تزود بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التجارة

---

[١] شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، مصدر سابق ، ص٤٦ .

[٢] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

[*] الناخب المُهجَّر : هو العراقي الذي تم تهجيرهُ قسراً من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ لأي سبب كان .

وبموجبها يحق للمُهجَّر التصويت للدائرة التي هُجِّر منها ، ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية إلى المحافظة التي هُجِّر إليها)[١].

وبحسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين للفترة بين شباط ٢٠٠٦ ولغاية تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، بلغ عدد العوائل النازحة داخل العراق (١٦٧٠١٢) عائلة وبواقع (١٠٢٠١٦٤) فرد ، وسجلت أعلى نسبة في محافظة بغداد (٣٦ %) من مجموع النازحين في عموم العراق[٢] .

أما على مستوى محافظة ديالى فان إعداد النازحين بعد شباط ٢٠٠٦ بلغ (٧٦٦٠١) مواطن وبواقع (١٢٧٩٦) عائلة ، وبمعدل (٦) فرد لكل عائلة [٣]، الأمر الذي أدى إلى حرمان العديد من المواطنين في سن الانتخاب من الإدلاء بأصواتهم ، نتيجة لعدم ورود أسمائهم ضمن سجل الناخبين في المناطق التي نزحوا إليها ، وهذا بلا شك قد أثر على مجريات العملية الانتخابية ونتائجها .

---

[١] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٩١) في عام ٢٠٠٨ .

[٢] وزارة الهجرة والمهجرين ، خلاصة تسجيل النازحين ، شباط / ٢٠٠٦ لغاية تشرين الثاني / ٢٠٠٧ ، الإصدار الخامس ، دائرة المعلومات ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٤-١٠ . (بيانات منشورة)

[٣] المصدر نفسه ، ص ٤ .

الفصل الثالث

العوامل الجغرافية المؤثرة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩

١- المبحث الأول : العوامل الطبيعية .

٢- المبحث الثاني : العوامل السكانية .

٣- المبحث الثالث : العوامل السياسية والإيديولوجية .

الفصل الثالث

العوامل الجغرافية المؤثرة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩

إن التطور المنطقي لعلم الجغرافية أدى إلى دراسة العلاقات بين الظاهرات الجغرافية الطبيعية من جهة والبشرية من جهة أخرى ، فالظاهرات الطبيعية ترتبط مع بعضها بروابط متعددة كل منها يتأثر بالآخر ويؤثر به ، وان استمرار الظاهرة الطبيعية وتطورها مرتبط بتلك العلاقات الداخلية التي تدفع بالخصائص العامة نحو التبلور والوضوح لتعكس بالفعل واقع العلاقات بين

العناصر المكونة للظاهرة ، والحال نفسهُ بالنسبة للظاهرة البشرية ذات البعدين الرئيسين : البعد الطبيعي من خلال علاقة المجتمع بالوسط الجغرافي من تضاريس ومناخ وتربة ومياه وتنوع حيوي ، والبعد الاجتماعي والاقتصادي من خلال النشاط البشري المتنوع وطبيعة سلوك ذلك النشاط ، وباختصار فان الجغرافية هي علم العلاقات المكانية وأبعادها للمجتمع الإنساني وتجلياته السياسية .[١]

وتعد فكرة وجود علاقة بين سلوك الإنسان وتوجهاته السياسية وأنماط البيئة الطبيعية ، قديمة في تاريخ الفكر الإنساني ، فالدولة في نظر الجغرافية السياسية لا تتكون من أراضيها وسكانها حسب ، بل هي نظام أكثر تعقيداً يختلط فيه الأرض والسكان ويرتبطان معاً بعلاقات لا تنقسم ، فينتج عن ذلك وحدة سياسية لها شخصيتها وطابعها الذي تتميز به من غيرها من الدول[٢].

وبما إن السلوك الانتخابي هو احد أنواع السلوك البشري ، لذا ينبغي معرفة العوامل الجغرافية المؤثرة في ذلك السلوك ومقدار أثرها على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .

المبحث الأول

---

[١] إبراهيم أحمد سعيد وممدوح شعبان الدبس ، تطور الفكر الجغرافي ، الجمعية التعاونية للطباعة، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠١١ ، ص٤٦٤ .

[٢] آمو دي ، الجغرافية من وراء السياسة ، ترجمة رفائيل جرجس، سلسلة الألف كتاب ، دار الهلال، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٢٠ .

العوامل الطبيعية

تؤثر مجموعة العوامل الطبيعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العملية الانتخابية وبخاصةٍ السلوك التصويتي للناخبين ، لذلك سوف نجعل من دراسة التضاريس والتربة والمناخ والموارد المائية ، أهم محاور البيئة الطبيعية والتي من الممكن أن يكون لها تأثيراً على انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥– ٢٠٠٩) .

أولاً :- التضاريس :

تعد التضاريس من أكثر العوامل الطبيعية تأثيراً في قوة الدولة ، سواء كانت سهلاً منبسطاً أو هضاباً أو أرضاً جبلية وعرة ، وأن أي نوع من التضاريس يمكن أن تترك آثاراً على المظهر الثقافي والسياسي للدولة ، لذا تتأثر حركات السكان وسلوكهم الاجتماعي وبخاصة السلوك التصويتي بالبيئة المحلية ومنها التضاريس ، على اعتبار أن سطح الأرض هو الساحة السياسية لحركة السكان وتفاعلهم وهو الذي يسهم في مدى اتصالهم وتفاعلهم وعزلتهم [١] .

إن زيادة التضرس في سطح الأرض يتطلب زيادة عدد المراكز الانتخابية لتحقيق سهولة الوصول من قبل الناخبين لتلك المراكز ، لذا نجد أن عامل التضاريس يؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشرٍ على السلوك التصويتي للناخبين[٢].

ومن خلال تفحص الخريطة (٣) التي تبين طوبوغرافية محافظة ديالى ، نجد أن هناك تبايناً في مظاهر السطح ، لذا يمكن تقسيم سطح منطقة الدراسة إلى منطقتين رئيستين :

أ- المنطقة الشمالية (المنطقة المتموجة)

---

[١] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٣٣ .

[٢] وحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥–٢٠١٠ : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٤٠ .

تشغل هذه المنطقة الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من محافظة ديالى وتتكون من بعض التلال ذات الارتفاعات القليلة والتي تقع ضمن الحوض الأوسط لنهر ديالى ، وهي منطقة انتقالية بين المنطقة الجبلية والسهل الرسوبي ، وتشكل هذه المنطقة الجزء الجنوبي الشرقي من المنطقة المتموجة على مستوى العراق[٣] ، وتشمل هذه المنطقة مجموعة من التلال منها تلال حمرين التي تجاور الروابي من جهة الجنوب ، حيث تمتد لمسافة (١٦٠كم) بين الجنوب الشرقي

(٣) كوردن هستد ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم محمد الخلف ، المطبعة العربية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٢٥ .

خريطة (3) طوبوغرافية محافظة ديالى .

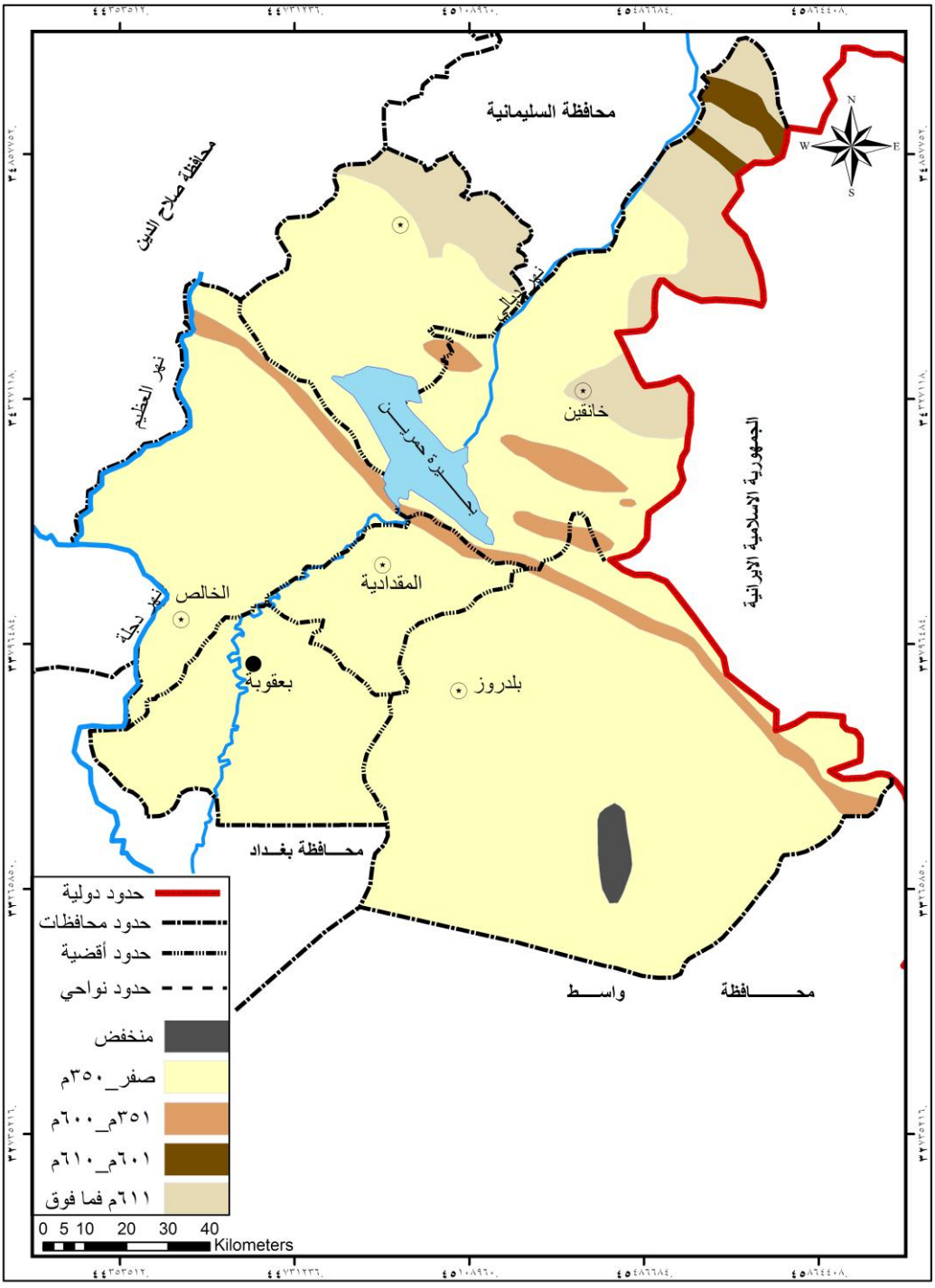

المصدر : الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على، المؤسسة العامة للتربة واستصلاح الاراضي ، خارطة ديالى الطوبوغرافية ، 2005.

قرب مدينة (مندلي) وبين الشمال الغربي عند ناحية المنصورية ، وتبدأ ارتفاعات هذه التلال بالانخفاض نحو الشمال الغربي ويصل ارتفاعها إلى نحو (٢٠٠م) فوق مستوى سطح البحر، باتجاه الجنوب الشرقي بالقرب من نهر ديالى[١] ، ويمكن إيجاز أهم مرتفعات منطقة الدراسة بالآتي :-

١- مرتفعات قزلرباط : وتمتد بصورة متوازية مع سلاسل تلال حمرين .
٢- مرتفعات ديره وشكة: تمتد هذه المرتفعات إلى الشرق من مرتفعات قزلرباط ، ويكون أقصى ارتفاع لها عند قمة (جارباغ) ، إذ يبلغ ارتفاعها حوالي(٧٠٠م) فوق مستوى سطح البحر[٢] ، وتجتمع هذه المرتفعات لتكون سلسلة متقطعة تمتد من شرق قضاء خانقين حتى تصل إلى مرتفعات إقليم كوردستان العراق.

ومما سبق ذكرهُ تستنتج الدراسة أن تضاريس محافظة ديالى ليست على درجة كبيرة من التضرس والوعورة والتعقيد بحيث تشكل عائقاً في وجه انتقال السكان وحركتهم أثناء عملية الانتخابات وكذلك عملية توزيع المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة ، فضلاً عن أن ارتفاع سطح المنطقة الذي لا يتجاوز (٢٠٠م) عن سطح البحر ، أسهم في إعطاء دورٍ ايجابيٍ في القيام بإجراءات العملية الانتخابية بمراحلها كافة.

ب- المنطقة الجنوبية (المنطقة السهلية)

تعد هذه المنطقة من احدث أقسام سطح المحافظة تكويناً وأهم أجزائها بشرياً ، وهي جزء من منطقة السهل الرسوبي وتشغل مساحة قدرها (١٤٩٧٣ كم٢) من المساحة الكلية لمحافظة ديالى ، أي بنسبة (٨٥%) وهي بذلك تشكل القسم الأكبر من مساحة المحافظة مما أضفت عليها صفة الانبساط ، أما بالنسبة لحدودها الجغرافية فأنها تمتد ما بين الحدود الإيرانية شرقاً ونهر دجلة غرباً

---

(١) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق وإطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠ .
(٢) كوردن هستد ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

، وما بين تلال حمرين شمالاً والحدود الإدارية مع محافظة واسط جنوباً ، ويتراوح ارتفاعها ما بين بضعة أمتار إلى (١٠٠م) عن مستوى سطح البحر [٣].

وتتميز هذه المنطقة من غيرها بانبساط أراضيها واستوائها ويرجع السبب في ذلك إلى إن نهري (ديالى ودجلة) قد أسهما في تكوين سهول هذه المنطقة الأمر الذي أدى إلى انتشار التجمعات والمستقرات السكانية على طول مجرى نهر ديالى والجداول المتفرعة منهُ ، كما ساعد استواء السطح في معظم أجزاء المحافظة إلى سهولة التنقل ومزاولة الأنشطة البشرية المختلفة ومنها عملية الاشتراك والتصويت بالانتخابات ، دون وجود عوائق تضاريسية كبيرة أمام حركة الناخبين .

ثانياً :- التربة :

يُعنى الجغرافي بدراسة التربة كونها احد ظواهر سطح الأرض ذات العلاقات المكانية المتبادلة بينها وبين الإنسان ، إذ إن سلوك الإنسان ونشاطاتهِ المختلفة تتأثر وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر بالتربة [١] .

وتعد التربة في محافظة ديالى نتاج مباشر للرسوبيات وهي جزء مهم من تربة السهل الرسوبي في العراق الذي يحتوي على نسبة عالية من التكوينات الجيدة التي تسهل عملية الحراثة وتساعد على تصريف المياه ونفاذها داخل التربة مما يجعلها تربة صالحة للزراعة [٢] .

ويمكن تحديد نوعين من الترب في محافظة ديالى:-

---

(٣) وحيد أنعام غلام الكاكائي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى:دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٤٢ .

(١) محمد أزهر سعيد السماك، مرتكزات جغرافية الموارد الطبيعية بمنظور معاصر، موسوعة السماك العلمية لإصدار الكتب الجغرافية (٨) ، دار ابن أثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ ، ص٥٣ .

(٢) نوري خليل البرازي ، التربة وأثرها في التطور الزراعي في سهل العراق الرسوبي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الأول ، السنة الأولى ، ١٩٦٢ ، ص١١٥ .

١- التربة السائدة في المنطقة شبه الجبلية (المنطقة المتموجة)

إذ توجد ثلاثة تكوينات من الصخور وهي الكلسية والايوشبسية والصخور البختيارية وبذلك يمكن إيجاد نوعين من التربة في هذه المنطقة على سطح المحافظة هما التربة البنية والتربة البنية الحمراء [٣] .

٢- التربة السائدة في سهول المحافظة

وهي تربة منقولة من فتات الصخور التي تسود في حوض نهر ديالى ونهر دجلة الواقع ضمن حدود المحافظة وتتصف هذه التربة بكونها تربة رسوبية كونتها مجاري الأنهار وفروعها وروافدها ومصدر هذه التربة هو صخور الطفّل الطيني المحصور بين نهري ديالى وجدول سارية(خريسان) ونهر دجلة وجدول الخالص وتمتاز بانخفاض نسبة الأملاح فيها [٤] .

مما تقدم يتبين أن معظم أراضي محافظة ديالى تربتها جيدة وصالحة للزراعة مما يعني زيادة النشاط الزراعي في المحافظة الذي يساعد بدوره على رفع المستوى المعاشي لمعظم سكان المحافظة وبخاصة سكان الأرياف ومن ثمَّ انحسار نسبة الفقر الذي بدورهِ يساعد على زيادة نسبة المشاركة في العملية الانتخابية وعدم انشغال السكان بتوفير الغذاء والعزوف عن الانتخابات .

ثالثاً :- المناخ :

يعد المناخ من العوامل المؤثرة في نشاط الناس وسلوكهم جميعاً ، فهو يؤثر في اختلاف الناس وطباعهم وسلوكهم وانفعالاتهم ، بحسب الموقع الجغرافي الذي تتواجد فيه المجتمعات البشرية

---

[٣] إبراهيم شريف وعلي حسن الشلش ، جغرافية التربة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٤٨ .

[٤] بي بيورنك ، بعض نتائج التحريات الحديثة للتربة في العراق ، ترجمة حسين علي الشكرجي ، مجلة الزراعة العراقية ، الجزء (٢) ، المجلد (١١) ، ١٩٥٦ ، ص١٨١ .

وبدرجات متفاوتة[١] ، إذ إن للمناخ تأثيراً مباشراً أو غير مباشرٍ في سلوك المواطنين وتصرفاتهم في المحافظة ، ولكن تأثيره يبرز بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرهِ في النشاط الزراعي ومد شبكات النقل وبنائها ، وكذلك في استقرار السكان وأنماط سكناهم ، وان المناخ هو أحد المكونات الأساسية للبيئة المكانية للإنسان الذي يتأثر بها يومياً ويستجيب لتغيرات عناصره وبخاصة المتطرف منها وهذا يفرض على الإنسان في اختيارهِ نوعٍ معين من الملابس والطعام بل يتعدى الأمر إلى التأثير في سلوك الإنسان وتفكيرهِ [٢] ، بما في ذلك فعالياته السياسية وسلوكهِ التصويتي نتيجة لتأثرهِ بالبيئة الجغرافية .

ويعد مناخ المحافظة جزء لا يتجزأ من مناخ العراق القاري الذي يتصف بأربعة صفات هي[٣] :-

- ارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي .
- قلة الأمطار .
- قلة الرطوبة النسبية .
- قصر الفصول الانتقالية (الربيع والخريف)

ويمكن إيجاز أهم عناصر المناخ المؤثرة في السلوك الانتخابي للمواطنين وكالآتي :-

١- درجات الحرارة

---

[١] أوستن ميلر ، علم المناخ ، ترجمة محمد متولي وإبراهيم رزقانة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٣ .

[٢] عبد الإمام نصار ديري ، تحليل جغرافي لظروف الراحة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة البحوث الجغرافية ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، كلية التربية بنات ، جامعة الكوفة ، العدد (٧) ، لسنة ٢٠٠٦ ، ص١٤٩-١٧٨ .

[٣] وحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٤٣ – ١٤٤ .

تتصف دراجات الحرارة في منطقة الدراسة بتباين كبير بين الصيف والشتاء وان زيادة هذا الاختلاف جعل مناخها يتسم بصفة المناخ القاري ، إذ تصل معدلات درجات الحرارة في الصيف إلى أكثر من (٤٢مْ) الذي يعد أطول الفصول ، أما في فصل الشتاء(الذي يمتاز بقصره) فتتراوح درجات الحرارة في منطقة الدراسة من (٦مْ – ١٧,٥مْ)[*] .

وترى الدراسة أن اختيار شهر كانون الثاني لإجراء عملية الانتخابات في كلتا الدورتين قد حرم عدداً غير قليل من المواطنين (وبخاصة كبار السن) من المشاركة في العملية الانتخابية بجوانبها كافة ، لكون هذا الشهر يعد قمة الشتاء في المحافظة ، إذ تنخفض فيه درجات الحرارة إلى ما دون (٧مْ) ، لذا تؤكد الدراسة على ضرورة اختيار شهر آذار أو شهر تشرين الأول (الربيع أو الخريف) موعداً لإجراء عملية الانتخابات لاعتدال المناخ فيهما .

٢ – الأمطار

أما الأمطار في منطقة الدراسة فتتباين من حيث كمياتها وتوزيعها الجغرافي ، وتتراوح ما بين (١٥٠–٢٠٠ ملم) ، وتحتل المناطق الشمالية من المحافظة (المنطقة المتموجة) المرتبة الأولى من حيث كمية الأمطار المتساقطة وتقل كلما توجهنا نحو الجنوب ضمن المنطقة السهلية داخل الحدود الإدارية للمحافظة [**].

وبرغم انخفاض وتذبذب كمية الأمطار المتساقطة على محافظة ديالى ، إلا إن الدراسة وجدت أن للأمطار تأثيراً غير مباشرٍ على انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات من قبل المواطنين المؤهلين للانتخاب ، إذ نجد أن كثيراً من المناطق الريفية والقرى البعيدة تقل فيها نسبة المشاركة

---

[*] للمزيد من التفاصيل عن درجات الحرارة في منطقة الدراسة ينظر : (التقرير الإقليمي لمحافظة ديالى) ، مديرية التخطيط العمراني والمكتب الاستشاري الهندسي في جامعة ديالى ، ٢٠١٠ ، ص٦٩ .

[**] للمزيد عن معدلات الأمطار في العراق ومحافظة ديالى ينظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مركز نظم المعلومات الجغرافية ، كراس الخرائط الإحصائية لعام ٢٠٠٧ ، توزيع معدلات الأمطار في المحافظات عام ٢٠٠٥ ، ص٣١ .

في الانتخابات بسبب كون طرقها غير معبدة وترابية وان تساقط الأمطار في يوم الانتخاب لكلا الدورتين (٢٠٠٥/١/٣٠ و ٢٠٠٩/١/٣١) قد حال دون وصول العديد من المواطنين إلى مراكز الاقتراع ، إذا ما علمنا أن هناك حضراً لسير المركبات والدراجات والعربات في يوم الاقتراع وان المواطن المؤهل للانتخاب يذهب سيراً على الأقدام للمراكز الانتخابية للقيام بعملية التصويت سواء كانت هذه المراكز الانتخابية قريبة أم بعيدة من أماكن سكناهم .

أما باقي عناصر المناخ (الرياح والرطوبة النسبية) فلا يوجد لها تأثير يُذكر على سير العملية الانتخابية في منطقة الدراسة .

ومن الشواهد المعاصرة على اثر المناخ في العملية الانتخابية وجدت الدراسة أن خير مثال على ذلك هو تأجيل مجموعة اللقاءات والمناظرات الخاصة بالحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي (باراك اوباما) ومنافسه (رومني) التي كانت مقررة في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١٠/٣١ ، ويرجع السبب في ذلك إلى الدمار والخراب الذي خلفهُ إعصار (ساندي) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة الولايات الشرقية منها في أيام ٢٩-٣٠-٢٠١٢/١٠/٣١ .

رابعاً :- الموارد المائية :

يعد نهر ديالى المورد الأساسي للمياه والشريان الحيوي في المحافظة ، إذ نجد المستقرات والتجمعات السكانية قد انتشرت على طولهِ فضلاً عن جداوله ، إذ يعتمد نسبة كبيرة من سكان المحافظة عليه في سد احتياجاتهم من المياه سواء كان للأغراض الزراعية أو للأغراض الصناعية أو للحاجة المنزلية .

ويتكون نهر ديالى من رافدين رئيسين هما :-

١- آبي سيروان : وتقع منابع هذا الرافد في المرتفعات الغربية لإيران .
٢- آبي تانجرو: وتقع منابعهُ في محافظة السليمانية ، أي داخل الحدود العراقية .

ويبلغ طول نهر ديالى من منبعهِ حتى مصبهِ (٣٨٦كم) ، أما بالنسبة لمساحة حوضهِ فإنها تقدر بحوالي (١٨٩٦ كم٢) [١] .

وفي ناحية المنصورية تم إنشاء سد على نهر ديالى (سد حمرين) الذي يقع على عاتقه إرواء مساحة تزيد عن مليون دونم من الأراضي الزراعية ، أما إلى الجنوب من سد حمرين فقد أقيمت (سدة ديالى) التي تعمل على تحويل المياه ورفعها إلى عدد من الجداول التي تسقي مئات الآلاف من الدونمات ، وهذه الجداول هي : (المقدادية ، الهارونية ، الروز ، مندلي ، الخالص ، كنعان ، سارية) . خريطة (٤) .

إن ما يقارب (٨٠%) من سكان المحافظة يتمركزون بالقرب من نهر ديالى والجداول المتفرعة منهُ لضمان عيشهم ولاستغلال مياه نهر ديالى وجداوله في الأغراض المختلفة [١] .

كما يُسهم نهر دجلة في توفير المياه اللازمة للأقسام الغربية من المحافظة ، حيث يبلغ طول النهر ضمن محافظة ديالى حوالي (٨٨كم) وتقدر مساحة الأراضي المروية من نهر دجلة ضمن المحافظة (٤٠٧٣٢٦ دونم) [٢] ، كما تنتشر بعض العيون الطبيعية والآبار الارتوازية في بعض الأجزاء الشرقية و الشمالية الشرقية من المحافظة وتتركز بالقرب منها تجمعات سكانية بأعداد قليلة .

ومما ذكر أعلاه يمكن القول إن الموارد المائية ضمن منطقة الدراسة عملت على إيجاد تجمات سكانية متباينة من حيث عدد النسمات وان هناك نوعاً من التشابه والتطابق بين توزيع

---

[١] عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق وإطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري ، مصدر سابق ، ص١٢١ .

[١] وحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى : دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٤٥ .

[٢] رعد رحيم العزاوي ، التحليل المكاني لأنماط التغير الزراعي وآثاره البيئية في محافظة ديالى (١٩٧٧-١٩٩٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٤٥ .(غير منشورة)

السكان والموارد المائية من جهة وبين العملية الانتخابية من جهة أخرى ، إذ إن التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية ضمن منطقة الدراسة أفرزت أعداداً كبيرة من المشاركين في عملية الانتخاب والتصويت ، وبالتالي أدت إلى زيادة الحاجة إلى توزيع مراكز انتخابية أكثر في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية بسبب زيادة الكثافة السكانية بالقرب منها .

خريطة رقم (4) مشاريع الري والارواء في محافظة ديالى .

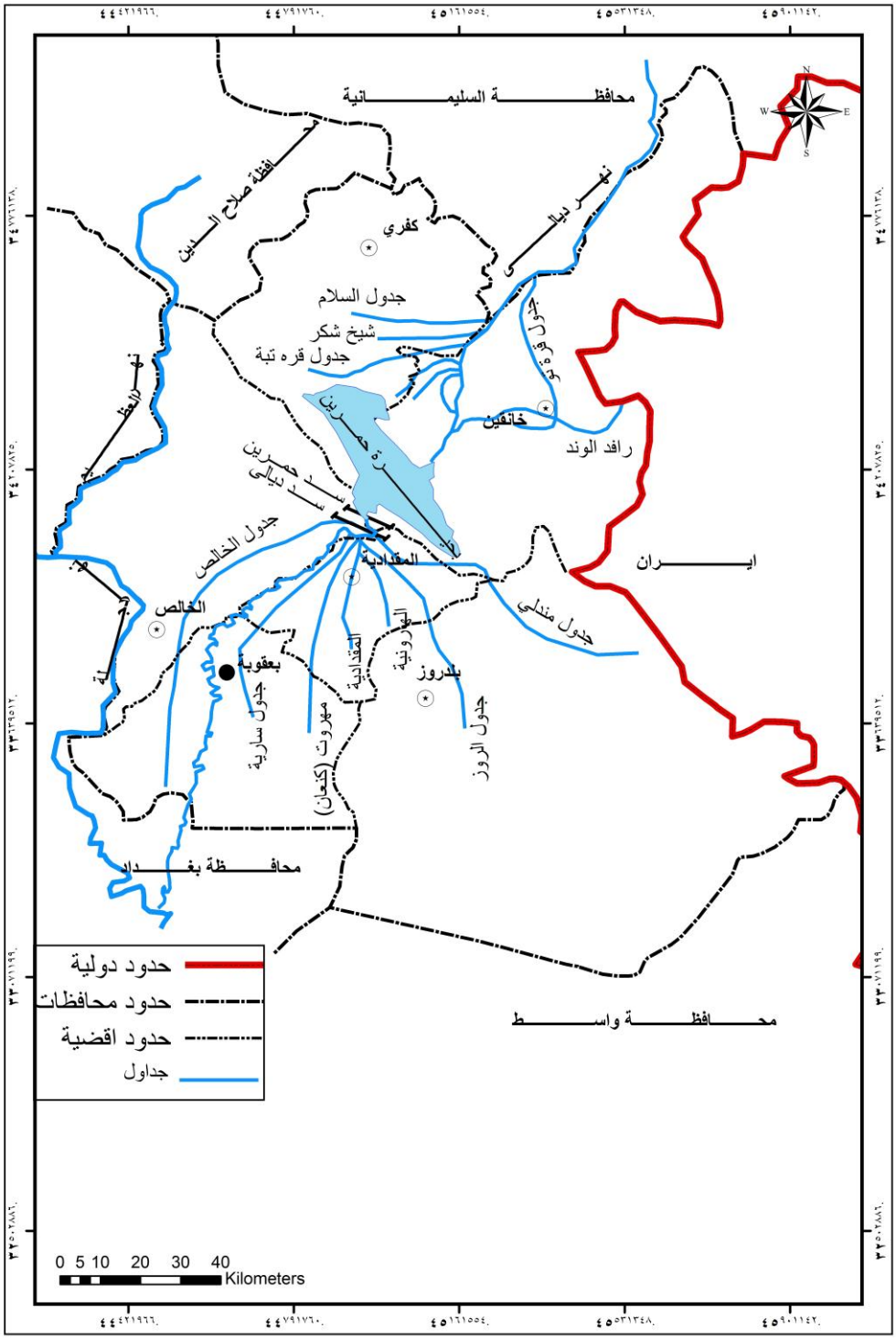

المصدر : الخريطة من عمل الباحث اعتماداً على ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة مشاريع الري في محافظة ديالى ، 2004 .

ومن خلال جميع ما سبق ذكرهُ ، نستطيع القول إن للعوامل الطبيعية دوراً مباشراً أو غير مباشرٍ في التأثير على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، كما يتباين هذا التأثير من مكان إلى آخر(من قضاء إلى آخر) داخل حدود منطقة الدراسة تبعاً لتباين التضاريس ، وعناصر المناخ وأنواع الترب السائدة وطبيعة الموارد المائية وغزارتها .

كما ترى الدراسة أن هناك علاقة غير مباشرة بين الانتخابات والعوامل الطبيعية ، أي أن الانتخابات هي التي تؤثر في الظروف الطبيعية للمحافظة ، ولكن بصورة غير مباشرة ، عن طريق إقامة المشاريع التنموية والخدمية المتنوعة ، ويمكن تفسير هذه العلاقة بالآتي:-

إن العملية الانتخابية بمراحلها كافة إذا ما تمت بصورة شفافة وحرة ونزيهة فإنها سوف تفرز لنا أعضاء في المجلس يقع على عاتقهم تقديم مختلف الخدمات للمواطنين الذين صوتوا لهم ، إذ نجد في مجلس المحافظة لجان تتكون من مجموعة من أعضاء المجلس منها (لجنة الصحة والبيئة ولجنة الخدمات المحلية و لجنة الزراعة والري ولجنة النفط والغاز وغيرها) ، تمارس هذه اللجان دورها في وضع المشاريع الخدمية ومراقبة سير العمل فيها حتى انجازها بشكل تام ، إذ إن مشاريع فتح الأنفاق وحفر الآبار وبناء الجسور وإقامة السدود وحفر الجداول الاروائية ومد طرق السيارات التي قد تحتاج إلى إزالة بعض التلال أو التقليل من ارتفاعها وعمليات التنقيب عن المعادن والنفط وبخاصة في المنطقة المتموجة وإنشاء البحيرات الاصطناعية خلف السدود ، كل هذه المشاريع تعمل على تغيير الواقع الطبيعي للمحافظة ، كما أن زيادة عدد الأشجار المغروسة واتساع مساحة المناطق الخضراء وإقامة الحزام الأخضر حول المدن الكبيرة في منطقة الدراسة ، سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأوكسجين في جو المحافظة (وان كان بنسبة قليلة) والتقليل من نسبة ثاني اوكسيد الكاربون وبالتالي تلطيف الجو وتغيير درجات الحرارة ، كما تعمل الأشجار كمصدات للعواصف الترابية التي تجتاح المحافظة وبخاصة في فصل الصيف .

المبحث الثاني

العوامل السكانية

تتمتع المقومات السكانية بأهمية كبيرة من حيث التأثير في تقدير الوزن السياسي للدولة ، وهي تتشارك مع المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة ، بل يمكن القول أن المقومات السكانية تعد من أهم هذه المقومات [١]، على اعتبار أن السكان هم الثروة البشرية التي تبني صرح الدولة ، وهم الأيدي العاملة التي تحرث وتبني وتستغل الثروات الطبيعية لتنتج قاعدة اقتصادية متينة تحقق للدولة رفاهيتها واستقرارها ، وان شكل النظام السياسي لهُ أثر في عملية استثمار الموارد التي تملكها الدولة ، وبالتالي تحصل قوة تفاعل بين الموارد والمقومات الطبيعية التي تمتلكها الدولة وبين القدرة البشرية في استغلالها ، لذا يتعين على الجغرافي السياسي فهم مشاكل السكان وتصورها [٢].

---

[١] صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية مع التطبيقات الجيوبولتيكية ، مصدر سابق ، ص٧٥.

[٢] عباس فاضل السعدي ، واقع نمو السكان ومستقبلهُ في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٥٢) ، ٢٠٠١ ، ص١٤٩ .

والانتخابات ظاهرة سياسية يمارسها السكان بصفتهم العامل الأساسي والجوهري الذي ترتكز عليه هذه العملية ، كذلك فأن السكان هم الجهة التي تجني ثمار العملية الانتخابية كونها أحد نشاطاتهم المعاصرة التي يعمل من خلالها على تحقيق آمالهِ السياسية ، ومن جهة أخرى فان التباينات الموجودة في خصائص السكان من مكان إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى داخل حدود منطقة الدراسة ، قد تؤدي إلى خلق أنماط تصويتية متباينة ، وسلوكاً سياسياً مغايراً [٣].

لذلك سنقوم بعرض أهم الخصائص السكانية المؤثرة في الانتخابات داخل منطقة الدراسة .

أولاً :- حجم السكان .

بما أن السكان هم المنتجون والمستهلكون والحاكمون والمحكومون من الشعب والحكومة في تنظيم الوحدة السياسية وإدارتها ، فان الاعتبارات السياسية تحاول تشخيص تأثير الاعتبارات المكانية للسكان حجماً ونمواً وتركيباً في إدارة الوحدة السياسية حتى تتمكن من أداء دورها الوظيفي[٤] . ويعد حجم السكان هو العمود الفقري الذي تعتمد عليه الدولة في نشاطاتها المختلفة، ولكن اعتبارات حجم السكان لوحدها لا تصلح أساساً في تقدير الفعالية السياسية للدولة ، لان العبرة ليست بالحجم ، وإنما بمقدار حيويتهم وتفاعلهم السياسي مع الحدث [١] ، وبما أن الانتخابات حدث مهم في تاريخ أي دولة أو إقليم أو محافظة أو أي منطقة معينة ، لذا يمكن عدَّ حجم المشاركة السكانية أو حجم المقاطعة السياسية للعملية الانتخابية (في بعض الأحيان) مقياساً لمدى تفاعل السكان سياسياً ، وكلما زاد حجم السكان ازداد حجم الذين يحق لهم الانتخاب ، وكذلك يتحدد عدد المراكز الانتخابية على أساس حجم السكان في كل دائرة انتخابية ، كما أن عدد أعضاء مجلس المحافظة يتم تحديدهُ بعدد يتناسب مع حجم سكان تلك المحافظة ، وهذا ما وجدناه واضحاً في انتخابات مجلس محافظة ديالى في دورتهِ الثانية ٢٠٠٩.

---

[٣] حيدر عبد الأمير رزوق ، جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظة كربلاء للدورتين الانتخابيتين ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص٤٩ . (غير منشورة)

[٤] محمد أزهر سعيد السماك وآخرون ، العراق دراسة إقليمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، الجزء الأول ، ١٩٨٥ ، ص١٥٤ .

[١] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٤٩ .

ومن جدول (٤) وخريطة (٥) نلاحظ أن هناك تبايناً كبيراً بين أقضية المحافظة من حيث عدد السكان ، إذ نجد أن قضاء بعقوبة (مركز المحافظة) يحتل المرتبة الأولى من بين الاقضية الأخرى بالنسبة لحجم السكان ، إذ جاء عدد السكان فيه (٥٨٩١٣٣) نسمة أي ما نسبتهُ(٤٠,٢٠%) ، يليه قضاء الخالص بـ(٢٩٩٢٩٧) نسمة وبنسبة (٢٠,٣٠%) ، وقضاء المقدادية بـ(٢٣٣١٧٨) وبنسبة (١٦%) ، أما قضاء خانقين فقد كان عدد سكانه (١٦٨٢٩٠) نسمة أي ما نسبتهُ (١١,٢٥%) ، بينما جاء قضاء بلدروز بالمرتبة ما قبل الأخيرة من بين أقضية المحافظة بـ(١٢٦٩٨٤) أي ما نسبتهُ (٩%) ، واحتل قضاء كفري(قرةتبة+جبارة) المرتبة الأخيرة من بين أقضية المحافظة من حيث حجم السكان، إذ بلغ عدد السكان فيه (٤٧٥٥٥) نسمة ، أي ما نسبتهُ(٣,٢٥%) من مجموع تقديرات سكان محافظة ديالى ٢٠٠٥ .

جدول (٤)

عدد السكان ونسبهم في محافظة ديالى حسب الأقضية/٢٠٠٥

ت	الوحدات الإدارية	عدد السكان	النسبة
١	قضاء بعقوبة	٥٨٩١٣٣	%٤٠,٢٠
٢	قضاء الخالص	٢٩٩٢٩٧	%٢٠,٣٠
٣	قضاء المقدادية	٢٣٣١٧٨	%١٦
٤	قضاء خانقين	١٦٨٢٩٠	%١١,٢٥
٥	قضاء بلدروز	١٢٦٩٨٤	%٩
٦	كفري(قرةتبة+جبارة)	٤٧٥٥٥	%٣,٢٥
المحافظة ٢٠٠٥		١,٤٦٤,٤٣٧	%١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ / الجدول (١٢/٢) ص٥١ .

خريطة (5) التوزيع النسبي لسكان محافظة ديالى حسب الاقضية لعام 2005.

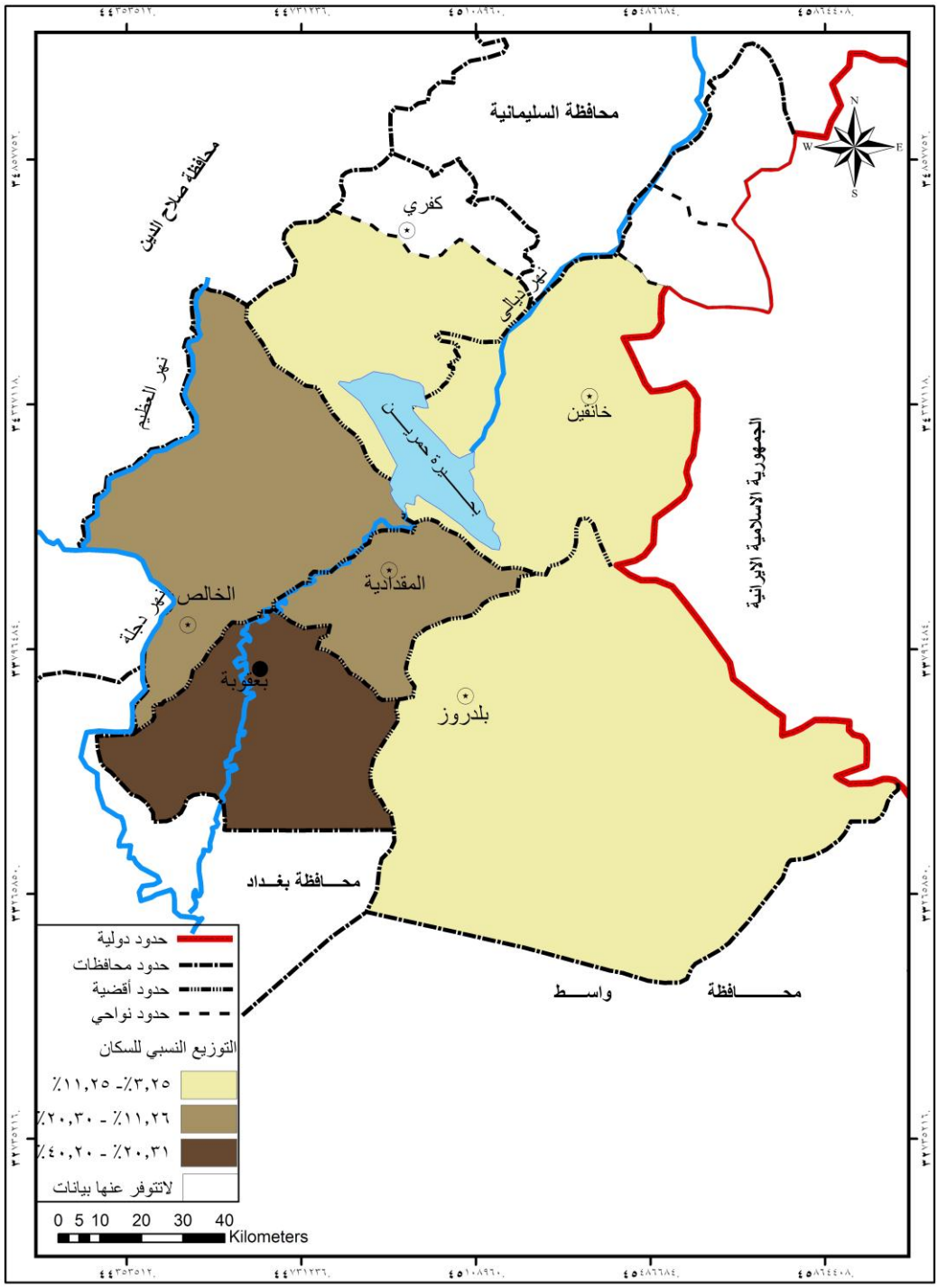

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) .

ففي انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ كانت التقديرات الخاصة بعدد سكان المحافظة تشير بـ (١,٤٦٤,٤٣٧) نسمة [١] ، وكان عدد المسجلين في هذه الانتخابات (٦٣٤,٢٤٢) مواطناً ، أما بالنسبة لعدد المشاركين فعلياً في هذه الانتخابات (عدد المصوتين) بلغ (٢١٠,٥٧٤) ناخباً ، أي إن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ بلغت (٣٣,٢%) ، وكان عدد المراكز الانتخابية التي تم تخصيصها لهذه الدورة الانتخابية (٢٥٧) مركزاً انتخابياً ، ولسوء الوضع الأمني في العديد من مناطق المحافظة تم جمع عدد من المراكز الانتخابية في بناية واحدة ليصبح العدد النهائي (٢٥٧) مركزاً انتخابياً موزعة على (١٧٠) موقعاً أو بناية أو مدرسة مقسمة على أقضية ونواحي المحافظة[٢] ، ومن الجدير بالذكر إن انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام ٢٠٠٥ لم تأخذ بنظر الاعتبار التباين في عدد السكان بين المحافظات (الحجم السكاني لكل محافظة) ، وإنما جاءت عملية توزيع المقاعد لكل مجلس محافظة متساوية في كل المحافظات وبواقع (٤١) مقعداً لكل محافظة باستثناء محافظة بغداد التي خصص (٥١) مقعداً لمجلسها بسبب أهميتها كعاصمة للعراق .

أما الدورة الانتخابية الثانية (انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩) فقد كان عدد سكان المحافظة حوالي (١,٣٧١,٠٣٥) نسمة[٣] ، بحسب نتائج الحصر والترقيم الشامل للمحافظة ، وكان عدد المسجلين في هذه الانتخابات (٧٩٨٢٠٢) نسمة ، أما عدد المصوتين (المشاركين فعلياً في الانتخابات) فقد بلغ(٤٣٠,٤٠٧) ناخباً ، أي أن نسبة المشاركة الانتخابية في الدورة الانتخابية الثانية لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ قد بلغت (٥٣،٩%) ، وكان عدد مراكز الاقتراع التي خصصت لهذه الانتخابات (٣٤٨) مركزاً انتخابياً موزعة على الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة[٤].

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ ، تقديرات سكان المحافظة .

[٢] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى .

[٣] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٩ ، عدد السكان حسب نتائج الحصر والترقيم.

[٤] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

من خلال ما سبق نجد أقضية المحافظة متباينة من حيث حجم السكان فيها ، الأمر الذي يؤكد تباين عدد المشاركين في الانتخابات الخاصة بمجلس محافظة ديالى(على مستوى الأقضية) وبالتالي نستطيع القول إن حجم السكان في كل قضاء من أقضية المحافظة كان لهُ دور كبير في التأثير على نتائج انتخابات مجلس المحافظة بسبب أن لكل حزب أو مرشح أو كتلة سياسية مناطق دعم كبيرة في قضاء معين ، وان الناخب يصوت إلى الكتلة أو المرشح الأقرب له من حيث السكن(عامل المسافة الجغرافية) .

لقد وجدت الدراسة أن عدد سكان المحافظة بدلاً من أن يزداد خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، إلا أنه أنخفض بحدود (٩٣٤٠٢) نسمة ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن حجم السكان لعام ٢٠٠٥ قد تم تقديرهُ بالاعتماد على عدد سكان المحافظة بحسب تعداد عام ١٩٩٧ مع افتراض ثبات معدل النمو السنوي البالغ (٣,٣%) ، في حين أن عدد سكان محافظة ديالى عام ٢٠٠٩ جاء نتيجة لعمليات الحصر والترقيم الشاملة والتي أعطت حجم السكان لمنطقة الدراسة بوصفها واقع حالٍ فعليّ ، فضلاً عن أحداث التهجير والاقتتال التي شهدتها العديد من مناطق المحافظة منذ شباط ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠٠٧ .

إذ تشير إحصائيات وزارة الهجرة والمهجرين إلى إن عدد النازحين من محافظة ديالى إلى المحافظات الأخرى بلغ (٧٦٦٠١) مواطناً ، وبواقع (١٢٧٩٦) عائلة ، وبمعدل (٦) أفراد لكل عائلة[١] ، الأمر الذي أدى إلى أن يبدو حجم سكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٩ أقل من حجم سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥ ، فضلاً عن أن عدم إجراء تعداد عام لسكان العراق منذ عام ١٩٩٧ أدى إلى الاعتماد على التقديرات والإسقاطات السكانية وبالتالي الوقوع بمثل هذه المفارقات .

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان منطقة الدراسة عام ٢٠١٣ (وهو العام المحدد لإجراء الدورة الانتخابية الثالثة لمجالس المحافظات) إلى حوالي (١,٥٦١,١٦٨) نسمة[*] ،على افتراض ثبات

---

[١] وزارة الهجرة والمهجرين ، خلاصة نتائج تسجيل النازحين ، من شباط ٢٠٠٦ لغاية تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص٤.

[*] تم تقدير عدد سكان محافظة ديالى لسنة ٢٠١٣ بالاعتماد على المعادلة التالية: ت١ = ت٠ + (ن- ١) د
إذ أن : ت١ : عدد السكان في التعداد اللاحق (سكان محافظة ديالى ٢٠١٣) .

معدل النمو السنوي (٣,٣%) ، مما يتطلب تحديث قاعدة البيانات الخاصة بأعداد الذين يحق لهم الانتخاب ، أي إعداد سجل انتخابي متكامل ، لضمان حق المواطنين في التصويت ، وتحديد عدد مقاعد مجلس المحافظة في دورته الانتخابية الثالثة ، فضلاً عن أهمية ذلك بالنسبة للكتل والأحزاب السياسية لتحشيد أغلبية شعبية وبناء قاعدة جماهيرية تصل بها إلى المجلس وتحقيق أكبر عدد من المقاعد .

ثانياً :- التركيب السكاني (العمري والنوعي) .

يعّرف التركيب السكاني بأنه دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع [١] ، ولدراسة هذه الخصائص اثر كبير في تحديد القيمة الفعلية لسكان الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية [٢] ، إذ تتناول دراسة التركيب السكاني تحليل السكان بحسب خصائصهم البشرية ، ومن أهمها التركيب العمري والتركيب النوعي ، والتركيب السكاني بشكل عام هو نتاج لمجموعة عوامل مثل النوع والعمر والسلالة [٣] .

إذ تعد دراسة التركيب العمري والنوعي (الجنس) للسكان على قدر كبير من الأهمية في الدراسات الانتخابية ؛ لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع من حيث الذكور والإناث ، وتحديد الفئات العمرية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات وتوزيع هذه الفئات بين مختلف

ت٠ : عدد السكان في التعداد السابق (سكان محافظة ديالى ٢٠٠٩) .
ن : عدد السنوات (بضمنها سنة التعداد السابق) .
د : المقدار الثابت للزيادة السكانية .
- للمزيد ينظر : عبد علي حسن الخفاف و عبد مخوّر الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٦، ص١٤٩.

[١] عبد علي الخفاف، جغرافية السكان أسس عامة، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر،عمان ،٢٠٠٧، ص٢١٦.
[٢] صلاح عبد الجابر عيسى ، مصدر سابق ، ص١٠٢ .
[٣] فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٣٩٧ .

الأعمار ، لما لهذه التباينات من أثر في نمط السلوك الانتخابي وميول الناخبين نحو بعض التيارات السياسية والابتعاد عن التصويت لتيارات أخرى ، فضلاً عن أن تحديد الفئات العمرية الأكبر (التي يحق لها الانتخاب) تدخل في حسابات المخططين للحملات الانتخابية ، ويتم على أساسها وضع تفاصيل البرامج الانتخابية ، وتعول عليها الأحزاب السياسية لنجاحها وفوزها في الانتخابات .

من خلال ما تقدم ونظراً إلى أهمية التركيب العمري والنوعي في تحديد فاعلية السكان في الانتخابات ، رأت الدراسة أنهُ من الضروري تسليط الضوء على هذين التركيبين ضمن منطقة الدراسة للتوصل إلى معرفة حالة السكان في محافظة ديالى وتحديد حجم الفئة العمرية التي شاركت في الانتخابات وكالآتي :-

١- التركيب العمري .

المقصود بالتركيب العمري دراسة السكان بحسب أعمارهم عن طريق تقسيمهم إلى فئات عمرية لها أثر مباشر في نشاط السكان وحيويتهم واتجاهاتهم ونموهم [٤] ، وتلجأ الدراسات السكانية عند تناولها التركيب العمري إلى التصنيف الشائع للسكان ، إذ جرت العادة في الدراسات السكانية تقسيم السكان إلى فئات عمرية خمسية مثل (٤-٩) و(١٠-١٤) و(١٥-١٩) سنة وهكذا ، لكننا في جغرافية الانتخابات نركز على دراسة فئتين عمريتين مختلفتين هما (الفئة التي يحق لها التصويت وهم ١٨سنة فأكثر) والفئة الثانية (التي لا يحق لها التصويت وهي أقل من ١٨ سنة) وذلك بحسب القوانين العراقية الخاصة بالانتخابات [١] .

أما بالنسبة لصورة الهرم السكاني في منطقة الدراسة وبحسب الإسقاطات السكانية لعامي (٢٠٠٥-٢٠٠٩) نجد من خلال ملاحظتنا للشكل (٤) والشكل (٥) إن قاعدة الهرم السكاني متسعة وعريضة وتشمل السكان دون سن الانتخاب والذين يشكلون ما نسبتهُ (٥١,٥٤%) ، أما

---

[٤] **عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص١٢٠ .**

[١] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، العدد (٣) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.**

الفئة الوسطى والأخيرة من الهرم فتمثل من هم في سن الانتخاب والذين بلغت نسبتهم (٤٨,٤٦%) عام (٢٠٠٥) ، وهذا يعكس لنا صورة تؤكد فتوة السكان وحيويتهم في منطقة الدراسة .

وبصورة عامة ترتفع نسبة المشاركة مع التقدم في السن ثم تعود لتنخفض مع الشيخوخة ، رغم أن بعض الباحثين يرفضون مثل هذا الانخفاض في المشاركة مع الشيخوخة ، وزيادة على ذلك فقد أثبتت الإحصائيات أن نسبة المشاركة تبلغ ذروتها في الشريحة العمرية التي تدور حول العشرينات والثلاثينات والأربعينات من العمر ثم تعود وتنخفض المشاركة بعد سن الستين [٢] .

ووفقاً لدراسات جغرافية الانتخابات يمكننا أن نصنف سكان محافظة ديالى بحسب الأعمار إلى فئتين سكانيتين هما :-

أ- **الفئة الأولى :- لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات (دون ١٨ سنة)** ، وتعد هذه الفئة هي المعين الرئيس والحيوي والمتجدد الذي يدفع سنوياً بأعداد هائلة من السكان إلى الفئة العمرية اللاحقة (سن الانتخاب) ، برغم كونها غير فاعلة في سنة الانتخابات ، إلا أنها المصدر الذي يؤشر الزيادة المقبلة من الناخبين من الناحية السياسية ، ومن خلال تفحص الجدول (٥) والشكل (٦) نجد أن عدد السكان ممن هم دون السن القانوني للانتخاب ضمن هذه الفئة بلغ (٧٥٤,٧٨٣) نسمة ، أي ما نسبتهُ (٥١,٥٤%) من أجمالي سكان محافظة ديالى البالغ عددهم (١,٤٦٤,٤٣٧) نسمة ، وهذا يعني أن ما يقارب من نصف عدد سكان محافظة ديالى لا يحق لهم الانتخاب لعدم بلوغهم السن القانوني للانتخاب ، هذا وقد بلغ عدد الذكور في منطقة الدراسة ضمن هذه الفئة (٣٨٥٤٨٠) نسمة أي بنسبة (٥١,٠٧%) ، بينما جاء عدد الإناث (٣٦٩٣٠٣) نسمة أي

شكل (٤) الهرم السكاني لمنطقة الدراسة 2005

---

[٢] وحيد إنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ :دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٤٩ .

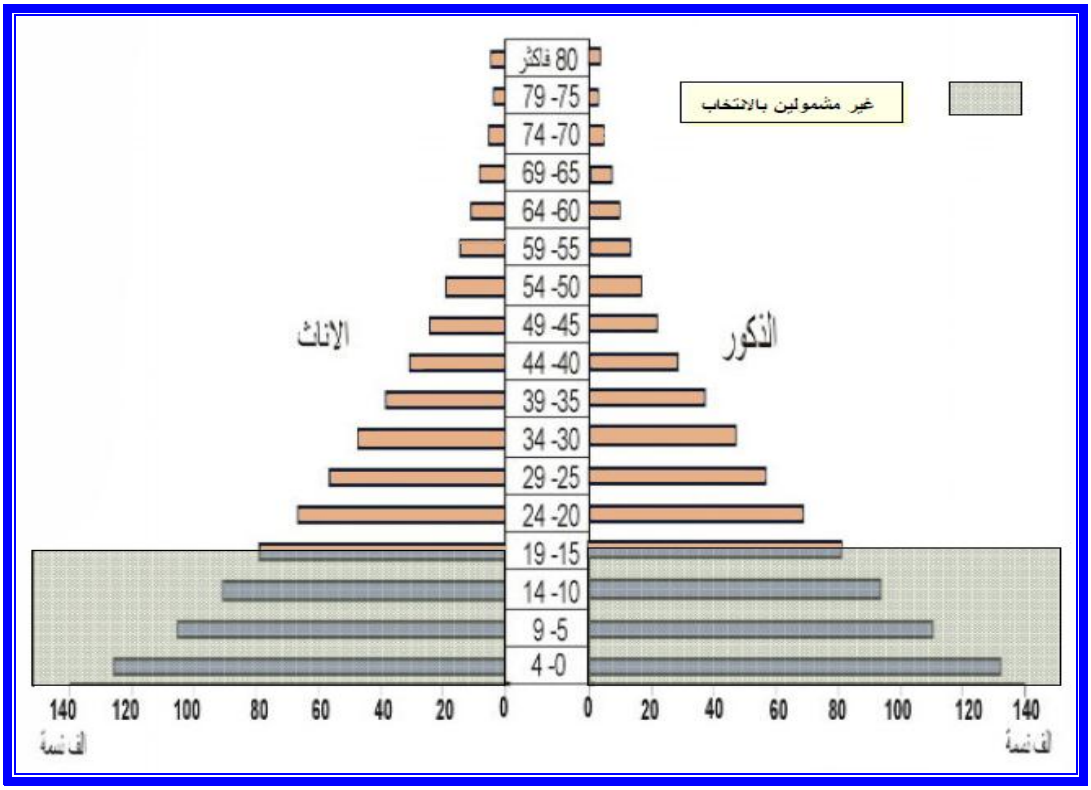

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى 2005

شكل (٥) الهرم السكاني لمنطقة الدراسة 2009

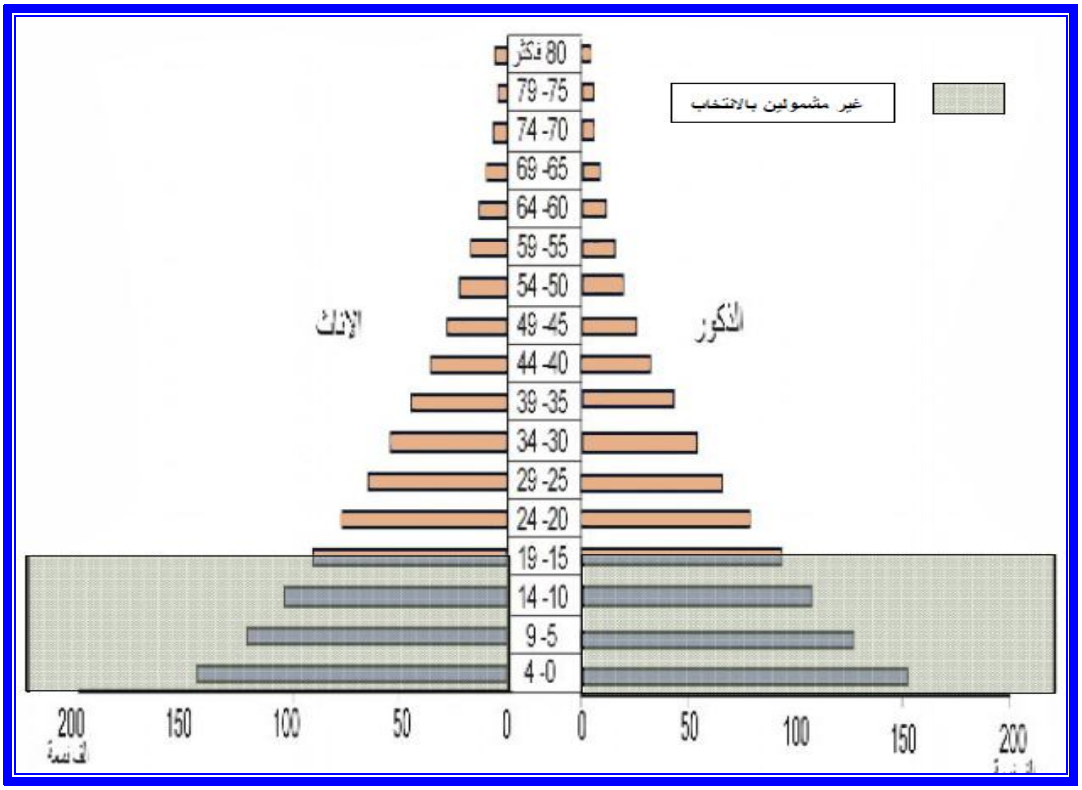

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الاحصائية لمحافظة ديالى 2009

بنسبة (٤٨,٩٣%) وهذا يكشف إن عدد الذكور ضمن هذه الفئة اكبر من عدد الإناث، هذا ما يخص الدورة الانتخابية الأولى لمجلس المحافظة عام ٢٠٠٥ .

الجدول (٥) التركيب العمري لسكان محافظة ديالى ٢٠٠٥

الفئة العمرية	الحالة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	المجموع	النسبة %
دون ١٨ سنة	لايحق لهم المشاركة	٣٨٥٤٨٠	٥١,٠٧	٣٦٩٣٠٣	٤٨,٩٣	٧٥٤٧٨٣	٥١,٥٤
أكثرمن ١٨ سنة	يحق لهم المشاركة	٣٤٨٩٦٦	٤٩,١٧	٣٦٠٦٨٨	٥٠,٨٣	٧٠٩٦٥٤	٤٨,٤٦
الإجمالي		٧٣٤٤٤٦	٥٠,١٥	٧٢٩٩٩١	٤٩,٨٥	١,٤٦٤,٤٣٧	%١٠٠

*** المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ .**

أما بالنسبة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، وعند تفحص الجدول (٦) والشكل (٧) ، نجد أن عدد سكان المحافظة ممن هم دون سن الانتخاب ضمن هذه الفئة بلغ (٧٢٨٦٦٢) نسمة ، أي ما نسبتهُ (٥٣,١٥%) من إجمالي سكان محافظة ديالى البالغ عددهم (١,٣٧١,٠٣٥) نسمة ، وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان منطقة الدراسة لا يحق لهم الانتخاب (دون ١٨ سنة) ، وكان عدد الذكور ضمن هذه الفئة (٣٧٢٧٩٧) نسمة ، أي بنسبة (٥١,١٦%) في حين كان عدد الإناث (٣٥٥٨٦٥) نسمة ، أي ما نسبته (٤٨,٨٤%) .

الجدول (٦) التركيب العمري لسكان محافظة ديالى ٢٠٠٩

الفئة العمرية	الحالة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	المجموع	النسبة
دون ١٨ سنة	لايحق لهم المشاركة	٣٧٢٧٩٧	٥١,١٦	٣٥٥٨٦٥	٤٨,٨٤	٧٢٨٦٦٢	٥٣,١٥
أكثر من ١٨ سنة	يحق لهم المشاركة	٣١٨٣٤٦	٤٩,٥٥	٣٢٤٠٢٧	٥٠,٤٥	٦٤٢٣٧٣	٤٦,٨٥
الاجمالي		٦٩١١٣٨	٥٠,٤١	٦٧٩٨٩٢	٤٩,٥٩	١,٣٧١,٠٣٥	%١٠٠

*** المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٩ .**

شكل (6) الفئة السكانية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات والفئة التي لايحق لها المشاركة في انتخابات 2005 بحسب النسب .

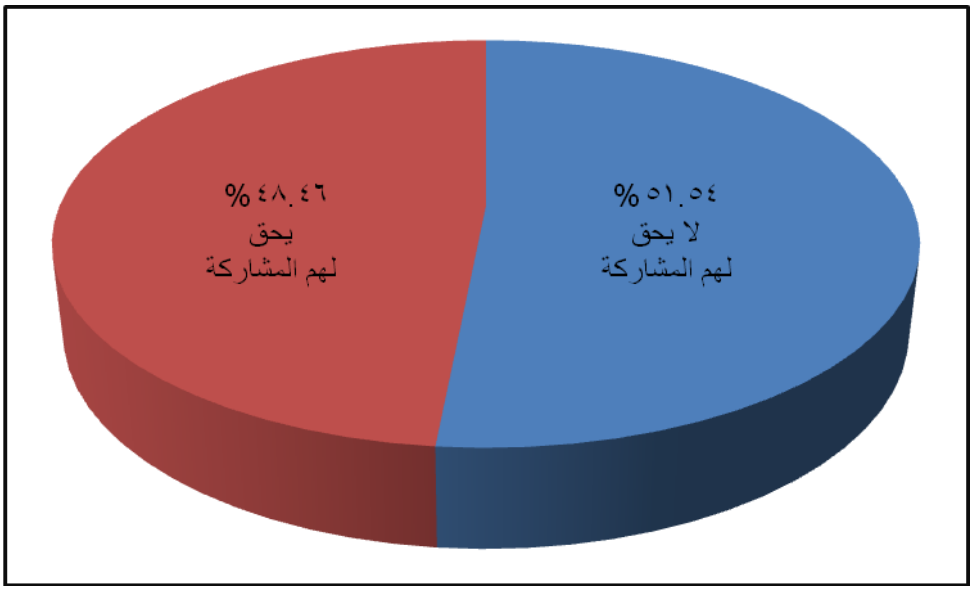

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5) .

شكل (7) الفئة السكانية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات والفئة التي لايحق لها المشاركة في انتخابات 2009 حسب النسب .

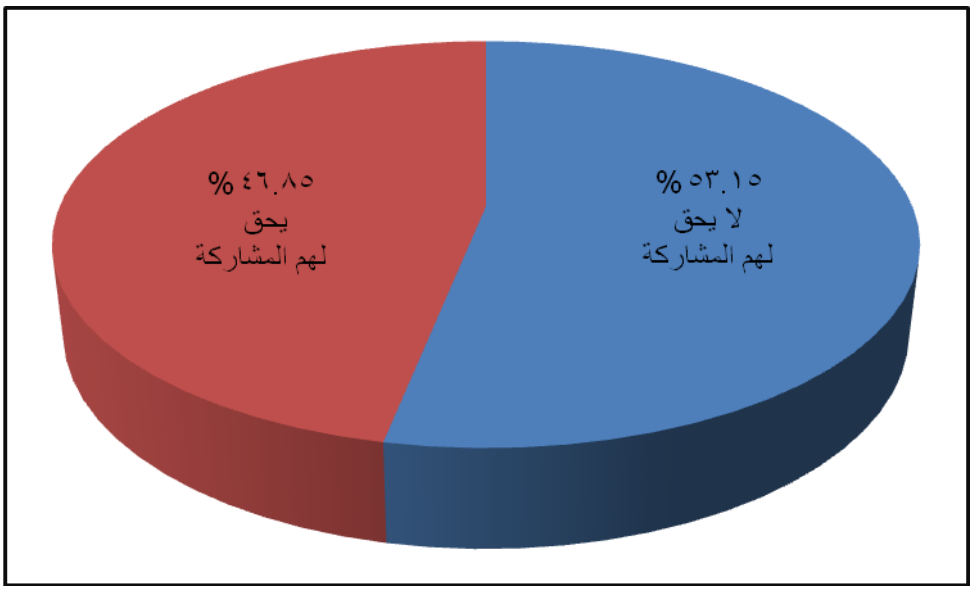

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

ب- الفئة الثانية:- يحق لهم المشاركة في الانتخابات (أكثر من ١٨ سنة) وتعد هذه الفئة هي الفئة المعنية في دراسات جغرافية الانتخابات ، كونها تشكل القاعدة الأساسية في العملية السياسية بشكل عام ، والانتخابات بشكل خاص ، فالسكان في هذه الفئة يمثلون قوة انتخابية تستطيع أن تصنع القرارات السياسية وترسم المستقبل السياسي للدولة أو الإقليم أو المحافظة ، باعتبارهم الناخبين والمرشحين في الوقت نفسه ومنهم من يمثل الشعب في المجالس المحلية (مجلس المحافظة) .

ومن خلال النظر إلى الجدول (٥) والشكل (٦) نلاحظ أن عدد السكان الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ (٧٠٩,٦٥٤) نسمة أي ما يعادل (٤٨,٤٦%) من تقديرات حجم سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥ البالغ (١,٤٦٤,٤٣٧) نسمة ، وكان عدد الذكور ضمن هذه الفئة (٣٤٨,٩٦٦) نسمة بما نسبتهُ (٤٩,١٧%) ، في حين كان عدد الإناث ضمن هذه الفئة (٣٦٠٦٨٨) نسمة بما نسبتهُ (٥٠,٨٣%) وهذا يعني أن عدد الإناث في

سن الانتخاب أكثر من عدد الذكور ، لكن هذا لا يؤكد أن نسبة مشاركة الإناث في الانتخابات أكثر من نسبة الذكور بسبب النظرة السائدة في دول العالم الثالث حول العملية السياسية وإنها من اختصاص الرجال ، لاسيما في مجتمع منطقة الدراسة الذي تسيطر عليه العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والذي يشكل المجتمع الريفي فيه أكثر من (٥٥%) حيث يزداد التعصب بالعادات والتقاليد الاجتماعية في المناطق الريفية .

أما انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ومن خلال الاطلاع على الجدول (٦) والشكل (٧) ، نستطيع القول إن عدد سكان المحافظة الذين كان لهم حق المشاركة في الانتخابات (٦٤٢٣٧٣) نسمة ، أي ما يقارب (٤٦,٨٥%) من إجمالي عدد سكان المحافظة البالغ (١,٣٧١,٠٣٥) نسمة بحسب نتائج الحصر والترقيم ، وكان عدد الذكور الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات ضمن هذه الفئة (٣١٨٣٤٦) نسمة أي بنسبة (٤٩,٥٥%) ، بينما كان عدد الإناث الذين يحق لهم المشاركة في هذه الانتخابات ضمن هذه الفئة (٣٢٤,٠٢٧) نسمة ، أي بنسبة (٥٠,٤٥%) ، وهذا يعني أن عدد الذكور الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ أكثر من عدد الإناث .

٢- التركيب النوعي .

ويقصد به تقسيم السكان إلى ذكور وإناث ، ويعبر عنه بنسبة النوع(Sex Ratio) ويتم الحصول عليه من خلال قسمة (عدد الذكور/عدد الإناث ×١٠٠) ، ويؤثر التركيب النوعي في معدل نمو السكان ، فهو يرتبط بمعدل المواليد والوفيات التي تعكس مقدار الخصوبة واتجاهات النمو في الدولة ، ويمكن أن تحسب لجميع السكان أو لفئات السن المختلفة [١]، ويعد التركيب النوعي من الأمور المهمة التي تؤثر في شكل التنظيم الاجتماعي والسياسي(العملية الانتخابية هنا) والتي تعتمدها بعض الدول (ومنها العراق حالياً) طريقة لصياغة نمط الحكم والوصول إلى السلطة .

---

[١] **سعدون شلال ، السكان في الوزن السياسي للعراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٨٧ . (غير منشورة)**

ومن خلال الاطلاع على جدول (٧) نجد أن هناك تبايناً بين أقضية المحافظة من حيث التركيب النوعي للسكان في منطقة الدراسة .

جدول (٧)

التركيب النوعي للسكان في محافظة ديالى حسب الأقضية – ٢٠٠٥

الوحدات الإدارية	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %	المجموع
قضاء بعقوبة	٢٩٣١٣٧	%٤٠	٢٩٥٩٩٦	%٤٠	٥٨٩١٣٣
قضاء الخالص	١٤٨١٨٧	%٢٠,٥	١٥١١١٠	%٢٠,٠	٢٩٩٢٩٧
قضاء المقدادية	١١٤٢٣٦	%١٦	١١٨٩٤٢	%١٦,٠	٢٣٣١٧٨
قضاء خانقين	٨٣٧٦٠	%١١,٥	٨٤٥٣٠	%١١	١٦٨٢٩٠
قضاء بلدروز	٦٢٦٢٥	%٩	٦٤٣٥٩	%٩	١٢٦٩٨٤
كفري(جبارة+قرتبة)	٢٠٥٠١	%٣,٠	٢٧٠٥٤	%٤	٤٧٥٥٥
مجموع المحافظة	٧٢٢٤٤٦	%١٠٠	٧٤١٩٩١	%١٠٠	١,٤٦٤,٤٣٧

*** المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥. ٢- النسب من عمل الباحث .**

إذ نستطيع القول إن قضاء بعقوبة يتصدر باقي أقضية منطقة الدراسة من حيث عدد الذكور والإناث ، إذ بلغت نسبتهم (٤٠%) لكل منهما من مجموع الذكور والإناث في المحافظة ، ومن ثم يليه قضاء الخالص بنسبة (٢٠,٥%) و (٢٠%) للذكور والإناث على التوالي ، ومن ثم جاء قضاء المقدادية بنسبة (١٦%) لكل من الذكور والإناث ، أما قضاء خانقين فقد بلغت نسبة الذكور فيه (١١,٥%) والإناث (١١%) ، في حين كانت نسبة الذكور في قضاء بلدروز(٩%) وهي مشابهة لنسبة الإناث في نفس القضاء ، واحتل قضاء كفري(جبارة+قرتبة) المرتبة الأخيرة من

حيث نسبة النوع (ذكور وإناث) إذ بلغت نسبة الذكور (٣%) ونسبة الإناث (٤%) من مجموع عدد الذكور والإناث في المحافظة .

كذلك يمكن أن نستنتج من الجدول (٧) ، أن مجموع أعداد الذكور في المحافظة أقل من مجموع أعداد الإناث (ولو بفارق قليل) وهذا يعكس لنا وضع ديموغرافي يمكن تفسيرهُ بالقول (إن نسبة الإناث في سن الانتخاب أكثر من نسبة الذكور) وهذا التفسير لهُ تأثير سلبي على حجم إقبال الناخبين في المحافظة ، برغم عدم ثبات صحة هذه الفرضية بسبب عدم وجود بيانات عن حجم المشاركة الانتخابية بحسب الجنس في محافظة ديالى خاصة وفي العراق عامةً ، إلا انهُ يمكن القول إن نسبة المشاركة في الانتخابات لدى الذكور أعلى من الإناث لكون الأخيرة مازالت في مجتمعنا لم تتحرر كلياً من القيود والعادات والتقاليد القديمة .

من خلال ما تقدم يمكن القول إن للتركيب النوعي أثر على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) كون الذكور يؤيدون المرشحين الذين ينادون بتقليل نسبة البطالة وزيادة فرص العمل وغيرها من الشعارات التي ترفعها القوائم الانتخابية ، في حين نرى أن أعداداً كبيرة من النساء يؤيِّدن المرشحين والمرشحات والقوائم والكتل التي تنادي بحرية المرأة وتعليمها ومساواتها مع الرجل .

ثالثاً :- التركيب الاثنوغرافي .

إن التكوين الأثني (الديني والقومي) ليس خاصية لمجتمع ما ، بل هو سمة سادت مجتمعات العالم ، حتى المجتمعات التي تبدو اليوم متجانسة في نسيجها الداخلي وأكثر تحقيقاً لمشروعها القومي في كيانها السياسي ، وإن دراسة التجانس السكاني يستوجب دراسة التركيب الديني والتركيب القومي ثم تحديد دور هذه العناصر في الكيان السياسي للدولة أو الإقليم أو المحافظة ، ذلك لان

الكثير من المشكلات السياسية المحلية والدولية تكون أسبابها في الغالب التباين في التركيب الديني والقومي [١] .

إن الوقوف على التركيبة الاثنوغرافية للفئات والجماعات التي يتشكل منها المجتمع في منطقة الدراسة يساعدنا على فهم خصائص وصفات وطبيعة المجتمع في محافظة ديالى ، فهماً صحيحاً من حيث أصوله العرقية والدينية والثقافية والحضارية ، لما لهذه الأصول الاثنوغرافية من تأثير فعال في تشكيل القوة السياسية داخل المحافظة ، فعلى هذا الأساس سوف نتناول التركيب الديني والتركيب القومي لمجتمع منطقة الدراسة وما لهُ من دور في التأثير على العملية الانتخابية لمجلس المحافظة .

١- التركيب الديني لسكان منطقة الدراسة .

يعد هذا التركيب ذا أهمية كبيرة في دراسة الجغرافية السياسية ، ذلك لان التجانس الديني لهُ تأثيراً كبيراً في ترابط سكان الدولة أو المحافظة وتماسكها ، كما أن التباين الديني بدون سياسة حكيمة توفق بين الأديان يؤدي إلى خلق مشكلات سياسية محلية أو دولية أو إقليمية وقد يكون سبباً في تمزق الشعب[١]. إن ما يلاحظ على المحافظة (منطقة الدراسة) أن اغلب سكانها من المسلمين ، عدا بعض الأقليات الدينية الأخرى ، إذ يشكل المسلمون حوالي (٩٩,٦٣%) من سكان المحافظة . جدول (٨)

إن التقسيم الصحيح لسكان المحافظة من حيث الديانة هو (مسلمون ، مسيحيون ، صابئة ، الأيزيدية ، ديانات أخرى) ، وليس التقسيم الذي وضعه السفير الأمريكي في العراق (بول بريمر)

---

[١] **علي أحمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٥٠ .**

[١] **رضا سالم داود ، مصدر سابق ، ص٦٩ .**

الذي تم تعيينه حاكماً مدنياً للعراق بعد عام ٢٠٠٣ عندما قسم المجتمع العراقي إلى (سنة وشيعة وأكراد) وهذه تركيبة جديدة يتداخل فيها المعيار القومي مع المعيار الديني (الطائفي) .

وتعد الطائفتان الإسلاميتان (الشيعية والسنية) هما الطائفتان الرئيستان في المحافظة ، ولا توجد إحصائيات دقيقة بحجم كل طائفة من هذه الطوائف ، إذ نجد أن جميع الوحدات الإدارية لمحافظة ديالى تشتمل على هذا النسيج الطائفي للدين الإسلامي ، إذ لا يمكن تحديد قضاء أو ناحية لا تحتوي على أتباع الطائفتين الإسلاميتين ، كما نجد إن حالة التنوع الطائفي موجودة حتى داخل العشيرة الواحدة ، فهناك العديد من العشائر في منطقة الدراسة يدين قسم من أبنائها بالمذهب الجعفري والقسم الأخر بالمذهب السني ، بل إن حالة التنوع هذه توجد حتى داخل الأسرة الواحدة في بعض الأحيان ، مما يعكس مدى انسجام هذه الطوائف فيما بينها ، وهذا يجعل من الدين الإسلامي أحد أهم العوامل التي عملت على توحيد أبناء المجتمع الواحد في محافظة ديالى .

جدول (٨) التركيب الديني لسكان محافظة ديالى ١٩٨٧

الدين	المسلمون	المسيحيون	الصابئة	الايزيدية	ديانات أخرى(*)
(%) من سكان المحافظة حسب تعداد ١٩٨٧	%٩٩,٦٣	%٠,١٣٥	%٠,٠٦	%٠,٠١٤	%٠,١٦١

*** المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : رقية مرشد العنبكي ، محافظة ديالى دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٢ ، ص٨٩ . (غير منشورة)**

إلا أن ما يؤسف لهُ هو استغلال بعض الأحزاب والكتل والكيانات السياسية لهذا التنوع الطائفي لصالح تحقيق مصالحهم الحزبية على حساب وحدة الصف في المحافظة وخاصة في الدورة الانتخابية الأولى لمجلس المحافظة ٢٠٠٥ .

(*) **كالديانة اليهودية وفرق أخرى غير مبينة (مثل الديانات الباطنية) .**

ومن هنا نستطيع القول إن صورة الطائفية المقيتة تتضح أكثر لدى الكتل السياسية (التي تدعو لها) دون القواعد الجماهيرية ، لذا يتعين على هذه النخب السياسية استبدال الخطاب الطائفي بخطاب وطني تكون فيه مصلحة المواطن في المحافظة هي العليا [١] ، ونتيجة لذلك يعد العامل الديني (الطائفي) احد أهم العوامل المؤثرة على العملية السياسية الانتخابية في منطقة الدراسة . وقد انعكست آثار هذه الخطابات الطائفية على الأقليات الدينية في معظم محافظات العراق ، مما جعلها تعمل على حماية مصالح أبنائها ، من خلال تشكيل الأحزاب والقوائم الانتخابية الخاصة بها، كما هو الحال بالنسبة لـ(قائمة الرافدين) المسيحية و (الحركة الأيزيدية من اجل الإصلاح والتقدم) .

أما بالنسبة لمعتنقي الديانة المسيحية (النصارى) الذين يرجع تاريخ دخولهم للعراق إلى القرن الأول الميلادي [٢] ، فقد بلغت نسبتهم بحسب تعداد ١٩٨٧ (٠,١٣٥%) من سكان المحافظة ، ويلاحظ قلة عدد سكان هذه الديانة ، فضلاً عن تناقص أعدادهم في الوقت الحاضر ، وهذا يعود إلى عامل الهجرة و لطبيعة الدين و لعوامل مؤثرة في التكاثر [٣] .

في حين جاءت ديانة الصابئة بنسبة (٠,٠٦%) من سكان المحافظة بحسب تعداد ١٩٨٧ وهي ديانة اتبعها سكان الجزيرة العربية قبل الإسلام ، وقد سكنوا المناطق التي تجري فيها الأنهار لممارسة طقوسهم الدينية [٤] . أما الديانات الأخرى فتشتمل على الديانة اليهودية وديانات أخرى غير مبينة وتشكل حوالي (٠,١٦١%) من سكان المحافظة حسب تعداد ١٩٨٧ .

٢- التركيب القومي لسكان منطقة الدراسة .

---

[١] شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، مصدر سابق ، ص٦٧ .

[٢] منذر عبد المجيد البدري ، جغرافية الأقليات الدينية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٥٤ . (غير منشورة)

[٣] رقية مرشد العنبكي ، محافظة ديالى دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٢ ، ص٩٥ . (غير منشورة)

[٤] المصدر نفسه ، ص٩٦ .

ويقصد به دراسة تركيب السكان في المحافظة بحسب أهم المجموعات الاثنولوجية التي تعيش على أرضها ، فالقومية هي شعور متبادل بين أفراد يدينون بالولاء المشترك للوطن ، وتربطهم المصالح المشتركة والعلاقات الاقتصادية والمصالح السياسية ، فضلاً عن أمنياتهم وتطلعاتهم الموحدة متأثرين بعواطفهم وسلوكهم واعتزازهم بالوطن بغض النظر عن ميولهم الدينية والمذهبية والمصالح الفردية[١] ، والشعور القومي يتنامى ويتعاظم من خلال التناسب السلالي[*] واللغوي والديني والعادات والتقاليد ، وهذا التناسب يعمل على إذكاء الروح القومية وتماسكها لاسيما في حالة الأزمات [٢] .

وقد أشار دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في الباب الأول ، المادة (٣) (إن العراق بلد القوميات والأديان والمذاهب) ، كما أشارت المادة (٤) منهُ (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم اللغة الأم كاللغة التركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية) [٣]، ولا توجد دولة بالعالم في الوقت الحاضر ينحدر سكانها من أصل واحد وقومية واحدة ، بل اختلطت السلالات البشرية مع بعضها وتعايشت بتسامح [٤]، والعراق مثلهُ مثل أي دولة يتكون سكانها من قوميات وأقليات عديدة ، وهناك عوامل جغرافية أدت إلى تمركز هذه المجموعات الاثنية والقومية ، إذ نجد أن المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق تضمان مجموعة أثنية واحدة هي العرب التي استأثرت بالجهات المنبسطة التي تكاد تكون امتداداً طبيعياً لصحراء شبه الجزيرة العربية ، في حين تظهر التعددية

---

[١] فالح عبد الجبار وهشام داود ، الأثنية والدولة – الأكراد في العراق وإيران وتركيا ، ترجمة عبد الإله النعيمي ، دار الساقي ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص٤٥٣ .

[*] السلالة : تعني مجموعة من البشر تتشابه عروقهم ، والعرق : يعني الدم من صلب واحد .

[٢] محمد أزهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات ، مديرية دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص١٦٦ .

[٣] جريدة الوقائع العراقية ، دستور جمهورية العراق ، العدد (٤٠١٢) لسنة ٢٠٠٨ ، ص٢-٣ .

[٤] بهاء بدري حسين ، البعد الجيوبولتيكي لتقسيم العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٢٨) ، ١٩٩٥ ، ص٩٨-١١٧ .

الاثنية بوضوح في الجهات الشمالية والشمالية الشرقية [٥]، وبما أن منطقة الدراسة هي جزء من العراق وتقع أراضيها في القسم الشرقي وامتدادها للأجزاء الشمالية الشرقية من العراق ، لذا كان من المؤكد أن تجمع على أرضها عدت قوميات وسلالات بشرية وكالاتي:-

أ- القومية العربية .

إن الشعور المتبادل بين الأفراد يجعل منهم مجموعة متأثرة في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء لوطنهم الذي يعيشون فيه ، ويشعرون بأنهم نبت أرض واحدة ويتكلمون لغة واحدة ، ومصالحهم السياسية والاقتصادية والحضارية واحدة ، وأمنياتهم وطموحاتهم واحدة [١] ، ومن خلال تفحصنا للجدول (٩) ، نجد أن القومية العربية هي السائدة في منطقة الدراسة ، إذ إن ما يقارب من (١,٢٧٨,٦٧٥) نسمة هم من أبناء هذه القومية حسب تقديرات عدد سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥ ، أي ما نسبته (٨٧,٣%) من مجموع سكان المحافظة ، وتنتشر هذه القومية في معظم الوحدات الإدارية للمحافظة ، حيث تتركز في قضاء بعقوبة والمقدادية والخالص وبلدروز وأجزاء من قضاء كفري وفي ناحية السعدية وناحية جلولاء ، ومن خلال الاطلاع على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ، يتبين لنا أن الأحزاب والكتل والمرشحين العرب قد حازوا على معظم أصوات الناخبين في هذه المناطق ، وربما يزيد عن (٨٥%) من مجموع أصوات المحافظة . لذا يمكن القول أن القومية العربية تركت لها بصمة في نمط تصويت الناخبين في منطقة الدراسة ، أي أن للانتماء القومي انعكاسات على سلوك الناخبين .

جدول (٩) التركيب القومي لسكان محافظة ديالى / ٢٠٠٥

القومية	عدد السكان بحسب تقديرات ٢٠٠٥/	النسبة %

[٥] **عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٨١٧ .**

[١] **عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٨٥.**

العربية	١,٢٧٨,٦٧٥	٨٧,٣
الكوردية	١٥٤٨٧٣	١٠,٦
التركمانية	٢٧٦٤٤	١,٩
أخرى	٣٢٤٥	٠,٢
المجموع	١,٤٦٤,٤٣٧	%١٠٠

*** المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :**

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ ، ص٥٦.

٢- النسب من عمل الباحث .

ب- القومية الكوردية .

يكاد يتفق معظم علماء الأجناس على أن السلالة الكوردية تعود أصولها إلى المجموعة الآرية، وتتمثل منطقة انتشارهم في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من العراق [٢]، ضمن ما يعرف بإقليم كوردستان ، لذا فان الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية من منطقة الدراسة هي التي يؤلف فيها الأكراد أكثرية السكان ، إذ يكونون ما نسبتهُ (١٠,٦%) من سكان المحافظة حسب تقديرات عدد سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥ . جدول (٩) .

وقد توجه الأكراد في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) للتصويت لصالح قائمة التحالف الكوردستاني وفقاً لانتماءاتهم القومية ، إذ ظهرت سيادة قوية للأحزاب الكوردية (التحالف الكوردستاني) ضمن قضاء خانقين ومناطق عديدة من ناحية قزةتبة وجبارة (قضاء كفري) وجلولاء والسعدية ومندلي ، ونتيجة للتخندق القومي للناخب الكوردي فأنه صوت للقوائم الكوردية

---

[٢] عباس فاضل السعدي ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٦٨) ، ٢٠٠٥ ، ص١١٢ .

فقط ، وهو ما سهّل إمكان تتبع نتائج الانتخابات ورسم خريطة ديموغرافية لتوزيع الأكراد في المحافظة بحسب نتائج الانتخابات .

ج- القومية التركمانية .

يراد بالتركمان جميع الأتراك الذين سكنوا العراق وبلاد فارس وأذربيجان وسوريا ومصر، ويتركز التركمان في محافظة ديالى ضمن مناطق (كفري ، خانقين ، السعدية ، المقدادية ، مندلي) ، ويدين التركمان في محافظة ديالى بالدين الإسلامي ، كما أن لهم لغتهم التي تميزهم من غيرهم من الأقليات الأخرى[١] ، واحتلت القومية التركمانية المرتبة الثالثة (بعد القومية العربية والقومية الكوردية) بحسب تقديرات عدد سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥ ، إذ بلغت نسبتهم ما يقارب(١,٩%) من مجموع سكان المحافظة . جدول (٩) .

وهناك قوميات أخرى متناثرة في ربوع المحافظة ويشكلون ما نسبتهُ (٠,٢%) من تقديرات سكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ ومن هذه الأقليات القومية (الأرمن ، والسريان ، والآثوريون) وقوميات وسلالات أخرى غير مبينة .

ومن وجهة نظر الجغرافية السياسية فان التركيب القومي لمجتمع منطقة الدراسة يمكن أن يطلق عليه (مجتمع مركب) ، ذلك أن التركيب القومي لسكان محافظة ديالى يتكون من مجموعة من القوميات والسلالات والأقليات ، بالرغم من كون القومية العربية هي صاحبة النسبة الكبيرة والطاغية على سكان المحافظة ، إلا أن الدراسة وجدت أن للقومية تأثيراً كبيراً في سير أصوات الناخبين نحو مرشح أو كتلة أو كيان سياسي دون آخر، ذلك بسبب كون أصحاب هذه القوميات ، وان كانوا بأعداد قليلة ، إلا أنهم لا يزالون يحتفظون بثقافتهم وولاءاتهم وانتماءاتهم لصالح قومياتهم التي ينتمون إليها ، وإنهم يؤيدون المرشح أو الكتلة الحزبية التي تحمل قوميتهم .

---

[١] **رقية مرشد العنبكي ، مصدر سابق ، ص٩٢ .**

المبحث الثالث

العوامل السياسية والأيديولوجية

أولاً :- العوامل السياسية .

للعوامل السياسية تأثير على إجراءات العملية الانتخابية ونتائجها ومدى فاعليتها في الحياة السياسية والإدارية للدولة ، وقد وجدت الدراسة بالإمكان تقسيم العوامل السياسية إلى العوامل السياسية الداخلية والعوامل السياسية الخارجية ، وفيما يلي استعراض موجز لهذه العوامل :-

١- العوامل السياسية الداخلية (سياسة الحكومة)

يشهد الواقع العملي لعددٍ كبيرٍ من دول العالم الثالث صوراً وأشكالاً مختلفة لتدخل الدولة والحكومات في الانتخابات المحلية لصالح الحكومات القائمة أو الأحزاب الحاكمة[١] .

وتتباين صور وأشكال التدخل من دولة إلى دولة أخرى ، ويمكن ذكر ثلاثة أشكال لهذا التدخل ومنها :-

أ- التدخل عن طريق إصدار الأنظمة والقوانين والتشريعات المقيدة للانتخاب.
ب- التدخل عن طريق إتباع أساليب وطرق غير شرعية .

ج- التدخل عن طريق تسخير وسائل الإعلام المتنوعة (المسموعة والمقروءة والمرئية) .

ففي ما يتعلق بإصدار القوانين والأنظمة والتشريعات المقيدة للانتخاب نجد أن بعض الحكومات تحاول إعطاء الصبغة القانونية على أساليب تدخلها في الانتخابات لكي تصل إلى

---

[١] **محمد كمال القاضي ، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٧٨.**

إقناع المقابل على إنها ليست ضد مبادئ الحرية أو القيم الديمقراطية ، فتلجأ إلى إصدار بعض التشريعات والقوانين التي من شأنها تقييد حق الانتخابات والترشيح سواء بالنسبة للناخب أو المرشح ، ومنها تقييد حق الانتخاب بنصاب مالي ، أو وضع شروط معينة من شأنها حرمان بعض الفئات بطرق غير مباشرة من التمتع بحقوقها الانتخابية ، أو حرمان الأفراد العسكريين من مزاولة حقهم في الانتخابات[٢] ، وهذا الأسلوب شائع في معظم الدول النامية ، بسبب حرص الحكومة على إبعاد الجيش والتشكيلات العسكرية الأخرى عن السياسة في تلك الدول ، أو لتفادي تأثير الضباط على مرؤوسيهم من الجنود ، وقد يتخذ أسلوب التدخل الحكومي في الانتخابات البرلمانية شكلاً آخر من إشكال التدخل القانوني والتشريعي عن طريق إصدار القوانين أو القرارات التي تستهدف تعديل الدوائر الانتخابية بهدف إضعاف المواطنين المعارضين للحكومات والمطالبين بحقوقهم وتشتيت أصواتهم في أكثر من دائرة انتخابية [١] .

أما الطرق والأساليب غير الشرعية التي تتبعها بعض السلطات فتتمثل بالتلاعب بالنتائج الانتخابية وتغيير صناديق الاقتراع التي تحمل أصوات مناوئة للحكومة ، وإلقاء القبض على قيادات الأحزاب المعارضة قبل البدء بالعملية الانتخابية لأسباب واهية ، أو التلاعب في عملية العد والفرز ، وكثيراً ما تلجأ الحكومات لهذه الطرق والأساليب خاصةً عند شعورها بالهزيمة أو تعرضها للخسارة أمام أحزاب المعارضة بشكل خاص [٢] .

وفيما يخص تدخل الحكومات لإخضاع وسائل الإعلام المتنوعة للتأثير على الناخبين ، فإن بعض الحكومات تعمل على السيطرة الكاملة على وسائل اتصالاتها الرسمية ، كالإذاعة والتلفزيون والصحف الرسمية [٣] ، عن طريق الإكثار من التصريحات البراقة والوعود بالقضاء على مشاكل المواطنين والزيارات الميدانية للوزراء وقيادات الحزب الحاكم لجميع الدوائر الانتخابية ، وهذا ما

---

[٢] ياسين الخرساني ، التنظيم القانوني لانتخابات المجالس النيابية في الجمهورية اليمنية – واقع التشريعات وأبعاد الممارسة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٦٧ . (غير منشورة)

[١] محمد كمال القاضي ، مصدر سابق ، ص٨٠ .

[٢] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٨٤ .

[٣] عبد العزيز محمد ناصر ، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية – واقع التشريعات وأبعاد الممارسة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٤ (غير منشورة) .

يعرف بـ(الغزل الانتخابي) [٤] ، وغالباً ما تكون هذه الوعود تدور حول رفع المستوى المعاشي والخدمي للمواطنين ، مثل الإعلان عن منح علاوة للموظفين أو زيادة الحد الأدنى للرواتب والأجور وتخفيض الضرائب أو التركيز على قرب افتتاح مشاريع خدمية وهمية وغيرها من الوعود الكاذبة .

أما بالنسبة لمنطقة الدراسة فيمكن عد قوانين الانتخابات الخاصة بمجالس المحافظات منصفة بعض الشيء في الكثير من بنودها من حيث تحديد الدوائر الانتخابية وحق الترشيح والتصويت وضمان مشاركة كافة الأحزاب والتيارات والكتل السياسية والشخصيات المستقلة ، إلا أن الدراسة وجدت أن عملية تخصيص مقاعد مجالس المحافظات دون الأخذ بعين الاعتبار الحجم السكاني للمحافظة من أهم المآخذ التي يمكن تسجيلها على قوانين الانتخابات وخاصة انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام ٢٠٠٥ ، إذ تم تحديد (٤١) مقعداً لكل مجلس محافظة دون النظر إلى التباينات الكبيرة في أعداد السكان بين المحافظات ، إذ لا يمكن أن نساوي بين حصة مقاعد مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ والتي يبلغ حجم سكانها آنذاك (١.٤٦٤.٤٣٧) نسمة ، وبين حصة مقاعد مجلس محافظة المثنى(على سبيل المثال) والتي بلغت تقديرات عدد سكانها عام ٢٠٠٥ بـ (٥٥٩٨٣٣) نسمة ، ومن جهة أخرى فان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بكافة مؤسساتها ومكاتبها الفرعية ، لا يمكن عدها مؤسسة مستقلة وحيادية بالكامل لسببين هما :- [١]

أ- إن الكادر والشخصيات الأساسية في المفوضية[•] تم تعينهم من قبل الحكومة والكتل السياسية المشاركة في تشكيل الحكومة الاتحادية ، وان معظمهم كانوا قبل تعينهم في المفوضية ، كادراً حزبياً يعملون لصالح كتلهم السياسية وأحزابهم ، فكيف أصبحوا مستقلين وحياديين ؟!!.

ب- إن الأفراد الذين يشرفون على العملية الانتخابية بمختلف مراحلها وخاصة يوم الاقتراع ، هم من أبناء المنطقة أو الحي ، وغالباً ما يكونون تحت تأثير الأحزاب ، أو منتمين إليها ، وقد يسمحون بالتلاعب بالأوراق الانتخابية وتزويرها وبخاصة في المناطق التي يشتد فيها الصراع

---

[٤] محمد كمال القاضي ، مصدر سابق ، ص٨٢ .

[١] جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص٦٨ .

[•] نقصد بالكادر والشخصيات الأساسية في المفوضية، رئيس مجلس المفوضية، وأعضاء مجلس المفوضين ، ومدراء مكاتب المفوضية في المحافظات .

الحزبي على أساس قومي أو مذهبي ، أو المناطق ذات التوجه السياسي لحزب واحد أو كتلة سياسية معينة .

وصفوة القول إن كل تلك الأساليب والطرق المشابهة لها ، تعد منافية لتحقيق الديمقراطية الحقيقية ، إذ إنها تتعارض مع مبدأ الاقتراع الحر السري العام والمكفول لجميع المواطنين المؤهلين للانتخابات ، وهذه الأساليب (إن وجدت) تؤثر في نتائج الانتخابات ومنها (انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .

٢- العوامل السياسية الخارجية (تدخل الدول بالشؤون الداخلية) .

تخضع عملية التحول الديمقراطي في أي دولة لدوافع هذا التحول كأن تكون نتيجة لضغوط داخلية نابعة من صميم المجتمع الداخلي للبلد كما هو الحال في بعض الدول العربية حالياً (تونس ، مصر ، اليمن) ، أو بسبب عوامل خارجية تكون فيها حالة التحول مفروضة على المجتمع من خارجه مثل (اليابان) ، أو يكون التحول الديمقراطي نتيجة لضغوط داخلية وخارجية معاً [٢]، كما حصل في (العراق وليبيا) .

لقد أصبح التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للعراق واضحاً للعيان بعد أن احتلته القوات الأمريكية والدول المتحالفة معها في نيسان ٢٠٠٣ ، وتم بعد ذلك تعيين حاكمٍ مدنيٍ للعراق (بول بريمر) يقوم بإدارة أمور البلاد بشكل مباشر، وقد جلبت الإدارة الأمريكية للعراق مجموعة من الأفكار والبرامج السياسية الجديدة التي عملت على تطبيقها فيه ، وكان من أهمها إجراء انتخابات حرة وعادلة ونزيهة وضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسية لجميع مكونات النسيج القومي

---

[٢] عبد الجبار احمد عبد الله ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٢) ، شباط ٢٠٠٦، ص١١٥ .

والديني للعراق ، فضلاً عن حماية حقوق الأقليات (الدينية والقومية) من طغيان الأكثرية في البلد [١] .

من خلال ما تقدم نستطيع القول إن التحول شبه الديمقراطي في العراق (ومنطقة الدراسة جزء منه) كان نتاجاً لتدخلات خارجية وأجندات أمريكية في المنطقة ، وان موضوع التغيير في العراق أثار قضايا معقدة من أهمها جدلية العلاقات الأمريكية الإيرانية المتوترة أصلاً .

فبالنسبة لإيران نجد إن لها آراء ووجهات نظر متضاربة حول تحديد الأهداف الحقيقية من وراء احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ، إذ إن هناك رأياً يقول إن الهدف جوهري لايتعدى مساحة العراق أو يتجاوزه ، ومن جهة أخرى نجد إن هناك أصواتاً تؤكد أن احتلال الولايات المتحدة للعراق هو بوابة لإنهاء الدور الإيراني في المنطقة وتحجيم خطرها المحتمل على إسرائيل ومسك الأرض عن قرب بقوة عسكرية كبيرة تحكم التوازنات في منطقة الخليج وعموم الشرق الأوسط ، والعمل على إعادة ترتيب موازين القوة بالشكل الذي يتلاءم مع المصالح الأمريكية إزاء المنطقة التي يختلط فيها الضغط بالمال والعنف والإرهاب[٢].

ومن جهة تركيا (الجارة الشمالية) ترى نفسها راعية للأقلية التركمانية في العراق الذين لا يشكلون أكثر من (١,٩%) من سكان منطقة الدراسة بحسب تقديرات سكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ و (٢,٢%) من سكان العراق بحسب إحصاء عام ١٩٥٧ ، كما تعمل تركيا جاهدة من خلال دعمها للجبهة التركمانية لعدم ضم محافظة كركوك إلى إقليم كوردستان [٣] ، ذلك أن تركيا ترى من عملية ضم كركوك إلى إقليم كوردستان ظهور قوة نفطية واقتصادية تجعل الأكراد قادرين على تحقيق الاستقلال وبناء دولة جديدة تشجع المنطقة الكوردية في جنوب شرق تركيا على الانفصال والانضمام إلى الدولة الكوردية المفترضة .

---

[١] ريبوار كريم محمود ، العلاقات العراقية – الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٠ (غير منشورة) .

[٢] حيدر عبد الأمير رزوق ، مصدر سابق ، ص٧٠ .

[٣] فاضل مالك فاضل زوين ، الأقليات الدينية والقومية في إقليم كردستان ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠١٠ ، ص١١٦ (غير منشورة) .

ومن ناحية سوريا ذات النظام الشمولي ، فأنها ترى أن قيام نظام ديمقراطي في العراق ، مدعوم من قبل الولايات المتحدة (العدو اللدود لسوريا) ، أمرٌ غير مقبول ومرفوض بالكامل ، لذلك سارعت إلى إدخال العديد من العناصر والقيادات العسكرية في الجماعات المسلحة المختلفة إلى داخل العراق[١] ، رغبة منها بإفشال العملية السياسية والانتخابية في العراق.

وفيما يخص التدخل العربي (باقي الدول العربية الأخرى) ، يرى معظم الباحثين إن التدخل العربي في الشؤون الداخلية للعراق ومنها العملية الانتخابية تقف وراءهُ دوافع عديدة من أهمها [٢]:-

أ- دوافع يقف وراءها الخوف من بروز العراق كقوة إقليمية تهدد النظام العربي .

ب- دافع الخوف من انتقال ما يحصل في العراق من حرية تشكيل الأحزاب ، ومشاركتها في الانتخابات والتحول شبه الديمقراطي ، إلى الحكومات العربية ، وخاصةً بعد الترويج الأمريكي للمشروع الرامي إلى ما يسمى (نشر الديمقراطية والسماح للكيانات السياسية العربية التعبير عن آرائها وتفعيل مشاركتها في العمل السياسي) .

لذلك توصلت الدراسة ومن خلال ما تقدم أعلاه إلى أن للعوامل السياسية الداخلية تأثيراً مباشراً على نتائج الانتخابات الخاصة بمجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، فضلاً عن العوامل السياسية الخارجية المتمثلة بدور الدول العربية والإقليمية بدعم الأحزاب والكتل السياسية كلاً بحسب انتماءاته القومية والمذهبية أو العمل على تشويه العملية الانتخابية في العراق خوفاً من انتقال عدوى الديمقراطية إلى بلدانهم .

ثانياً :- العوامل الأيديولوجية .

---

[١] للمزيد من المعلومات حول تدخل دول الجوار في الشأن العراقي الداخلي ينظر : فريق ديناميكيات النزاع في العراق ، التقسيم الاستراتيجي ، ط١، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٦٨-٨٠ .

[٢] حيدر عبد الأمير رزوق ، مصدر سابق ، ص٧٠-٧١ .

تعرف الأيديولوجيات بأنها نسق من المعتقدات والمفاهيم تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه الاختيارات السياسية والاجتماعية للمواطنين سواء كانوا أفراداً أو جماعات [٣]، أو أنها المرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية ، وهي أهم مقوم من مقوماتها ، وبدلالة تلك الأيديولوجيات يمكن أن تعرف أو تصنف تلك الأحزاب المختلفة [٤] ، وللأيديولوجية أهمية كبيرة لكل حزب سياسي ، ويعرف الحزب السياسي على أنه (عدد من الأفراد ذوو حنكة وخبرة سياسية تربطهم أيديولوجية فكرية واحدة وبرنامج عمل ذو أهداف متعددة ، يسعون للوصول إلى مركز صنع القرار أو المشاركة فيه بالطرق السلمية خدمة للصالح العام)[١] ، ويمكن القول إن هناك اتفاقاً عاماً على أن الأحزاب السياسية وأيديولوجياتها ظاهرة حديثة نسبياً ، تعود إلى القرن التاسع عشر، ولكن هذا لا يعني عدم وجود تكتلات أو تيارات تسبق هذا التاريخ ، إلا إن نشأة الأحزاب السياسية الحديثة تعود إلى انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية ، وظهور أنظمة الحكم النيابية ، ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية في العراق إلى قسمين رئيسين هما [٢] :-

أ- الأحزاب ذات النشأة الداخلية (المحلية) .

ويقصد بها الأحزاب التي نشأت وتطورت عن طريق أنشطة وأعمال الهيئات التشريعية المحلية ، والحاجة إلى وجود مؤسسات تعمل على إعداد المرشحين وتعريفهم بجمهور الناخبين.

ب- الأحزاب ذات النشأة الخارجية (خارج العراق) .

---

[٣] **شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، ط٢، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٢١.**

[٤] **عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٨٥ .**

[١] **جريدة الصباح ، آفاق إستراتيجية ، القوى والأحزاب في البنية السياسية الجديدة ، ملحق العدد (٧٢٨) ، ٢٠٠٥ ، ص١١ .**

[٢] **ميثم حنظل شريف ، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥ . (غير منشورة)**

هي الأحزاب التي تشكلت خارج نطاق الهيئة التشريعية واعتنقت أفكاراً مناهضة لأنظمة الحكم القائمة ، وقد كان للجمعيات الفكرية والأفكار الدينية والمؤتمرات والنقابات ، دوراً ذا أهمية في نشأة هذا النوع من الأحزاب .

ومن نافلة القول إن للحكومات دور في التعددية الحزبية ، من خلال نوع النظام الانتخابي المتبع ، لان اعتماد نظام التمثيل النسبي مثلاً يكفل حصول كل حزب على مقاعد في المجلس تتفق مع ما يحصل عليه من أصوات[٣] ، وتوجد هناك العديد من التصانيف المتعلقة بالأحزاب ، إلا إن الدراسة ارتأت أن تصنف الأحزاب والكتل السياسية التي شاركت في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بحسب المعيار الأيديولوجي لكل حزب إلى ثلاثة أنواع رئيسة وكالاتي:-

١- الأحزاب الدينية .

هي تلك الأحزاب التي اتخذت من الدين الإسلامي عقيدة وأيديولوجية وتشمل كل من (ائتلاف ديالى الموحد ، الحزب الإسلامي العراقي) وأحزاب إسلامية صغيرة مثل (الجماعة الإسلامية الكوردستانية والاتحاد الإسلامي الكوردستاني).

وبحسب نتائج الانتخابات الخاص بمجلس محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ فقد تصدرت الأحزاب والكتل الإسلامية (الشيعية والسنية) القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات ، وبخاصة في الأقضية ذات الأغلبية العربية من حيث القدرة على التأثير وتوجيه الرأي العام من جهة ، والسيطرة

---

[٣] **محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٧٩٦ .**

على المحافظة ومؤسساتها من خلال فوزها بغالبية الأصوات من جهة أخرى [١]، وكان ذلك نتيجة لدور المرجعيات الدينية ورجال الدين وتأثيرهم على سلوك الناخبين ، وقد بدا ذلك واضحاً على نتائج الانتخابات في منطقة الدراسة ، إذ صوت الناخبون بحسب انتماءاتهم الدينية والمذهبية .

وصفوة القول هنا ، إن التوجهات الدينية للأحزاب المشاركة في الانتخابات كوّنت قوة كبيرة في التأثير على العملية الانتخابية عن طريق الشعارات والهتافات الانتخابية (الدينية) التي شهدتها العديد من المساجد والجوامع والحسينيات المنتشرة في مختلف قصبات المحافظة ، التي أفقدت صفة النزاهة والحيادية والحرية من الانتخابات .

٢- الأحزاب القومية .

هي الأحزاب التي وضعت شعار القومية هدفاً للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات ، وتشمل الأحزاب الكوردية التي استندت في تشكيلها إلى طموحات الشعب الكوردي للدفاع عن حقوقه القومية والوطنية وبالتالي أدت إلى جذب أصوات الناخبين الأكراد إليها ضمن منطقة الدراسة ، ومن هذه الأحزاب (قائمة التحالف الكوردستاني) وكذلك (الجبهة التركمانية) التي حملت شعارات تؤيد الحصول على حقوق التركمان في العراق .

وبذلك نستطيع القول إن هذه الأحزاب أو الكتل أو الائتلافات ولدّت تخندقات قومية من خلال توجيه الشعارات المنادية بحقوق القومية وبالتالي التأثير على اتجاه أصوات الناخبين نحو هذه الأحزاب ، أي إن التصويت لهذه الأحزاب من قبل المواطنين لم يكن بسبب برنامجها الانتخابي وإنما بسبب ولاء الناخبين لهذه الأحزاب كونها ذات قومية مشابهة .

٣- الأحزاب والقوى السياسية العلمانية .

---

[١] أسماء جميل وفالح عبد الجبار ، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨ .

يندرج تحت هذا العنوان الكيانات السياسية التي اتخذت من الإيديولوجيات غير المبنية على طروحات دينية أساساً لها ، وتضمّ القوائم العلمانية الرئيسة وهي (حركة الوفاق "القائمة العراقية" ، وجبهة الحوار الوطني) ، وقد رفعت هذه القوائم الشعارات الوطنية في دعايتها الانتخابية ، إلا أنها تأثرت بالتجاذبات الطائفية بنسبة معينة ، وبصورة عامة فان الشارع العراقي بجميع أطيافهِ وقياداتهِ السياسية مازال يفتقر إلى الثقافة الديمقراطية الحقيقية .

وخلاصة القول إن القواعد الأساسية التي تشكلت عليها الأحزاب العراقية بعد أحداث نيسان عام ٢٠٠٣ كانت مبنية على أسس وأيديولوجيات قومية ودينية ومذهبية ، وقد نجحت هذه الأحزاب في الحصول على مبتغاها من خلال العزف على وتَّر المذهبية والطائفية والقومية ، ومداعبة مشاعر الناخبين بهدف الحصول على أصواتهم وبالتالي الوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مقاعد مجلس المحافظة ، لذلك فان لأيديولوجيات الأحزاب والكتل والكيانات السياسية دوراً كبيراً في التأثير على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، إلا أن هذا التأثير انخفض قليلاً في الدورة الانتخابية الثانية ٢٠٠٩ ، بسبب ظهور الأحزاب والكتل السياسية العلمانية على ساحة المنافسة الانتخابية كالقائمة العراقية الوطنية وجبهة الحوار الوطني وغيرها ، فضلاً عن أن انخفاض نسبة الأمية في عموم منطقة الدراسة عام ٢٠٠٩ (بحسب بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي) ، وزيادة الوعي السياسي لدى العديد من المواطنين ، إذ أصبح الناخب يميز بين إيديولوجيات الأحزاب والكتل السياسية المتنافسة في الانتخابات .

المبحث الرابع

العوامل الاجتماعية والثقافية

يؤثر المجتمع المحلي على مجمل سلوك الفرد الذي ينشأ فيه وتوجهاته ، فالعائلة والحي السكني والمدرسة ومكان العمل يترك أثراً في خلق السلوك السياسي للفرد [١]، وكثيراً ما نرى الأبناء يقلدون آباءهم في توجهاتهم السياسية ، وكذلك تنحاز أفراد الطبقات الاجتماعية للتصويت لصالح مرشح الطبقة ، بغض النظر أحياناً عن انتماءاته الأخرى ، فالطبقة العاملة في بريطانيا مثلاً ، غالباً ما تؤيد حزب العمال ، بينما تؤيد الطبقة الوسطى حزب المحافظين[٢]، أي أن للمكان الذي يعيش فيه الفرد ويتلقى فيه ثقافته ويبني علاقاته الاجتماعية ويتواصل فيه مع الآخرين في الأمور العامة والسياسية ، ويتلقى المعلومات من المحيط ، وينقلها في نفس الوقت ، دوراً كبيراً في خلق رأي الناخب ، فقد دلت العديد من الدراسات على أن المرشح ينال أكثر الأصوات في منطقة سكناه

---

[١] **إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٥ .**

[٢] **محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٧٧٤ .**

ومسقط رأسه[٣]، وذلك لما للتواصل اليومي والاختلاط بالناخبين من أثر في استمالتهم لصالح جهة حزبية معينة .

وتتأثر المشاركة الانتخابية بوصفها نشاطاً بشرياً بالعوامل الاجتماعية التي تشمل المستوى التعليمي والمستوى الحضاري والثقافي للناخب ، فضلاً عن عامل السن والنوع ، إذ تؤثر الأمية التعليمية وكذلك الأمية السياسية سلباً في المشاركة الانتخابية ، حيث يعزف الأميون عن ممارسة حقهم في التصويت أو يساقون كَأُجَراء إلى صناديق الاقتراع ، الأمر الذي ينجم عنهُ اختيار مرشحين من غير أرادة الناخبين [٤] .

ونستطيع القول إن هناك نوعاً من العلاقة بين التخندق (القومي والطائفي والعشائري) وبين الأمية والجهل السياسي ، إذ تشير البيانات الخاصة بالمستوى التعليمي في العراق عام ٢٠٠٤ ، أن نسبة الأمية وصلت إلى (٢٣%) من إجمالي سكان القطر ، وكانت في الإناث أعلى من الذكور وبنسبة (٣١%) للإناث و(١٣%) للذكور ، وقد ارتفعت هذه النسبة في الريف لتصل إلى (٣٤%) بينما انخفضت النسبة في الحضر إلى (١٨%) ، كما ارتفعت نسبة من لا يملكون أية شهادة ولكنهم يستطيعون القراءة والكتابة إلى (٢٣,٩%) [١]، وهذه النسبة الواردة الذكر تعد كبيرة ، لان هذه المجموعات (غير المتعلمة) يمكن عدها أمية أيضاً من حيث تفهمها للعملية السياسية والانتخابية ، لأنها وأن استطاعت القراءة فمن الصعب أن تستطيع (وبالشكل الصحيح) فهم مجريات العملية السياسية والانتخابية .

ومن جدول (١٠) يتضح لنا الآتي :-

---

[٣] محمد احمد عقلة المؤمني ، الجغرافية السياسية والجيوبولتيك في القرن الواحد والعشرين ، دار الكتاب الثقافي ، أربد ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص١٨٨ .

[٤] وحيد أنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى – دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٥٨ .

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥٧ .

١- إن أكثر من خمس سكان محافظة ديالى (٢١%) عام ٢٠٠٥ أميون (لا يقرؤون ولا يكتبون) وتتباين هذه النسبة بين أقضية المحافظة وبين انتخابات مجلس محافظة ديالى عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩ ، إذ نجد أن هذه النسبة قد انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى النصف تقريباً (١١,٣%) وهي متباينة أيضاً بين أقضية المحافظة .

٢- سُجلت أعلى نسبة للامية عام ٢٠٠٥ في قضاء بلدروز (٤١,٣%) وكان الفرق عن المعدل العام (-٢٠,٣%) ، إلا أننا نجد أن هذه النسبة انخفضت في القضاء عام ٢٠٠٩ إلى (١٥,٧%) وانخفض معها الفرق عن المعدل العام الى (-٤,٤%) .

جدول (١٠)

يوضح نسبة الأمية (%) لكل قضاء من أقضية المحافظة والفرق عن المعدل العام للمحافظة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ .

ت	الأقضية	عام ٢٠٠٥		عام ٢٠٠٩	
		نسبةالأمية (%)	الفرق عن المعدل العام (%)	نسبة الأمية (%)	الفرق عن المعدل العام (%)
١	بعقوبة	١٦,٨	٤,٢	٤,١	٧,٢
٢	المقدادية	١٥,٤	٥,٦	٥,٢	٦,١
٣	الخالص	١٤,٥	٦,٥	٧,٢	٤,١
٤	بلدروز	٤١,٣	-٢٠,٣	١٥,٧	-٤,٤
٥	خانقين	١٦,٩	٤,١	١٦,٥	-٥,٢
٦	كفري	٢٠,٦	٠,٤	١٩,٣	-٨
٧	المحافظة	%٢١	-	%١١,٣	-

* المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى(٢٠٠٥-٢٠٠٩) .

٣- وبعد قضاء بلدروز يأتي قضاء كفري بالمرتبة الثانية من حيث نسبة الأمية إذ كانت عام ٢٠٠٥ (٢٠,٦%) وكان الفرق عن المعدل العام (٠,٤%) أما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت نسبة الأمية في القضاء إلى (١٩,٣%) ولكن الفرق عن المعدل انخفض إلى (-٨%) فقط .

٤- أما بالنسبة لقضاء بعقوبة فكانت نسبة الأمية فيه عام ٢٠٠٥ حوالي (١٦,٨%) من مجموع سكان القضاء ، والفرق عن المعدل العام للمحافظة (٤,٢%) ، إلا إن نسبة الأمية في القضاء انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى (٤,١%) بينما ارتفع الفرق عن المعدل العام إلى (٧,٢%) .

٥- وفي قضاء خانقين جاءت نسبة الأمية لعام ٢٠٠٥ مقاربة من نسبة قضاء بعقوبة إذ سجلت حوالي (١٦,٩%) وبفارق (٤,١%) عن المعدل العام ، وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت هذه النسبة (نسبة الأمية) قليلاً في قضاء خانقين لتسجل (١٦,٥%) ، إلا أن الفرق عن المعدل العام انخفض إلى(-٥,٢%) .

٦- أما في قضاء المقدادية فقد كانت نسبة الأمية فيه عام ٢٠٠٥ (١٥,٤%) من مجموع سكان القضاء وبفارق (٥,٦%) عن المعدل العام للمحافظة ، أما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت نسبة الأمية في القضاء إلى (٥,٢%) وكان الفارق عن المعدل العام للمحافظة حوالي (٦,١%) .

٧- وفي قضاء الخالص سجلت نسبة الأمية من مجموع سكان القضاء عام ٢٠٠٥ حوالي (١٤,٥%) وكان الفارق عن المعدل العام (٦,٥%) ، أما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت نسبة الأمية في القضاء إلى النصف إذ سجلت (٧,٢%) وبفارق قدرهُ (٤,١%) عن المعدل العام للمحافظة .

يتضح لنا مما سبق أن نسبة الأمية لها دور كبير في التأثير على نسبة المشاركة الانتخابية ، فضلاً عن العوامل الأخرى ، حيث نجد أن نسبة الأمية قد ارتفعت في مختلف أقضية المحافظة عام ٢٠٠٥ وبمعدل عام قدرهُ (٢١%) من سكان المحافظة ، وبالمقابل نجد أن نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ كانت منخفضة إذ سجلت حوالي (٣٣,٢%) من مجموع عدد السكان المؤهلين للانتخاب (أكثر من ١٨ سنة) .

أما في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، فنجد أن نسبة المشاركة الانتخابية قد ارتفعت إلى حوالي (٥٣،٩%) من مجموع عدد السكان المؤهلين للانتخاب ، وتزامن ارتفاع هذه النسبة مع

انخفاض نسبة الأمية في عموم المحافظة (لم تصل الدراسة إلى الأسباب الحقيقية وراء هذا الانخفاض الغير واقعي في نسبة الأمية) ، إذ سجلت نسبة الأمية عام ٢٠٠٩ في عموم المحافظة حوالي (١١,٣%) من مجموع سكان منطقة الدراسة .

ولتوضيح درجة الارتباط بين نسبة الأمية ونسبة المشاركة في انتخابات (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، تم تطبيق معامل أرتباط بيرسن (Pearson)[*] ، الذي يرمز له بالرمز(R) ، باستخدام برنامج (**Spss**) ، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية ، إذ تمثل نسبة الأمية المتغير المستقل ، ونسبة المشاركة المتغير التابع ، وعند تطبيقه على انتخابات ٢٠٠٥ ، وجدنا إن قيمة معامل الارتباط (**R=٠،٦٣٢-**) ، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الظاهرتين ، وان العلاقة عكسية (سالبة) ، أي كلما ارتفعت نسبة الأمية انخفضت نسبة المشاركة الانتخابية ، أما في انتخابات ٢٠٠٩ فقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين نسبة الأمية ونسبة المشاركة الانتخابية (**R=٠,٠٣٦**) وهي علاقة موجبة ، أي أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين الظاهرتين ، وأن الانخفاض في نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩ ، لايعزى إلى نسبة الأمية في المحافظة ، بل إلى عوامل أخرى ، منها التهجير القسري الذي تعرضت إليه العديد من الأسر وانتقالهم إلى خارج المحافظة وبالتالي ضياع أصواتهم بسبب عدم نقل بطاقاتهم التموينية إلى المحافظات التي نزحوا إليها ، فضلاً عن العوامل الأمنية والاقتصادية الأخرى .

أما من حيث التباين البيئي لسكان محافظة ديالى (حضر / ريف) ومن خلال ملاحظتنا للجدول (١١) والخريطة (٦) يتضح لنا ما يلي :-

١- أن سكان الريف في محافظة ديالى يفوق سكان الحضر إذ بلغ عددهم (٨٥٢٤٠٦) نسمة ويشكلون نسبة (٥٨,٢%) بينما بلغ عدد سكان الحضر (٦١٢٠٣١) نسمة وبنسبة (٤١,٨%) من إجمالي سكان المحافظة والبالغ عددهم (١,٤٦٤,٤٣٧) نسمة بحسب تقديرات أعداد السكان لعام ٢٠٠٥ ، ويعزى ذلك إلى أن محافظة ديالى وبحسب تعداد

---

[*] ينظر: ناصر عبد الله صالح و محمد محمود السرياني ، الجغرافية الكمية والإحصائية – أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، مكة المكرمة، ١٤٢٠ هـ ، ص٣٤٣-٣٥٣.

عام ١٩٩٧ ، انخفضت نسبة الحضر فيها نتيجة للتعديلات الإدارية وإضافة قضاء المدائن إلى العاصمة بغداد [١] ، فضلاً عن الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف .

٢- تصدر قضاء بعقوبة باقي أقضية المحافظة مسجلاً أعلى نسبة للتوزيع العددي والنسبي ، إذ بلغ عدد سكان الحضر فيه (٢٩٠٣١١) نسمة وبنسبة (٤٧,٤%) ، و(٢٩٨٨٢٢) نسمة لسكان الريف بسبة (٣٦,٠%) من إجمالي سكان الريف في منطقة الدراسة ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قضاء بعقوبة هو مركز المحافظة وتتوافر فيه الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والثقافية وطرق النقل الجيدة ، فضلاً عن قرب القضاء من العاصمة بغداد مما دفع السكان إلى التركز فيه أكثر من بقية الاقضية إضافة إلى سهولة نقل المحاصيل الزراعية من قِبل سكان الريف في القضاء إلى اكبر سوق استهلاكي (العاصمة بغداد) بوقت وسعر اقل .

جدول (١١)

يوضح نسب وأعداد سكان المحافظة بحسب البيئة (حضر/ ريف) عام ٢٠٠٥ وتوزيعهم على الوحدات الإدارية

الوحدات الإدارية	الحضر	النسبة % من مجموع الحضر	الريف	النسبة % من مجموع الريف	المجموع	النسبة %
قضاء بعقوبة	٢٩٠٣١١	٤٧,٤	٢٩٨٨٢٢	٣٦	٥٨٩١٣٣	٤٠,٢
قضاء المقدادية	٨٥٨٦٢	١٤,٠	١٤٧٣١٦	١٧	٢٣٣١٧٨	١٥,١
قضاء	٧٤٢٦٠	١٢	٢٢١٢٤٤	٢٦	٢٩٥٦٠٤	٢٠,١

[١] عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي البيئي للسكان ومدى تركزهم في العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد (٤٧) ، ٢٠٠١ ، ص١-١٣ .

الخالص						
قضاء خانقين	٨٩٨٩٤	١٥	٧٨٣٩٦	٩	١٦٨٢٩٠	١١,٤
قضاء بلدروز	٥٧٤٨١	٩,٣	٦٩٥٠٣	٨	١٢٦٩٨٤	٨,٦
قضاء كفري	١٤٢٢٣	٢,٣	٣٧٠٢٥	٤	٥١٢٤٨	٣,٤
مجموع المحافظة	٦١٢٠٣١	%١٠٠	٨٥٢٤٠٦	%١٠٠	١,٤٦٤,٤٣٧	%١٠٠

* المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٠٥ ، جدول (٧/٢) ص٥٦ . ٢- النسب من عمل الباحث.

خريطة (6) التوزيع النسبي البيئي (حضر، ريف) لسكان محافظة ديالى بحسب الاقضية عام 2005.

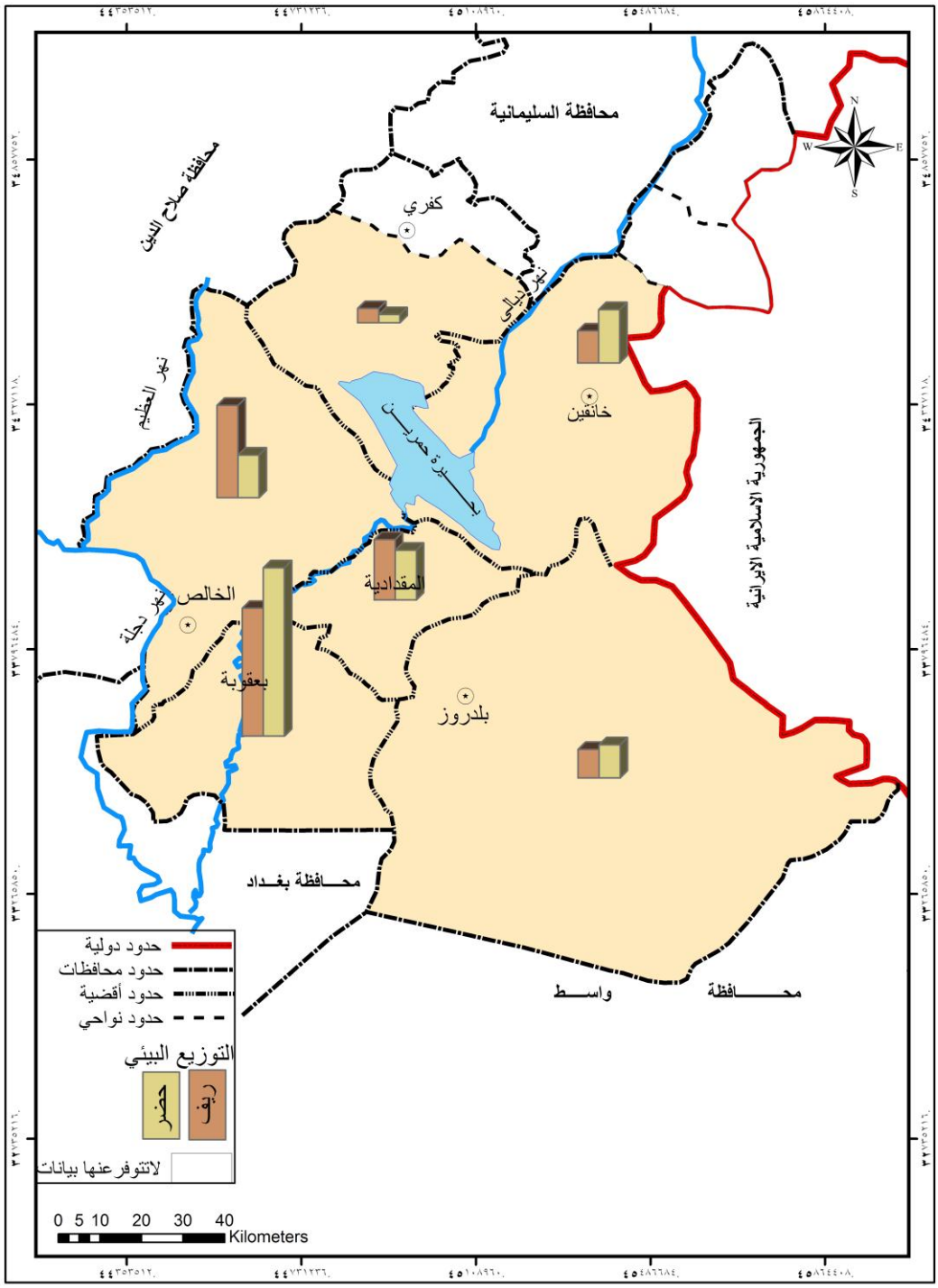

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11).

٣- أما قضاء الخالص فقد جاء بالمرتبة الثانية بالنسبة للوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة ، إذ بلغ عدد سكانهم الإجمالي (٢٩٥٦٠٤) نسمة ، أي بنسبة (٢٠,١%) ، منهم (٢٢١٢٤٤) نسمة عدد سكان الريف وبنسبة (٢٦%) ، بينما بلغ عدد سكان الحضر (٧٤٢٦٠) نسمة وبنسبة (١٢%) ويعزى ذلك إلى توفر المياه من نهر دجلة وجدول الخالص وخصوبة التربة في القضاء ، فضلاً عن قرب القضاء من مدينة بعقوبة والعاصمة بغداد وتوفر طرق النقل الجيدة .

٤- أما قضاء المقدادية فقد شكلت نسبة السكان فيه (١٥,١%) من إجمالي سكان المحافظة عام ٢٠٠٥ وبواقع (٢٣٣١٧٨) نسمة وبذلك احتل المرتبة الثالثة نتيجة لما يتمتع به القضاء من طبيعتهِ الزراعية ، حيث تتوافر فيه المقومات الزراعية ، كوفرة المياه والمساحات الكبيرة من البساتين كما في ناحية أبي صيدا وناحية الوجيهية ومركز القضاء ، وبلغ عدد سكان الحضر (٨٥٨٦٢) نسمة وبنسبة (١٤%) بينما بلغ عدد سكان الريف (١٤٧٣١٦) نسمة وبنسبة (١٧%)من إجمالي سكان الريف في المحافظة.

٥- وفيما يخص قضاء خانقين فقد جاء بالمرتبة الرابعة في حجم السكان البالغ (١٦٨٢٩٠) نسمة وبنسبة (١١,٤%) من إجمالي سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥ ، منهم(٨٩٨٩٤)نسمة من الحضر وبنسبة (١٥%) بينما كان عدد سكان الريف في القضاء (٧٨٣٩٦) نسمة وبنسبة (٩%) .

٦- وجاء قضاء بلدروز بالمرتبة الخامسة إذ بلغ عدد السكان فيه (١٢٦٩٨٤) نسمة من إجمالي سكان المحافظة عام ٢٠٠٥ وبنسبة (٨,٦%) ، وكان عدد سكان الريف في القضاء (٦٩٥٠٣) نسمة وبنسبة (٨%) ، بينما بلغ عدد سكان الحضر في القضاء (٥٧٤٨١) نسمة وبنسبة (٩,٣%) من إجمالي سكان الحضر في المحافظة لنفس العام .

٧- وأخيراً نلاحظ أن قضاء كفري هو القضاء الوحيد الذي كان عدد السكان فيه منخفضاً (٥١٢٤٨) نسمة وبنسبة (٣,٤%) من إجمالي سكان المحافظة عام ٢٠٠٥ ، وكان عدد سكان الريف فيه (٣٧٠٢٥) نسمة وبنسبة (٤%) من سكان الريف في المحافظة ، بينما بلغ عدد سكان الحضر نحو (١٤٢٢٣) نسمة بنسبة (٢,٣%) من إجمالي السكان الحضر في المحافظة لعام ٢٠٠٥، ويعزى سبب تناقص عدد سكان قضاء كفري إلى أن غالبيتهم هاجروا إلى محافظة السليمانية .

ومن ناحية التكوين العشائري لمنطقة الدراسة ، نجد أنها صورة للتعددية العشائرية ، مما أدى إلى تباين السكان من حيث الانتماء القبلي والعشائري ، إذ يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات من العشائر في محافظة ديالى :-

١- مجموعة العشائر والقبائل العربية .
٢- مجموعة العشائر الكوردية .
٣- مجموعة العشائر التركمانية .

حيث تنتشر العشائر العربية في وسط المحافظة وجنوبها وغربها ، كما هو الحال في مركز قضاء بعقوبة وقضاء الخالص والمقدادية وبلدروز ، في حين يمكن أن نسجل انتشار القبائل والعشائر الكوردية ضمن المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من منطقة الدراسة ، وتوجد منطقة انتقالية بين أماكن تركز العشائر العربية والعشائر الكوردية تنتشر فيها العشائر التركمانية ، فضلاً عن بعض الجماعات من العشائر العربية والتركمانية المتواجدة في قضائي خانقين وكفري ، إذ لا يوجد حد فاصل تماماً بين عشيرة وأخرى ، بل نجد أن هناك مناطق انتقالية بين كل جماعة وأخرى ينتمي سكانها لأكثر من قومية ، وتظهر هذه الصورة موزعة جغرافياً من المنصورية إلى السعدية وخانقين ثم إلى مندلي[١]. جدول (١٢) .

واستناداً لما سبق يمكن القول إن التباين والاختلاف في الانتماءات العشائرية والقبلية أدى إلى خلق أنماط تصويتية متباينة في منطقة الدراسة نتيجة للأفعال اليومية التي يقوم بها العديد من أعضاء الجماعات العشائرية وأمراء القبائل داخل العشيرة الواحدة بالتأثير على أبناء عشيرتهم للتصويت لصالح مرشح معين قد يكون من داخل العشيرة ، وبالتالي التأثير على السلوك الانتخابي للمواطنين بالتصويت لصالح كتلة أو كيان سياسي معين مما يؤدي إلى التأثير على نتائج الانتخابات .

وخلاصة القول ترى الدراسة إن هذه التباينات بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة (الاقضية) من حيث نسبة السكان الحضر والريف ، لهُ تأثيراً على طبيعة سلوك الناخب الحضري

---

[١] **حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص٧٥ .**

والريفي ، إذ نجد أن سكان الريف غالباً ما تتجه أصواتهم إلى مرشح القبيلة أو العشيرة أو العائلة دون التعرف على برنامجهِ الانتخابي أو الشعارات والأفكار والمبادئ التي ينادي بها ذلك المرشح ، فضلاً عن أن نسبة الأمية تزداد في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وبخاصة بين الإناث ، أما في المناطق الحضرية فأن السكان يكونون أكثر احتكاكاً بالأحزاب والمرشحين وأكثر اطلاعاً على البرامج الانتخابية والحملات الدعائية التي يطرحها الحزب أو الكتلة أو الكيان السياسي ، فضلاً عن ذلك فأن ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض نسبة الأمية بين السكان الحضر(•) ، تجعلهم قادرين على التمييز بين المرشح أو الحزب الأفضل .

(•) للمزيد من التفاصيل ينظر: المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥، جدول (٤/٩).

الجدول (١٢)

التوزيع الجغرافي للعشائر في محافظة ديالى

قضاء بعقوبة	القومية	قضاء الخالص	القومية	قضاء المقدادية	القومية	قضاء بلدروز	القومية	قضاء خانقين	القومية	قضاء كفري	القومية
الزهيرية- المجمع	العربية	المرسومي – العزة	العربية	حيالات – طي	العربية	بني ساعدة	العربية	الكاكائية – ألبالاته	كردية	البرزنجية	كردية
عبيد- الخزرج	العربية	بني سعيد- الكرطان	العربية	الخيلانية- عزة	العربية	الطرشان- الجوران	العربية	الاركوازي	كردية	شرفبياني	كردية
جبور – طي-تميم-	العربية	البوعكلة- الكبيشات	العربية	ربيعة- عكيدات	العربية	الدهلكي- الداينية	العربية	السورة ميري	كردية	الجاف	كردية
الدفافعة- شمر-	العربية	البوحامد- البوعواد	العربية	صريوات- الباوية	العربية	الحميرات – شمر	العربية	الطالان	كردية	الكاكائية	كردية
الزبيد-الخيلانية-	العربية	الزهيرية- الكروية	العربية	التميم- جبور	العربية	زبيد الخزرج	العربية	الشرفبياتي-الجاف	كردية	الباجلان	كردية
ربيعة-النعيرات-	العربية	المكادمة- دليم	العربية	المهدية- الداينية	العربية	آل حمد العزة	العربية	الباجلان-الصالحي	كردية	الطالبان	كردية
بني زيد- السوامرة	العربية	البوعامر – الخفاجي	العربية	زكوك- الكرخية	العربية	بني لام- بني عتبة	العربية	كركوش	كردية	الطاطران	كردية
الميـاح- سكوك –	العربية	الجبور – طي	العربية	الزهيرية- دليم	العربية	الرديني- العوادل	العربية	السورجي	كردية	الصالحي	كردية
الصدعان- الاوس	العربية	الدفافعة- العنبكية	العربية	الحداحدة- البوطعمة	العربية	الحريث	العربية	البرزنجي	كردية	النعيم	عربية
الخشالات- البدري	العربية	ال مغامس-البوهزاع	العربية	المعامرة- العبيد	العربية	البوجواري	العربية	النداوي – السعدي	العربية	الجبور	عربية
المعامرة- البغادة	العربية										
النجادات-بني عتبة	العربية										
الدليم- السلطاني	العربية										
الجبينات- الداينية	العربية										
العنبكية- العزية											

المشـــاهدة- العـــزة الجريصات-	العربية العربية العربية العربية العربية العربية العربية العربية العربية العربية العربية العربية	مجمع - العبيد البوبكر الطاطران بيات	العربية الكردية تركمان تركمان	الزبيد- السوامرة الكروية- الجميلية ججان- ميري الخالدي البيات	العربية العربية الكردية الكردية تركمان	الحامد- عساف الدلفي- الندة النفافشة الشميلات القرة لوس السورة ميري بيات	العربية العربية العربية كردية كردية تركمان	الحداحدة - الدلوي الجبينات الجبوري- ربيعة العزاوي - تميم اللهيبي الصميدعي	العربية العربية العربية العربية العربية العربية	البيات	تركمان

***المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :١- عبد عون الروضان ، موسوعة عشائر العراق ، الجزء (١-٢) ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٣ .**

٢- حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص٧٦ .

المبحث الخامس

العوامل الاقتصادية والأمنية

أولاً :- العوامل الاقتصادية .

يعد العامل الاقتصادي من ابرز العوامل المؤثرة في الحياة السياسية لأي دولة من دول العالم ، إذ يجب أن يكون هناك انسجام بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي للمجتمع ، لذا فان تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع المجالات يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والمعاشية لمختلف شرائح وفئات المجتمع ، ولاسيما الطبقات الفقيرة منهُ ، التي تعد الطبقة الأوسع داخل المجتمعات في الدول النامية ، والتي غالباً ما تتعرض (أثناء الانتخابات) إلى عملية شراء أصواتها لصالح أحزاب أو كتل سياسية معينة تحت ظروف الحاجة والفقر القاهر، وهذا ما يفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي[١] .

فكلما عانى المواطن من مشاكل المعيشة ، توجه بتفكيرهُ للتغلب على هذه المشاكل أكثر بكثير من تفكيرهِ في اللجوء إلى العملية الانتخابية والمشاركة فيها ، لان انخفاض المستوى المعيشي الذي يمكن التعبير عنهُ بتدني متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة بسبب الظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي ، هي مشاكل يواجهها الفرد في كل يوم، والتي تنعكس بظلالها السلبية على نسبة مشاركة السكان في العملية الانتخابية[٢] ، فضلاً عن إن الفقر والحرمان عادةً ما يقودان إلى الانطواء والعزلة والخمول السياسي ويوّلد مجتمعاً صالحاً لغرس التكتلات والاصطفافات العرقية والطائفية ، وبالتالي فتح الباب على مصراعيه أمام الأحزاب ، التي بُنيت على أسس طائفية وعرقية ، من استمالة الناخبين في مثل هكذا مجتمعات .

في حين نجد أن ارتفاع متوسط دخل الفرد والوصول إلى ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية ، يؤدي إلى فتح آفاق أوسع للناخب ، مما ينتجُ عنهُ تفهم مبني على قناعات أكبر لمغزى العملية الانتخابية وما لذلك من انعكاسات ايجابية على حجم المشاركة الانتخابية ، حيث يعد مستوى دخل الفرد أحد أهم المقاييس لمعرفة مدى تحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

---

[١] مفكرة الإسلام ، الشبكة الدولية (الانترنت) ، الرابط www.islammemo.com ،ص١٦.

[٢] محمد محمد الزغبي ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٧ .(غير منشورة)

ويثير مفهوم الفقر والحاجة جدلاً واسعاً بين مختلف الأوساط المعنية به ، فقد تناول (تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩) الفقر على أنهُ حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء (كماً ونوعاً) ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني ، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى [١] .

بينما يؤكد آخرون أن هناك مكونين مهمين لابد أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر هما : مستوى المعيشة والحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد ، إذ يمكن التعبير عن مستوى المعيشة بالاستهلاك لسلع محددة (الغذاء ، الملابس ، السكن) والتي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان وتسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر ، أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد ، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزهِ على الدخل ، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة في الحصول عليها [٢] .

وشهد العراق في العقد التاسع من القرن المنصرم تدهوراً كبيراً في المستوى المعيشي نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي عليه من قبل مجلس الأمن الدولي ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى (٧٢%) من إجمالي سكان الحضر والريف على حدٍ سواء ، وهذا يعني إن أكثر من ثلثي سكان العراق كانوا يعانون من نقص أو عجز في تأمين الحاجات الأساسية (الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل) ، أما مؤشرات المقدرة لعام ٢٠٠٥ فقد أظهرت تحسناً نسبياً في نسبة الفقر، عما كانت عليه خلال مدّة الحصار الاقتصادي، إذ سجلت ما يقارب (٤٠%) من إجمالي سكان القطر [٣] .

ومن الجدول (١٣) والشكل (٨) ، وفيما يخص نسبة الأسر الفقيرة ومعدل دخل الفرد الشهري ، نستطيع أن نستخرج ثلاث فئات من مجتمع منطقة الدراسة ، وكالآتي :-

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص١١ .

[٢] عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٢٢ .

[٣] جريدة الصباح العراقية ، آفاق إستراتيجية ، قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة ، ملحق العدد (٣٦٧١) ، ٢٠٠٧ .

ججججججججج

جدول (١٣) يبين نسبة الأسر الفقيرة لعام ٢٠٠٧ ومعدل الدخل الشهري للفرد بالدينار العراقي لعام ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .

الاقضية	معدل الدخل الشهري للفرد الواحد بالدينار العراقي في ديالى / ٢٠٠٥	نسب الأسر الفقيرة لعام ٢٠٠٧ في محافظة ديالى
بعقوبة	٤٢٨٤٠	% ١٢
المقدادية	٤٨٣٨٤	% ٥١
الخالص	٤٤٨٥٦	% ٧
بلدروز	٣٥١٥٤	% ٤٨
خانقين	٥٦٣٢٢	% ٥٣
كفري	٢٧٥٩٤	% ٨٤
المحافظة	٤٢٥٢٥	% ٤٢,٥

* المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :-

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ ، ص٨٥ .

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٧ . ص١٤٢ .

الشكل رقم (8) نسب الاسر الفقيرة في المحافظة لعام 2007 حسب الاقضية .

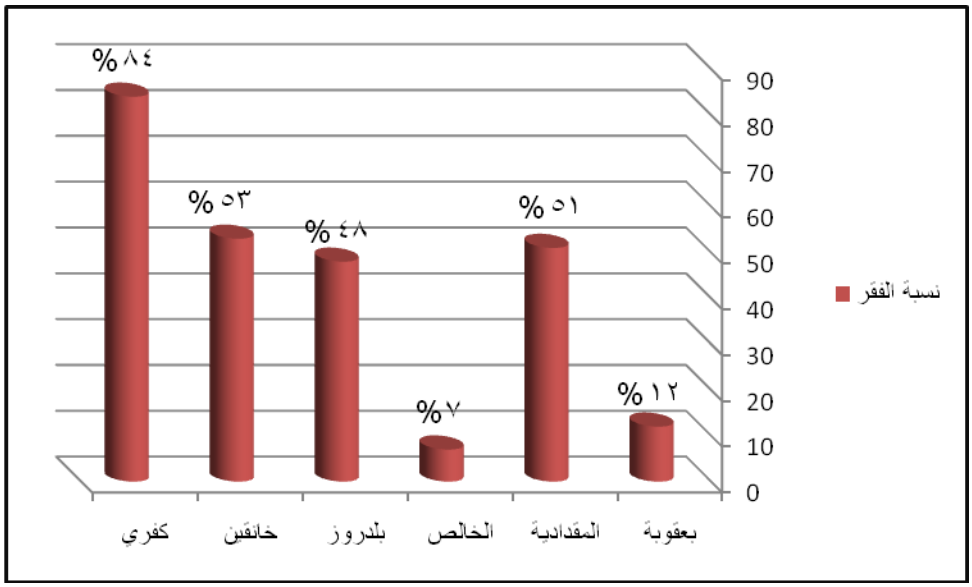

المصدر: الشكل من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (13) .

١- **الفئة الأولى** : أقضية ترتفع فيها نسبة العوائل الفقيرة إلى أكثر من (٨٠%) من السكان ، وينفرد بهذه الفئة قضاء كفري والذي يعتمد معظم سكانهِ في عيشهم على النشاط الزراعي والذي يتصف بانخفاض إنتاجية المحاصيل بسبب تذبذب كمية الإمطار وقلة مصادر المياه ، ويتزامن ذلك مع تدني معدل الدخل الشهري للفرد الواحد بالقضاء إلى (٢٧٥٩٤) ألف دينار عراقي .

٢- **الفئة الثانية** : أقضية تتراوح نسبة العوائل والأسر الفقيرة فيها بين (٥٠-٦٠%) من السكان ، ويندرج ضمن هذه الفئة كل من قضاء خانقين (٥٣%) وقضاء المقدادية (٥١%) ويتراوح معدل دخل الفرد الشهري (٤٨٣٨٤-٥٦٣٢٢) ألف دينار عراقي ، ويعتمد أغلب سكان هذين القضائين على الزراعة .

٣- **الفئة الثالثة** :- أقضية تقل فيها نسبة العوائل الفقيرة عن (٥٠%) من السكان وتضم كل من قضاء الخالص (٧%) وقضاء بعقوبة (١٢%) وقضاء بلدروز (٤٨%) من السكان ، ويتراوح معدل دخل الفرد الشهري في أقضية هذه الفئة مابين (٤٤٨٥٦-٣٥١٥٤) ألف دينار عراقي ، ويعزى ذلك لتوفر فرص العمل وخاصة في قضاء بعقوبة (مركز المحافظة) ، فضلاً عن خصوبة التربة وارتفاع غلة الدونم الواحد في قضاء الخالص وتوفر المشاريع الاروائية ، الأمر الذي أدى إلى أن يسجل القضاء أدنى نسبة للأسر الفقيرة (٧%) .

إن تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة وانخفاض معدل الدخل الشهري للفرد ، يرمي بآثار سلبية على نسبة المشاركة في الانتخابات ، إذ إن مؤشر الفقر والحاجة يكون عائقاً أمام تفاعل السكان مع المشهد السياسي وخصوصاً العملية الانتخابية ، بسبب انشغال المواطن بتوفير لقمة العيش لهُ ولأفراد عائلتهِ .

ثانياً :- العوامل الأمنية .

تمثل الأوضاع الأمنية العامل المشترك لجميع مفاصل الحياة في أي بلد ، ولا يختلف اثنان على أن تدهور الوضع الأمني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، قد ألقى بظلالهِ على مختلف أوجه النشاطات الحياتية ، نتيجة لحل جميع المؤسسات الأمنية من قبل الحاكم المدني للعراق (بول بريمر) ، فضلاً عن العوامل الداخلية التي تتعلق بالخلافات التي نشبت بين الكتل السياسية التي شكلت الحكومة ، حول توزيع المناصب السيادية وتقسيم الوزارات بعد كل دورة انتخابية ، فضلاً عن تدخل دول الجوار في الشأن الداخلي للعراق ، نتجت من هذه العوامل حالة عدم استقرار أمني واضح راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب العراقي خاصة في أعوام (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) ، مما انعكس ذلك سلباً على سير العملية الانتخابية ، وانخفضت معهُ نسبة المشاركة في الانتخابات من قبل أفراد الشعب المؤهلين للانتخاب .

تعد عملية فرض الديمقراطية بواسطة الاحتلال أمر متناقض في ذاتهِ ، إذ تستخدم وسيلة غير شرعية وهي عملية الاحتلال الأمريكي للعراق في خدمة غاية شرعية مفترضة وهي الديمقراطية ، أي إن هذه الحالة هي (صورة من الديمقراطية بطريقة غير ديمقراطية) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فمن المفترض أن يكون التحول الديمقراطي تلقائي (داخلي) ينبع من أعماق المجتمع وطبقاتهِ الاجتماعية والثقافية المتباينة [١] .

إن المغالاة في العملية الانتخابية ، بحيث تكون لنا ثلاثة انتخابات في سنة واحدة[*] في بلد محتل ووضعهُ الأمني الداخلي هش ، قد لا يصب ذلك في مصلحة الديمقراطية الحقيقية على المدى البعيد ، إذ أدت عملية الاستفتاء على الدستور ومقاطعة هذا الاستفتاء من قبل المكون السني ، فضلاً عن التقسيم الطائفي والعرقي للمجتمع العراقي إلى (شيعة وسُنة وأكراد) على يد رئيس سلطة الائتلاف (بول بريمر) أدى ذلك إلى ترسيخ الطائفية المقيتة اجتماعياً وسياسياً ، بل أن الطائفية باتت واحدة من أدوات العمل السياسي في البلد ، وأصبحت تستعمل دون استحياء أو خجل ، كما أن الذين يعلنون أنهم

---

[١] العربي حديثي ، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيت النهضة ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٢٧٤ .

[*] وتشمل كافة الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥ (انتخابات مجالس المحافظات والاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية الأولى في كانون الأول ٢٠٠٥).

ضد الطائفية فأنهم يستعملون نفيها عنهم وإلصاقها بمنافسيهم وسيلةً للحصول على المكاسب السياسية واجتذاب عواطف الجمهور[٢] .

وشهد العراق حالة من الاقتتال الطائفي منذ مطلع عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ وفي الكثير من مناطقهِ وبخاصة محافظة ديالى (منطقة الدراسة) ، مما أجبر الكثير من العوائل للنزوح إلى بعض المناطق الآمنة داخل المحافظة أو إلى محافظات أخرى داخل القطر ، ومن خلال اطلاعنا على جدول (١٤) وخريطة (٧) ، يمكن ملاحظة أن السبب الرئيس لنزوح العوائل من أماكن سكناهم في (منطقة الدراسة) هو العامل الأمني الذي شكل ما نسبتهُ (٥٩,٤%) مقارنةً بالعراق الذي سجل (٤٥%) من أسباب نزوح العوائل بسبب العامل الأمني ، إذ نجد أن نسبة تعرض أفراد الأسرة إلى الجريمة والعنف والقتل في المحافظة ارتفعت لتسجل (١,١%)[١] ، مما انعكس سلباً على نسبة المشاركة في الانتخابات الخاصة بمجلس محافظة ديالى عام ٢٠٠٥ ، فضلاً عن التوزيع غير الملائم لمركز الاقتراع ودمج العديد من المراكز مع بعضها ، مما اضطر المواطن للسير مسافة بعيدة للوصول إلى المركز الانتخابي، وسط جو أمني متردٍ ، وتهديدات بالقتل لكل من يشارك في العملية الانتخابية .

جدول (١٤)

يوضح التوزيع الجغرافي النسبي للنازحين وسبب النزوح حسب الوحدات الإدارية لمحافظة ديالى خلال الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .

الأقضية	العوائل النازحة %	أسباب النزوح		
		تدهور أمني %	صراع طائفي %	أسباب أخرى %
بعقوبة	٢,٩	٦٩,٢	٣٠,٨	٠,٠
المقدادية	٢,٥	٥٨,٨	٢٠,٦	٢٠,٦
الخالص	٣,١	٠,٠	٥٦,١	٤٣,٩
بلدروز	٦,٦	٨٥,٦	١١,٣	٣,١

---

[٢] **حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، جاردينيا للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٤٨٣ .**

[١] **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٧ .**

خانقين	٠,٩	١٠٠	٠,٠	٠,٠
كفري	٤,٥	١٠٠	٠,٠	٠,٠
المحافظة	٣,٠	٥٩,٤	٢٨,١	١٢,٥

*** المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، ص١٤١.**

إذ سجل قضاء بلدروز أعلى نسبة نزوح للأسر (٦,٦%) ويعزى ذلك إلى الصدامات المسلحة والعمليات العسكرية التي شهدها القضاء ، فضلاً عن التهجير القسري للعوائل بسبب الصراع الطائفي ، يليه قضاء كفري بنسبة (٤,٥%) ، وكان السبب وراء نزوح العوائل في هذا القضاء التدهور الشديد للوضع الأمني آنذاك ، أما في قضاء الخالص الذي يأتي بالمرتبة الثالثة ، فقد كانت نسبة النزوح (٣,١%) للصراعات الطائفية التي شهدها القضاء مطلع عام ٢٠٠٦ .

ويأتي قضاء بعقوبة بالمرتبة الرابعة من بين أقضية المحافظة بنسبة (٢,٩%) من مجموع أسر المحافظة ، وتشاركت عوامل التدهور الأمني والصراع الطائفي في تهجير العوائل من القضاء إلى مناطق أكثر أمناً حفاظاً على أرواحها من المواجهات المسلحة التي كانت تحدث بين القوات الأمنية وعناصر الجماعات المسلحة ، فضلاً عن أحداث الخطف والقتل على الهوية الناجمة عن الصراع الطائفي الذي انتشر في معظم أحياء قضاء بعقوبة .

في حين يأتي قضاء المقدادية بالمرتبة الخامسة ، إذ إن نسبة (٢,٥%) من سكان القضاء تعرضوا لعمليات التهجير القسري بسبب الصراع الطائفي الذي شهدتهُ المحافظة ، إضافة للتدهور الأمني وأسباب أخرى .

وفي قضاء خانقين ونتيجة للظروف الأمنية المستقرة نسبياً مقارنة مع أقضية المحافظة الأخرى ، وبسبب سيطرة قوات البيشمركة الكوردية على القضاء منذ عام ٢٠٠٣ ، فقد سجل أدنى نسبة لنزوح العوائل وبواقع (٠,٩%) من اسر القضاء .

وصفوة القول إن عمليات التهجير القسري التي تعرضت لها العديد من العوائل كان نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية والصراعات الطائفية التي شهدتها أقضية المحافظة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والتي رمت بضلالها سلبياً على نسبة المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ ، لعدم استطاعة العديد من العوائل العودة إلى محلات سكناهم الأصلية وتحديث بياناتهم في سجل الناخبين

ccccccccc

وبالتالي ضياع حقهم في التصويت والمشاركة بالانتخابات ، مما أدى إلى التأثير على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ .

خريطة (7) التوزيع النسبي للنازحين وسبب النزوح من المحافظة حسب الوحدات الادارية للاعوام (2006_ 2007) م.

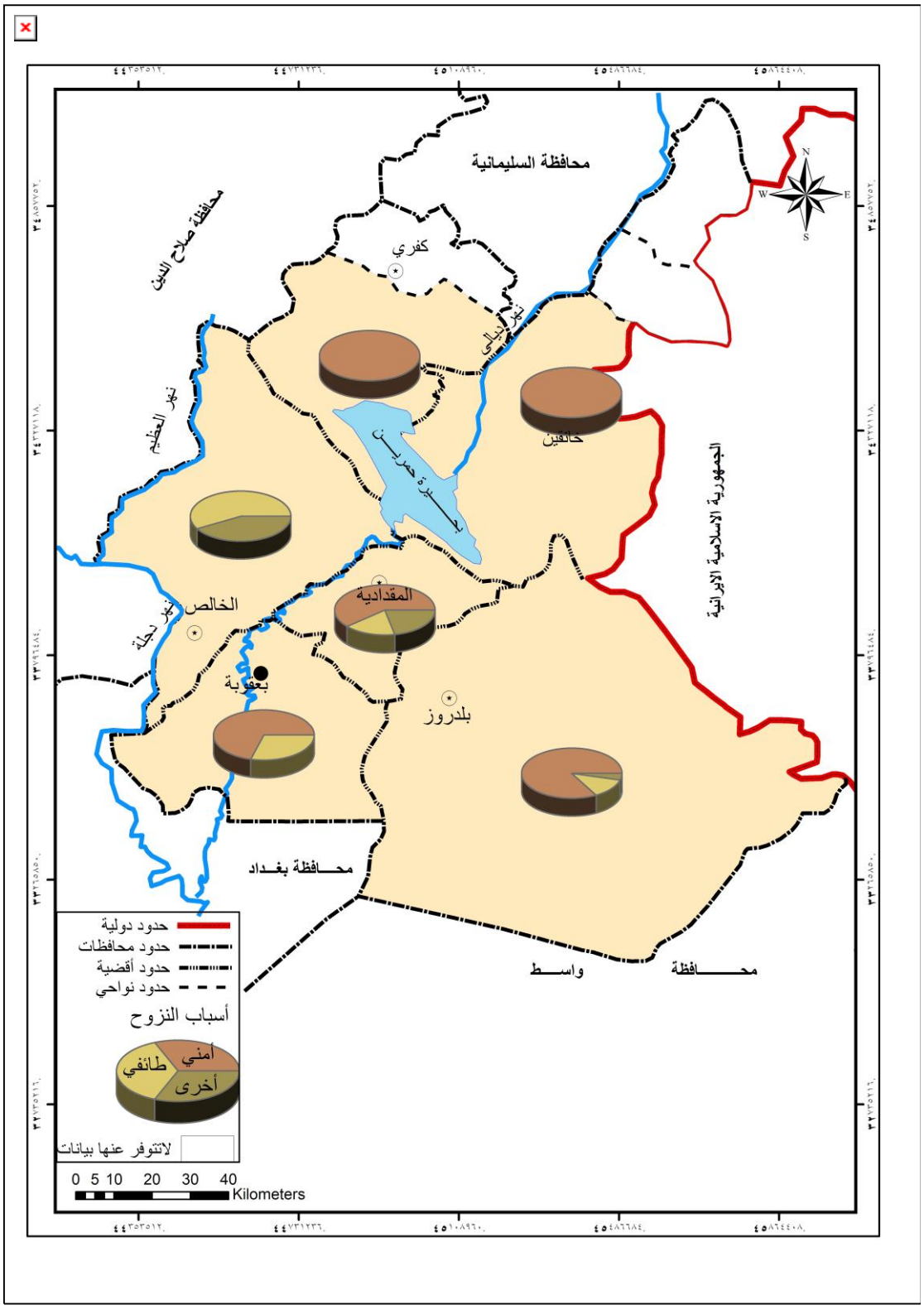

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (14) .

المبحث السادس

طرق النقل والمواصلات

تمثل طرق النقل والمواصلات إحدى الوسائل الرئيسة لتحقيق التكامل والتلاحم والانسجام في مختلف نشاطات السكان الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والحياتية ، فضلاً عن زيادة الشعور الوطني بالانتماء لمجتمع واحد [١] ، وهي بهذا تعد إحدى وسائل التجانس للسكان في الدولة أو الإقليم أو المحافظة الواحدة ، فضلاً عن الدور الحيوي لطرق النقل والمواصلات في ديمومة العلاقات الخارجية للدولة ، وقد اعتبر هارتشون أن وجود شبكة نقل جيدة في الدولة تعد من أهم العوامل التي تساعد على بناء وحدتها ، وعلى العكس من ذلك ، يؤدي تخلف شبكات النقل والمواصلات إلى الفرقة وتفكك أجزاء الدولة [٢].

وتمتلك محافظة ديالى شبكة من الطرق البرية ، فمن ملاحظتنا للخريطة (٨) تتضح لنا جملة من المعطيات وكالاتي:-

١- تتصل منطقة الدراسة بالمحافظات المجاورة لها بطرق نقل برية جيدة ، بحيث باتت تشكل حلقة وصل بين محافظات الشمال والجنوب والمنطقة الغربية.

٢- إن المحافظة تتميز بوجود شبكة من طرق النقل البرية التي تربط مركز المحافظة (قضاء بعقوبة) مع بقية الاقضية والنواحي ، إذ بلغ مجموع أطوال الطرق البرية الرئيسة في المحافظة (٧٥٣) كيلومتراً [٣] ، وهذا يعني أن هناك كثافة في الطرق البرية الرئيسة تتناسب ومساحة المحافظة وعدد أقضيتها ونواحيها .

ويتضح لنا من معطيات طرق النقل في المحافظة أن هناك علاقة تأثير متبادلة بين التجمعات السكانية وامتدادات شبكات النقل البري ، ذلك أن مناطق التجمع السكاني غالباً ما تمتد شبكات

---

[١] محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتكس : دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٤٤ .

[٢] حيدر عبد الأمير رزوق ، مصدر سابق ، ص٦٥ .

[٣] إبراهيم القصاب وزملائه ، أطلس العراق التعليمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مركز دراسات علم الخرائط ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص٤٤ .

خطوط النقل منها واليها ، وان كثافة وسعة شبكات النقل تعمل على ترابط أجزاء الدولة وسكانها وأقاليمها الجغرافية ومحافظاتها ، فضلا عن الوحدات الإدارية التي تتكون منها كل محافظة ، والتي تسهم في زيادة التفاعل بين المراكز الحضرية والريفية ، كما ان لها دوراً مؤثراً في حركة الناخبين وانتقالهم إلى المراكز الانتخابية ، مما يساعد

ل.ل.ل.ل.ل.ل.ل.ل

خريطة (8) اهم طرق النقل التي تربط الاقضية مع بعضها في منطقة الدراسة ومع المحافظات المجاورة .

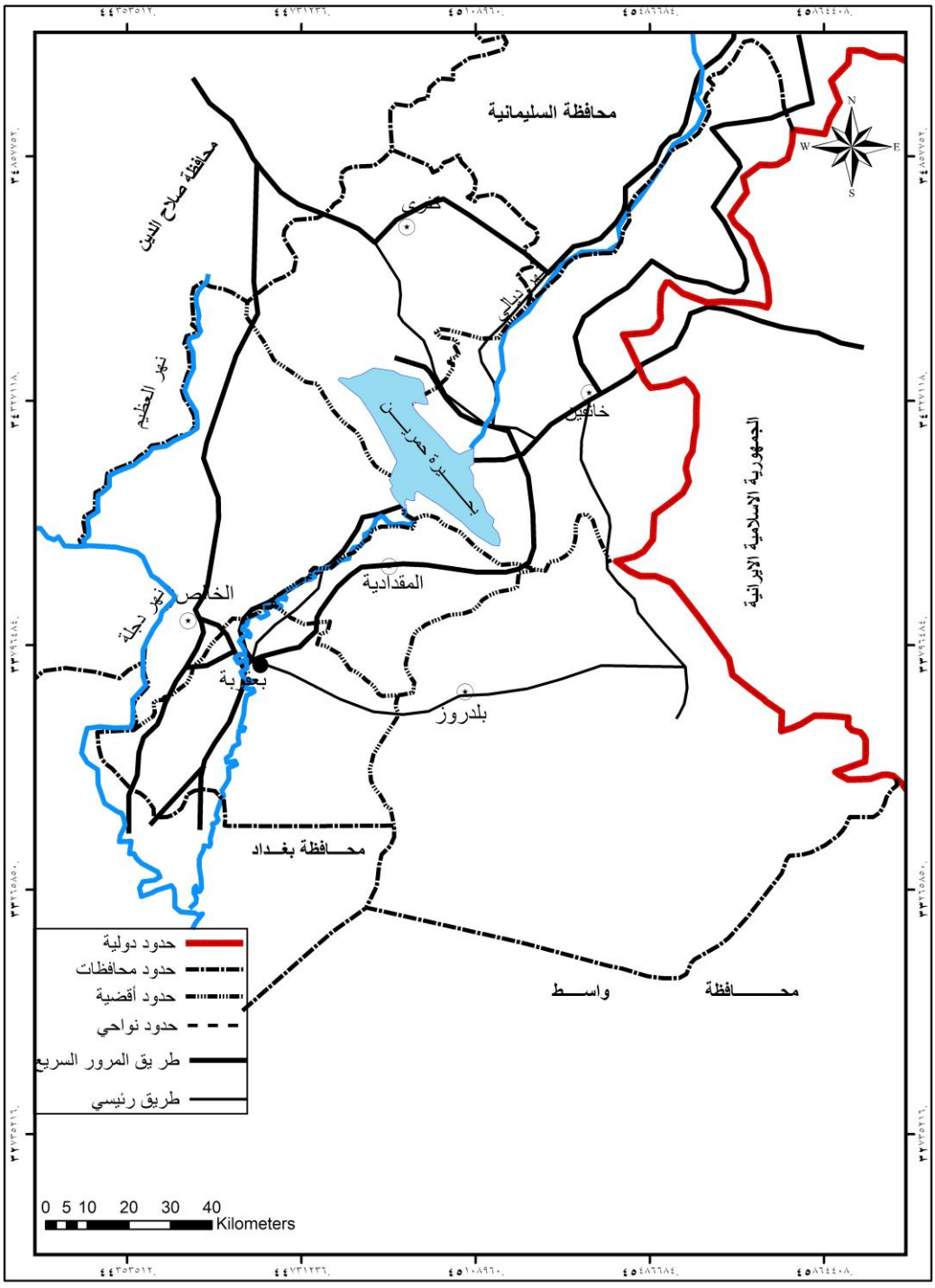

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية .

على زيادة نسبة المشاركة السياسية[1]. وعلى الرغم من أن مكاتب المفوضية في المحافظات عملت على اختيار المدارس (بوصفها مراكز انتخابية) والتي غالبا ما تقع بالقرب من طرق السيارات المعبدة ، لكي يسهل الوصول إليها ، إلا إن ذلك لم يخدم العملية الانتخابية كثيراً ، وخصوصا في يوم الاقتراع ، بسبب فرض حضر لسير المركبات والدراجات (النارية والهوائية) والعربات في عموم منطقة الدراسة بشكل خاص، وفي العراق بشكل عام خلال الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥–٢٠٠٩) ، لعدم استقرار الوضع الأمني ، مما ترك أثراً بالغاً على العملية الانتخابية ، من خلال الصعوبات التي واجهة الناخبين في الوصول من المراكز الانتخابية وإليها(•) ، وخصوصا في المناطق الريفية التي تمتاز بتباعد مستوطناتها ، وان الوقت الذي يستغرقه المواطن في الوصول إلى المراكز الانتخابية سيراً على الأقدام ، يتباين بين أرجاء منطقة الدراسة وبين المعدل العام للقطر. جدول (١٥) .

جدول (١٥) يبين الوقت المستغرق لوصول الناخبين للمراكز الانتخابية في العراق ومنطقة الدراسة في انتخابات ٢٠٠٥.

ـــ	اقل من ١٥ دقيقة %	١٥ – ٣٠ دقيقة %	**أكثر من ٣٠ دقيقة%**
المحافظة	**٦٦**	**٢٤**	**١٠**
القطر	**٧٣**	**١٧**	**١٠**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ ، جدول (٤/٩) .

إذ نجد أن (٦٦%) من إجمالي سكان المحافظة يحتاجون إلى اقل من (١٥دقيقة) للوصول إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم ، بينما (٢٤%) من سكان المحافظة يحتاجون إلى وقت يتراوح بين (١٥– ٣٠ دقيقة) لأداء عملية التصويت والمشاركة في الانتخابات ، أي إن (٩٠%) من سكان

---

[1] حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص١٠٠ .

(•) ١٠% من المواطنين تبعد مراكز سكناهم عن المراكز الانتخابية مسافة (١ – ٥كم) ، ينظر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ ، جدول(٤٣/٢).

ننننننننن

محافظة ديالى يستطيعون الوصول إلى صناديق الانتخاب في يوم الاقتراع بأقل من نصف ساعة (٣٠ دقيقة) ، بينما نجد (١٠%) من إجمالي سكان منطقة الدراسة يحتاجون إلى أكثر من (٣٠ دقيقة) للوصول إلى المراكز الانتخابية ، وهذا بدوره سيجعل لعامل البعد عن المراكز الانتخابية ، في مختلف أنحاء المحافظة ، دوراً سلبياً مؤثراً على نسبة المشاركة الانتخابية ، لان ذلك يتطلب من الأعداد الغفيرة من الناخبين الذهاب من المراكز الانتخابية وإليها سيراً على الأقدام ، وهذا فيه صعوبة كبيرة على النساء وكبار السن .

أما بالنسبة لعموم العراق ، فنستطيع القول إن (٧٣%) من إجمالي سكان القطر يحتاجون إلى اقل من (١٥ دقيقة) للوصول إلى المراكز الانتخابية والإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح أو كتلة سياسية معينة ، بينما (١٧%) يحتاجون إلى وقت يتراوح بين (١٥– ٣٠ دقيقة) للوصول إلى محطات الاقتراع والمشاركة في الانتخابات ، وان نسبة (١٠%) من إجمالي سكان العراق يستغرقون أكثر من نصف ساعة (٣٠ دقيقة) للوصول إلى مراكز الانتخاب .

ومن الجدير بالذكر أن محافظة ديالى (منطقة الدراسة) تفتقر إلى وسائل النقل النهري ، بالرغم من وجود الأنهار الكبيرة (ديالى و دجلة) ، والنقل البحري والجوي ، فضلاً عن النقل البري بسكك الحديد ، وان عملية نقل الأشخاص والبضائع تقتصر على النقل البري بالسيارات فقط .

الفصل الرابع

التنظيم المكاني (الجغرافي) لانتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

١- المبحث الأول :- التوزيع الجغرافي للناخبين في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .

٢- المبحث الثاني :- التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .

٣- المبحث الثالث :- التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) .

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين في انتخابات مجلس محافظة ديالى

(٢٠٠٥-٢٠٠٩)

يعد سجل الناخبين عنصراً أساسياً في نجاح أي عملية انتخابية أو فشلها ، وكلما كان السجل الانتخابي يتسم بالدقة ، كان مجرى العملية الانتخابية أيسر وأفضل ، ويمكن تطوير السجل الانتخابي وإدامته بنجاح عن طريق الاستعانة بالابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تتيح إمكانية تحديد هويات الناخبين بدقة أكبر ، وتتيح إدارة قواعد البيانات الخاصة بالأفراد المؤهلين للتصويت [١] .

إن حق كل مواطن المشاركة في شؤون حكمهِ ، فهو حجر الزاوية في العملية الديمقراطية، ولعل المشاركة الأكثر جوهريةً هو حق الاقتراع في انتخابات حرة وعادلة ، وان وجود سجل انتخابي كامل وشامل هو أساس ممارسة حق الاقتراع الديمقراطي ، وان الحفاظ عليه بدقة (قدر الإمكان) يضمن أن يكون الناخب مقبولاً ومسجلاً ولكن ليس أكثر من مرة واحدة[٢] ، لذا يتعَّين على القائمين على إدارة السجل الانتخابي أن يتحلّوا بالدقة ، لتأمين كمال السجل ، والمرونة لضمان احترام حق كل مواطن في التسجيل والاقتراع ، ففي انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٥/١/٣٠ بلغ عدد الناخبين المسجلين في عموم القطر نحو(١٤,٢٠٨,٧١٣) ناخب، وبما نسبتهُ (٥٢%) من إجمالي سكان العراق البالغ

---

[١] وليد كاصد الزيدي ، استراتيجيات تسجيل الناخبين– الواقع العملي لتسجيل الناخبين في العراق وبعض دول العالم ، تقديم بانتو ليتج وإيفرارد كوديو ، منتدى المعارف ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٧.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٠ .

(٢٧,٣٤٥,٤٢٠) نسمة آنذاك ، وبلغ عدد المسجلين في محافظة ديالى (٦٣٤,٢٤٢) ناخباً ، بما نسبتهُ (٤,٤٦%) من مجموع الناخبين المسجلين في العراق [٣].

أولاً :- التوزيع الجغرافي لعدد المسجلين من سكان الأقضية في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ .

يتباين توزيع أعداد الناخبين المسجلين (أكثر من ١٨سنة والذين يحق لهم الانتخاب وفق القوانين العراقية) بين الوحدات الإدارية (الأقضية) في منطقة الدراسة ، إذ بلغت أعلى نسبة للمسجلين في قضاء كفري (٤٩,٦٩%) من سكان القضاء ، في حين انخفضت هذه النسبة في قضاء الخالص (٤١,٢٧%) من سكان القضاء ، ويمكن تقسيم الوحدات الإدارية (الأقضية) في منطقة الدراسة بحسب النسب التي يشكلها السكان الذين يحق لهم الانتخاب (١٨ سنة فأكثر) من مجموع سكان الوحدات الإدارية إلى فئتين رئيستين هما : جدول (١٦)

جدول (١٦) نسبة الناخبين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ إلى عدد سكان الأقضية

ت	الأقضية	تقديرات السكان لسنة ٢٠٠٥[١]	عدد الناخبين المسجلين[٢]	النسبة %	الفرق عن المعدل العام
١	بعقوبة	٥٨٩١٣٣	٢٤٥٣١٤	٤١,٦٣	-١,٦٧
٢	الخالص	٢٩٩٢٩٧	١٢٣٥٤٢	٤١,٢٧	-٢,٠٣
٣	المقدادية	٢٣٣١٧٨	٩٨١٧٧	٤٢,١٠	-١,٢
٤	خانقين	١٦٨٢٩٠	٨٣٥٨٦	٤٩,٦٦	٦,٣٦
٥	بلدروز	١٢٦٩٨٤	٥٩٩٩٢	٤٧,٢٤	٣,٩٤
٦	كفري(جبارة+قرة تبة)[*]	٤٧٥٥٥	٢٣٦٣١	٤٩,٦٩	٦,٣٩
٧	المحافظة	١,٤٦٤,٤٣٧	٦٣٤٢٤٢[**]	٤٣,٣٠	-

[٣] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

[*] يتكون قضاء كفري من الوحدات الإدارية الآتية(مركز قضاء كفري وناحية جبارة وناحية قرةتبة وناحية سر قلعة) ، تقع ناحيتي جبارة وقرةتبة تحت إدارة الحكومة المركزية (الاتحادية) ضمن محافظة ديالى ، أما بالنسبة لمركز قضاء كفري وناحية سرقلعة فإنهما تقعان تحت إدارة حكومة إقليم كوردستان ضمن محافظة السليمانية منذ عام ١٩٩١ .

[**] يشمل هذا العدد حاصل جمع ناخبي التصويت العام والتصويت الخاص (الجيش والشرطة) .

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على: ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥. ٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى .

- **الفئة الأولى (الأقضية التي ارتفعت فيها نسبة عدد الناخبين المسجلين عن المعدل العام البالغ ٤٣,٣٠%) .**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء (خانقين٤٩,٦٦%، وبلدروز٤٧,٢٤%، وكفري ٤٩,٦٩%) ، إذ بلغ مجموع عدد الناخبين المسجلين في هذه الأقضية (١٦٧٢٠٩) ناخباً بما نسبتهُ (٢٦,٣٦%) من مجموع المسجلين في المحافظة والبالغ عددهم (٦٣٤٢٤٢) ناخباً ، ويتضح لنا مما سبق أن غالبية المسجلين في أقضية (خانقين وبلدروز وكفري) قد شاركوا في الانتخابات ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن غالبية سكان هذه الأقضية هم من أبناء القومية الكوردية ، وقد استجابوا للحملات الدعائية التي حشدت لها الأحزاب الكوردية لدفع آلاف الناخبين لإضافة أسمائهم وتحديث بياناتهم في سجل الناخبين ، وذلك للحصول على اكبر قدر ممكن من الأصوات لكون هذه الأقضية تقع فيها بعض المناطق المتنازع عليها وبخاصة في قضائي (خانقين وكفري) بحسب المادة (١٤٠) من الدستور العراقي .

- **الفئة الثانية (الأقضية التي انخفضت فيها نسبة عدد الناخبين المسجلين عن المعدل العام البالغ ٤٣,٣٠%) .**

وتضم هذه الفئة أقضية (بعقوبة٤١,٦٣% ، والخالص٤١,٢٧% ، والمقدادية٤٢,١٠%)، إذ بلغ عدد المسجلين في عموم هذه الأقضية (٤٦٧٠٣٣) ناخباً ، بما نسبتهُ (٧٣,٦٣%) من مجموع الناخبين المسجلين في عموم المحافظة والبالغ عددهم (٦٣٤٢٤٢) ناخباً ، وعند مقارنة مدى تأثير نسبة الناخبين المسجلين في هذه الأقضية على نتائج الانتخابات في المحافظة ، يتضح لنا أن تأثيرهم قد يكون ضعيفاً بعض الشيء مقارنةً مع أقضية الفئة الأولى ، وذلك لان عدد المسجلين مقارنةً بعدد السكان لم يرتفع عن المعدل العام في هذه الأقضية كما هو الحال في قضاء كفري الذي ازداد فيه عدد المسجلين بصورة كبيرة، إذ بلغت نسبة الفرق عن المعدل العام في أقضية الفئة الثانية (بعقوبة ١,٦٧- ، والخالص ٢,٠٣- ، والمقدادية ١,٢-).

وترى الدراسة أن انخفاض نسبة المسجلين في أقضية (بعقوبة ، الخالص ، المقدادية) يعود إلى تردي الوضع الأمني في هذه الأقضية وعدم استطاعة الكثير من المواطنين مراجعة مراكز تسجيل الناخبين وتحديث بياناتهم التي حصلت عليها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من مراكز التموين

(البطاقة التموينية) والتي يشوبها الكثير من الأخطاء وعدم الدقة . كما وجدت الدراسة أن هناك فرقاً بين المعدل العام لنسبة الناخبين المسجلين (أكثر من ١٨ سنة) في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ والبالغ (٤٣,٣٠%) وبين تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥) والتي أكدت على أن نسبة السكان ممن هم أكثر من (١٨) سنة في عموم منطقة الدراسة تقدر بـ (٤٨,٤٦%) من مجموع سكان المحافظة ، ويعود سبب ذلك إلى أن سجل الناخبين قد اعتمد بيانات البطاقة التموينية(وهي اقرب نوعاً ما إلى الحقيقة برغم عدم دقتها) ، في حين تعتمد وزارة التخطيط على عينات عشوائية تأخذ من أقضية المحافظة لتقدير معدل أعمار السكان في منطقة الدراسة .

ثانياً : التوزيع الجغرافي لعدد المسجلين من سكان الأقضية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ .

بلغ عدد المسجين في المحافظة (٧٩٨٢٠٢) ناخباً من مجموع سكان المحافظة البالغ عددهم (بحسب نتائج الحصر والترقيم) (١,٣٧١,٠٣٥) نسمة ، أو ما يعادل (٥٨,٢١%) من مجموع سكان المحافظة ، ويتوزع الناخبين المسجلين في المحافظة على الوحدات الإدارية (الأقضية) بصورة متباينة من قضاء إلى آخر ، إذ سجل قضاء خانقين أعلى نسبة من الناخبين المسجلين بين أقضية المحافظة وبنسبة (٦٤,٠٢%) بعدما كانت في انتخابات ٢٠٠٥ (٤٩,٦٦%) ، بينما سجل قضاء بعقوبة أدنى نسبة للمسجلين الناخبين بلغت (٥٣,٢٨%) بعدما كانت نسبة المسجلين فيه (٤١,٦٣%) في انتخابات ٢٠٠٥ ، ومن الجدول (١٧) يمكن أن نميز بين فئتين رئيستين بين أقضية المحافظة حسب نسبة المسجلين فيها هما كالآتي :-

- **الفئة الأولى (الأقضية التي ارتفعت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام البالغ ٥٨,٢١%)**

وتضم هذه الفئة على كل من قضاء خانقين (٦٤,٠٢%) وبنسبة زيادة (٥,٨١%) عن المعدل العام ، وقضاء المقدادية (٦٢,٩٩%) وبنسبة زيادة (٤,٧٨%)عن المعدل العام في عموم المحافظة ، وقضاء كفري (٦٢,٩٢%) وبزيادة (٤,٧١%) عن المعدل العام ، وقضاء الخالص (٥٩,٢٠) وبنسبة زيادة (٠,٩٩%) عن المعدل العام في عموم المحافظة ، وبلغ مجموع ناخبين أقضية هذه الفئة (٤٦١٤٢٣) ناخباً بما نسبتهُ (٥٧,٨٠%) من المجموع الكلي في المحافظة والبالغ عددهم (٧٩٨٢٠٢) ناخباً ، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة المسجلين في قضاء خانقين وكفري والمقدادية إلى الأسباب الأنفة الذكر أيضاً .

الجدول (١٧) نسبة الناخبين المسجلين في انتخابات٢٠٠٩/١/٣١ إلى عدد سكان الأقضية

ت	الأقضية	تقديرات السكان ٢٠٠٩(الحصر والترقيم)	عدد الناخبين المسجلين	النسبة %	الفرق عن المعدل العام
١	**بعقوبة**	**٥٠٠٠٥٣**	**٢٦٦٤٧٣**	**٥٣,٢٨**	**٤,٩٣-**
٢	**الخالص**	**٢٩٥٩٤٢**	**١٧٥٢١٧**	**٥٩,٢٠**	**٠,٩٩**
٣	**المقدادية**	**٢١٤٠٥٠**	**١٣٤٨٤٦**	**٦٢,٩٩**	**٤,٧٨**
٤	**خانقين**	**١٩٣٦٨٥**	**١٢٤٠٠٧**	**٦٤,٠٢**	**٥,٨١**
٥	**بلدروز**	**١٢٣٨٣٧**	**٧٠٣٠٦**	**٥٦,٧٧**	**١,٤٤-**
٦	**كفري (جبارة+قرة تبة)**	**٤٣٤٦٨**	**٢٧٣٥٣**	**٦٢,٩٢**	**٤,٧١**
٧	**المجموع**	**١,٣٧١,٠٣٥**	**٧٩٨٢٠٢ (*)**	**٥٨,٢١**	-

***المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٩. ٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق – مكتب انتخابات ديالى**

- **الفئة الثانية (الأقضية التي انخفضت فيها نسبة المسجلين عن المعدل ٥٨,٢١%)**

وتشمل هذه الفئة على كل من قضاء بعقوبة (٥٣,٢٨%) والتي هي أقل من المعدل العام بنسبة (-٤,٩٣%) ، وقضاء بلدروز(٥٦,٧٧%) وهي أقل عن المعدل العام بنسبة (-١,٤٤%) ، وبلغ مجموع المسجلين في أقضية هذه الفئة (٣٣٦٧٧٩) ناخباً ، بما نسبتهُ (٤٢,٢٠%) من المجموع الكلي للناخبين المسجلين في المحافظة والبالغ عددهم (٧٩٨٢٠٢) ناخباً .

ثالثاً:-مقارنة أعداد الناخبين المسجلين بالوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة في انتخابات (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

من الواضح إن ثمة زيادة حصلت في أعداد الناخبين المسجلين بين انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ ، إذ بلغ مجموع أعداد الناخبين في عموم المحافظة في انتخابات ٢٠٠٩ (٧٩٨٢٠٢) ناخباً ، في حين كان مجموع أعداد الناخبين في عموم المحافظة في انتخابات ٢٠٠٥

(*)يشمل هذا العدد مجموع ناخبي التصويت العام وناخبي التصويت الخاص(الجيش والشرطة ونزلاء السجون)

(٦٣٤٢٤٢) ناخباً ، أي إن الزيادة العددية بين انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ بلغت (١٦٣٩٦٠) ناخباً أي بنسبة (٢٠,٥٤%) خلال السنوات الأربع بين الدورتين الانتخابيتين ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الوعي الانتخابي بين سكان المحافظة وتوجههم نحو تحديث بياناتهم في السجل الانتخابي (من تجاوزت أعمارهم ١٨ سنة) ، نتيجة لحملات التوعية التي قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، فضلاً عن التحسن الملحوظ في الظروف الأمنية بعد عام ٢٠٠٨ ، إضافة الى التشجيع المستمر من قبل الأحزاب والكتل السياسية والمرشحين للمواطنين لتسجيل أسمائهم وتحديث بياناتهم في سجل الناخبين ، وعند مقارنة أعداد المسجلين في انتخابات مجلس محافظة ديالى التي جرت في عام ٢٠٠٥ مع المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ ومع تحليل بيانات الجدول (١٨) والشكل (٩) نستطيع القول :-

جدول (١٨) يمثل الفرق بين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩

ت	الأقضية	عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥	عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩	الفرق	نسبة الفرق %
١	بعقوبة	٢٤٥٣١٤	٢٦٦٤٧٣	٢١١٥٩	١٢,٩٠
٢	الخالص	١٢٣٥٤٢	١٧٥٢١٧	٥١٦٧٥	٣١,٥١
٣	المقدادية	٩٨١٧٧	١٣٤٨٤٦	٣٦٦٦٩	٢٢,٣٦
٤	خانقين	٨٣٥٨٦	١٢٤٠٠٧	٤٠٤٢١	٢٤,٦٥
٥	بلدروز	٥٩٩٩٢	٧٠٣٠٦	١٠٣١٤	٦,٢٩
٦	كفري	٢٣٦٣١	٢٧٣٥٣	٣٧٢٢	٢,٢٧
٧	المحافظة	٦٣٤٢٤٢	٧٩٨٢٠٢	١٦٣٩٦٠	%١٠٠

***المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على:المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق،مكتب انتخابات ديالى.**

شكل(٩) الفرق بين المسجلين في انتخابات عام٢٠٠٥ وانتخابات عام ٢٠٠٩.

تتتتتتتتتتت

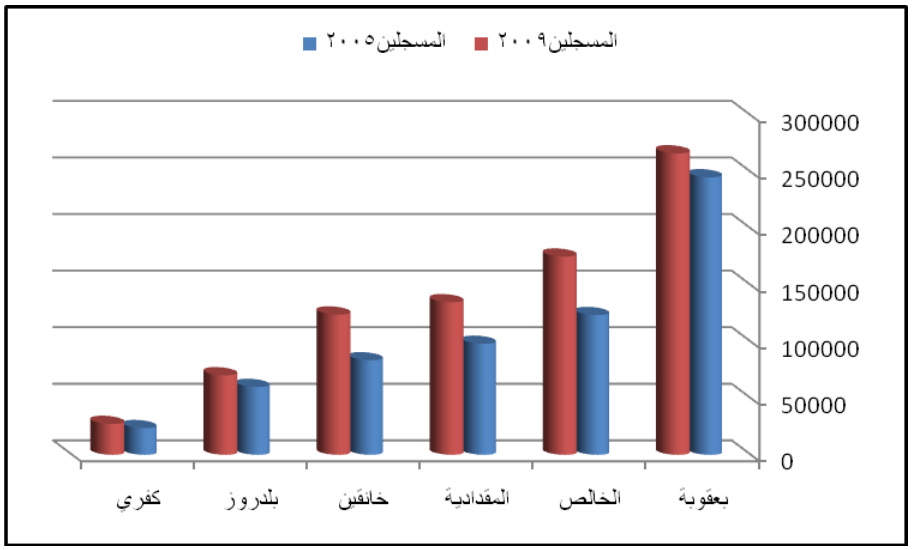

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٨).

أ – ارتفع عدد المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ بزيادة بلغت (١٦٣٩٦٠) ناخباً عن انتخابات ٢٠٠٥ ، وتباينت هذه الزيادة بين أقضية المحافظة وبنسب مختلفة .

ب – حصل قضاء الخالص على اكبر نسبة زيادة في أعداد المسجلين في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ (٣١,٥١%) أو ما يعادل (٥١٦٧٥) ناخباً من مجموع الزيادة البالغة (١٦٣٩٦٠) ناخباً ، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى انخفاض نسبة أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ بسبب الظروف الأمنية السابق ذكرها.

ج– احتل قضاء خانقين المرتبة الثانية من حيث الزيادة النسبية والعددية للناخبين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ وبواقع (٤٠٤٢١) ناخب وبنسبة (٢٤,٦٥%) عن انتخابات ٢٠٠٥ .

د– حل قضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة في زيادة أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ بـ (٣٦٦٦٩) ناخباً ، بما نسبتهُ (٢٢,٣٦%) من مجموع الزيادة البالغة (١٦٣٩٦٠) ناخباً ، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى انخفاض أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥والذين لم يتجاوز عددهم في القضاء عن(٩٨١٧٧) ناخباً .

هـ– حصل قضاء بعقوبة على نسبة زيادة في أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ وبنسبة (١٢,٩٠%) أو ما يعادل (٢١١٥٩) ناخباً عن انتخابات ٢٠٠٥ ، وتعد هذه النسبة ضئيلة بسبب عامل التهجير القسري الذي حرم العديد من العوائل من تحديث بياناتهم وتسجيل أسمائهم في سجل الناخبين .

و- سجل كل من قضائي بلدروز وكفري اقل نسبة زيادة في أعداد الناخبين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ ، إذ بلغت الزيادة في قضاء بلدروز (١٠٣١٤) ناخباً أو ما يعادل (٦,٢٩%) من مجموع الزيادة في اعدد المسجلين في عموم المحافظة ، أما قضاء كفري فلم تتجاوز الزيادة في نسبة أعداد المسجلين فيها في انتخابات ٢٠٠٩ (٢,٢٧%) وبواقع (٣٧٢٢) ناخباً فقط ، ويمكن القول إن هذه الزيادة الطفيفة في أعداد الناخبين المسجلين في قضائي بلدروز وكفري حالة طبيعية ، وذلك لان نسبة عدد سكان هذه الأقضية مقارنة مع عدد سكان المحافظة لعام ٢٠٠٩ هي (٩,٠٣%) في بلدروز و(٣,١٧%) في قضاء كفري .

رابعاً : التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية في انتخابات (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

توضح خريطة التوزيع الكثافي للناخبين العلاقة بين المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية من جهة والخصائص السكانية من جهة أخرى ، أي انه يمكن توضيح اثر المتغيرات الجغرافية وتحليلها بصورة عامة على نمط توزيع الناخبين على جميع المحافظات من خلال إخراج الكثافة الانتخابية للسكان الناخبين ، وذلك بتقسيم عدد الناخبين لكل قضاء من أقضية المحافظة على المساحة بالكيلومتر المربع لذلك القضاء ، وبتطبيق مؤشر الكثافة الانتخابية العامة على واقع حال أقضية محافظة ديالى تظهر صورة التوزيع الجغرافي لمن هم في سن المشاركة الانتخابية.

١- الكثافة الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ .

من تحليل الجدول (١٩) والخريطة (٩) يلاحظ ما يلي :-

بلغ مؤشر الكثافة الانتخابية العامة على واقع حال منطقة الدراسة (٣٩,٧٣) ناخب\كم^{٢} ، وتباينت قيم هذا المؤشر على مستوى أقضية المحافظة ، وبالنظر الى الأهمية الكبيرة للسكان في سن الانتخاب (المواطنين المؤهلين للانتخاب) باعتبارهم الشريحة الداعمة للعملية الانتخابية لذلك وجدت الدراسة أنهُ من الضروري تقسيم هذه الشريحة بحسب مؤشر الكثافة الانتخابية (ناخب\ كم^{٢}) إلى ثلاث فئات وهي كالآتي:-

جدول (١٩) التوزيع النسبي والكمي للمساحة والسكان في سن المشاركة والكثافة الانتخابية العامة في أقضية محافظة ديالى ٢٠٠٥ .

ت	الأقضية	المساحة		السكان في سن المشاركة		الكثافة الانتخابية
		كم^{٢}	%	ناخب	%	ناخب\كم^{٢}

خخخخخخخخخ

١	بعقوبة	١٦٣٠	١٠,٢١	٢٤٥٣١٤	٣٨,٦٧	١٥٠,٥٠
٢	الخالص	٢٩٩٤	١٨,٧٦	١٢٣٥٤٢	١٩,٤٧	٤١,٢٦
٣	المقدادية	١٠٣٣	٦,٤٧	٩٨١٧٧	١٥,٤٧	٩٥,٠٤
٤	خانقين	٢٤٦٦ (*)	١٥,٤٥	٨٣٥٨٦	١٣,١٧	٣٣,٩٠
٥	بلدروز	٦٢٨٠	٣٩,٣٥	٥٩٩٩٢	٩,٤٥	٩,٥٥
٦	كفري(جبارة+قرةتبة)	١٥٥٨ (**)	٩,٧٦	٢٣٦٣١	٣,٧٢	١٥,١٦
٧	المحافظة	١٥٩٦١(***)	%١٠٠	٦٣٤٢٤٢	%١٠٠	٣٩,٧٣

*** المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات : ١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق – مكتب انتخابات ديالى. ٢- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥.**

(*) تبلغ مساحة قضاء خانقين (٣٥١٢كم٢) منها (٢٤٦٦كم٢) تقع تحت إدارة الحكومة المركزية (ضمن محافظة ديالى) وتضم كل من (مركز قضاء خانقين وناحيتي جلولاء والسعدية) ، أما المساحة المتبقية (١٠٤٦كم٢) تقع تحت إدارة سلطة إقليم كوردستان منذ عام ١٩٩١ وتضم ناحيتي (ميدان وقورةتو) ولم تأخذ الدراسة بمساحة وناخبي ناحيتي ميدان و قورةتو كونهما لم تدخلا ضمن منطقة الدراسة .

(**) تبلغ مساحة قضاء كفري (٢٢٣٦كم٢) منها (١٥٥٨كم٢) تقع تحت إدارة الحكومة المركزية (ضمن محافظة ديالى) وتضم ناحيتي(جبارة و قرةتبة) أما المساحة المتبقية فإنها (٦٧٨كم٢) وهي خاضعة لإدارة سلطة إقليم كوردستان (خارج منطقة الدراسة) منذ عام ١٩٩١وتضم (مركز قضاء كفري وناحية سرقلعة) ولم تتناولها الدراسة بالحسبان كون الناخبين والمساحة ليسا ضمن منطقة الدراسة.

(***) تبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة (١٧٦٨٥كم٢)، منها (١٧٢٤كم٢) خاضعة لسلطة إقليم كوردستان العراق (من المناطق المتنازع عليها حالياً) أي أنها غير مشمولة بالدراسة كون أعداد ناخبيها ليسوا ضمن منطقة الدراسة وإنما تابعين إلى مكتب انتخابات محافظة السليمانية ، لذلك فان مساحة محافظة ديالى المشمولة بالدراسة هي (١٥٩٦١كم٢) فقط .

ذذذذذذذذذ

خريطة(9) التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات 2005 /1/30 في منطقة الدراسة .

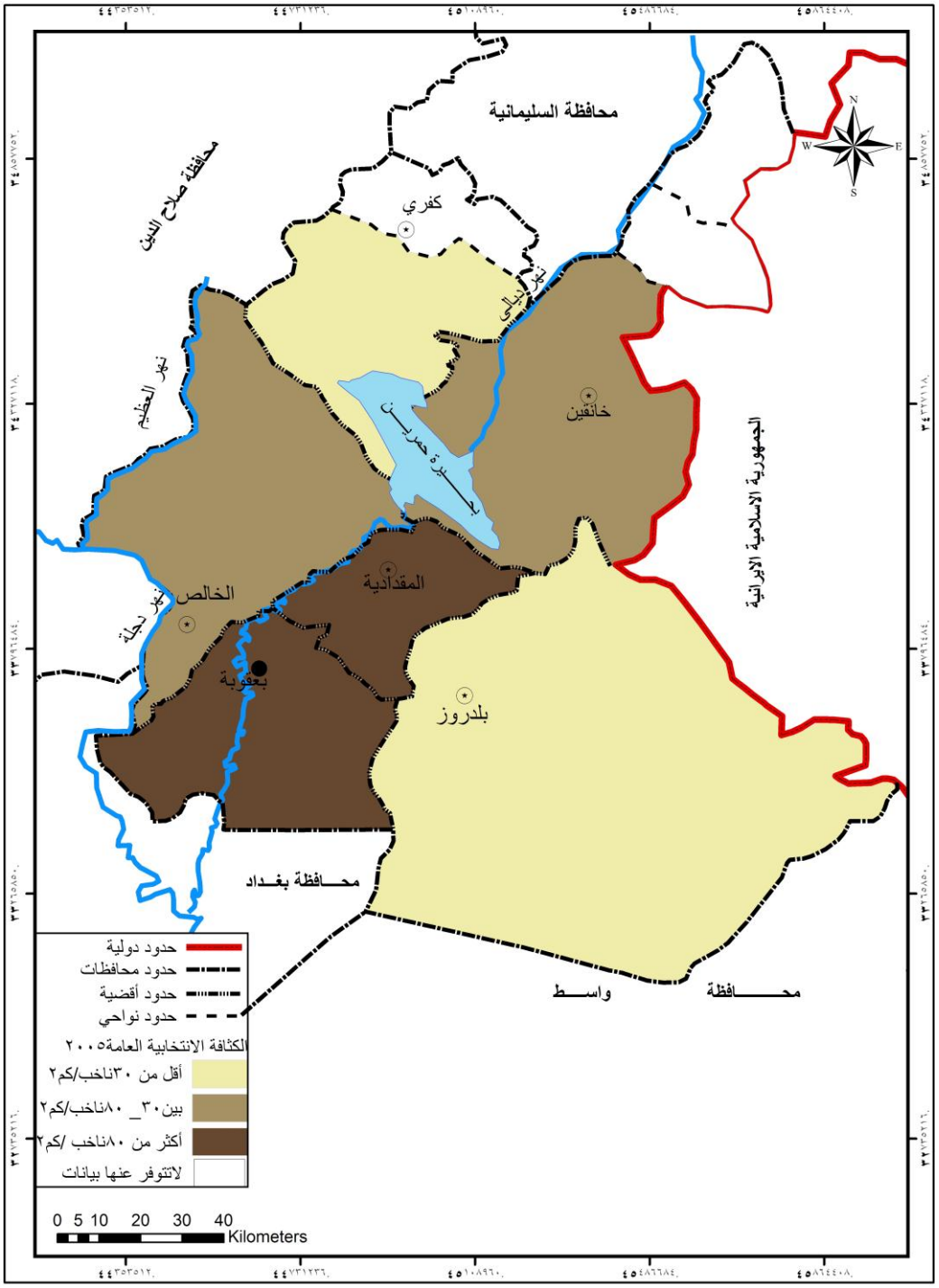

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19).

*

الفئة الأولى (أقضية ذات كثافة انتخابية عامة مرتفعة) .

وهي الفئة التي تزيد فيها الكثافة الانتخابية عن (٨٠) ناخب\كم^{٢} وتشمل هذه الفئة على كل من قضاء (بعقوبة١٥٠,٥ناخب\كم^{٢}) ، وقضاء (المقدادية ٩٥,٠٤ ناخب\كم^{٢})، ويرجع السبب في ارتفاع مؤشر الكثافة الانتخابية في هذين القضائين إلى انخفاض مساحة كل منهما مقارنة بعدد السكان الذين يحق لهم الانتخاب في هذين القضائين ، إذ تبلغ نسبة مساحة قضاء بعقوبة (١٠,٢١%) من مجموع مساحة واقع حال المحافظة ، بينما يشكل قضاء المقدادية (٦,٤٧%) من مجموع مساحة واقع حال المحافظة ، وبالمقابل ترتفع نسبة السكان في سن الانتخاب في هذين القضائين فهي (٣٨,٦٧% و ١٥,٤٧%) في بعقوبة والمقدادية على التوالي من إجمالي عدد الناخبين في عموم المحافظة .

*** الفئة الثانية (أقضية ذات كثافة انتخابية عامة متوسطة) .**

إذ تتراوح الكثافة الانتخابية العامة ضمن هذه الفئة بين (٣٠) شخص مؤهل للانتخاب\كم^{٢} و(٨٠) شخص مؤهل للانتخاب\كم^{٢}، وتضم هذه الفئة كلاً من قضاء الخالص وبواقع (٤١,٢٦) ناخب\كم^{٢} وقضاء خانقين وبواقع (٣٣,٩٠) ناخب\كم^{٢} ، ونشاهد إن هذه الفئة قد شملت الأقضية التي تقارب فيها نسبة المساحة من عموم المحافظة مع نسبة الناخبين في عموم منطقة الدراسة ، إذ بلغت نسبة السكان في سن الانتخاب (١٩،٤٧% و ١٣،١٧%) في كل من قضاء الخالص وقضاء خانقين على التوالي ، بينما بلغت نسبة المساحة في هذين القضائين (١٨,٧٦% و ١٥,٤٥%) على التوالي من إجمالي مساحة واقع حال المحافظة.

*** الفئة الثالثة (أقضية ذات كثافة انتخابية عامة منخفضة) .**

وتشمل هذه الفئة على الأقضية التي انخفض فيها مؤشر الكثافة الانتخابية عن (٣٠) ناخب\كم^{٢} وتضم هذه الفئة كل من قضائي بلدروز وكفري (٩,٥٥ ناخب\كم^{٢} و ١٥,١٦ ناخب\كم^{٢}) على التوالي ، ويعود السبب في انخفاض مؤشر الكثافة الانتخابية في هذه الأقضية إلى اتساع مساحتها والمصحوبة بانخفاض نسبة سكانها ممن هم في سن الانتخاب ، إذ بلغت نسبة ما تشغلهُ هذه الأقضية من إجمالي مساحة واقع حال المحافظة(٩,٧٦% في كفري و ٣٩,٣٥% في بلدروز) ، في حين كانت نسبة سكان هذين القضائين في سن الانتخاب (٩,٤٥% في بلدروز و ٣,٧٢% في قضاء كفري) .

٢- الكثافة الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١ .

غغغغغغغغغ

من خلال جدول (٢٠) نجد أن الكثافة الانتخابية العامة في انتخابات ٢٠٠٩ ارتفعت في جميع أقضية منطقة الدراسة بسبب ارتفاع عدد السكان المسجلين (في سن الانتخاب) بسبب تحديث بياناتهم في سجل الناخبين مع ثبات مساحة الأقضية التي تتألف منها المحافظة ، وبالتالي ارتفاع قيمة مؤشر الكثافة الانتخابية في كل قضاء ، كما ارتفع مؤشر الكثافة الانتخابية العامة في عموم المحافظة عما كان عليه في انتخابات ٢٠٠٥ إذ سجل مؤشر الكثافة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ لعموم المحافظة (٥٠) ناخب\كم^{٢} بعد إن كان هذا المؤشر (٣٩,٧٣) ناخب\كم^{٢} في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، إلا إن هذا المؤشر يتباين بين أقضية منطقة الدراسة إذ سجل أعلى قيمة لهُ في قضاء بعقوبة (١٦٣،٤٨) ناخب\كم^{٢} في حين جاءت أدنى قيمة لهذا المؤشر في قضاء بلدروز (١١،١٩) ناخب\كم^{٢} بسبب اتساع مساحتهُ وانخفاض كثافتهُ السكانية .

جدول (٢٠)التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والسكان في سن المشاركة والكثافة الانتخابية ٢٠٠٩

ت	الاقضية	المساحة		السكان في سن المشاركة		الكثافة الانتخابية
		كم^{٢}	%	ناخب	%	ناخب\كم^{٢}
١	بعقوبة	١٦٣٠	١٠,٢١	٢٦٦٤٧٣	٣٣,٣٨	١٦٣,٤٨
٢	الخالص	٢٩٩٤	١٨,٧٦	١٧٥٢١٧	٢١,٩٥	٥٨,٥٢
٣	المقدادية	١٠٣٣	٦,٤٧	١٣٤٨٤٦	١٦,٨٩	١٣٠,٥٣
٤	خانقين	٢٤٦٦	١٥,٤٥	١٢٤٠٠٧	١٥,٥٣	٥٠,٢٨
٥	بلدروز	٦٢٨٠	٣٩,٣٥	٧٠٣٠٦	٨,٨٠	١١,١٩
٦	كفري(جبارة+قرتبة)	١٥٥٨	٩,٧٦	٢٧٣٥٣	٣,٤٢	١٧,٥٥
٧	المحافظة	١٥٩٦١	%١٠٠	٧٩٨٢٠٢	%١٠٠	٥٠,٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : ١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق- مكتب انتخابات ديالى. ٢- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ .

ومن الجدول (٢٠) والخريطة (١٠) نستطيع إن نميز ثلاث فئات من أقضية منطقة الدراسة بحسب قيمة مؤشر الكثافة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ وكالآتي:-

***الفئة الأولى (أقضية ذات كثافة انتخابية عامة مرتفعة) .**

وتشمل هذه الفئة الأقضية التي يزيد فيها مؤشر الكثافة الانتخابية عن (٨٠ شخص في سن الانتخاب \كم^{٢}) وتضم هذه الفئة كل من قضائي (بعقوبة ١٦٣,٤٨ناخب\كم^{٢} والمقدادية ١٣٠,٣ ناخب\كم^{٢}) ، إذ يغلب على هذين القضائين الطابع الحضري مما يؤدي إلى استقطاب أعداد كبيرة من

السكان ، نتيجة لقرب قضاء بعقوبة (مركز المحافظة) من العاصمة بغداد ، فضلاً عن توفر المياه والأراضي الزراعية الخصبة والبساتين في قضاء المقدادية ، مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في سن الانتخاب مقارنةً بمساحة هذه الأقضية ، حيث جاءت مساحة قضائي بعقوبة والمقدادية (١٠,٢١% و ٦,٤٧%) على التوالي من مجموع مساحة واقع حال المحافظة .

***الفئة الثانية (أقضية ذات كثافة انتخابية عامة متوسطة) .**

وهي الفئة التي تتراوح فيها قيمة مؤشر الكثافة الانتخابية بين (٣٠-٨٠) ناخب\كم^{٢}، وتضم هذه الفئة كل من قضائي الخالص (٥٨,٥٢) ناخب\كم^{٢} وخانقين (٥٠,٢٨) ناخب\كم^{٢} ، إذ نلاحظ إن هذه الفئة تشمل الأقضية التي تتقارب فيها نسب من هم في سن الانتخاب مع ما تشغلهُ من مساحة ، إذ بلغت نسبة المساحة التي يشغلها قضائي الخالص وخانقين (١٨,٧٦% و ١٥,٤٥%)على التوالي من مجموع مساحة واقع حال المحافظة في حين جاءت نسبة من هم في سن الانتخاب في هذين القضائين (٢١,٩٥% و ١٥,٥٣%) من مجموع الناخبين في المحافظة.

***الفئة الثالثة (أقضية ذات كثافة انتخابية عامة منخفضة)**

تضم هذه الفئة الاقضية التي يقل فيها مؤشر الكثافة الانتخابية عن (٣٠) ناخب\كم٢ وينضوي تحت هذه الفئة قضائي بلدروز (١١،١٩ناخب\كم٢) وكفري (١٧،٥٥ناخب\كم٢) ، ويعود سبب انخفاض الكثافة الانتخابية في أقضية هذه الفئة إلى اتساع المساحة التي يشغلها هذين القضائين وخاصةً قضاء بلدروز (٣٩،٣٥%) من مساحة واقع حال المحافظة ، في حين كانت نسبة من هم في سن الانتخاب في نفس القضاء (٨،٨٠%) من مجموع الناخبين المسجلين في المحافظة .

ففففففففف

خريطة (10) التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات 2009 /1/31 في منطقة الدراسة .

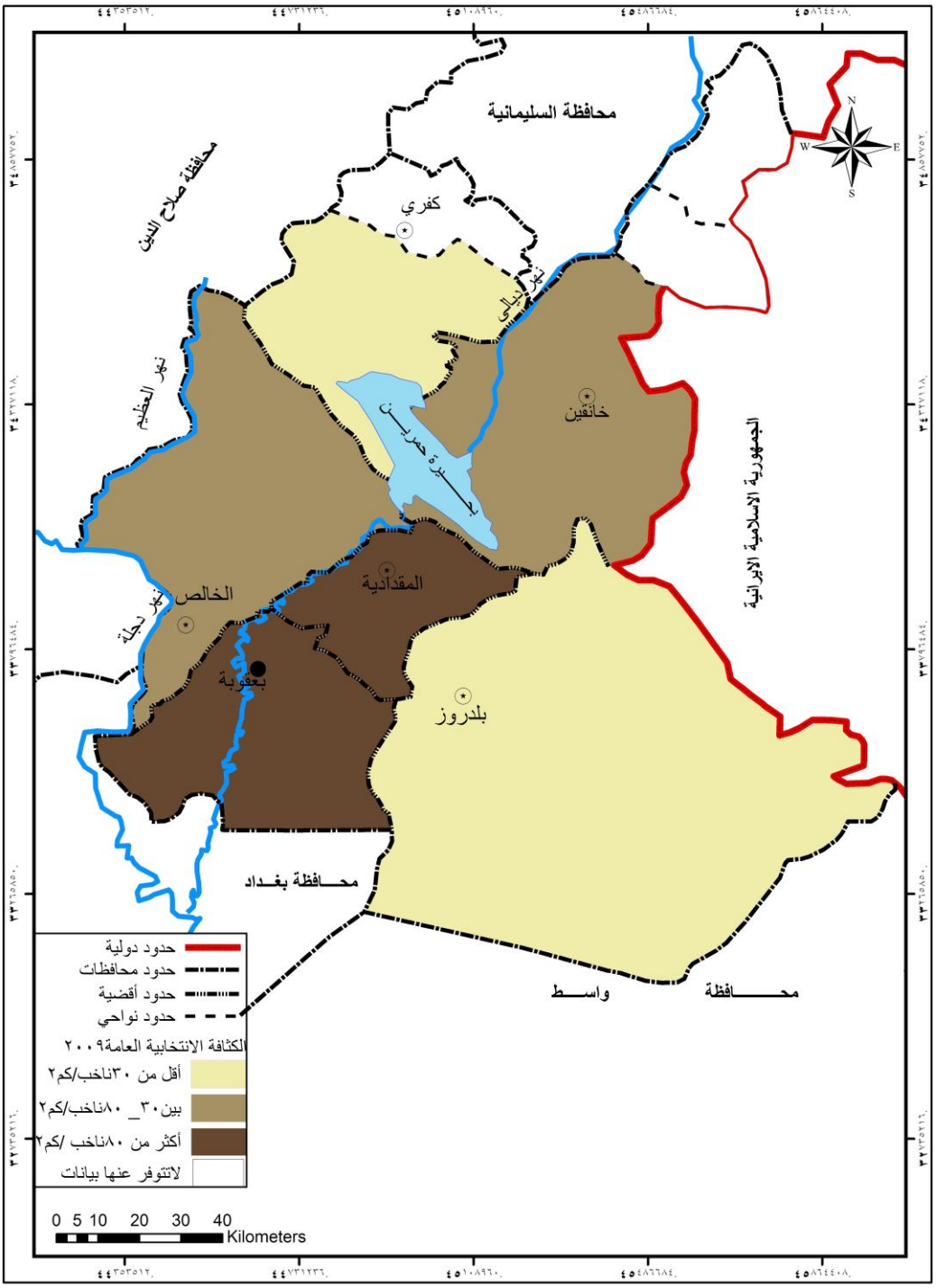

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20).

االمبحـ

ث الثاني

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

تمثل الدوائر الانتخابية إحدى صور التنظيم المكاني في أي مجتمع ، فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تحديد حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية لغايات انتخابية داخل الدولة بصورة واضحة ، حتى يتسنى تمثيل كافة الناخبين في المجالس النيابية والمحلية بعدد من الأعضاء يتناسب مع حجم الناخبين لكل منطقة ، والمقصود بالدائرة الانتخابية: المنطقة الجغرافية التي يتم تحديدها لغرض الانتخابات ، وتضم أعداد معينة من الناخبين ، ومقاعد محددة في المجلس أو الهيئة التي يراد انتخاب أعضائها ، ويتنافس على تمثيلها عدة مرشحين أو كيانات سياسية ، وتختلف الدوائر الانتخابية من حيث مساحتها وعدد المقاعد المخصصة لها ، فضلاً عن التباين في أحجام سكانها ، تبعاً لنوع النظام الانتخابي والأسس القانونية المتبعة في توزيع مقاعد كل مجلس[١]. وقد تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية يصل عددها إلى عدد أعضاء البرلمان الوطني في ظل نظام الدائرة الفردية والانتخاب بالأغلبية كما هو الحال في جمهورية اليمن ، وقد تعد الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة في ظل نظام التمثيل النسبي ، كما هو الحال في انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٥ والتي تزامنت مع انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في العراق[٢].

أولاً :- أهم الأسس والمعايير المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية .

تحتاج عملية إجراء الانتخابات في أي دولة إلى تقسيم تلك الدولة إلى دوائر انتخابية ، وتحديد مواقع مراكز الاقتراع داخل كل دائرة من الدوائر الانتخابية ، وغالباً ما تكون الدوائر الانتخابية كبيرة (على مستوى محافظة كاملة) ، أي تكون كل محافظة دائرة انتخابية واحدة بحد ذاتها ، وأحياناً تقسم المحافظة الواحدة (في حالة كونها محافظة كبيرة) ، إلى عدة دوائر انتخابية، بسبب اتساع النطاق الجغرافي للدائرة الانتخابية الواحدة[٣] ، وتزداد أهمية تقسيم الدوائر الانتخابية في الدول التي تعتمد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة ، كونها بحاجة إلى إعادة رسم حدود هذه الدوائر بشكل دوري بسبب التغيرات الديموغرافية التي تطرأ في الدولة ، والتي غالباً ما تكون موضع خلاف بين الكيانات السياسية ، لذا يجب على السلطات

---

[١] شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

[٢] جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص٨٧-٨٨ .

[٣] محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص٤٤ .

المختصة بالتقسيم ، تحقيق مبدأ العدالة في تمثيل كافة سكان الإقليم الجغرافي أو الوحدة الإدارية تمثيلاً يتناسب مع أحجامها الفعلية . ومن أهم المعايير والأسس القانونية التي يتم اعتمادها في رسم الدوائر الانتخابية وتحديدها هي :-

١ – المعيار الدستوري والقانوني .

ويتم ذلك عن طريق تحديد حجم الدائرة الانتخابية وشكلها وعدد مقاعدها في الدستور أو القوانين الانتخابية ، كما حصل في انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٥ ، عندما تم تحديد العراق كدائرة انتخابية واحدة وحدد عدد أعضاء مجلس كل محافظة بـ (٤١) مقعداً باستثناء العاصمة بغداد بـ (٥١) مقعداً .

٢ – المعيار الإداري (الجغرافي) .

وذلك بجعل كل وحدة إدارية سواء كانت محافظة أو مقاطعة أو ولاية أو إقليم ، دائرة انتخابية مستقلة ، يحدد لها عدد مقاعد المجلس المحلي (مجلس المحافظة) أو عدد من المقاعد في البرلمان الوطني (المجلس النيابي) ، ومن الممكن تقسيم الدوائر الانتخابية بحسب الوحدات الإدارية الأصغر (الأقضية أو النواحي) ، وبمعنى آخر يتم تحديد المكان (الإقليم) بوصفه عاملاً رئيساً في تحديد الدوائر الانتخابية ورسمها وفقاً للحدود الإدارية الرسمية [١] .

٣ – المعيار السكاني .

يعد حجم السكان من أكثر المعايير الجغرافية أهمية في تحديد الدوائر الانتخابية ورسمها، وذلك بأن يمثل كل مقعداً من مقاعد المجلس حجماً معيناً من السكان ، وعادةً ما يكون عدد مقاعد الدوائر الانتخابية متماشياً مع الحجم السكاني في كل دائرة انتخابية [١] ، ففي انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأولى التي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ تم اعتماد المعيار الدستوري والقانوني وذلك باعتبار جميع محافظات العراق دائرة انتخابية واحدة وفقاً لقانون الانتخابات العراقية رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ [٢] ، والذي صدر في زمن سلطة الائتلاف المؤقتة (في عهد بريمر) ، وبغض النظر عن (المعيار السكاني) والفارق الكبير في حجم السكان والناخبين والمساحة الجغرافية للمحافظات وذلك بتخصيص (٤١) مقعداً لكل

---

[١] شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، مصدر سابق ، ص ١١٧–١١٨ .

[١] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص١٠٤ .

[٢] طارق حرب ، المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٦.

مجلس محافظة ، باستثناء العاصمة بغداد التي أضيفت لها (١٠) مقاعد لتصبح (٥١) مقعداً ، نظراً الى كبر حجم سكانها مقارنةً مع بقية المحافظات ، ومع ذلك فان إضافة (١٠) مقاعد لمجلس محافظة بغداد لم يكن على أساس المعيار السكاني ، إذ لم ينص القانون على زيادة مقعداً لكل عدد معين من السكان ، بل أضيفت لها المقاعد بشكل اعتباطي ، وبعد إصدار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم عام ٢٠٠٨ تم اعتماد المعيار الإداري (الجغرافي) في تحديد الدوائر الانتخابية ، وذلك بجعل كل محافظة من محافظات العراق دائرة انتخابية مستقلة ، وتتنافس الكتل والأحزاب والكيانات السياسية فيها وفق نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المفتوحة ، أي إن المحافظات لم يتم تقسيمها إلى دوائر فرعية ، مع الأخذ بالمعيار القانوني الذي نص على أن يخصص (٢٥) مقعداً لكل مجلس محافظة ، مهما صغرت مساحتها وحجم سكانها ، وفي الوقت نفسه تم إشراك العامل السكاني للمحافظات ، باعتباره عاملاً ثانوياً ، وذلك بزيادة مقعداً واحداً لكل (٢٠٠) ألف نسمة من السكان لما زاد عن نصف مليون نسمة [٣] .

وخلاصة القول إن المعيار الدستوري والقانوني قد انفرد في تحديد العراق بوصفه دائرةً انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأولى عام ٢٠٠٥ ، في حين اشترك المعيار الإداري والسكاني والقانوني في تحديد الدائرة الانتخابية الواحدة ورسمها وتحديد عدد مقاعد مجلس كل دائرة انتخابية (كل محافظة من محافظات العراق) في انتخابات مجالس المحافظات العراقية الثانية عام ٢٠٠٩ .

ثانياً : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية(مراكز الاقتراع) في انتخابات مجلس محافظة ديالى

تعد دراسة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية [*] جزءاً مهماً في جغرافية الانتخابات ، شأنها في ذلك شأن دراسة وتحديد ورسم الدوائر الانتخابية وأنماط التصويت وتحديد مناطق الدعم التصويتي للقوائم المشاركة في الانتخابات، وان عملية تحديد مراكز الاقتراع ودراستها في كل دائرة انتخابية(محافظة) تتطلب جملة من الشروط والضوابط والتي يمكن إجمالها بالآتي[١]:-

---

[٣] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٧٠) لعام ٢٠٠٨

[*] المقصود بالمركز الانتخابي (مركز الاقتراع) هو المكان الذي تحددهُ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعدد معين من الناخبين ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة للإدلاء بأصواتهم في يوم الاقتراع .

(١) حيدر عبد الأمير رزوق ، مصدر سابق ، ص١٠٥ .

[٢] شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، مصدر سابق ، ص١١٨.

١- عدد الناخبين في كل مركز انتخابي كحد أقصى وحد أدنى .
٢- مراعاة الاعتبارات الخاصة بسهولة الوصول ، بالنظر إلى الصعوبات التي قد تنشأ من البعد الجغرافي عند المشاركة في الانتخابات والإدلاء بالأصوات من قبل المواطنين .
٣- أخذ الاعتبارات الخاصة بكثافات السكان ومساحة المنطقة والمظاهر الطبيعية فيها والحدود الإدارية القائمة .

ويقسم كل مركز انتخابي إلى عدة محطات انتخابية بحسب عدد الناخبين ، وقد اعتمدت المفوضية العليا على بيانات وتقسيمات مراكز التموين التابعة لوزارة التجارة والخاصة بالبطاقة التموينية ، لتحديد مواقع المراكز الانتخابية وتوزيعها على المناطق العمرانية ، وأهملت التقسيمات الإدارية للدائرة الانتخابية (المحافظة) من حيث الأقضية والنواحي التي تتكون منها منطقة الدراسة ، ويضم المركز التمويني عدداً من وكلاء البطاقة التموينية ، ويختص كل وكيل بعدد غير محدد من الأسر ، من غير وجود أي معايير تحدد عدد تلك الأسر ، فغالباً ما يشمل المركز التمويني الواحد سكان قضاء أو ناحية بأكملها ، في حين تقسم المدن الكبرى إلى مراكز فرعية [٢] .

وقد اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هذا التقسيم (على أساس البطاقة التموينية) لكي توزع على أساسه المراكز الانتخابية ، كي يتسنى لكل ناخب الإدلاء بصوتهِ في اقرب نقطة ممكنة ، متخذة من المدارس مراكز انتخابية ، لأنه تنتشر في كافة الأحياء والنواحي والقرى البعيدة ، ففي انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأولى ٢٠٠٥ بلغ إجمالي المركز الانتخابية في العراق (٥١٨٢) مركزاً انتخابياً ، حصلت محافظة ديالى منها على (٢٥٧) مركزاً انتخابياً بما نسبتهُ (٤,٩٥%) من إجمالي عدد المراكز الانتخابية في العراق ، ويعد حجم السكان الذي يحق لهم الانتخاب (المسجلين) هو العامل الرئيس في تحديد عدد مراكز الاقتراع داخل منطقة الدراسة ، فضلاً عن عوامل أخرى تم الإشارة إليها مسبقاً ومنها العامل الأمني ، الذي كان لهُ دورٌ كبيرٌ في عملية توزيع المراكز الانتخابية الخاصة بانتخابات ٢٠٠٥[١] ، أما انتخابات مجالس المحافظات في العراق ٢٠٠٩ فقد بلغ مجموع أعداد المراكز الانتخابية المخصصة لهذه الانتخابات (٦٣٨٠) مركزاً انتخابياً ، حصلت منطقة الدراسة منها على (٣٤٨) مركزاً انتخابياً بما نسبتهُ (٥,٤٥%) من إجمالي عدد المراكز الانتخابية في العراق .

---

[١] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى .**

من خلال ما سبق نستطيع القول إن عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ازداد عن عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ بـ(١٨،٧٧%) وتتزامن هذه الزيادة مع زيادة عدد مراكز الاقتراع المخصصة لانتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٩ بـ (١١٩٨) مركزاً انتخابياً ، عن انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٥ في عموم العراق .

١ – التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في منطقة الدراسة .

بلغ عدد مراكز الاقتراع المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى في دورتهِ الأولى ٢٠٠٥ (٢٥٧)[*] مركزاً انتخابياً (بواقع ١٣٧٧ محطة اقتراع) ، موزعة على الوحدات الإدارية بأعداد ونسب متفاوتة ، وقد اعتمد هذا التوزيع بصورة عامة على توزيع السكان المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب والبالغة عددهم آنذاك (٦٣٤,٢٤٢) نسمة ، أي أن متوسط عدد الناخبين لكل مركز انتخابي في هذه الدورة الانتخابية بلغ (٢٤٦٧) ناخباًامركزاً[*] .

وبتحليل الجدول (٢١) نجد أن هناك تبايناً كبيراً في توزيع المراكز الانتخابية بين أقضية المحافظة ، وأن عملية توزيع هذه المراكز لم تكن دقيقة على أساس نصيب كل قضاء بحسب أعداد السكان المؤهلين للانتخاب ، وبالتالي ظهور مثل هذه التباينات في عملية توزيع مراكز الاقتراع ، ويمكن توضيح ذلك بالآتي :-

جدول (٢١)

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠

ت	الأقضية	عدد المسجلين	النسبة %	عدد المراكز الانتخابية	النسبة %	متوسط ناخبامركز	العدد المقرر للمراكز الانتخابية[**]

---

[*] يشمل هذا العدد مراكز الاقتراع العام ومراكز الاقتراع الخاص (تصويت الجيش والشرطة والسجناء) .

[*] تم احتساب مؤشر متوسط أعداد الناخبين لكل مركز انتخابي (ناخب \ مركز) عن طريق المعادلة التالية =

أعداد الناخبين في المحافظة

عدد مراكز الاقتراع في المحافظة

[**] تم التوصل إلى العدد المقرر للمراكز الانتخابية في كل قضاء عن طريق تطبيق المعادلة التالية :

١	بعقوبة	٢٤٥٣١٤	٣٨,٦٧	٩٥	٣٦,٩٦	٢٥٨٢	٩٩
٢	الخالص	١٢٣٥٤٢	١٩,٤٧	٥٢	٢٠,٢٣	٢٣٧٥	٥٠
٣	المقدادية	٩٨١٧٧	١٥,٤٧	٤٣	١٦,٧٣	٢٢٨٣	٤٠
٤	خانقين	٨٣٥٨٦	١٣,١٧	٣٢	١٢,٤٥	٢٦١٢	٣٤
٥	بلدروز	٥٩٩٩٢	٩,٤٥	٢٤	٩,٣٣	٢٤٩٩	٢٤
٦	كفري(قرةتبة+جبارة)	٢٣٦٣١	٣,٧٢	١١	٤,٢٨	٢١٤٨	١٠
٧	المجموع	٦٣٤٢٤٢	%١٠٠	٢٥٧	%١٠٠	٢٤٦٧	٢٥٧

*** المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : ١- بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق – مكتب انتخابات ديالى . ٢- النسب من عمل الباحث .**

أ – تصدر قضاء بعقوبة بقية أقضية منطقة الدراسة من حيث عدد المراكز الانتخابية ، إذ كانت حصته أكثر من ثلث المراكز الانتخابية في المحافظة وبواقع (٩٥) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٣٦,٩٦%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لهذه الانتخابات في عموم المحافظة والبالغ عددها(٢٥٧) مركزاً انتخابياً ، أما بالنسبة لعدد المسجلين في القضاء (الذين يحق لهم الانتخاب) فقد بلغ (٢٤٥٣١٤) نسمة وبنسبة (٣٨,٦٧%) من مجموع السكان المؤهلين للانتخاب في عموم المحافظة ، أما عدد المراكز الانتخابية المقررة ومن خلال النظر إلى نسبة المراكز الانتخابية المخصصة للقضاء ونسبة المسجلين ، فنجد أن نسبة المسجلين في قضاء بعقوبة تزيد عن نسبة المراكز الانتخابية ، لذا جاء عدد المراكز الانتخابية المقررة لهذه الانتخابات (٩٩) مركزاً انتخابياً في قضاء بعقوبة .

ب – يأتي قضاء الخالص بالمرتبة الثانية بين أقضية المحافظة من حيث عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، إذ بلغت (٥٢) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٢٠,٢٣%) من مجموع مراكز الاقتراع في المحافظة ، أما بالنسبة لعدد المسجلين في القضاء فقد بلغ (١٢٣٥٤٢) نسمة وبنسبة (١٩,٤٧%) من مجموع سكان المحافظة المؤهلين للانتخاب ، إذ نجد إن نسبة المسجلين في القضاء تقل قليلاً عن نسبة المراكز الانتخابية في القضاء لذلك جاء عدد المراكز الانتخابية المقررة (٥٠) مركزاً انتخابياً أي أن قضاء الخالص قد حصل على (٢) مركزين انتخابيين زيادةً على حصتهِ المقررة وهذا يعني أضطراباً في توزيع المركز الانتخابية.

= **أعداد الناخبين في القضاء**

المتوسط العام (ناخب\مركز)

ccccccccccc

ج – أما قضاء المقدادية فقد حصل على (٤٣) مركزاً انتخابياً وبنسبة (١٦,٧٣%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، في حين كان عدد المسجلين في القضاء (٩٨١٧٧) نسمة وبنسبة (١٥,٤٧%) ، وكان عدد المراكز المقررة لهذا القضاء (٤٠) مركزاً انتخاباً ، أي أن قضاء المقدادية قد حصل على (٣) مركز انتخابية أكثر من حصتهِ المقررة وهذا أيضاً يدل على سوء في توزيع المراكز الانتخابية .

د– أحتل قضاء خانقين المرتبة الرابعة بين أقضية المحافظة من حيث عدد المراكز الانتخابية لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، إذ بلغ عدد المراكز في القضاء (٣٢) مركزاً انتخابياً وبنسبة (١٢,٤٥%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، بينما كان عدد المسجلين في القضاء (٨٣٥٨٦) نسمة وبنسبة (١٣,١٧%) من مجموع السكان المسجلين في المحافظة ، ومن مقارنة نسبة المراكز الانتخابية ونسبة السكان المسجلين نجد أن القضاء يحتاج إلى (٢) مركزين انتخابيين لتتماشى نسبة المسجلين ونسبة المراكز الانتخابية بحسب المعدل العام لمتوسط (ناخب\مركز) والبالغ (٢٤٦٧ ناخب لكل مركز انتخابي) .

و– جاءت حصة كل من قضاء بلدروز وقضاء كفري (قرةتبة+جبارة) من المراكز الانتخابية مقاربة إلى حصتهما من المسجلين ، وهي (٢٤) مركزاً انتخابياً لقضاء بلدروز وبنسبة (٩,٣٣%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، وعدد المسجلين فيها (٥٩٩٩٢) نسمة، وبما يعادل (٩,٤٥%) من مجموع المسجلين في المحافظة ، ويرجع السبب في قلة عدد المركز الانتخابية إلى كبر مساحة القضاء التي لا تتناسب مع عدد السكان، بسبب المساحات الصحراوية الكبيرة المنتشرة في القضاء وبالتالي قلة الاستيطان البشري فيه مما أدى إلى قلة أعداد المراكز الانتخابية. وفي قضاء كفري (قرةتبة+جبارة) بلغ عدد مراكز الاقتراع المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ (١١) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٤,٢٨%) من المراكز الانتخابية في المحافظة ، أما بالنسبة للمسجلين في هذا القضاء فقد بلغ عددهم (٢٣٦٣١) نسمة ، أو ما يعادل (٣,٧٢%) من السكان المسجلين في المحافظة ، لذا جاء عدد المراكز الانتخابية المقررة لهذه الانتخابات في القضاء (١٠) مركز انتخابية ، ويرجع السبب في انخفاض عدد السكان المسجلين في القضاء إلى عامل الهجرة إلى إقليم كردستان ، فضلاً عن استقطاع أجزاء كبيرة من القضاء وإلحاقها بمناطق الحكم الذاتي منذ عام ١٩٩١ .

ومن الجدير بالذكر أن انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ شملت على (١٣٧٧) محطة اقتراع موزعة على المراكز الانتخابية في أقضية المحافظة[*] ، إذ شملت مراكز الاقتراع في قضاء بعقوبة على (٥٢٧) محطة اقتراع وبنسبة (٣٨,٢٧%) من مجموع محطات الاقتراع في المحافظة ، و (٢٦٧) محطة اقتراع في قضاء الخالص وبنسبة (١٩,٣٨%) وقضاء المقدادية (٢١٩) محطة اقتراع أو ما يعادل (١٥,١٤%) وقضاء خانقين (١٨١) محطة اقتراع وبنسبة (١٣,٠٧%) وقضاء بلدروز (١٣٢) محطة اقتراع وبنسبة (٩,٥٨%) وقضاء كفري (٥١) محطة اقتراع وبنسبة (٣,٧٠%) من مجموع محطات الاقتراع في المحافظة .

ومما سبق نستطيع القول إن هنالك تبايناً بين أقضية المحافظة من حيث توزيع مراكز الاقتراع لانتخابات ٢٠٠٥ ، ومن الجدول (٢١) والخريطة (١١) يمكن توضيح ذلك التباين من خلال تحديد ثلاث فئات من أقضية المحافظة بحسب نسب توزيع المراكز الانتخابية لانتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ وكالاتي :-

- **الفئة الأولى (أقضية يزيد فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ٢٠%) .**

وتضم كل من قضاء بعقوبة الذي بلغ عدد المراكز الانتخابية فيه(٩٥) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٣٦,٩٦%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، وقضاء الخالص الذي كانت حصتهُ من المراكز الانتخابية (٥٢) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٢٠,٢٣%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ .

- **الفئة الثانية (أقضية تتراوح فيها نسبة المراكز الانتخابية بين١٠%-٢٠%)**

وتشتمل هذه الفئة على كل من قضاء المقدادية وقضاء خانقين ، إذ بلغ عدد المراكز الانتخابية في قضاء المقدادية (٤٣) مركزاً انتخابياً وبنسبة (١٦,٧٣%) من مجموع المراكز الانتخابية في منطقة الدراسة ، في حين جاءت حصة قضاء خانقين (٣٢) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (١٢,٤٥%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ .

- **الفئة الثالثة (أقضية تقل فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ١٠%)**

تضم هذه الفئة كل من قضائي بلدروز وكفري (جبارة+قرة تبة) ، إذ جاء عدد المراكز الانتخابية لقضاء بلدروز (٢٤) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٩,٣٣%) من مجموع مراكز المحافظة ، في حين احتل قضاء كفري المرتبة الأخيرة من بين أقضية المحافظة من حيث عدد مراكز الاقتراع المخصصة لهُ

---

[*] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .**

فـي انتخابـات ٢٠٠٥ ، إذ بلغت (١١) مركـزاً انتخابيـاً أو مايعـادل (٤,٢٨%) مـن مجمـوع المراكـز الانتخابية في المحافظة .

ككككككككك

خريطة(11) التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى 2005/1/30 حسب الاقضية .

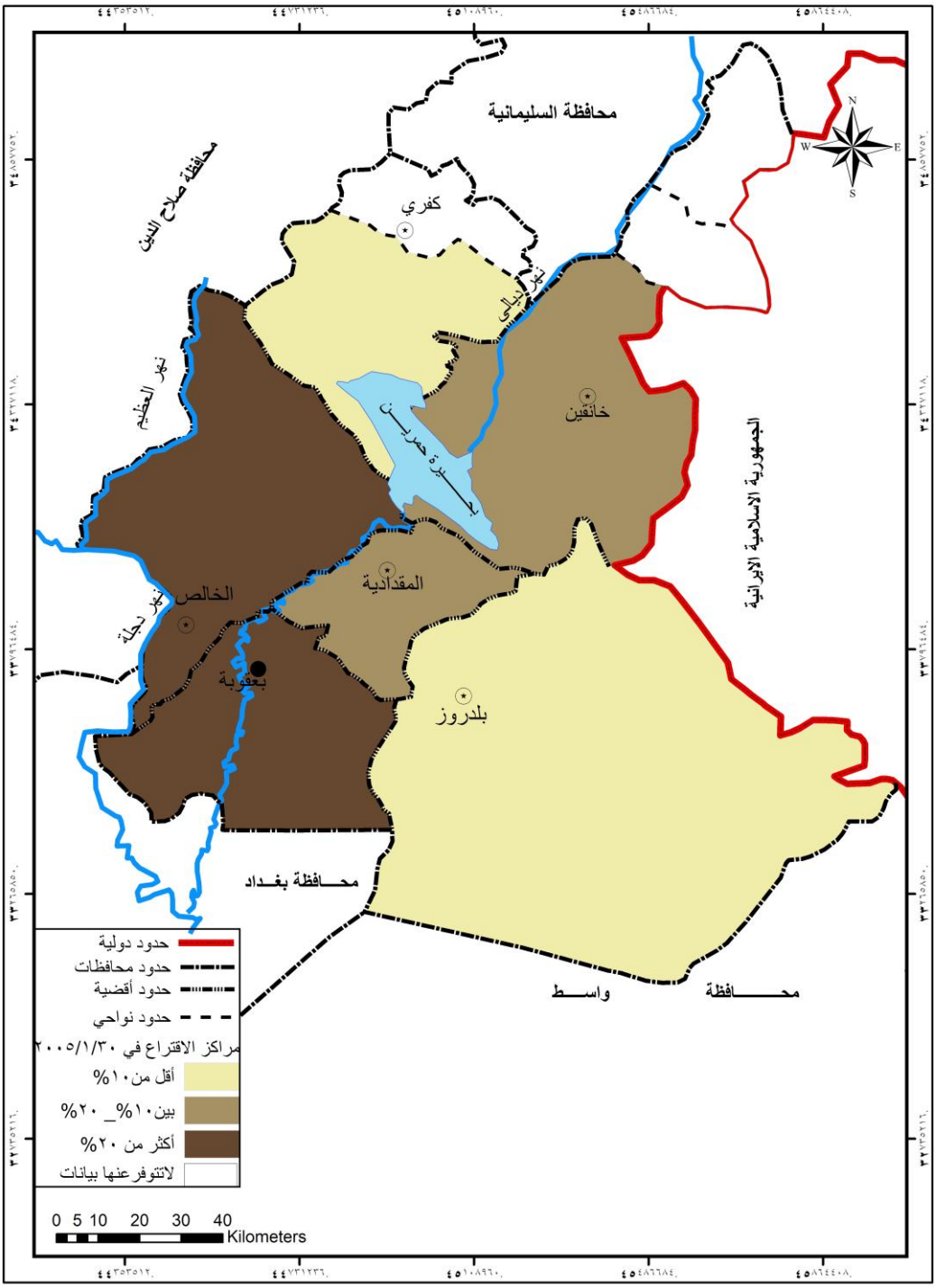

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (21)

وعند

لللللللللل

تطبيقنا لمعادلة تحليل صلة الجوار[*] على التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، نجد أن قيمة صلة الجوار (ل=٠,٠٠٤٠) وهذه القيمة تدل على تقارب وعدم تشتت في توزيع المراكز الانتخابية في المحافظة ويعود السبب في ذلك إلى تركز السكان في مراكز الأقضية والنواحي ومركز المحافظة (بعقوبة) وبالقرب من مصادر المياه المتمثلة بنهر ديالى والجداول المتفرعة منهُ وبالتالي إقامة مستوطنات سكانية كثيفة والتي بدورها تحتاج إلى مراكز اقتراع متقاربة تبعاً لتركز السكان وكثافتهم .

٢- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في منطقة الدراسة

بعد إن تم فتح (٥١٨٢) مركزاً انتخابياً داخل العراق وخارجهُ لإجراء انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٥ ، وكانت حصة محافظة ديالى منها (٢٥٧) مركزاً انتخابياً [**]، أي بنسبة (٤,٩٥%) من مجموع المراكز الانتخابية في القطر ، ارتفع عدد المراكز الانتخابية المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٩/١/٣١ إلى (٦٣٨٠) مركزاً انتخابياً ، أي بزيادة قدرها (١١٩٨) مركزاً انتخابياً عن انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ ، وكانت حصة المحافظة من المراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ (٣٤٨)[***] مركزاً انتخابياً وبنسبة (٥,٤٥%) من مجموع المراكز الانتخابية في القطر ، أي إن الزيادة في عدد مراكز الاقتراع بين انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ وانتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ كانت (٩١) مركزاً انتخابياً ، وتم توزيع (٣٤٨) مركزاً انتخابياً ، على أقضية المحافظة بأعداد ونسب متفاوتة ، فمن الجدول (٢٢) ومقارنة المراكز الانتخابية ٢٠٠٥ مع نظيرتها ٢٠٠٩ ، نجد :-

جدول (٢٢) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١

---

[*] يتم استخراج قيمة صلة الجوار (ل) من خلال تطبيق المعادلة التالية : ل = ٢ م/ × $\frac{ن}{ح}$

إذ أن : ل = هي قيمة صلة الجوار. م/ = متوسط المسافات بين المواقع (مراكز الاقتراع).

ن = عدد المواقع (عدد مراكز الاقتراع). ح = المساحة الكلية للمنطقة الجغرافية .

وتتراوح قيمة صلة الجوار بين (صفر ـ ٢.١٥) ، وكلما كانت قيمة صلة الجوار اقل من واحد صحيح دلت على تقارب وعدم تشتت المواقع ضمن الرقعة الجغرافية ، للمزيد ينظر : ناصر عبد الله صالح و محمد محمود السرياني ، مصدر سابق ، ص٢٢٦- ٢٣٨.

[**] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

[***] يشمل هذا العدد مراكز الاقتراع العام والبالغ (٣١٧) مركزاً انتخابياً ، ومراكز الاقتراع الخاص (قوى الأمن والجيش والسجناء) والبالغ عددها (٣١) مركزاً انتخابياً ، ومجموعها (٣٤٨) مركزاً انتخابياً.

ت	الأقضية	عدد المسجلين	النسبة %	عدد المراكز الانتخابية	النسبة %	متوسط ناخب\مركز	العدد المقرر للمراكز الانتخابية
١	بعقوبة	٢٦٦٤٧٣	٣٣,٣٨	١١٨	٣٣,٩٠	٢٢٥٨	١١٦
٢	الخالص	١٧٥٢١٧	٢١,٩٥	٧٧	٢٢,١٢	٢٢٧٥	٧٦
٣	المقدادية	١٣٤٨٤٦	١٦,٨٩	٥٩	١٦,٩٥	٢٢٨٥	٥٩
٤	خانقين	١٢٤٠٠٧	١٥,٥٣	٥٠	١٤,٣٦	٢٤٨٠	٥٤
٥	بلدروز	٧٠٣٠٦	٨,٨٠	٣١	٨,٩٠	٢٢٦٧	٣١
٦	كفري(قرقتبة+جبارة)	٢٧٣٥٣	٣,٤٢	١٣	٣,٧٣	٢١٠٤	١٢
٧	المحافظة	٧٩٨٢٠٢	%١٠٠	٣٤٨	%١٠٠	٢٢٩٣	٣٤٨

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على : ١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق – مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات . ٢- النسب من عمل الباحث .

أ – ارتفع عدد المسجلين في عموم المحافظة من (٦٣٤٢٤٢) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٧٩٨٢٠٢) في انتخابات ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة بلغت (٢٠,٥٤%) بما يعادل (١٦٣٩٦٠) ناخباً ، وبالمقابل ازداد عدد مراكز الاقتراع من (٢٥٧) مركزاً انتخابياً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٣٤٨) مركزاً انتخابياً في انتخابات ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة قدرها (٢٦,١٥%) ، كما انخفض المتوسط العام لعدد الناخبين لكل مركز انتخابي من (٢٤٦٧) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٢٢٩٣) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٩ ، إذ أدى ارتفاع عدد المراكز الانتخابية وانخفاض عدد الناخبين لكل مركز انتخابي إلى تخفيف زخم الناخبين على المراكز الانتخابية ، كما ويدل ذلك على انحسار المسافة بين المراكز الانتخابية ومحل إقامة الناخبين وبالتالي تزداد نسبة المشاركة الانتخابية .

ب – احتل قضاء بعقوبة المركز الأول من بين أقضية المحافظة من حيث عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، إذ حصل على (١١٨) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٣٣,٩٠%) من مجموع المراكز في منطقة الدراسة ، وهذه النسبة نجدها مقاربة نسبة المسجلين في القضاء (٣٣,٣٨%) وبواقع (٢٢٦٤٧٣) ناخباً لذلك نجد أن العدد المقرر للمراكز الانتخابية بلغت (١١٦) مركزاً انتخابياً وبزيادة (٢) مركزين انتخابيين عن المراكز الانتخابية التي تم فتحها ، في حين كان عدد مراكز الاقتراع لنفس القضاء عام ٢٠٠٥ (٩٥) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٣٦,٩٦%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة .

ننننننننن

ج – وفي قضاء الخالص بلغ عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ (١٧٥١٢٧) ناخباً وبنسبة (٢١,٩٥%) من مجموع المسجلين في المحافظة ، وبالمقابل كان عدد مراكز الاقتراع في القضاء لانتخابات ٢٠٠٩ (٧٧) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٢٢,١٢%) من مجموع المراكز في المحافظة وبزيادة مركز انتخابي واحد عن العدد المقرر لمراكز الاقتراع لهذا القضاء ، بينما نجد أن عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ في نفس القضاء كان (١٢٣٥٤٢) ناخباً وبنسبة (١٩,٤٧%) ، أما مراكز الاقتراع المخصصة لهذا القضاء في انتخابات ٢٠٠٥ ، فكان عددها (٥٢) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٢٠,٢٣%) وبزيادة قدرها (٢) مركزاً انتخابياً عن العدد المقرر لمراكز الاقتراع الخاصة بهذا القضاء .

د– أما قضاء المقدادية فقد كان عدد المسجلين فيه لانتخابات ٢٠٠٩ (١٣٤٨٤٦) ناخباً وبنسبة (١٦,٨٩%) من مجموع الناخبين في المحافظة ، وكان عدد المراكز الانتخابية المفتوحة في انتخابات ٢٠٠٩ لنفس القضاء (٥٩) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (١٦,٩٥%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، وقد جاء عدد المراكز الانتخابية المفتوحة مطابقاً لعدد المراكز الانتخابية المقررة لقضاء المقدادية في انتخابات ٢٠٠٩ ، في حين كان عدد المسجلين في القضاء نفسه (٩٨١٧٧) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ ، وكان عدد المراكز الانتخابية المفتوحة في قضاء المقدادية لانتخابات ٢٠٠٥ (٤٣) مركزاً انتخابياً وبزيادة (٣) مراكز انتخابية عن العدد المقرر للمركز الانتخابية لهذا القضاء .

و– وفي قضاء خانقين بلغ عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ (١٢٤٠٠٧) ناخباً وبنسبة (١٥,٥٣%) من مجموع المسجلين في المحافظة وكان عدد مراكز الاقتراع المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ (٥٠) مركزاً انتخابياً وبنسبة (١٤,٣٦%) من مجموع المراكز في المحافظة ، وهي أقل بـ (٤) مراكز انتخابية عن العدد المقرر من المراكز لقضاء خانقين مما يدل على وجود خلل في توزيع المراكز الانتخابية ، في حين كان عدد المركز الانتخابية المخصصة لانتخابات ٢٠٠٥ لنفس القضاء (٣٢) مركزاً انتخابياً ، وكان العدد المقرر (٣٤) مركزاً انتخابياً ، أي بزيادة (٢) مركزين انتخابيين .

هـ – أما بالنسبة لكل من قضاء بلدروز وقضاء كفري(قرةتبة+جبارة) ، فقد كان عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات ٢٠٠٩ لكل منهما (قضاء بلدروز ٣١) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٨,٩٠%) من مجموع المركز في المحافظة ، و(قضاء كفري ١٣) مركزاً انتخابياً ، أما بالنسبة لعدد المسجلين في قضاء بلدروز في انتخابات ٢٠٠٩ فقد بلغ (٧٠٣٠٦) ناخباً أو ما يعادل (٨,٨٠%) من مجموع المسجلين في المحافظة ، في حين بلغ عدد المسجلين في قضاء كفري في انتخابات ٢٠٠٩ (٢٧٣٥٣)

ناخباً أو ما يعادل (٣,٤٢%) من مجموع الناخبين في المحافظة ، أما في انتخابات ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد المراكز الانتخابية في قضاء بلدروز (٢٤) مركزاً انتخابياً ، أي أن عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات ٢٠٠٩ في قضاء بلدروز جاء بزيادة (٧) مراكز انتخابية عن انتخابات ٢٠٠٥ ، وما يخص قضاء كفري فقد كانت الزيادة في عدد المراكز الانتخابية (٢) مركزين انتخابيين بين انتخابات ٢٠٠٥ (١١) مركزاً انتخابياً وانتخابات ٢٠٠٩ (١٣) مركزاً انتخابياً .

ومما سبق يلاحظ أن ثمة تبايناً واضحاً في توزيع المراكز الانتخابية الخاصة بانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ بين الأقضية ، ومن الجدول (٢٢) والخريطة (١٢) نستطيع إن نميز بين ثلاث فئات من أقضية المحافظة بحسب نسبة توزيع المراكز الانتخابية الخاصة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ وكالآتي :-

ٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍ

خريطة(12) التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى 2009/1/31 حسب الاقضية .

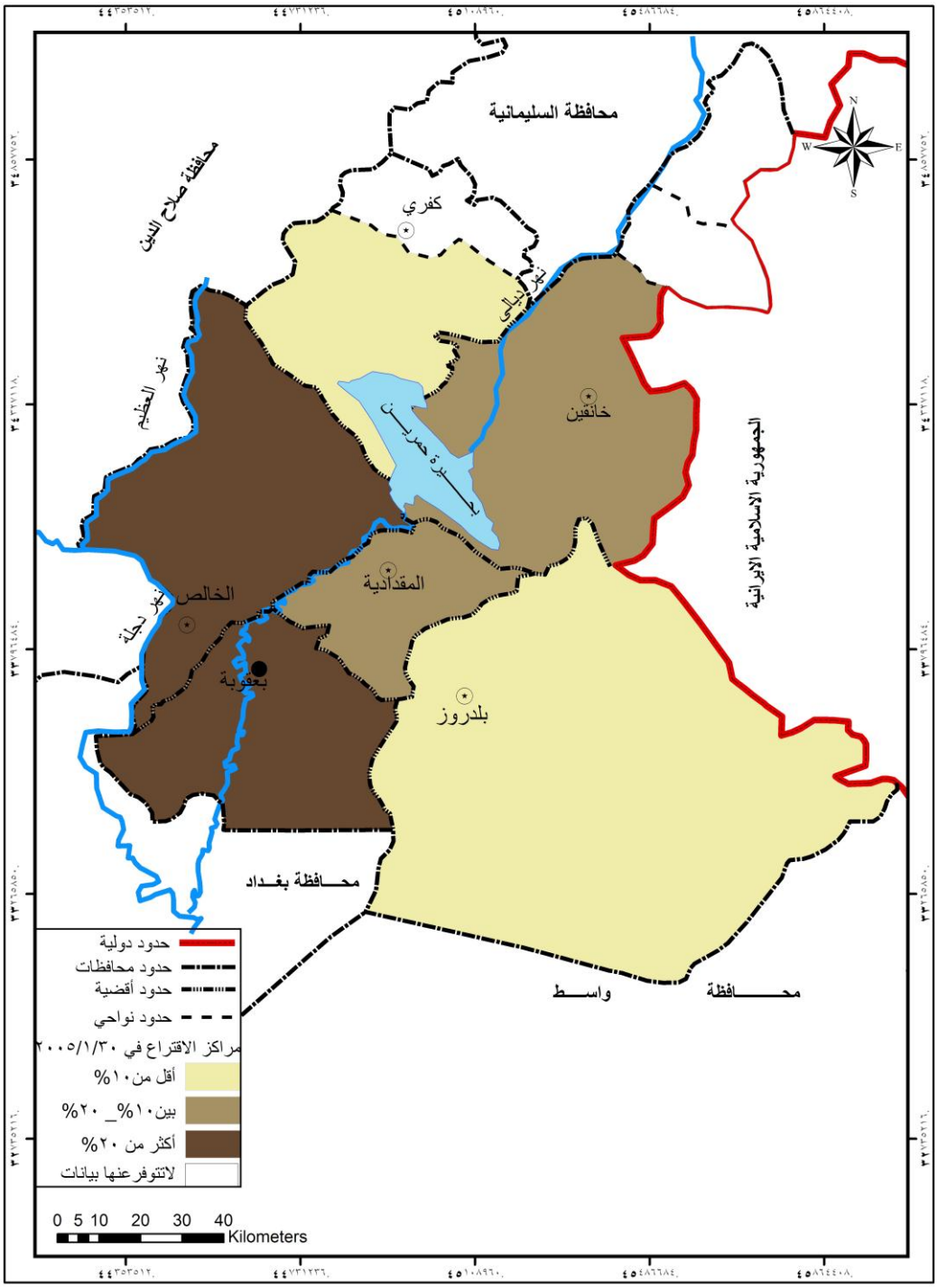

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (22)

- **الفئة الأولى (أقضية يزيد فيها نسبة المركز الانتخابية عن ٢٠%)**

وتضم كل من قضاء بعقوبة (١١٨) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٣٣,٩٠%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، فضلاً عن قضاء الخالص الذي بلغت حصتهُ من مراكز الاقتراع (٧٧) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٢٢,١٢%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ .

- **الفئة الثانية (أقضية تتراوح فيها نسبة المراكز الانتخابية بين ١٠-٢٠%)**

وتشمل هذه الفئة قضائي المقدادية وخانقين ، إذ بلغ عدد المراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ في قضاء المقدادية (٥٩) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (١٦,٩٥%) من مجموع المراكز الانتخابية في المحافظة ، أما قضاء خانقين فقد كانت حصتهُ من المراكز الانتخابية(٥٠) مركزاً انتخابياً وبنسبة(١٤,٣٦%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ .

- **الفئة الثالثة (أقضية تقل فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ١٠%)**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء بلدروز(٣١) مركزاً انتخابياً وبنسبة(٨,٩٠%) من مجموع مراكز المحافظة ، وقضاء كفري (قرةتبة+جبارة) (١٣) مركزاً انتخابياً وبنسبة (٣,٧٣%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ .

يتضح لنا مما سبق أن التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٩ كان أكثر تماثلاً مما كان عليه في انتخابات ٢٠٠٥ ، وذلك نتيجة لزيادة عدد المراكز الانتخابية في المحافظة لاستقرار الوضع الأمني وعودة بعض العوائل المهجرة إلى مناطقهم الأصلية، فضلاً عن تحديث بيانات الكثيرمن الأفراد ممن هم في سن الانتخاب(أكثر من١٨سنة).

وعند تطبيق معادلة تحليل صلة الجوار على توزيع المراكز الانتخابية في محافظة ديالى الخاصة بانتخابات ٢٠٠٩ نجد أن قيمة (ل = ٠,٠٠٦٤) وهذه القيمة تدل على أن هناك تقارباً وتجاذباً في توزيع المراكز الانتخابية تبعاً لتركز السكان بالقرب من طرق النقل السريعة ومصادر المياه (نهر ديالى وجداولهِ) والترب الخصبة وتوفر الخدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للتصويت الخاص والمهجرين المسجلين

١ – التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع التصويت الخاص .

بعد أن كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تسمح لناخبي التصويت الخاص (الجيش والشرطة) بالاقتراع في المراكز الانتخابية التي تقع حمايتها ضمن مسؤوليات المكلفين بها في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥[*] لذلك لم يتم التوصل إلى بيانات واضحة للتصويت الخاص في انتخابات ٢٠٠٥ ، وبعد ذلك تم استقطاع أسمائهم من سجل الناخبين العام ، والسماح لأفراد الجيش والشرطة والسجناء بالتصويت قبل ثلاثة أيام من يوم الاقتراع ، وتم تخصيص مراكز انتخابية خاصة بهذه الفئة من الناخبين في عموم محافظات العراق ، ففي انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، بلغ عدد ناخبي التصويت الخاص (٤٧٨٥٧) ناخباً ، منهم (١٨٥٠) ناخباً من الراقدين في المستشفيات ونزلاء السجون ، (٤٦٠٠٧) ناخباً من أفراد الجيش والشرطة ، موزعين على (٣١) مركزاً انتخابياً موزعة على أقضية المحافظة وبواقع (٢٧) مركزاً انتخابياً لأفراد الجيش والشرطة وتضم (١٢٤) محطة اقتراع ، و(٤) مراكز انتخابية لنزلاء المستشفيات والسجون وتضم (٦) محطات اقتراع [١] ، وعند تحليلنا للجدول (٢٣) والشكل (١٠) نستنتج الآتي :-

جدول (٢٣) التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع التصويت الخاص في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١

الأقضية	عدد مراكز التصويت الخاص	النسبة %
بعقوبة	**١٢**	**٣٨,٧٠**
الخالص	**٥**	**١٦,١٢**
المقدادية	**٤**	**١٢,٩٠**
خانقين	**٤**	**١٢,٩٠**
بلدروز	**٥**	**١٦,١٢**

[*] إذ كانت أسماء أفراد الشرطة والجيش مدرجة ضمن سجلات الناخبين في محلات إقامتهم في انتخابات ٢٠٠٥ ، وبعد ذلك تم استقطاع أسماؤهم و وضعها في سجل خاص بالشرطة أو الجيش قبل إجراء انتخابات ٢٠٠٩ .

[١] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

كفري(جبارة+قرتتبة)	١	٣,٢٢
المجموع	٣١	%١٠٠

*المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق– مكتب انتخابات ديالى.

شكل(10) التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز اقتراع التصويت الخاص في انتخابات 2009 /1/31 حسب الاقضية لمنطقة الدراسة.

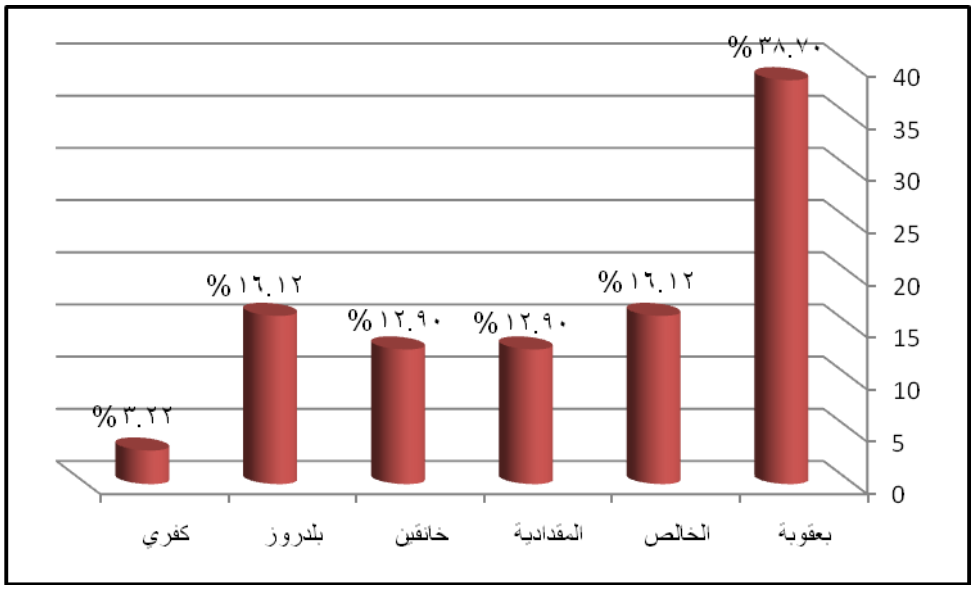

المصدر: الشكل من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (23).

أ – تصدر قضاء بعقوبة بقية أقضية المحافظة من حيث الحصة العددية والنسبية من مراكز التصويت الخاص وبواقع (١٢) مركزاً انتخابياً أو ما يعادل (٣٨,٧٠%) من مجموع مراكز التصويت الخاص في المحافظة ، لكون قضاء بعقوبة يشكل مركز المحافظة ، وتتركز فيه العديد من معسكرات الجيش وقيادات الشرطة فضلاً عن المستشفيات والسجون المركزية .

ب – جاءت حصة قضاء الخالص متساوية مع حصة قضاء بلدروز من حيث عدد مراكز التصويت الخاص ، إذ بلغ عددها (٥) مراكز انتخابية بنسبة (١٦,١٢%) لكل واحد منهما من مجموع مراكز التصويت الخاص في المحافظة .

ج – حصل قضاء المقدادية على (٤) مراكز اقتراع للتصويت الخاص وبنسبة (١٢,٩٠%) من مجموع مراكز الاقتراع الخاص في المحافظة ، وهو بذلك يتساوى مع قضاء خانقين في العدد والنسبة .

د- احتل قضاء كفري(قرةتبة+جبارة) المرتبة الأخيرة من حيث عدد مراكز التصويت الخاص وبواقع مركز اقتراع واحد وبنسبة (٣,٢٢%) من مجموع مراكز اقتراع التصويت الخاص في عموم المحافظة، ويمكن تعليل ذلك بقلة عدد القوات الأمنية التابعة إلى الحكومة المركزية بناحيتي (جبارة وقرةتبة) ، فضلاً عن عدم وجود مستشفيات كبيرة وسجون في هاتين الناحيتين .

٢- التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع المهجرين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في محافظة ديالى .

في مطلع عام ٢٠٠٦ شهد العراق موجة من العنف والاقتتال الطائفي في العديد من مناطقه وخاصةً محافظة ديالى (منطقة الدراسة) ، مما أدى إلى نزوح العديد من العوائل العراقية وانتقالها إلى مناطق أكثر أمناً ، قد تكون داخل المحافظة أو إلى محافظات آمنة أخرى ، واستمرت حالة الاقتتال وتردي الوضع الأمني حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ومطلع عام ٢٠٠٨ ، وبسبب الظروف الأمنية غير المستقرة في المحافظة والتي شهدت نزوح عدد كبير من عوائلها واستقبالها لعدد كبير أيضاً من أسر المحافظات الأخرى ، لم يستطع الكثير من أفرد العوائل النازحة تسجيل أسمائهم وتحديث بياناتهم في سجل الناخبين ، لذلك نجد إن عدد المهجرين المسجلين في انتخابات مجلس محافظة ديالى والذين يحق لهم التصويت لم يتجاوز (١٦٤٩) ناخباً موزعين على(٢٤) مركزاً انتخابياً [١] ضمن منطقة الدراسة ، وان هذه المراكز الانتخابية مستثناة من مراكز اقتراع التصويت الخاص والتصويت العام والبالغ عددها في انتخابات ٢٠٠٩ (٣٤٨) مركزاً انتخابياً ، لكون مراكز تصويت المهجرين المسجلين غالباً ما كانت تشتمل على محطة اقتراع واحدة لكل مركز انتخابي واحد ، ومن قراءتنا للجدول (٢٤) والشكل (١١) نستنتج الأتي:-

جدول (٢٤)

التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع المهجرين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ في محافظة ديالى

ت	الأقضية	عدد مراكز تصويت المهجرين المسجلين	النسبة %

[١] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .**

١	بعقوبة	١٠	٤١,٦٦
٢	الخالص	٤	١٦,٦٦
٣	المقدادية	٤	١٦,٦٦
٤	خانقين	٣	١٢,٥
٥	بلدروز	٢	٨,٣٣
٦	كفري(قرة تبة + جبارة)	١	٤,١٦
٧	المجموع	٢٤	%١٠٠

المصدر :- ١- المفوضية العليا المستقل للانتخابات في العراق- مكتب انتخابات ديالى.

٢- النسب من عمل الباحث .

شكل(11) التوزيع الجغرافي النسبي لمراكز اقتراع المهجرين المسجلين في انتخابات 2009/1/31حسب الاقضية في منطقة الدراسة.

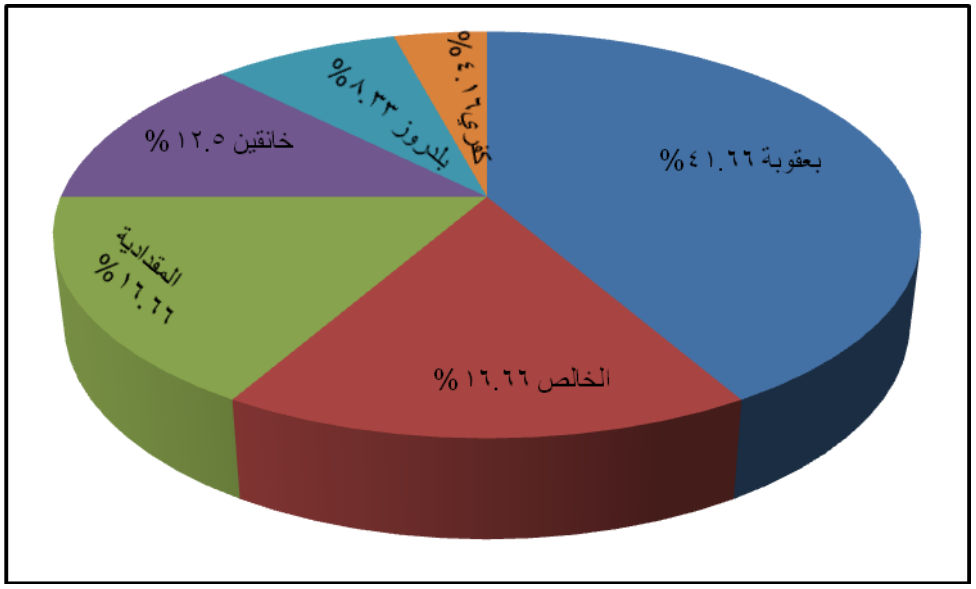

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (24).

أ – تصدر قضاء بعقوبة بقية أقضية المحافظة من حيث عدد المراكز الانتخابية المخصصة لتصويت المهجرين المسجلين إذ بلغ عددها(١٠) مراكز انتخابية وبنسبة(٤١,٦٦%) من مجموع مراكز اقتراع المهجرين المسجلين في عموم المحافظة ، وذلك لكون قضاء بعقوبة استقبل النسبة الأكبر من النازحين إلى المحافظة من بقية الأقضية الأخرى بسبب قربهِ من العاصمة بغداد ومركزه الإداري باعتباره (مركز المحافظة) ، فضلاً عن توفر بعض فرص العمل فيه بالمقارنة مع بقية الأقضية الأخرى للمحافظة .

تتتتتتتتتتتت

ب – جاءت حصة قضاء الخالص متساوية مع حصة قضاء المقدادية من حيث عدد مراكز الاقتراع للمهجرين المسجلين في المحافظة وبـ (٤) مراكز انتخابية لكل منهما وبنسبة (١٦,٦٦%) لكل منهما من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة للمهجرين المسجلين في عموم المحافظة .

ج – كانت حصة قضاء خانقين (٣) مراكز انتخابية وبنسبة (١٢,٥%) من مجموع المراكز الانتخابية المخصصة لتصويت المهجرين المسجلين في عموم منطقة الدراسة .

د– أما في قضاء بلدروز فقد بلغ عدد المراكز الانتخابية للمهجرين المسجلين (٢) مركزين انتخابيين وبنسبة (٨,٣٣%) من مجموع المراكز الانتخابية المهيأة لتصويت المهجرين المسجلين في عموم المحافظة ، بسبب قلة عدد الأفراد المسجلين من العوائل النازحة إلى هذا القضاء .

هـ – في حين احتل قضاء كفري(جبارة+قرتبة) المرتبة الأخيرة من بين أقضية منطقة الدراسة من حيث عدد مراكز الاقتراع المخصصة للمهجرين المسجلين وبواقع مركزاً انتخابياً واحداً وبنسبة (٤,١٦%) من مجموع مراكز اقتراع المهجرين المسجلين في المحافظة لكون هذا القضاء نزحت إليه أعداد قليلة من المهجرين بسبب بعده عن العاصمة وقلة فرص العمل والخدمات فيه .

ثثثثثثثثثث

المبحث الثالث

التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية(التصويتية) لأنتخابات مجلس محافظة ديالى

تعني المشاركة الانتخابية الانخراط الفاعل والمنتج في الحياة السياسية للمجتمع من خلال ممارسة مسؤولة للحق الانتخابي وإتباع سلوك سياسي واعٍ ، ويعد عنصر المشاركة في الانتخابات من أهم ركائز العملية الانتخابية الناجحة ومدى فاعليتها ، كما ويعد في الوقت نفسه مؤشراً على مدى التفاعل بين المجتمع والقادة السياسيين وتعبيراً عن مدى مشاركة الشعب في صناعة القرار السياسي واختيار النخبة الحاكمة [١] ، وتباينت آراء الفقه السياسي والدستوري حول تعريف الانتخاب ، فهناك رأي يذهب إلى عدهُ حقاً شخصياً يستطيع الفرد الناخب التغاضي عنه ، في حين يشير بعضهم الآخر إلى اعتباره وظيفة اجتماعية تهدف إلى تحقيق الصالح العام بوصف الفرد جزءاً من المجتمع ، كما يعده بعضهم واجباً وطنياً يجب القيام به ويعاقب كل من يخالفه ، وذلك بحسب فلسفة الدولة في النظر إلى مشاركة الشعب في ممارسة سيادته عن طريق الانتخابات ، واختلاف النظرة إلى مهمة التصويت[٢] ، وقد جعل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، المشاركة الانتخابية حقاً سياسياً للمواطنين سواء كانوا رجالاً أو نساءاً ، لهم حق التمتع بالحقوق السياسية كحق التصويت والترشيح [٣] ، ولكن التساؤل المهم في هذا السياق عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمقترعين أو غير المقترعين ، هل الناخب من المتعلمين ؟ أم من غير المتعلمين ؟ منتمٍ إلى الأحزاب أو غير منتمٍ ؟ هل هو من الذكور أم من الإناث ؟ من الشباب أم من كبار السن ؟ يعمل أم عاطل عن العمل ؟ من فئة اجتماعية معينة أم من فئات مختلفة ؟ من عرق أو مذهب معين أم من الجميع ؟ من الحضر أم من الريف ؟ ... الخ من التساؤلات ، ولان الإجابة عن هذه التساؤلات قد ينتج عنها سلوكٌ تصويتيٌ متباينٌ ، تبعاً لتأثير عامل أو مجموعة عوامل مستقلة أنتجت

---

(١) مصطفى حسن ، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(١٧) ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٠-١١ .

(٢) ربيبين أبو بكر عمر ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة السليمانية ، كلية القانون ، ٢٠٠٧ ، ص١١٨. (غير منشورة)

(٣) المادة (٢٠) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .

هذا السلوك التصويتي أو ذاك ، وبالتالي تؤثر بشكل أو بآخر في نتائج الانتخابات لصالح حزب أو كتل سياسية معينة [١].

أولاً : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات٣٠/كانون الثاني /٢٠٠٥ .

بلغ عدد المشاركين في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بدورتها الأولى ٢٠٠٥/١/٣٠ (٧،٩٠٠،٠٨٠) مشارك (مصوت) في عموم العراق ، من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ عددهم (١٤،٢٠٨،٧١٣) ناخباً ، بما نسبته (٥٥،٦ %) ، أما في منطقة الدراسة (محافظة ديالى) فقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورة الانتخابية (٢١٠٥٧٤) مصوتاً من أصل (٦٣٤٢٤٢) شخصاً مسجلاً في سن الانتخابات (١٨سنة فأكثر) وبنسبة (٣٣،٢%) . ومن خلال قراءة الجدول (٢٥) نجد أن هناك تبايناً بين أقضية المحافظة من حيث نسبة عدد المشاركين (المصوتين) في انتخابات ٣٠/ كانون الثاني/٢٠٠٥، وكما يلي:

جدول (٢٥) نسبة المشاركة في انتخابات٣٠/كانون الثاني/ ٢٠٠٥ بحسب الاقضية

ت	الاقضية	عدد المسجلين	المشاركين	النسبة %
١	بعقوبة	٢٤٥٣١٤	٥٦٧٤٠	%٢٣.١٣
٢	الخالص	١٢٣٥٤٢	٥٥٠٨٧	%٤٤.٥٨
٣	المقدادية	٩٨١٧٧	٤٠٦٧٧	%٤١.٤٣
٤	خانقين	٨٣٥٨٦	٣٤٦٢٨	%٤١.٤٢
٥	بلدروز	٥٩٩٩٢	٢١٠٤٤	%٣٥.٠٧
٦	كفري	٢٣٦٣١	٢٣٩٨	%١٠.١٥
٧	المحافظة	٦٣٤٢٤٢	٢١٠٥٧٤	%٣٣.٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى

١- وجود تفاوت كبير في نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ بين أقضية منطقة الدراسة ، إذ بلغت أعلى نسبة للمشاركة الانتخابية في قضاء

---

[١] **مصطفى حسن ، مصدر سابق ، ص١١ .**

ذذذذذذذذذذ

الخالص(٤٤.٥٨%)من مجموع المسجلين في القضاء، في حين سجلت أدنى نسبة للمشاركة الانتخابية في قضاء كفري (١٠.١٥%) من مجموع المسجلين في القضاء .

٢- ارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية في الاقضية التي تقع إلى الشمال والشمال الشرقي من المحافظة (المقدادية وخانقين) ، والاقضية التي تقع إلى الشمال الغربي (الخالص) من المحافظة ، في حين حلت الاقضية التي تقع إلى الجنوب والجنوب الشرقي (بعقوبة وبلدروز) من المحافظة بالمرتبة الثانية من حيث نسبة المشاركة الانتخابية .

٣- بلغت نسبة المشاركة الانتخابية في عموم المحافظة في هذه الانتخابات (٣٣.٢%) من مجموع الناخبين المسجلين في منطقة الدراسة ، في حين تغيب عن هذه الانتخابات (٦٦.٨ %) من مجموع الناخبين المسجلين في عموم المحافظة .

ويرجع السبب في انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ إلى جملة من الأسباب منها :

أ- تعد انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورته الأولى ٢٠٠٥/١/٣٠ أول عملية انتخابية يخوضها أبناء المحافظة بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ وبالنظر إلى حداثة التجربة الديمقراطية من قبل المواطنين وعدم شعورهم بالمسؤولية تجاه هذه العملية الديمقراطية وقلة حملات التوعية الانتخابية من قبل المفوضية العليا والكتل والأحزاب والمرشحين آنذاك مما أدى إلى عزوف الكثير من المواطنين عن أداء واجبهم الانتخابي .

ب-تدهور الظروف الأمنية في عموم القطر وخاصةً محافظة ديالى ، فضلاً عن العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكي وعمليات الدهم والتفتيش الليلي في معظم مناطق المحافظة وظهور عامل الخوف من المشاركة في الانتخابات بسبب تهديدات الجماعات المسلحة لكل من يحاول أن يشارك في العملية الانتخابية سواء كان مرشحاً أو مصوتاً أو مديراً لدعاية انتخابية خاصة بأحد الأحزاب .

ج- مقاطعة المكون السني لهذه الانتخابات بدعوى أنها غير شرعية كون البلد في حالة احتلال ولا يمكن انتخاب حكومة محلية أو مركزية إلا بزوال هذا الاحتلال والدليل على ذلك هو حصول قائمة أئتلاف ديالى الموحد (القائمة الشيعية) على (٤٠.٠٧%) من أصوات الناخبين في المحافظة والتي حققت لها الأغلبية في المجلس وبواقع(٢٠) مقعداً من أصل (٤١)مقعداً من المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة ، فضلاً عن القائمة الكوردية(التحالف الكردستاني) والتي حصلت على (٣٠٢٦٨) صوتاً ، بما

نسبته(١٤.٣٧%) من مجموع أصوات المحافظة، والتي حققت لها (٧) مقاعد من مقاعد مجلس محافظة ديالى بدورته الأولى ٢٠٠٥ .

د- مقاطعة الأحزاب والكتل السياسية العلمانية أو خوضها لهذه الانتخابات بشكل منفرد دون تشكيل تجمعات أو كتل سياسية كبيرة تعمل على تحشيد أفراد المجتمع للتصويت لها واقتصار الكتل الانتخابية التي شاركت في هذه الانتخابات على الكتل والتجمعات السياسية ذات الاصطفافات المذهبية والعرقية .

ويمكن تقسيم أقضية المحافظة بحسب نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ إلى ثلاث فئات هي :-

- **الفئة الأولى (أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من ٤٠%)**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء الخالص (٤٤.٥٨%) ، وقضاء المقدادية (٤١.٤٣%) ، وقضاء خانقين (٤١.٤٢%) من مجموع المشاركين في هذه الانتخابات وبواقع (٥٥٠٨٧) مصوتاً و(٤٠٦٧٧) مصوتاً و(٣٤٦٢٨) مصوتاً على التوالي ، وبلغ مجموع المصوتين ضمن أقضية هذه الفئة (١٣٠٣٩٢) مصوت أو ما يعادل (٦١.٩٥%) من مجموع المصوتين في المحافظة والبالغ عددهم (٢١٠٥٧٤) مصوتاً .

- **الفئة الثانية (أقضية تراوحت نسبة المشاركة فيها بين ٢٠-٤٠%)**

وتشمل هذه الفئة على كل من قضاء بعقوبة (٢٣.١٣%) وبواقع (٥٦٧٤٠) مشاركاً ، وقضاء بلدروز (٣٥.٠٧%) ، وبواقع (٢١٠٤٤) مصوتاً من مجموع المشاركين في هذه الانتخابات (انتخابات ٢٠٠٥) والبالغ عددهم (٢١٠٥٧٤) مصوتاً ، وقد بلغ مجموع المشاركين في هذه الانتخابات ضمن أقضية هذه الفئة (٧٧٧٨٤) مشاركاً وبما نسبته (٣٦.٣٦%) من مجموع المشاركين في عموم المحافظة .

- **الفئة الثالثة (أقضية انخفضت نسبة المشاركة فيها عن ٢٠%)**

وتشمل هذه الفئة على قضاء كفري (١٠.١٥%) وبواقع (٢٣٩٨) مصوتاً من مجموع المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ ، أي أن نسبة المشاركة الانتخابية في قضاء كفري بالنسبة لمجموع المشاركين في المحافظة هي (١.١٣%) .

ومن نافلة القول هنا ، ان نذكر انه رغم مقاطعة احد المكونات الأساسية لهذه الانتخابات وهو المكون السني باعتبارها انتخابات غير شرعية أو غير مثالية بسبب كونها جرت في ظل الاحتلال ، فضلاً عن الخروقات والتجاوزات التي شهدتها هذه الانتخابات ، إلا أنها تمثل استحقاقاً سياسياً وقانونياً

غغغغغغغغغغ

مهماً ، وان هذه الانتخابات تشكل نقطة تحول في التاريخ السياسي والانتخابي العراقي كونها أول تجربة ديمقراطية يخوضها المواطن في المحافظة وإنها جرت حتى قبل إقرار الدستور العراقي الدائم في ٢٠٠٥/١٠/١٥ ، وهي بوابة رئيسة لبناء الدولة الديمقراطية العصرية ومؤسساتها التمثيلية .

ثانياً : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٣١/كانون الثاني/٢٠٠٩

بلغ مجموع المشاركين في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بدورتها الثانية ٢٠٠٩/١/٣١ (٧.١٤٣.٦٥٦) مصوتاً في عموم العراق من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ عددهم(١٤.٨٦٠.٦٥٥) ناخباً ، وبما نسبته (٤٨.١%) من مجموع المسجلين في عموم القطر، أما في محافظة ديالى فقد بلغ عدد المصوتين في انتخابات ٢٠٠٩ (٤٣٠٤٠٧) مصوتاً ، من مجموع أعداد الناخبين (١٨سنة فأكثر) والبالغ عددهم (٧٩٨٢٠٢) ناخباً [١] ، أي بنسبة مشاركة انتخابية قدرها (٥٣.٩%) .

وبتحليل الجدول (٢٦) والخريطة (١٣) نجد أن هناك تبايناً كبيراً بين أقضية المحافظة من حيث نسبة وعدد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ وكالآتي :-

جدول (٢٦)

نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات٣١/١/ ٢٠٠٩ في أقضية منطقة الدراسة

ت	الاقضية	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة %
١	بعقوبة	٢٦٦٤٧٣	١٢٣٥١٦	%٤٦.٣٥
٢	الخالص	١٧٥٢١٧	١١٢٧٢٣	%٦٤.٣٣
٣	المقدادية	١٣٤٨٤٦	٧٧٢٥٥	%٥٧.٢٩
٤	خانقين	١٢٤٠٠٧	٧٣٤٩٢	%٥٩.٢٦
٥	بلدروز	٧٠٣٠٦	٣٣٠٤٦	%٤٧
٦	كفري(جبارة+قرتتبة)	٢٧٣٥٣	١٠٣٧٥	%٣٧.٩٣

[١] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

٧	المحافظة	٧٩٨٢٠٢	٤٣٠٤٠٧	%٥٣.٩

***المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.**

أ- ارتفاع المعدل العام لنسبة المشاركة الانتخابية في عموم المحافظة ، إذ سجلت المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ (٥٣.٩ %) من المسجلين في عموم المحافظة ، بعد أن كانت (٣٣.٢%) في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥، ويعود سبب ذلك إلى حالة الاستقرار الامني الذي شهدته عموم المحافظة في نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ ، فضلاً عن حملات محو الأمية والدعاية والتوعية الانتخابية من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحملات التي قامت بها الأحزاب والكتل والمرشحين للانتخابات.

ííííííííííí

خريطة (13) نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات 2009/1/31 حسب الاقضية في منطقة الدراسة .

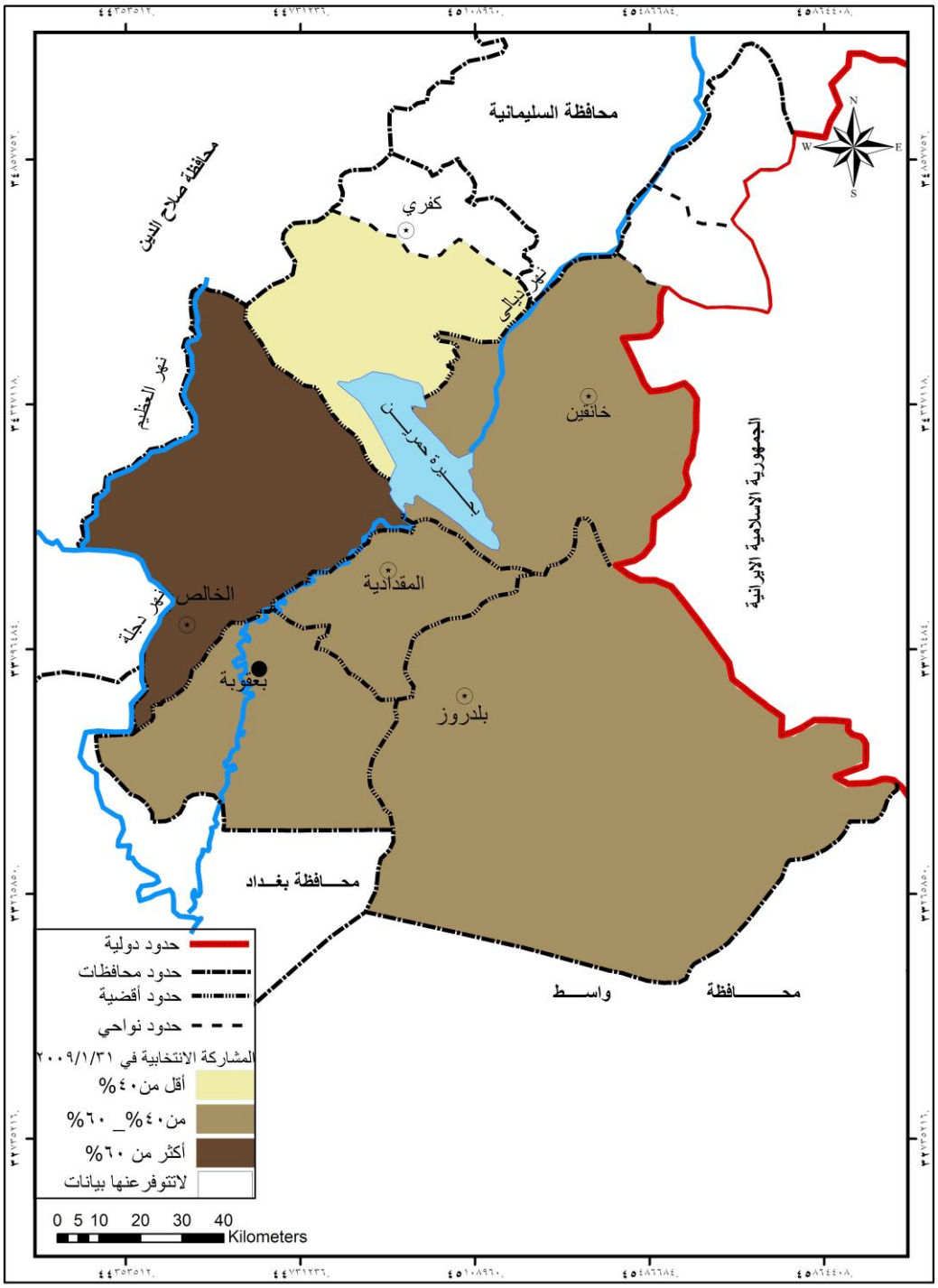

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26)

ب- بلغت أعلى نسبة للمشاركة الانتخابية في قضاء الخالص (٦٤.٣٣%) من مجموع المسجلين في القضاء ، في حين سجل قضاء كفري أدنى نسبة للمشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس

محافظة ديالى ٢٠٠٩ وبنسبة (٣٧.٩٣%) وبذلك انخفض الفرق في نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩ بين أعلى وأدنى نسبة للمشاركة بين الاقضية إلى (٢٦.٤%) بعد أن كان الفرق في انتخابات ٢٠٠٥ (٣٤.٤٣%) بين أعلى وأدنى نسبة للمشاركة الانتخابية بين قضائي الخالص وكفري على التوالي .

ج- سجلت الاقضية التي تقع إلى الشمال الشرقي (خانقين والمقدادية) والاقضية التي تقع إلى الشمال الغربي (الخالص) من المحافظة ، أعلى نسبة للمشاركة الانتخابية ، إذ بلغت في قضاء الخالص (٦٤.٣٣%) وفي قضاء خانقين (٥٩.٢٦%) وقضاء المقدادية (٥٧.٢٩%) ، في حين انخفضت نسبة المشاركة الانتخابية في الاقضية التي تقع إلى الجنوب والجنوب الغربي من المحافظة ، إذ سجل قضاء بعقوبة نسبة مشاركة انتخابية قدرها (٤٦.٣٥%) وقضاء بلدروز (٤٧.٠%) من مجموع المسجلين في القضاء .

د- نرى أن الاقضية التي انخفضت فيها نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ أو الاقضية التي قاطعت تلك الانتخابات ، ارتفعت فيها نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ ، فبعد أن كانت نسبة المشاركة الانتخابية في قضاء بعقوبة في انتخابات ٢٠٠٥ (٢٣.١٣ %) ارتفعت لتسجل (٤٦.٣٥ %) في انتخابات ٢٠٠٩ .

وبصورة عامة يمكن تقسيم أقضية المحافظة بحسب نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ إلى ثلاث فئات هي :-

- **الفئة الأولى (أقضية ارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية فيها عن ٦٠%)**

وتضم هذه الفئة على قضاء الخالص (٦٤.٣٣%) إذ بلغ عدد المشاركين في هذا القضاء (١١٢٧٢٣) مشاركاً من مجموع الناخبين المسجلين في القضاء والبالغ عددهم (١٧٥٢١٧) ناخباً ، وبرغم ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات الثانية في عموم أقضية منطقة الدراسة ، إلا أن قضاء الخالص بقى متصدراً بقية أقضية المحافظة من حيث نسبة المشاركة الانتخابية ، إذ سجل القضاء نسبة (٢٦.١٩%) من مجموع المشاركين في عموم المحافظة .

- **الفئة الثانية (أقضية تراوحت نسبة المشاركة الانتخابية فيها بين٤٠-٦٠%)**

وتضم هذه الفئة على كل من قضاء بعقوبة (٤٦.٣٥%) وقضاء المقدادية (٥٧.٢٩%) وقضاء خانقين (٥٩.٢٦%) وقضاء بلدروز (٤٧%) إذ بلغ مجموع المشاركين في أقضية هذه الفئة (٣٠٧٣٠٩) مشاركاً من مجموع المشاركين في عموم المحافظة والبالغ عددهم (٤٣٠٤٠٧) مشاركاً ، أي أن نسبة المشاركين في أقضية هذه الفئة بلغت (٧١.٤%) من مجموع المشاركين في عموم

ججججججججج

المحافظة ، ونلاحظ أن هذه الفئة قد ضمت قضائي خانقين والمقدادية بعد أن كانا ضمن الفئة الأولى في انتخابات ٢٠٠٥.

- **الفئة الثالثة (أقضية انخفضت فيها نسبة المشاركة الانتخابية عن ٤٠ %)**

وتضم هذه الفئة على قضاء كفري(جبارة + قرةتبة) الذي بلغ عدد المشاركين فيه (١٠٣٧٥) مشاركاً ، من مجموع الناخبين المسجلين في القضاء والبالغ عددهم (٢٧٣٥٣) ناخباً ، إذ جاءت نسبة المشاركة الانتخابية في هذا القضاء (٣٧.٩٣%) من مجموع المسجلين في القضاء ، في حين شكلت نسبة المشاركة الانتخابية في هذا القضاء (٢.٤%) من مجموع المشاركين في عموم المحافظة .

وعند مقارنة نسبة المشاركة الانتخابية بين انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ نلاحظ ما يلي:

١- حافظ قضاء الخالص على موقعه ضمن الفئة الأولى (نسبة مشاركة انتخابية عالية) في كلا الدورتين الانتخابيتين رغم ارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات الثانية ٢٠٠٩ ، ويعود السبب في ذلك إلى الحملات التثقيفية التي قادتها الجمعيات والمنظمات الدينية ، فضلاً عن دور المرجعيات الدينية التي تزيد من حماس الكثير من المواطنين على المشاركة في الانتخابات خاصة تلك الجمعيات والمنظمات ذات التوجه الشيعي .
٢- لازال قضاء كفري(جبارة + قرةتبة) ضمن الفئة الثالثة من حيث نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ (نسبة مشاركة منخفضة) وللأسباب الآنفة الذكر .

ثالثاً : مقارنة أعداد المشاركين في انتخابات(٢٠٠٥-٢٠٠٩)حسب الاقضية في منطقة الدراسة

حصلت زيادة ملحوظة في أعداد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٩ عن مثيلتها في ٢٠٠٥، إذ بلغ عدد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٩ (٤٣٠٤٠٧) مشاركاً ، في حين كان عدد المشاركين (المصوتين) في انتخابات ٢٠٠٥ (٢١٠٥٧٤) مشاركاً أي أن الزيادة العددية بين انتخابات الدورتين بلغت (٢١٩٨٣٣) شخصاً وبنسبة زيادة بلغت (٥١.٠٧ %) ، ويمكن تعليل تلك الزيادة في عدد المشاركين إلى زيادة عدد الناخبين المسجلين (١٨ سنة فأكثر) في انتخابات ٢٠٠٩ عما كان عليه في انتخابات ٢٠٠٥ ، فضلاً عن تحسن الظروف الأمنية وزيادة الوعي الانتخابي لدى المواطنين وزيادة حملات الدعاية الانتخابية التي قامت بها الكتل السياسية والأحزاب والتيارات المتنافسة عما كانت عليه في انتخابات

٢٠٠٥ . وعند مقارنة أعداد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ ومن ملاحظتنا للجدول (٢٧) والشكل (١٢) نستطيع القول :-

جدول (٢٧) يمثل الفرق بين المشاركين (المصوتين) في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩

ت	الاقضية	عدد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥	عدد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٩	الفرق	نسبة الفرق %
١	بعقوبة	٥٦٧٤٠	١٢٣٥١٦	٦٦٧٧٦	٣٠.٣٧
٢	الخالص	٥٥٠٨٧	١١٢٧٢٣	٥٧٦٣٦	٢٦.٢١
٣	المقدادية	٤٠٦٧٧	٧٧٢٥٥	٣٦٥٧٨	١٦.٦٣
٤	خانقين	٣٤٦٢٨	٧٣٤٩٢	٣٨٨٦٤	١٧.٦٧
٥	بلدروز	٢١٠٤٤	٣٣٠٤٦	١٢٠٠٢	٥.٤٦
٦	كفري	٢٣٩٨	١٠٣٧٥	٧٩٧٧	٣.٦٣
٧	المحافظة	٢١٠٥٧٤	٤٣٠٤٠٧	٢١٩٨٣٣	%١٠٠

***المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

ooooooooooo

شكل(12) الفرق بين المشاركين(المصوتين)في انتخابات 2005 وانتخابات 2009

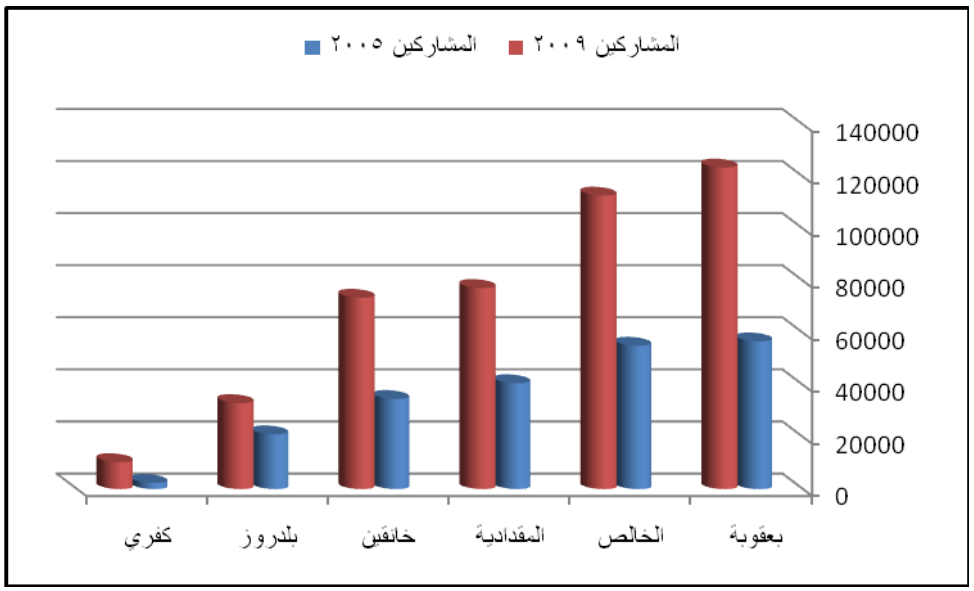

المصدر:الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (27).

أ- ازداد عدد المصوتين في انتخابات ٢٠٠٩ بـ (٢١٩٨٣٣) مشاركاً وبنسبة زيادة مقدارها (٥١.٠٧%) عن انتخابات ٢٠٠٥ وتباينت هذه الزيادة بين أقضية منطقة الدراسة كما تباين الفرق بين المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ من قضاء لآخر .

ب- احتل قضاء بعقوبة المرتبة الأولى بين أقضية المحافظة من حيث الفرق بين أعداد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ وبفارق مقداره (٦٦٧٧٦) مشاركاً وبنسبة (٣٠.٣٧%) بين الدورتين الانتخابيتين ويمكن توضيح سبب هذه الزيادة في أعداد المشاركين بالانتخابات إلى تحسن الظروف الأمنية والمعيشية وزيادة الوعي الانتخابي لدى المواطنين من سكنة القضاء ، فضلاً عن زيادة عدد المسجلين (الذين تجاوزوا ١٨سنة) .

ج- جاء قضاء الخالص بالمرتبة الثانية من حيث الفرق في عدد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ وبفارق (٥٧٦٣٦) شخصاً وبنسبة فارق قدرها (٢٦.٢١ %) والسبب في ذلك هو زيادة أعداد الناخبين في انتخابات ٢٠٠٩ عن أعداد الناخبين في انتخابات ٢٠٠٥ في هذا القضاء بسبب توجه السكان لتحديث بياناتهم في سجل الناخبين.

د- كانت نسبة الفرق بين المشاركين في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ متقاربة في كل من قضاء المقدادية (١٦.٦٣ %) وقضاء خانقين (١٧.٦٧ %) ، إذ سجل قضاء المقدادية فارقاً عددياً بين الدورتين (٣٦٥٧٨) مشاركاً ، أما قضاء خانقين فقد كان الفرق في عدد المصوتين بين الدورتين الانتخابيتين (٣٨٨٦٤) مشاركاً .

هـ- جاءت نسبة الفرق في كل من قضائي بلدروز وكفري منخفضة من حيث المشاركة الانتخابية في كلا الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، إذ سجل قضاء بلدروز فارقاً قدره (١٢٠٠٢) مشاركاً وبنسبة (٥.٤٦ %) عن انتخابات ٢٠٠٥ ، أما قضاء كفري فقد كان الفرق في أعداد المشاركين بين الدورتين (٧٩٧٧) مشاركاً وبنسبة (٣.٦٣ %) من مجموع الفرق في عموم المحافظة ، ويعود سبب انخفاض نسبة الفرق في أعداد المشاركين بين انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ في هذين القضائين إلى انخفاض نسبة أعداد الناخبين في كلا القضائين والتي أدت إلى انخفاض نسبة المشاركين وبالتالي انخفاض نسبة الفارق في أعداد المشاركين في كلا الدورتين .

رابعاً : التوزيع الجغرافي للمشاركين من حيث الكثافة التصويتية في انتخابات ٢٠٠٥-٢٠٠٩

تبين خريطة توزيع المشاركين في انتخابات (٢٠٠٥-٢٠٠٩) العلاقة بين المقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) من جهة والصفات السكانية لمنطقة الدراسة من جهة أخرى ، أي إن نمط توزيع المصوتين في انتخابات مجلس محافظة ديالى (٢٠٠٥- ٢٠٠٩) يمكن أن يوضح لنا تأثير المتغيرات والعوامل الجغرافية على سلوك المشاركين ، ومن قيمة مؤشر الكثافة التصويتية التي يمكن استخراجها عن طريق قسمة عدد المشاركين في الانتخابات في كل قضاء من أقضية منطقة الدراسة على مساحة ذلك القضاء (بالكيلومتر المربع) تظهر لنا صورة متباينة من الكثافة التصويتية بين الاقضية وبين كل من انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩ وكالآتي:-

١- **الكثافة التصويتية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ .**

من الجدول (٢٨) نجد أن الكثافة التصويتية العامة في انتخابات ٢٠٠٥ منخفظة في عموم أقضية منطقة الدراسة ، إذ بلغ مؤشر الكثافة التصويتية في عموم المحافظة (١٣.١٩) مصوتاًاكم٢ ، وكانت أعلاها في قضاء المقدادية (٣٩.٣٧) مصوتاًاكم٢ ويرجع السبب في ذلك إلى صغر مساحة القضاء مصحوبة بارتفاع نسبة المشاركين (٤١.٤٣%) من مجموع المشاركين (المصوتين) في عموم المحافظة والبالغ عددهم (٢١٠٥٧٤) مشاركاً ، في حين سجل قضاء كفري أدنى قيمة لمؤشر الكثافة التصويتية (١.٥٣) مصوتاًاكم٢ ، ويعود السبب في ذلك إلى اتساع مساحة القضاء بعض الشيء إذ يشكل ما نسبته (٩.٧٦ %) من مجموع مساحة واقع حال المحافظة ، فضلاً عن انخفاض نسبة المشاركين في هذا القضاء في انتخابات ٢٠٠٥ ، إذ بلغت نسبتهم (١٠.١٥%) من مجموع الناخبين المسجلين في القضاء .

جدول (٢٨) التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والمشاركين (المصوتين) والكثافة التصويتية في أقضية محافظة ديالى في انتخابات ٣٠ / ١ /٢٠٠٥ .

ت	الاقضية	المساحة		المشاركون		الكثافة التصويتية (مصوت/كم٢)
		كم٢	%	مصوت	% من عدد الناخبين	
١	بعقوبة	١٦٣٠	١٠.٢١	٥٦٧٤٠	٢٣.١٣	٣٤.٨٠
٢	الخالص	٢٩٩٤	١٨.٧٦	٥٥٠٨٧	٤٤.٥٨	١٨.٤
٣	المقدادية	١٠٣٣	٦.٤٧	٤٠٦٧٧	٤١.٤٣	٣٩.٣٧
٤	خانقين	٢٤٦٦	١٥.٤٥	٣٤٦٢٨	٤١.٤٢	١٤.٠٤
٤	بلدروز	٦٢٨٠	٣٩.٣٥	٢١٠٤٤	٣٥.٠٧	٣.٣٥
٦	كفري(جبارة +قرتبة)	١٥٥٨	٩.٧٦	٢٣٩٨	١٠.١٥	١.٥٣
٧	المحافظة	١٥٩٦١	%١٠٠	٢١٠٥٧٤	%٣٣.٢	١٣.١٩

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : ١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق – مكتب انتخابات ديالى . ٢- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لسنة ٢٠٠٥

وبتحليل الجدول (٢٨) نستطيع تقسيم أقضية المحافظة إلى ثلاث فئات بحسب الكثافة التصويتية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ وكما يلي:-

- **الفئة الأولى (أقضية ذات كثافة تصويتية عامة مرتفعة)**

وتضم هذه الفئة الاقضية التي ارتفعت فيها الكثافة التصويتية عن (٣٠) مصوتاًاكم٢ ، وتشمل كل من قضاء بعقوبة (٣٤.٨٠) مصوتاًاكم٢ وقضاء المقدادية (٣٩.٣٧) مصوتاًاكم٢ ، ويرجع السبب في ارتفاع قيمة مؤشر الكثافة التصويتية في أقضية هذه الفئة لكون قضاء بعقوبة يمثل مركز المحافظة ويزيد فيه عدد السكان عن بقية الاقضية مما أدى إلى ارتفاع عدد المشاركين فيه (٥٦٧٤٠) مصوتاً عن بقية أقضية منطقة الدراسة فضلاً عن صغر مساحتهِ بعض الشيء ، أما قضاء المقدادية فيعود سبب

ccccccccccc

ارتفاع مؤشر الكثافة التصويتية فيه إلى صغر مساحة القضاء التي لا تتجاوز (١٠٣٣كم٢) أو ما يعادل (٦.٤٧%) من مجموع مساحة المحافظة.

- **الفئة الثانية (أقضية ذات كثافة تصويتية عامة متوسطة)**

وهي الفئة التي تتراوح فيها قيمة الكثافة التصويتية بين (١٠-٣٠) مصوتاًاكم٢ وتشمل كل من قضاء الخالص (١٨.٤) مصوتاًاكم٢ وقضاء خانقين (١٤.٠٤) مصوتاًاكم٢ ، فبالرغم من ارتفاع عدد ونسبة المشاركين في قضاء الخالص في انتخابات ٢٠٠٥ ، إلا أن الكثافة التصويتية لهذا القضاء متوسطة ويعود سبب ذلك إلى اتساع مساحة القضاء (٢٩٩٤كم٢) مما أدى إلى أن تكون قيمة الكثافة التصويتية متوسطة ، وهذا الحال يتطابق مع قضاء خانقين بمساحة قدرها (٢٤٦٦كم٢) وبعدد مشاركين (٣٤٦٢٨) مشاركاً .

- **الفئة الثالثة (أقضية ذات كثافة تصويتية عامة منخفضة)**

وتضم هذه الفئة الاقضية التي أنخفضت فيها قيمة الكثافة التصويتية عن (١٠) مصوتينااكم٢ ، وتشمل كل من قضاء بلدروز (٣.٣٥) مصوتاًاكم٢ وقضاء كفري (١.٥٣) مصوتاًاكم٢، ويعود سبب انخفاض الكثافة التصويتية في هذين القضائين إلى انخفاض عدد الناخبين مصحوب بأتساع المساحة لكلا القضائين إذ تبلغ مساحة قضاء بلدروز (٦٢٨٠ كم٢) وبنسبة (٣٩.٣٥%) من مجموع مساحة المحافظة ، وكان عدد المصوتين فيه (٢١٠٤٤) مصوتاً وبنسبة (٣٥.٠٧ %) من مجموع الناخبين المسجلين في هذا القضاء ، أما قضاء كفري (جبارة+قرةتبة) فتبلغ مساحته (١٥٥٨ كم٢) وبنسبة (٩.٧٦ %) من مجموع مساحة واقع حال المحافظة ، وكان عدد المشاركين المصوتين في هذا القضاء (٢٣٩٨) مصوتاً ، وبنسب (١٠.١٥ %) من مجموع الناخبين المسجلين في هذا القضاء لانتخابات ٢٠٠٥ .

٢- الكثافة التصويتية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣٠ حسب الاقضية .

من الجدول (٢٩) نجد أن الكثافة التصويتية العامة في انتخابات ٢٠٠٩ ارتفعت في عموم أقضية المحافظة عما كانت عليه في انتخابات ٢٠٠٥ ، إذ بلغ مؤشر الكثافة التصويتية العامة في عموم المحافظة لانتخابات ٢٠٠٩ (٢٦،٩٦) مصوتاًأكم٢ بعد أن كانت في انتخابات ٢٠٠٥ (١٣،١٩) مصوتاًأكم٢ ، ويمكن تعليل ذلك إلى زيادة عدد المشاركين في انتخابات ٢٠٠٩ عن انتخابات ٢٠٠٥ ، مع ثبات مساحة الاقضية التي تتألف منها منطقة الدراسة ، إذ كانت نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ (٣٣،٢ %) ، في حين سجلت انتخابات ٢٠٠٩ نسبة مشاركة قدرها (٥٣،٩ %) .

جدول (٢٩)

التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والمشاركين (المصوتين) والكثافة التصويتية في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ حسب الاقضية .

ت	الاقضية	المساحة		المشاركين		الكثافة التصويتية (مصوتاكم٢)
		كم٢	%	مشارك	% من الناخبين	
١	بعقوبة	١٦٣٠	١٠،٢١	١٢٣٥١٦	٤٦،٣٥	٧٥،٧٧
٢	الخالص	٢٩٩٤	١٨،٧٦	١١٢٧٢٣	٦٤،٣٣	٣٧،٦٥
٣	المقدادية	١٠٣٣	٦،٤٧	٧٧٢٥٥	٥٧،٢٩	٧٤،٧٨
٤	خانقين	٢٤٦٦	١٥،٤٥	٧٣٤٩٢	٥٩،٢٦	٢٩،٨٠
٥	بلدروز	٦٢٨٠	٣٩،٣٥	٣٣٠٤٦	٤٧،٠	٥،٢٦
٦	كفري(جبارة+قرةتبة)	١٥٥٨	٩،٧٦	١٠٣٧٥	٣٧،٩٣	٦،٦٦
٧	المحافظة	١٥٩٦١	%١٠٠	٤٣٠٤٠٧	٥٣،٩	٢٦،٩٦

***المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

٢- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ .

وبتحليل الجدول (٢٩) والخريطة (١٤) يمكن أن نقسم أقضية المحافظة إلى ثلاث فئات بحسب الكثافة التصويتية لانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ وكالاتي:-

ككككككككككك

خريطة(14) التوزيع الجغرافي للكثافة التصويتية العامة لانتخابات 2009 في منطقة الدراسة.

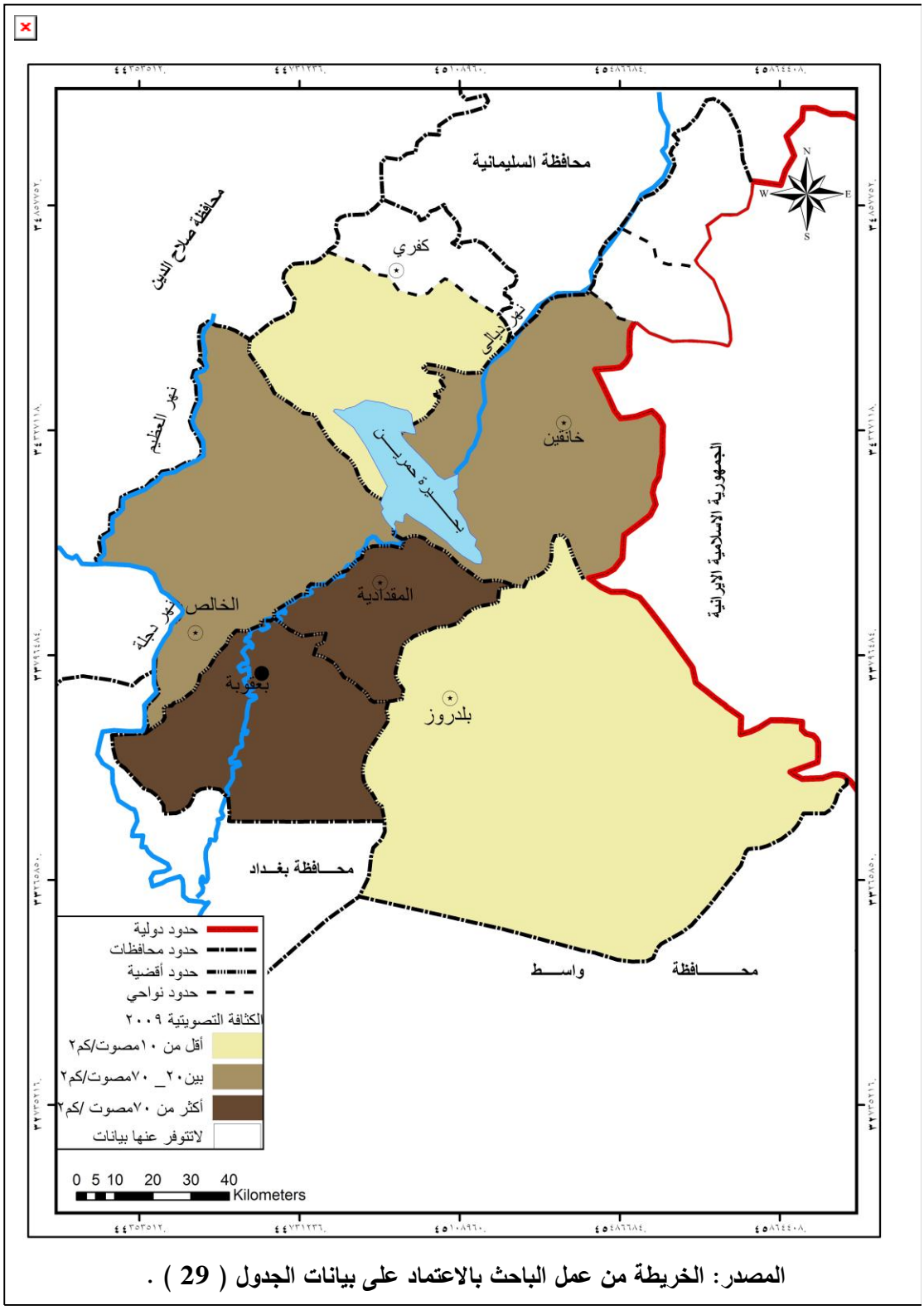

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (29) .

*

الفئة الأولى (أقضية ذات كثافة تصويتية عامة مرتفعة)

وتضم هذه الفئة الاقضية التي ارتفعت فيها الكثافة التصويتية عن(٧٠مصوتاًاكم٢) إذ تشمل على كل من قضاء بعقوبة (٧٥،٧٧ مصوتاًاكم٢) ، وقضاء المقدادية (٧٤،٧٨ مصوتاًاكم٢) ويمكن تعليل ارتفاع مؤشر الكثافة التصويتية في أقضية هذه الفئة إلى زيادة نسبة المشاركة الانتخابية في قضاء بعقوبة وتركز السكان فيه كونهُ مركز المحافظة ، فضلاً عن صغر مساحتهِ بعض الشيء (١٦٣٠كم٢) ، أما قضاء المقدادية فيعد من أصغر أقضية المحافظة من حيث المساحة(١٠٣٣كم٢) ، ومع ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية فيه (٥٧،٢٩%) من عدد الناخبين في القضاء أدى إلى ارتفاع مؤشر كثافتهِ التصويتية .

* **الفئة الثانية (أقضية ذات كثافة تصويتية عامة متوسطة)**

وتضم هذه الفئة الاقضية التي تراوحت فيها قيمة الكثافة التصويتية بين(٢٠–٧٠مصوتاًاكم٢) ، وتشمل كلاً من قضاء الخالص (٣٧،٦٥ مصوتاًاكم٢) ، وقضاء خانقين (٢٩،٨٠مصوتاًاكم٢)، فبالرغم من ارتفاع نسبة المشاركة في قضاء الخالص (٦٤،٣٣%) من عدد ناخبي القضاء وبواقع (١١٢٧٢٣) مشاركاً ، إلا أن كثافته التصويتية متوسطة بسبب اتساع المساحة التي يشغلها القضاء (٢٩٩٤كم٢) بما يعادل (١٨،٧٦%) من مساحة واقع حال المحافظة ، ويتطابق هذا الحال مع قضاء خانقين الذي يشغل مساحة(٢٤٦٦كم٢) أو ما يعادل (١٥،٤٥%) من مساحة منطقة الدراسة.

* **الفئة الثالثة (أقضية ذات كثافة تصويتية عامة منخفضة)**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء بلدروز (٥،٢٦ مصوتاً اكم٢) ، وقضاء كفري (٦،٦٦ مصوتاً اكم٢) ، ويرجع سبب انخفاض الكثافة التصويتية في قضاء بلدروز إلى اتساع مساحته ، إذ يشكل (٣٩،٣٥%) من مساحة المحافظة ، أما قضاء كفري فبسبب انخفاض أعداد المشاركين (١٠٣٧٥) مشاركاً أو ما يعادل (٣٧،٩٣ %) من عدد الناخبين المسجلين في القضاء ، فضلاً عن مساحة القضاء (قرةتبة + جبارة) التي تشكل (٩،٧٦%) من مساحة المحافظة ، أدى ذلك إلى انخفاض قيمة مؤشر كثافتهِ التصويتية .

الفصل الخامس

التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات مجلس محافظة

ppppppppppp

ننننننننننن

المبحث الأول

التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى٣٠/١/٢٠٠٥

تعد انتخابات مجلس محافظة ديالى التي جرت في ٣٠/١/٢٠٠٥ هي الأولى منذ أحداث نيسان ٢٠٠٣ ، ولذا فهي ذات أهمية كبيرة نظراً إلى ما تمثلهُ بالنسبة للواقع السياسي لمنطقة الدراسة ، وما أسهمت به من إرساء لقواعد الحكومة المحلية الحديثة القائمة على أساس الديمقراطية وإرادة الشعب في اختياره لنوع السلطة المحلية الحاكمة

لقد أظهرت نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورته الأولى (٢٠٠٥) فوز ثلاثة كيانات سياسية رئيسة (**ائتلاف ديالى الموحد ، التحالف الكوردستاني ، الحزب الإسلامي العراقي**) بأعداد متباينة من الأصوات والمقاعد داخل مجلس المحافظة ، كما تباينت المناطق الجغرافية للدعم التصويتي لكل منها ، إذ بلغ مجموع الأصوات الصحيحة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ (٢١٠٥٧٤) صوتاً ، حصل ائتلاف ديالى الموحد منها على (٨٤٣٩٠) صوتاً ، وبنسبة (٤٠.٠٧%) من مجموع الأصوات الصحيحة ، أما الحزب الإسلامي العراقي فقد حصل على (٥٥٩٦٠) صوتاً وبنسبة (٢٦.٥٧%) من مجموع الأصوات الصحيحة في هذه الانتخابات ، في حين كان عدد الأصوات التي حصل عليها التحالف الكوردستاني (٣٠٢٦٨) صوتاً وبنسبة (١٤.٣٧%) من مجموع الأصوات الصحيحة في المحافظة [١] ، أما باقي الأحزاب والكيانات والكتل السياسية الأخرى فقد حصلت على ما تبقى من الأصوات والبالغة (٣٩٩٥٦) صوتاً إلا أنها لم تحقق نسبة من مقاعد المجلس بسبب عدم وصولها إلى حد القاسم الانتخابي البالغ (٥١٣٦) صوتاً . ينظر جدول (٣٠) وشكل (١٣)

وكان عدد المقاعد المخصصة لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ (٤١) مقعداً ، وطبقاً لعدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم الفائزة في هذه الانتخابات فضلاً عن المقاعد التعويضية ، فقد كان عدد المقاعد التي فازت بها قائمة ائتلاف ديالى الموحد (٢٠) مقعداً وبنسبة (٤٨.٧٨%) من مجموع مقاعد المجلس ، وحصل الحزب الإسلامي العراقي على (١٤) مقعداً من مقاعد المجلس وبنسبة

---

[١] **المفوضية العليا المستقل للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .**

(٣٤.١٤%) ، في حين فاز التحالف الكوردستاني (٧) مقاعد وبنسبة (١٧.٠٧%) من مجموع مقاعد المجلس .

جدول (٣٠) الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠

ت	اسم الكيان	عدد الأصوات الصحيحة	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %
١	ائتلاف ديالى الموحد	٨٤٣٩٠	٤٠.٠٧	٢٠	٤٨.٧٨
٢	الحزب الإسلامي العراقي	٥٥٩٦٠	٢٦.٥٧	١٤	٣٤.١٤
٣	التحالف الكردستاني	٣٠٢٦٨	١٤.٣٧	٧	١٧.٠٧
٤	الكيانات غير الفائزة	٣٩٩٥٦	١٨.٩٧	صفر	صفر
٥	المجموع	٢١٠٥٧٤	%١٠٠	٤١	%١٠٠

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على : ١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراقي ، مكتب انتخابات ديالى.**

٢- النسب من عمل الباحث .

شكل (١٣) الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠وعدد مقاعدها .

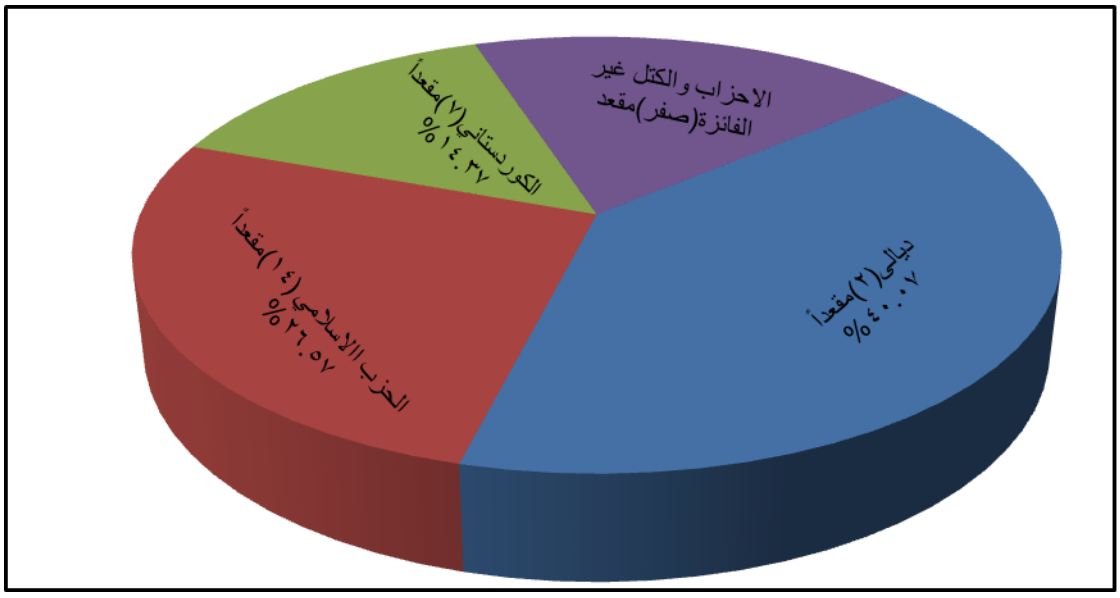

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣٠).

وفيما يتعلق بجغرافية الدعم التصويتي للقوائم الفائزة في انتخابات ٢٠٠٥ فسوف تحلل الدراسة تلك القوائم من حيث الأحزاب والكتل والشخصيات السياسية المنضوية تحت لوائها ، كما ستحدد الدراسة مناطق الدعم التصويتية القوية والضعيفة لكل قائمة وعلى نحوٍ مما يأتي:-

أولاً :- قائمة ائتلاف ديالى الموحد .

ائتلاف ديالى الموحد هو كيان أو كتلة سياسية شيعية تمثل تجمعاً لأحزاب وشخصيات سياسية شيعية مدنية ودينية ، تأسست هذه القائمة في أواخر عام ٢٠٠٤ ، ودخلت هذه القائمة (ذات الطابع الديني الشيعي) انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورته الأولى ٢٠٠٥ للتنافس على الحصول على اكبر قدر ممكن من المقاعد ، وقد نزعت عنها أي صبغة ليبرالية أو علمانية . وتضم هذه القائمة عدة كيانات و أحزاب سياسية رئيسة هي :-

١- **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية** :- وكان يترأسه السيد عبد العزيز الحكيم زعيم قائمة الائتلاف العراقي الموحد ، وتشكل هذا المجلس من المعارضة العراقية للنظام السابق أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن المنصرم ، وفي عام ٢٠٠٧ غير المجلس

أسمهُ إلى (المجلس الإسلامي الأعلى العراقي) وتولى قيادة هذا المجلس السيد عمار الحكيم بعد وفاة والدهِ السيد عبد العزيز الحكيم في آب/ ٢٠٠٩[١] .

٢- **حزب الدعوة الإسلامية** :- تشكل هذا الحزب في الخمسينات من القرن الماضي بقيادة السيد محمد باقر الصدر ، وهو احد الأحزاب المعارضة للنظام السابق ، ومارس العمل السياسي في داخل العراق حتى نهاية السبعينات عندما بدأ النظام السابق باعتقال ابرز شخصياته وإعدام قياداتهِ ، فلجأ إلى العمل السري ، مما دفع أعضاءه للخروج من العراق واتخاذ كل من سوريا وإيران مسرحاً لفعالياته السياسية، ومن ابرز شخصياته في الوقت الحاضر دولة رئيس الوزراء السيد (نوري كامل المالكي) ، والدكتور (إبراهيم الجعفري) الذي انشق من الحزب وكوّن تياراً سياسياً جديداً باسم (تيار الإصلاح الوطني) وكان ذلك في عام ٢٠٠٨ .

٣- **حزب الفضيلة** :- تشكل هذا الحزب بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ برعاية المرجع الديني الشيعي الشيخ محمد اليعقوبي ، وتزعم هذا الحزب منذ بداية تأسيسه الدكتور نديم الجابري[٢].

كما ضمت قائمة ائتلاف ديالى الموحد الأحزاب والكتل السياسية التالية :-

أ- التيار الصدري .

ب- الكورد الفيليّة

ت- مؤسسة شهيد المحراب .

ث- حركة الوفاء التركمانية .

ج- منظمة بدر .

ح- حركة الديمقراطيين العراقيين .

خ- حركة التضامن.

د-حزب الاتحاد الإسلامي التركماني العراقي.

ذ- حركة سيد الشهداء الإسلامية .

ر- حركة الانتفاضة الشعبانية .

جدول (٣١)

يمثل عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ .

---

[١] **ينظر : مسيرة المجلس الإسلامي الأعلى العراقي على الموقع الرسمي للمجلس**
http://www.almejlis.org/page-11

[٢] **جريدة الصباح العراقية ، العدد (٧١١) ، في ٢٩/ تشرين الثاني/٢٠٠٥ ، ص١٤ .**

ت	الأقضية	عدد الأصوات	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	٥٦٧٤٠	٢٢٩٢٣	٤٠.٤٠
٢	الخالص	٥٥٠٨٧	٣١٨٩٢	٥٧.٨٩
٣	المقدادية	٤٠٦٧٧	١١٩٤٣	٢٩.٣٦
٤	خانقين	٣٤٦٢٨	٥٢١٢	١٥.٠٥
٥	بلدروز	٢١٠٤٤	١١٧٦٨	٥٥.٩٢
٦	كفري	٢٣٩٨	٦٥٢	٢٧.١٨
٧	المحافظة	٢١٠٥٧٤	٨٤٣٩٠	٤٠.٠٧

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

- **جغرافية الدعم ألتصويتي لقائمة ائتلاف ديالى الموحد :-**

يتضح لنا من خلال قراءة الجدول (٣١) والخريطة (١٥) أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في انتخابات مجلس محافظة ديالى٢٠٠٥ في منطقة الدراسة وكالآتي:-

قققققققققق

خريطة (15) مناطق الدعم التصويتية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات 2005/1/30 في منطقة الدراسة.

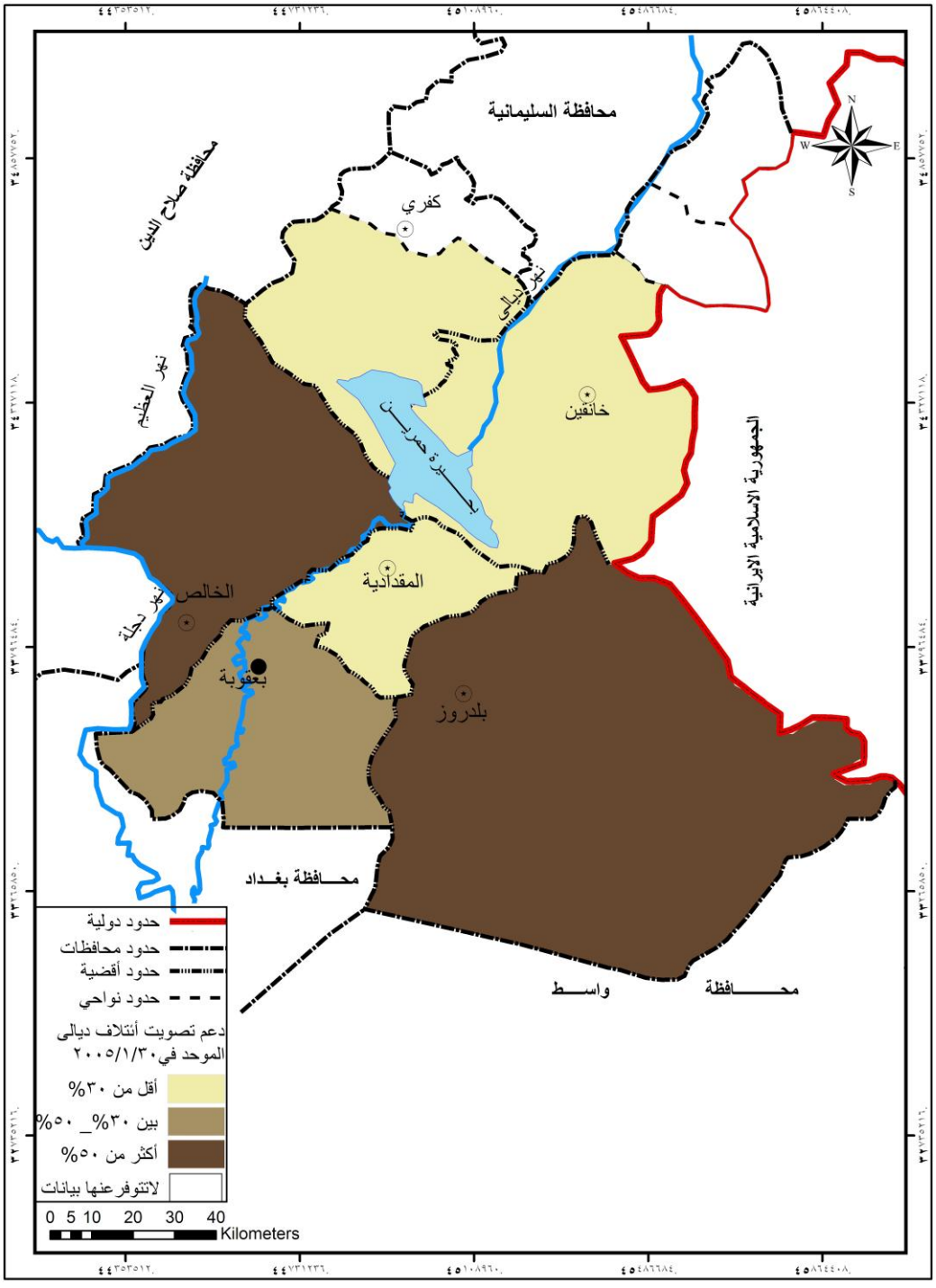

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (31).

١- **مناطق الدعم القوية** :- وتضم الاقضية التي يزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٥٠%) وتشمل قضائي الخالص (٥٧.٨٩%) وبلدروز (٥٥.٩٢%) من مجموع المصوتين في كل قضاء ، إذ بلغ عدد المصوتين لهذه القائمة في قضاء الخالص (٣١٨٩٢) مصوتاً ، وقضاء بلدروز (١١٧٦٨) مصوتاً ، ويعود سبب ذلك إلى أن غالبية سكان أقضية (الخالص وبلدروز) هم من أتباع المذهب الجعفري (الشيعي) وبالتالي جاءت أصواتهم مؤيدة للقائمة الانتخابية (ائتلاف ديالى الموحد) ذات الطابع الديني الشيعي .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي تراوحت نسبة المصوتين فيها لهذه القائمة بين (٣٠-٥٠%) من مجموع المصوتين في كل قضاء وتشتمل على قضاء بعقوبة (٤٠.٤٠%) وبواقع (٢٢٩٢٣) مصوتاً ، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أعداد المصوتين (المشاركين) في هذا القضاء ، فضلاً عن مقاطعة المكون السني لهذه لانتخابات بذريعة أنها جرت تحت سلطة الاحتلال الأمريكي للبلاد .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي انخفضت نسبة المصوتين لهذه القائمة عن (٣٠%) من مجموع المصوتين في كل قضاء ، وتشمل هذه الفئة على كل من قضاء المقدادية (٢٩.٣٦%) وبواقع (١١٩٤٣) صوتاً ، وقضاء خانقين (١٥.٠٥%) وبواقع (٥٢١٢) صوتاً ، وقضاء كفري (٢٧.١٨%) وبواقع (٦٥٢) صوتاً ، ويرجع السبب في ذك إلى أن قضاء المقدادية يعد من المناطق ذات الدعم المتأرجح بين ائتلاف ديالى الموحد والحزب الإسلامي العراقي ، أما بالنسبة لقضاء كفري وخانقين فإنهما يعدان مناطق ثقل ودعم كبيرة للتحالف الكوردستاني وبخاصة قضاء خانقين ، مما أدى إلى دخول هذين القضائين إلى مناطق الدعم الضعيفة لقائمة ائتلاف ديالى الموحد .

وخلاصة القول هنا ، أن مناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد شملت المناطق التي تقع إلى الجنوب الشرقي والمناطق التي تقع إلى الشمال الغربي من المحافظة (قضائي بلدروز والخالص) ، في حين شكلت المناطق الواقعة إلى الجنوب الغربي من المحافظة (قضاء بعقوبة) مناطق دعم متوسطة للقائمة ذاتها ، أما مناطق الدعم التصويتي المنخفضة (الضعيفة) فتمثلت في الأقسام الوسطى (قضاء المقدادية) والمناطق الشمالية والشمالية الشرقية من المحافظة (قضائي خانقين وكفري) .

ثانياً :- قائمة الحزب الإسلامي العراقي .

وهو حزب عراقي عربي سني ، تعود جذورهُ إلى ستينات القرن الماضي ، تشكل ليكون ممثلاً للعرب السنة في محافل المعارضة العراقية ضد النظام السابق، وفي عام ١٩٧١ تحول إلى تنظيم حزبي سري بسبب تعرض قادتهِ للملاحقة والسجن ، ويعتمد الحزب على منهاج مستمد من الدين الإسلامي وهدفهُ تطبيق الشريعة في كل مجالات الحياة ، وشارك الحزب الإسلامي العراقي في العملية السياسية بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ وكان أمينهُ العام آنذاك السيد محسن عبد الحميد ، الذي كان عضواً في مجلس الحكم الانتقالي وفي عام ٢٠٠٤ تولى طارق الهاشمي رئاسة الحزب حتى عام ٢٠٠٩ عندما أعلن انسحابهُ من الحزب وتشكيلهُ كتلةً سياسية جديدة ، وبعد عام ٢٠٠٩ تولى أسامة التكريتي رئاسة الحزب ، وقد خاض الحزب الإسلامي العراقي انتخابات مجالس المحافظات الأولى ٢٠٠٥ دون تكوين كتلة سياسية أو كيان سياسي كبير يضم مجموعة من الأحزاب ، إلا انهُ دخل انتخابات مجلس النواب العراقي في كانون الأول /٢٠٠٥ تحت اسم قائمة جبهة التوافق العراقية التي ضمت العديد من الكيانات السياسية من أهمها مؤتمر أهل العراق ومجلس الحوار الوطني [١] .

- **جغرافية الدعم ألتصويتي للحزب الإسلامي العراقي :-**

من الجدول (٣٢) والخريطة (١٦) يتضح لنا أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي للحزب الإسلامي العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠ وكالآتي :-

جدول (٣٢)

عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠

---

[١] **المركز الوثائقي والمعلوماتي لشبكة النبأ ، ملف تخصصي عن الحزب الإسلامي العراقي ، عن موقع شبكة النبأ : http:/www.annabaa.org/nbanews/68/398.htm**

تتتتتتتتتتتت

ت	الأقضية	عدد الأصوات	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	٥٦٧٤٠	٢١٢٩٨	٣٧.٥٣
٢	الخالص	٥٥٠٨٧	١١٤٦٢	٢٠.٨٠
٣	المقدادية	٤٠٦٧٧	١٤٩٧٥	٣٦.٨١
٤	خانقين	٣٤٦٢٨	٣١٥٢	٩.١٠
٥	بلدروز	٢١٠٤٤	٤٣٦١	٢٠.٧٢
٦	كفري(جبارة+قرتبة)	٢٣٩٨	٧١٢	٢٩.٦٩
٧	المحافظة	٢١٠٥٧٤ (*)	٥٥٩٦٠	%٢٦,٥٧

- **المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي زاد فيها نسبة المصوتين لصالح الحزب الإسلامي العراقي في هذه الانتخابات عن (٣٠%) من مجموع المصوتين في كل قضاء ، وتشتمل على قضائي بعقوبة (٣٧.٥٣%) والمقدادية (٣٦.٨١%) ، إذ بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب الإسلامي العراقي في هذين القضائين (٢١٢٩٨) صوتاً و (١٤٩٧٥) صوتاً على التوالي ، ويعود السبب في ذلك إلى أن غالبية سكان هذين القضائين هم من المكون السني ، وان الاصطفافات الطائفية والعرقية التي اتصفت بها القوائم المتنافسة في هذه الانتخابات جعلت السكان يصوتون بحسب انتماءاتهم المذهبية والعرقية .

(*) **يشمل هذا العدد من الأصوات (تصويت داخل العراق وتصويت الخارج) إذ يعامل تصويت الخارج معاملة تصويت الداخل ، حيث تحسب أصوات المقترعين في خارج العراق للمحافظات التي أدلوا بأصواتهم إليها وتبعاً لوحداتهم الإدارية ووفقاً للقوانين العراقية المتعلقة بالانتخابات .**

ثثثثثثثثثثث

خريطة (16) مناطق الدعم التصويتية لقائمة الحزب الاسلامي العراقي في انتخابات 2005/1/30 في منطقة الدراسة.

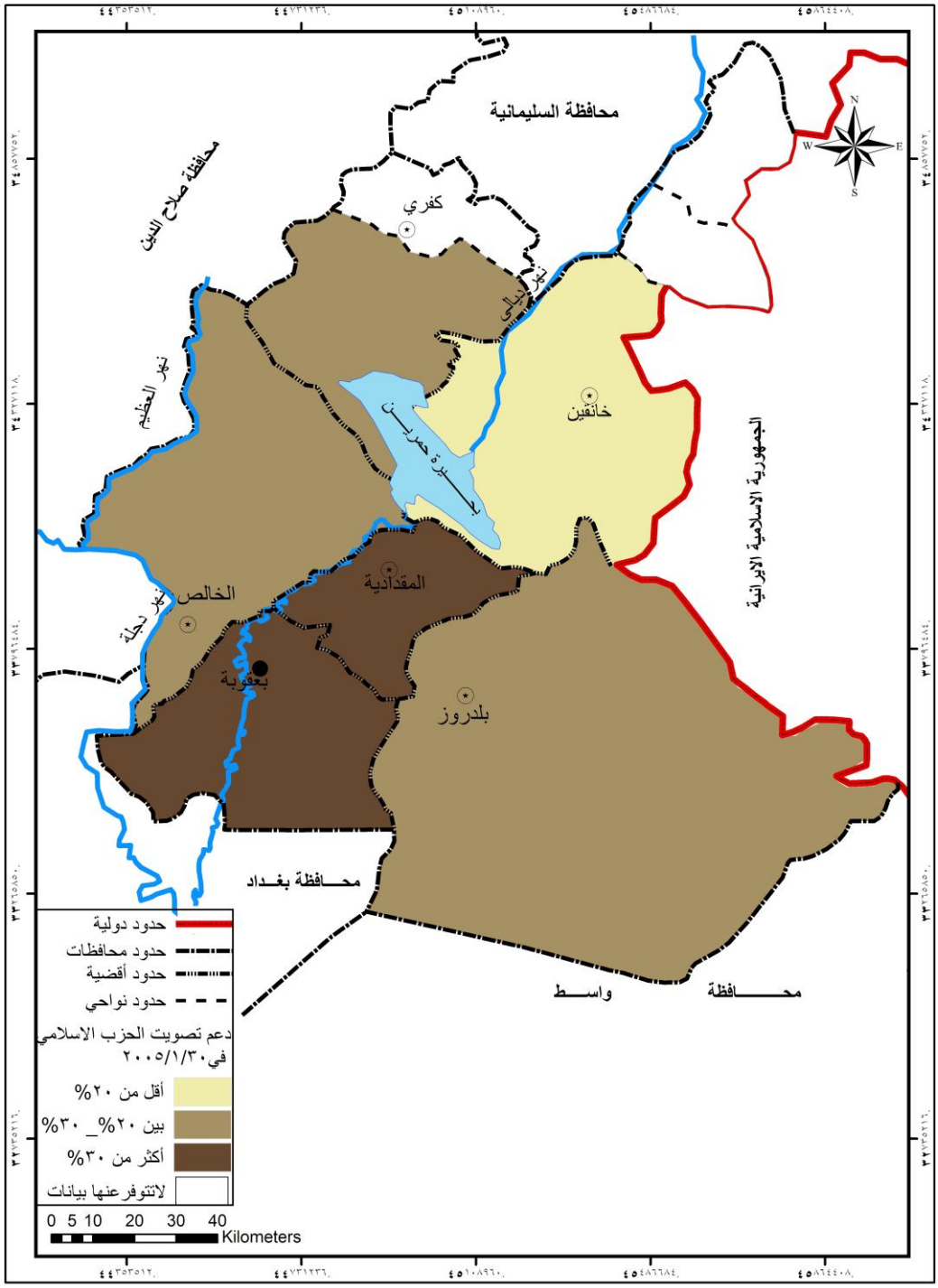

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (32).

خخخخخخخخخخ

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي تتراوح فيها نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الإسلامي العراقي بين (٢٠-٣٠%) من مجموع الأصوات لكل قضاء ، وتشمل هذه الفئة كل من قضاء الخالص (٢٠.٨٠%) وقضاء بلدروز (٢٠.٧٢%) ، وقضاء كفري (٢٩,٦٩%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، إذ بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب الإسلامي العراقي في أقضية هذه الفئة (١١٤٦٢) صوتاً و (٤٣٦١) صوتاُ و (٧١٢) صوتاً على التوالي في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورته الأولى ٢٠٠٥ ، ومن الملاحظ أن نسبة الأصوات التي حصل عليه الحزب الإسلامي العراقي في قضائي (الخالص وبلدروز) قريبة من نسبة أصوات مناطق الدعم الضعيفة ، ويمكن تعليل ذلك بأن هذين القضائين يعدان من مراكز الثقل الكبيرة ومناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات (٢٠٠٥/١/٣٠) .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للحزب الإسلامي العراقي عن (٢٠%) من مجموع أصوات القضاء ، وتشتمل على قضاء خانقين (٩.١٠%) من مجموع أصوات القضاء ، ويعود السبب في ذلك أن قضاء خانقين يعد من مناطق الدعم القوية للتحالف الكوردستاني ، إذ تسكنهُ أغلبية كوردية ، وان المصوتين في هذه الانتخابات قد أعطوا أصواتهم تبعاً لانتماءاتهم العرقية (القومية) والمذهبية بسبب عدم نضوج الفكر الديمقراطي الانتخابي لديهم لكونها (انتخابات ٢٠٠٥) تعد أول عملية ديمقراطية يخوضها سكان المحافظة بعد احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ .

وخلاصة القول هنا ، إن مناطق الدعم القوية للحزب الإسلامي العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠، شملت المناطق الوسطى (قضاء المقدادية) والمناطق الجنوبية الغربية (قضاء بعقوبة) من المحافظة ، في حين شكلت الأجزاء الشمالية الغربية (الخالص) والأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية (بلدروز) والشمالية (قضاء كفري) مناطق دعم متوسطة لقائمة الحزب الإسلامي العراقي ، أما المناطق ذات الدعم التصويتي الضعيف للحزب الإسلامي العراقي فتمثلت بالمناطق الشمالية الشرقية (قضاء خانقين) من منطقة الدراسة.

ثالثاً :- قائمة التحالف الكوردستاني .

تحالف الحزبان الكورديان الرئيسان (الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني) مع بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى ، للتنافس على مقاعد مجالس المحافظات الواقعة خارج

إقليم كوردستان (ضمن المناطق المتنازع عليها بحسب المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم) ومنها محافظة ديالى ، وذلك بغية توحيد الصف الكوردي من جهة ، وضمان فوز الكورد بعدد كبير من مقاعد مجلس محافظة ديالى من جهة أخرى .

وكانت رئاسة هذه القائمة منوطة بالسيدين جلال الطالباني (رئيس جمهورية العراق الحالي) و مسعود البارزاني (رئيس حكومة إقليم كوردستان العراق) ، واتسمت هذه القائمة بالطابع القومي (الكوردي) . وتتشكل قائمة التحالف الكوردستاني من الحزبين الرئيسين :-

١- الاتحاد الوطني الكوردستاني .

تأسس الاتحاد الوطني الكوردستاني في ١/حزيران /١٩٧٥ ، من قبل مجموعة من الكورد المثقفين والثوار الأكراد داخل العراق ، وقد ترأسه منذ تأسيسه السيد جلال الطالباني ، وكان الاتحاد الوطني الكوردستاني احد أهم الأحزاب والتيارات السياسية الكوردية التي قادة الثورة الكوردية عام ١٩٧٥ في إقليم كوردستان العراق ضد النظام العراقي السابق ، للحصول على الحقوق القومية للشعب الكوردي وتحقيق النظام الديمقراطي في جميع أنحاء العراق[١] .

٢- الحزب الديمقراطي الكوردستاني .

تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني عام ١٩٤٦ ثم انتقلت رئاسة الحزب إلى نجلهِ السيد مسعود البارزاني عالم ١٩٧٩ ، والذي بدورهِ أُنتخب لأول مرة رئيساً لحكومة إقليم كوردستان من قبل المجلس الوطني لكوردستان العراق وكان ذلك في منتصف عام ٢٠٠٥ . كما شملت قائمة التحالف الكوردستاني على الأحزاب والجماعات السياسية الكوردية الآتية [٢] :-

أ- الجماعة الإسلامية الكوردستانية . ب- حزب كادحي كوردستان .

---

[١] أبو بكر خوشناو ، صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني ، ترجمة عيدو بابا شيخ ، منشورات مكتب التنظيم – الاتحاد الوطني الكردستاني ، السليمانية ، ٢٠٠٤ ، ص٨٣-٨٩.

[٢] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات .

ج- الحزب الديمقراطي الاشتراكي . د- الحزب الشيوعي الكوردستاني .

- **جغرافية الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكوردستاني**

من خلال تفحصنا للجدول (٣٣) والخريطة (١٧) تظهر لنا ثلاث مناطق للدعم التصويتي لقائمة التحالف الكوردستاني وكالاتي :-

جدول (٣٣) يمثل عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥/١/٣٠

ت	الأقضية	عدد الأصوات	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	٥٦٧٤٠	٦٤٣	١.١٣
٢	الخالص	٥٥٠٨٧	٤٢٨	٠.٧٧
٣	المقدادية	٤٠٦٧٧	٢٩٦٧	٧.٢٩
٤	خانقين	٣٤٦٢٨	٢١٦٤٢	٦٢.٥
٥	بلدروز	٢١٠٤٤	٣٦٦٥	١٧.٤١
٦	كفري	٢٣٩٨	٩٢٣	٣٨.٤٩
٧	المجموع	٢١٠٥٧٤	٣٠٢٦٨	%١٤.٣٧

- **المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.**

١- **مناطق الدعم التصويتي القوية :-** وتضم الاقضية التي زادت نسبة الأصوات التي حصل عليها التحالف الكوردستاني عن (٥٠%) من مجموع أصوات القضاء ، وتشمل قضاء خانقين (٦٢.٥%) وبواقع (٢١٦٤٢) صوتاً من مجموع أصوات القضاء البالغة (٣٤٦٢٨) صوتاً ، ويعود سبب ذلك إلى أن الغالبية العظمى من سكان القضاء هم من أبناء القومية الكردية ، فضلاً عن أن كافة المرشحين عن التحالف الكوردستاني لخوض هذه الانتخابات هم من سكنة

غغغغغغغغغغ

أبناء القضاء(عامل المسافة الجغرافية بين المرشح والناخب) الذي يعد معقلاً رئيساً لأنصار التحالف الكوردستاني وكوادره ضمن منطقة الدراسة .

خريطة (17) مناطق الدعم التصويتية لقائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات 2005/1/30 في منطقة الدراسة.

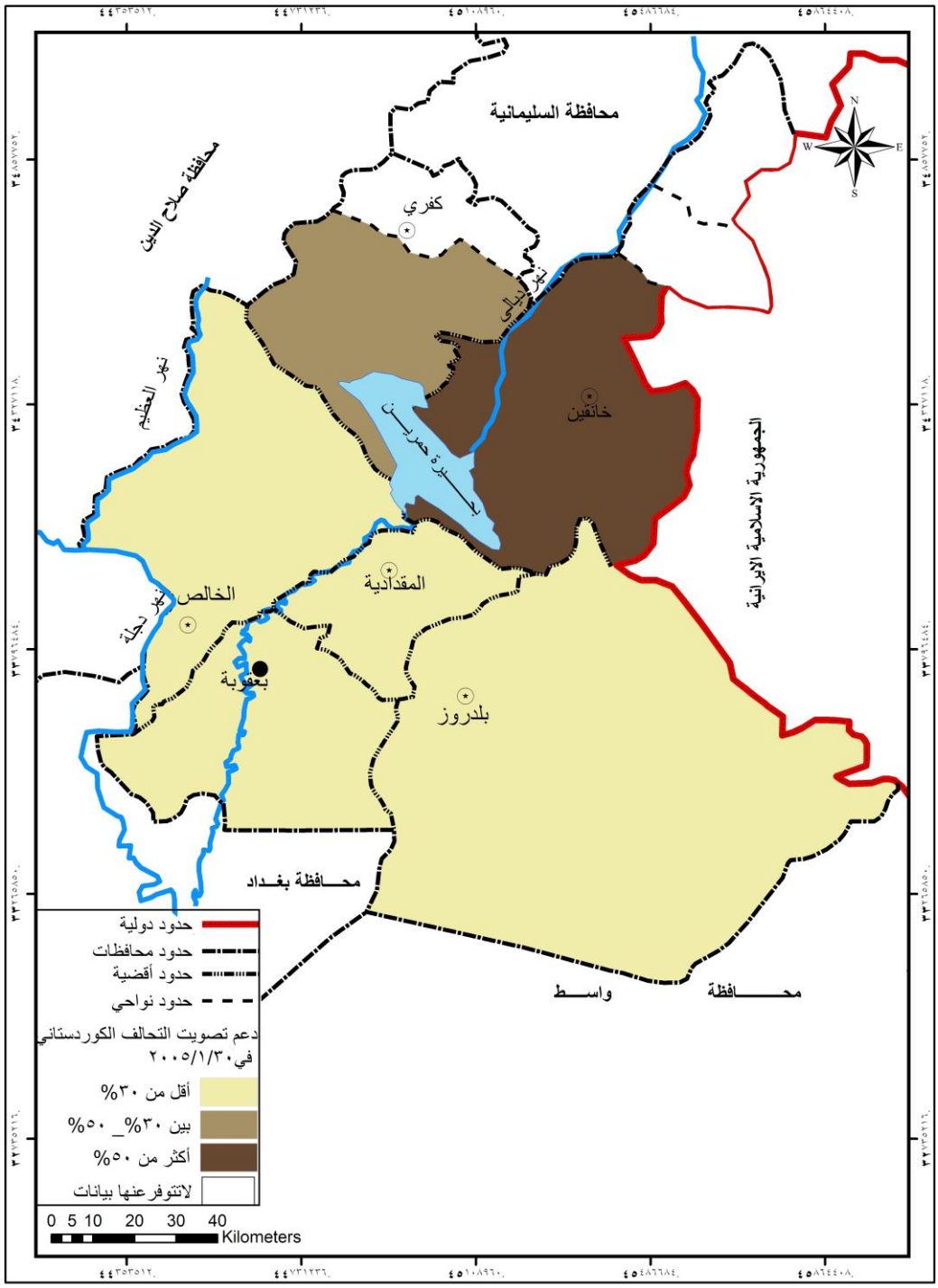

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (33).

٢- **مناطق الدعم المتوسطة :-** وتضم الاقضية التي تراوحت نسبة أصوات التحالف الكوردستاني فيها بين (٣٠-٥٠%) من مجموع أصوات القضاء ، وتشتمل هذه الفئة على قضاء كفري (٣٨,٤٩%) وبواقع (٩٢٣) صوتاً من مجموع أصوات القضاء البالغة (٢٣٩٨) صوتاً ، ويمكن تعليل ذلك بأن الكثير من سكنة قضاء كفري هم من أبناء القومية الكوردية بالرغم من استقطاع أجزاء كبيرة منهُ (مركز قضاء كفري وناحية سرقلعة) وضمها إلى أراضي إقليم كوردستان العراق ضمن محافظة السليمانية منذ عام ١٩٩١ إلا أن نسبة كبيرة من سكنة ناحيتي جبارة وقرتتبة هم من القومية الكوردية والذين صوتوا لصالح قائمة التحالف الكوردستاني بدافع الانتماء العرقي والقومي .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة :-** وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة الأصوات لصالح التحالف الكوردستاني عن (٢٠%) من مجموع أصوات كل قضاء وتشتمل على كل من قضاء بعقوبة (١.١٣%) وبواقع (٦٤٣) صوتاً بسبب كون قضاء بعقوبة من مناطق الدعم القوية للحزب الإسلامي العراقي ومن مناطق الدعم المتوسطة لقائمة ائتلاف ديالى الموحد ، وقضاء الخالص (٠.٧٧%) وبواقع (٤٢٨) صوتاً ، بسبب أن قضاء الخالص يعد من مناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد ومن مناطق الدعم المتوسطة لقائمة الحزب الإسلامي العراقي ، وقضاء المقدادية (٧,٢٩%) وبواقع (٢٩٦٧) صوتاً ، وذلك بسبب أن قضاء المقدادية يعد من مناطق الدعم القوية للحزب الإسلامي العرقي ، وقضاء بلدروز (١٧.٤١%) وبواقع (٣٦٦٥) صوتاً من مجموع أصوات القضاء ، وذلك لكون قضاء بلدروز يعد من مناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد ، بالرغم من أن أصوات التحالف الكوردستاني في قضاء بلدروز قريبة من مناطق الدعم المتوسطة (١٧,٤١%) بسبب وجود أنصار التحالف الكوردستاني في ناحيتي قزانية ومندلي وبعض أحياء مركز قضاء بلدروز .

من خلال ما سبق نستطيع القول إن مناطق الدعم القوية لقائمة التحالف الكوردستاني تمثلت بالمناطق الشمالية الشرقية من منطقة الدراسة (قضاء خانقين) ، في حين سجلت المناطق الشمالية المتمثلة بقضاء (كفري) مناطق دعم متوسطة للقائمة نفسها ، أما مناطق الدعم الضعيفة لقائمة التحالف الكوردستاني فشملت على المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية (بلدروز وبعقوبة) والمناطق الشمالية الغربية من المحافظة (قضاء الخالص) والأقسام الوسطى من منطقة الدراسة المتمثلة بقضاء (المقدادية) بسبب قلة أنصار هذه القائمة ومؤيديها في تلك الاقضية .

ومن كل ما ذكر أعلاه نستطيع القول :-

١- أسفرت انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الأولى ٢٠٠٥/١/٣٠ عن فوز ثلاث قوائم رئيسة شغلت مقاعد مجلس المحافظة لدورة انتخابية كاملة (٤سنوات) إذ جاءت قائمة ائتلاف ديالى الموحد بالمرتبة الأولى ، تلتها قائمة الحزب الإسلامي العراقي بالمرتبة الثانية ، ثم حل التحالف الكوردستاني المرتبة الثالثة .

٢- جميع القوائم الثلاثة الفائزة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ كانت ذات اصطفافات دينية (مذهبية) وعرقية (قومية) .

٣- انعكست التركيبة الأثنية والديمقراطية لسكان منطقة الدراسة على سلوكهم الانتخابي ومن ثم على نتائج الانتخابات ، إذ صوت ناخبو المحافظة بحسب انتماءاتهم المذهبية والقومية ، إذ حصلت القوائم ذات الطابع الديني (الحزب الإسلامي العراقي وائتلاف ديالى الموحد) على (١٤٠٣٥٠) صوتاً وبما نسبتهُ (٦٦.٦٥%) من مجموع الأصوات في منطقة الدراسة والبالغ عددها (٢١٠٥٧٤) صوتاً ، في حين حازت قائمة التحالف الكوردستاني ذات الطابع القومي (قائمة كوردية) على (٣٠٢٦٨) صوتاً وبما نسبتهُ (١٤.٣٧%) من مجموع أصوات المحافظة في هذه الانتخابات .

٤- أن عدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم الثلاثة الفائزة في الدورة الانتخابية الأولى لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ تزيد على نسبة الأصوات التي فازت بها تلك القوائم ، ويعود سبب ذلك إلى الطريقة المتبعة في توزيع المقاعد الشاغرة على القوائم الفائزة وهي طريقة الباقي الأقوى للكيانات السياسية الفائزة في الانتخابات ، والتي تحرم الكيانات السياسية الصغيرة (التي لم تصل أصواتها إلى حد القاسم الانتخابي) من الحصول حتى على مقعد واحد من مقاعد المجلس .

المبحث الثاني

التحليل الجغرافي السياسي لنتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى٢٠٠٩/١/٣١

ججججججججججج

جرت انتخابات الدورة الثانية لمجلس محافظة ديالى في ٢٠٠٩/١/٣١ ، أي بعد مرور أربع سنوات (مدة الدورة الانتخابية)[*] على انتخابات الدورة الأولى والتي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ ، وأفرزت نتائج الدورة الانتخابية الثانية لمجلس محافظة ديالى مكونات وكيانات وكتل سياسية جديدة شكلت بدورها خريطة سياسية جديدة ومغايرة للخريطة السياسية التي أفرزتها نتائج انتخابات الدورة الأولى ٢٠٠٥ .

فبعد أن كان الطابع الديني (المذهبي) والقومي يسيطر على كافة القوائم التي فازت في انتخابات الدورة الأولى ، أصبحت الاتجاه السياسي أكثر وضوحاً في بعض القوائم التي فازت في انتخابات الدورة الثانية لمجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، وتشكلت خلال هذه الانتخابات(٢٠٠٩) بعض التكتلات والتجمعات السياسية منها قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة بقيادة الحزب الإسلامي العراقي والتي ضمت بعض التيارات والأحزاب السياسية ، في حين شهدت بعض الكتل السياسية انشقاقات وتكوين إئتلافات سياسية جديدة ومنها على سبيل المثال (ائتلاف ديالى الموحد) الذي انشق عنهُ ائتلاف دولة القانون بقيادة السيد نوري كامل المالكي (رئيس الوزراء الحالي) ، وتيار الإصلاح الوطني بقيادة الدكتور إبراهيم الجعفري ، في حين بقية التحالف الكوردستاني محافظاً على تكاتفهِ وتلاحمه .

إذ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات \ مكتب انتخابات ديالى أن (٤٥) ائتلافاً وكياناً سياسياً وقائمة مفردة قدموا مرشحيهم للمشاركة في انتخابات الدورة الثانية لمجلس محافظة ديالى (٢٠٠٩) ، وكان عدد المرشحين الذين تنافسوا على مقاعد المجلس البالغ عددها (٢٩) مقعداً ، (٦١٥) مرشحاً من ضمنهم (١٦٣) امرأة تنافسوا عبر (٣٤٨) مركزاً انتخابياً مخصصة للتصويت العام والخاص (الجيش والشرطة) .

ومن أهم القوائم الانتخابية التي تنافست في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ الآتي :-

١- قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة .

---

[*] **بحسب المادة (١١٨) : رابعاً من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .**

٢- قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي .

٣- قائمة التحالف الكوردستاني .

٤- القائمة العراقية الوطنية .

٥- قائمة ائتلاف دولة القانون .

٦- قائمة ائتلاف ديالى الوطني .

٧- قائمة تيار الإصلاح الوطني-الدكتور الجعفري .

٨- قائمة تيار الأحرار المستقل .

٩- قائمة معاً يا عراق .

١٠- قائمة مدنيون ، وغيرها من القوائم الانتخابية الأخرى .

لقد أظهرت نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ فوز سبعة كتل أو كيانات سياسية شغلت مقاعد مجلس المحافظة لدورة انتخابية كاملة (أربع سنوات) ، إذ حققت قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات وبواقع (٩١١٣٥) صوتاً من مجموع أصوات المحافظة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً وبنسبة (٢١.١٧%) ، في حين حقق كل من التحالف الكوردستاني (٦٢٢١٩) صوتاً وبنسبة (١٤.٤٥%) من مجموع أصوات المحافظة ، والمشروع الوطني العراقي (٦٦٣٠٩) صوتاً ، وبنسبة (١٥.٤٠%) من مجموع أصوات المحافظة ، والقائمة العراقية الوطنية (٤٢٦٥٠) صوتاً وبنسبة (٩.٩٠%) من مجموع أصوات المحافظة ، وائتلاف دولة القانون (٢٧٤٠٨) صوتاً وبنسبة (٦.٣٦%) من أصوات المحافظة، وائتلاف ديالى الوطني (٢٥٠٦٨) صوتاً وبنسبة (٥.٨٢%) من أصوات المحافظة ، وتيار الإصلاح الوطني-الدكتور الجعفري (٢٠١٤٠) صوتاً وبنسبة (٤.٦٧%) من مجموع أصوات المحافظة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً. جدول (٣٤)

جدول (٣٤)

الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١

ت	اسم الكيان	عدد الأصوات الصحيحة	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %
١	جبهة التوافق والإصلاح	٩١١٣٥	٢١.١٧	٩	٣١.٠٣
٢	التحالف الكوردستاني	٦٢٢١٩	١٤.٤٥	٦	٢٠.٦٨
٣	تجمع المشروع الوطني	٦٦٣٠٩	١٥.٤٠	٦	٢٠.٦٨
٤	القائمة العراقية الوطنية	٤٢٦٥٠	٩.٩٠	٣	١٠.٣٤
٥	ائتلاف دولة القانون	٢٧٤٠٨	٦.٣٦	٢	٦.٨٩
٦	ائتلاف ديالى الوطني	٢٥٠٦٨	٥.٨٢	٢	٦.٨٩
٧	تيار الإصلاح الوطني	٢٠١٤٠	٤.٦٧	١	٣.٤٤
٨	الكيانات غير الفائزة	٩٥٤٧٨	٢٢.١٨	صفر	صفر
٩	المجموع	٤٣٠٤٠٧	%١٠٠	٢٩	%١٠٠

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق–مكتب انتخابات ديالى.

الشكل (١٤) التوزيع العددي والنسبي لمقاعد الكيانات الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١.

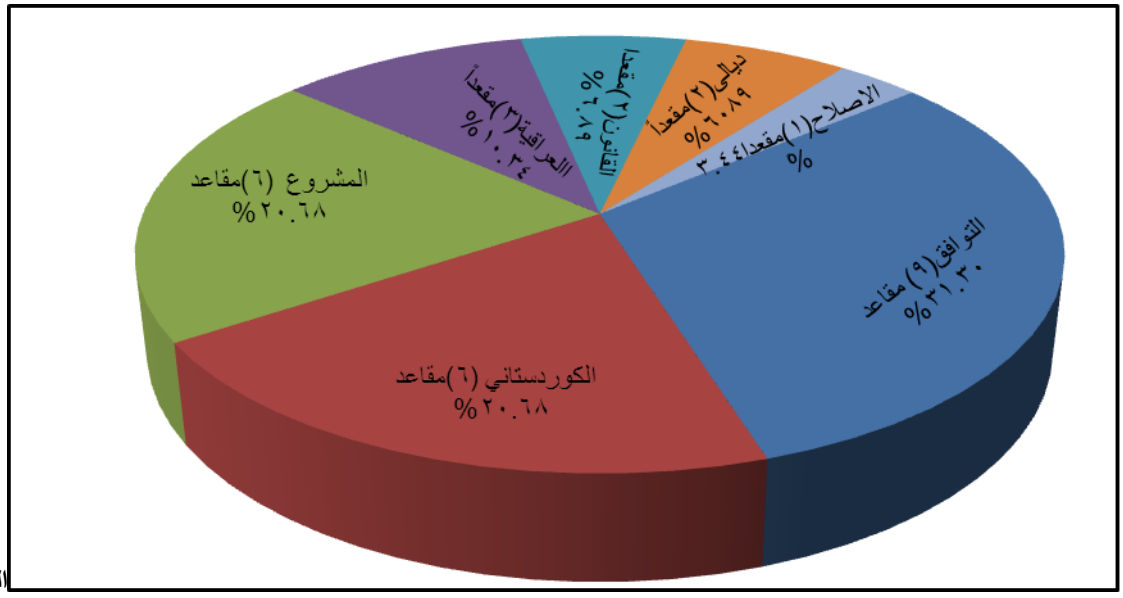

المصدر:

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣٤).

وطبقاً للأصوات التي حصلت عليها القوائم الفائزة في هذه الانتخابات فقد حصلت جبهة التوافق على (٩) مقاعد وبنسبة (٣١.٠٣%) من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها (٢٩) مقعداً ، في حين كانت حصة كل من التحالف الكوردستاني وتجمع المشروع الوطني العراقي (٦) مقاعد وبنسبة (٢٠.٦٨%) من مقاعد المجلس لكل قائمة منهما ، أما القائمة العراقية فقد حصلت على (٣) مقاعد وبنسبة (١٠.٣٤%) من مجموع مقاعد المجلس ، وكانت حصة كل من ائتلاف دولة القانون وائتلاف ديالى الوطني(٢) مقعدين لكل واحد منهما وبنسبة (٦.٨٩%) من مجموع مقاعد المجلس ، وجاءت قائمة تيار الإصلاح الوطني بالمرتبة الأخيرة (١) بمقعدٍ واحدٍ وبنسبة (٣.٤٤%) من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها (٢٩) مقعداً مخصصة لانتخابات الدورة الثانية ٢٠٠٩/١/٣١ . ينظر الشكل (١٤)

وفيما يتعلق بجغرافية الدعم التصويتي للقوائم السبعة الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ ، سوف تحلل الدراسة تلك القوائم من حيث الأحزاب والتيارات والشخصيات السياسية المنضوية تحت لوائها في هذه الدورة الانتخابية ، كما ستحدد الدراسة مناطق الدعم القوية والمتوسطة والضعيفة لكل قائمة وبالشكل التالي :

أولاً :- قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة .

تشكلت جبهة التوافق العراقية بعد انتخابات مجالس المحافظات الأولى في ٢٠٠٥/١/٣٠ ، وخاضت الانتخابات البرلمانية الأولى في ١٥/ كانون الأول /٢٠٠٥ ، ويعد الحزب الإسلامي العراقي من أهم أقطاب هذه القائمة ، فضلاً عن جبهة الإصلاح في محافظة ديالى وحزب العدالة التركماني العراقي والمؤتمر العام لأهل العراق ومن ابرز شخصيات هذه القائمة على مستوى العراق (عدنان الدليمي وخلف العليان وطارق الهاشمي) .

وبسبب القاعدة الجماهيرية العريضة التي أيدت هذه القائمة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١ فقد حققت قائمة جبهة التوافق (٩١١٣٥) صوتاً وبنسبة (٢١.١٧%) من مجموع أصوات المحافظة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً في هذه الانتخابات وبذلك أحرزت المركز الأول من بين القوائم الفائزة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ وبواقع (٩) مقاعد وبنسبة (٣١.٠٣%) من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها في تلك الدورة الانتخابية (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم التصويتي لقائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة .**

من الجدول (٣٥) والخريطة (١٨) نجد أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي لقائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩/١/٣١ وكالآتي :-

جدول (٣٥) عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	٣٩٥٣٣	٣٢.٠
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١٥٥١٨	١٣.٧٦
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	٢٣٨٢٧	٣٠.٨٤
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	٤٢٣٨	٥.٧٦
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	٦٥٤٤	١٩.٨٠

٦	**كفري**	**١٠٣٧٥**	**١٤٧٥**	**١٤.٢١**
٧	**المحافظة**	**٤٣٠٤٠٧**(*)	**٩١١٣٥**	**%٢١.١٧**

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق عن (٣٠%) من مجموع أصوات كل قضاء ، وتشمل على قضائي بعقوبة (٣٢.٠%) وبواقع (٣٩٥٣٣) صوتاً ، والمقدادية (٣٠.٨٤%) وبواقع (٢٣٨٢٧) صوتاً ، إذ بلغ مجموع الأصوات التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق في هذين القضائين (٦٣٣٦٠) صوتاً وبنسبة (٦٩.٥٢%) من مجموع أصوات القائمة على مستوى المحافظة ، ويمكن تعليل ذلك بأن هذه الدورة الانتخابية شهدت مشاركة قوية من قبل المكون السني (بعد مقاطعتهِ الدورة الانتخابية الأولى) وان غالبية أبناء هذين القضائين هم من المكون السني وبالتالي صوت غالبية

(*) **يشمل هذا العدد من الأصوات (تصويت الداخل والخارج والتصويت العام والخاص) .**

bbbbbbbbbbbbbb

خريطة(18) مناطق الدعم التصويتية لقائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة.

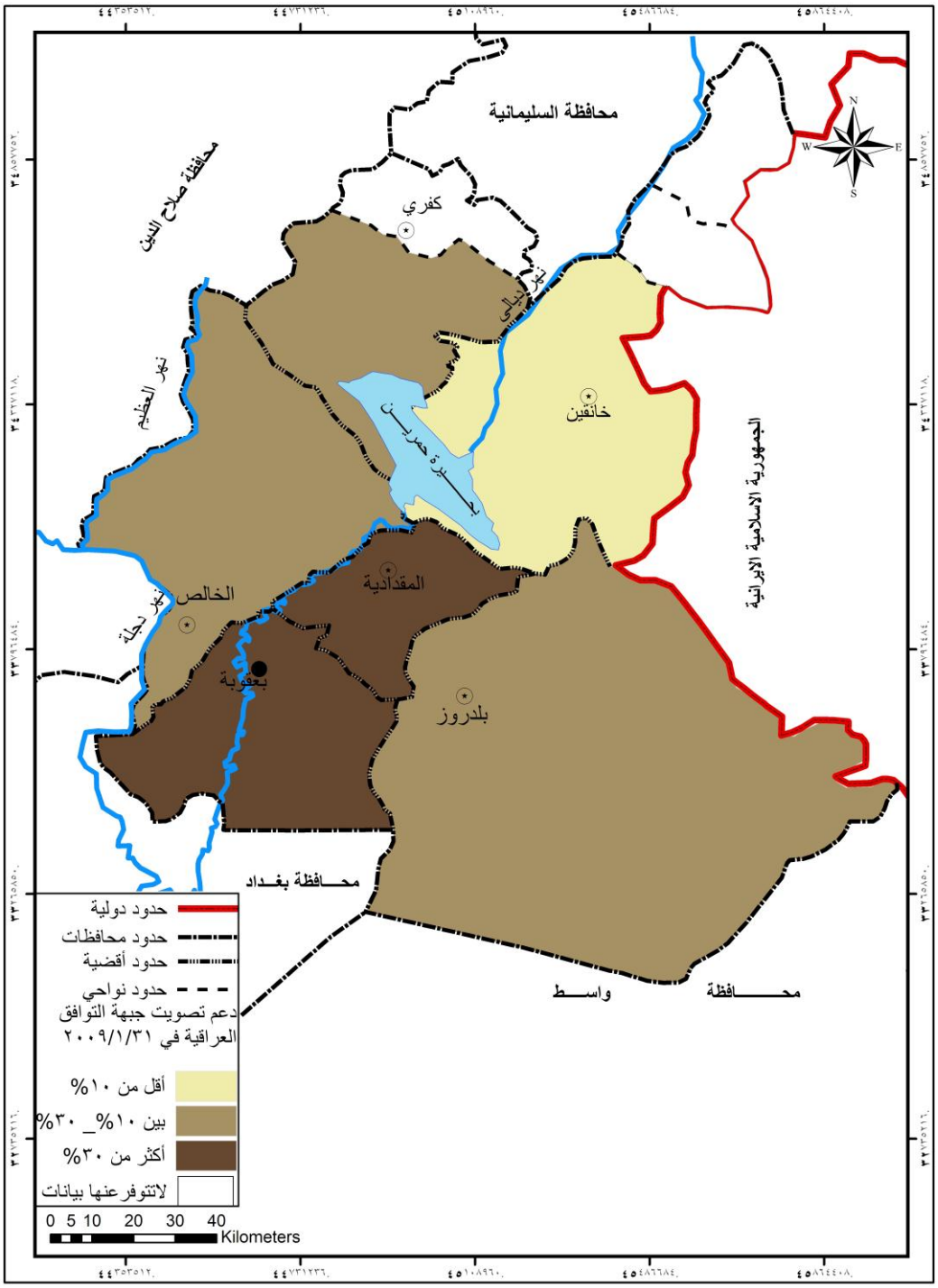

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (35).

سـكا

ن أقضية هذه الفئة إلى قائمة جبهة التوافق (القائمة السنية) ، فضلاً عن أن معظم مرشحي قائمة جبهة التوافق في هذه الانتخابات هم من أبناء قضائي بعقوبة والمقدادية

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي تراوحت فيها نسبة الأصوات التي أيدت قائمة جبهة التوافق والاصلاح بين (١٠-٣٠%) من مجموع أصوات كل قضاء، وتشمل كل من قضاء بلدروز (١٩.٨٠%) وبواقع (٦٥٤٤) صوتاً ، وقضاء كفري (١٤.٢١%) وبواقع (١٤٧٥) صوتاً ، وقضاء الخالص (١٣.٧٦%) وبواقع (١٥٥١٨) صوتاً من مجموع الأصوات التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق في عموم المحافظة والبالغ عددها (٩١١٣٥) صوتاً ، ويمكن تعليل ذلك بأن قضائي (بلدروز والخالص) يعدان من مناطق الدعم القوية للقوائم (الشيعية) كقائمة ائتلاف ديالى الوطني وائتلاف دولة القانون وتيار الإصلاح الوطني ، في حين أن قضاء كفري يعد من مناطق الدعم القوية للتحالف الكوردستاني ، لذا نجد أن هذه الاقضية جاءت في مناطق الدعم المتوسطة لقائمة جبهة التوافق الاصلاح الموحدة ذات الطابع الديني السني .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة الأصوات التي حصلت عليها جبهة التوافق والاصلاح عن (١٠%) من مجموع أصوات القضاء ، وتشمل على قضاء خانقين (٥.٧٦%) وبواقع (٤٢٣٨) صوتاً من مجموع أصوات القضاء البالغ عددها (٧٣٤٩٢) صوتاً ، ويمكن تعليل ذلك بأن قضاء خانقين يعد من مناطق الدعم القوية للتحالف الكوردستاني ، إذ يتواجد فيه (قضاء خانقين) الكثير من أبناء القومية الكردية الذين يؤيدون مرشحي التحالف الكوردستاني وذلك بحسب انتماءاتهم القومية والعرقية .

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن مناطق الدعم القوية لقائمة جبهة التوافق والإصلاح الموحدة تتمركز في الأجزاء الوسطى (المقدادية) والجنوبية الغربية (بعقوبة) من منطقة الدراسة ، في حين شكلت المناطق الجنوبية الشرقية (بلدروز) والشمالية (كفري) والشمالية الغربية (الخالص) مناطق دعم متوسطة لنفس القائمة ، أما عن مناطق الدعم الضعيفة لقائمة جبهة التوافق ، فتمركزت في الأقسام الشمالية الشرقية من منطقة الدراسة والمتمثلة بقضاء خانقين ، وللأسباب الآنفة الذكر .

ثانياً :- قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي .

تحالفت جبهة الحوار الوطني التي يترأسها صالح المطلك مع بعض الأطراف السنية مكونةً جبهة سياسية كبيرة تحمل اسم (تجمع المشروع الوطني العراقي) ، واعتمدت هذه الجبهة بالدرجة الأساس على الفكر القومي العربي ومناهضة الاحتلال الأمريكي في خطاباتها ، فضلاً عن مقارعة كل أشكال التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق ، ومن بين الكتل والحركات والتجمعات السياسية التي تكونت منها هذه القائمة (قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي) الآتي [*] :-

١- مجلس الحوار الوطني العراقي .
٢- التجمع العربي العراقي .
٣- التجمع الديمقراطي الوطني .
٤- الحركة الوطنية للاستقلال .
٥- تجمع العراقيين الوطنيين الأحرار .
٦- جبهة الكرامة العراقية .
٧- حركة الاستقلال الوطني .
٨- الإرادة والبناء .
٩- الحركة الشعبية لوحدة العراق .
١٠- تجمع المستقبل الوطني .
١١- تجمع الجبهة الوطنية لأبناء العراق .

واستطاعت قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي من الحصول على (٦٦٣٠٩) صوتاً وبنسبة (١٥.٤٠%) من مجموع أصوات منطقة الدراسة والبالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ ، وكان عدد المقاعد التي حصلت عليها هذه القائمة بموجب الأصوات التي فازت بها في هذه الانتخابات (٦) مقاعد وبنسبة (٢٠.٦٨%) من مجموع مقاعد المجلس في تلك الانتخابات والبالغ عددها (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم ألتصويتي لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي .**

---

[*] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات .

لللللللللل

من الجدول (٣٦) والخريطة (١٩) يمكن أن نميز بين ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ وكالآتي:

جدول (٣٦) يوضح عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	٢٧٢٤٧	٢٢.٠٥
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١٠٩٥٨	٩.٧٢
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	١٧٩١٢	٢٣.١٨
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	٢٣٦٣	٣.٢١
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	٦٥٤٢	١٩.٧٩
٦	كفري	١٠٣٧٥	١٢٨٧	١٢.٤٠
٧	المحافظة	٤٣٠٤٠٧	٦٦٣٠٩	%١٥.٤٠

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة تجمع المشروع الوطني العراقي عن (٢٠%) من مجموع أصوات كل قضاء وتشمل قضائي بعقوبة (٢٢.٠٥%) والمقدادية (٢٣.١٨%) إذ بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة في هذين القضائين (٢٧٢٤٧) صوتاً و(١٧٩١٢) صوتاً على التوالي ، ويكمن السبب في حصول هذه القائمة على هذا العدد من الأصوات في هذين القضائين إلى ارتفاع

ممممممممممم

الـوعي الانتخـابي والخـروج مـن دائـرة التصـويت للقـوائم الدينيـة المذهبيـة ، فبـالرغم مـن أن هـذه القائمـة تعـد قائمـة سـنية ، إلا أن إيـديولوجيتها وخطاباتهـا لـم تكـن دينيـة أو مذهبيـة ، بـل كانـت وطنية وقومية .

ننننننننننن

خريطة (19) مناطق الدعم التصويتية لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة.

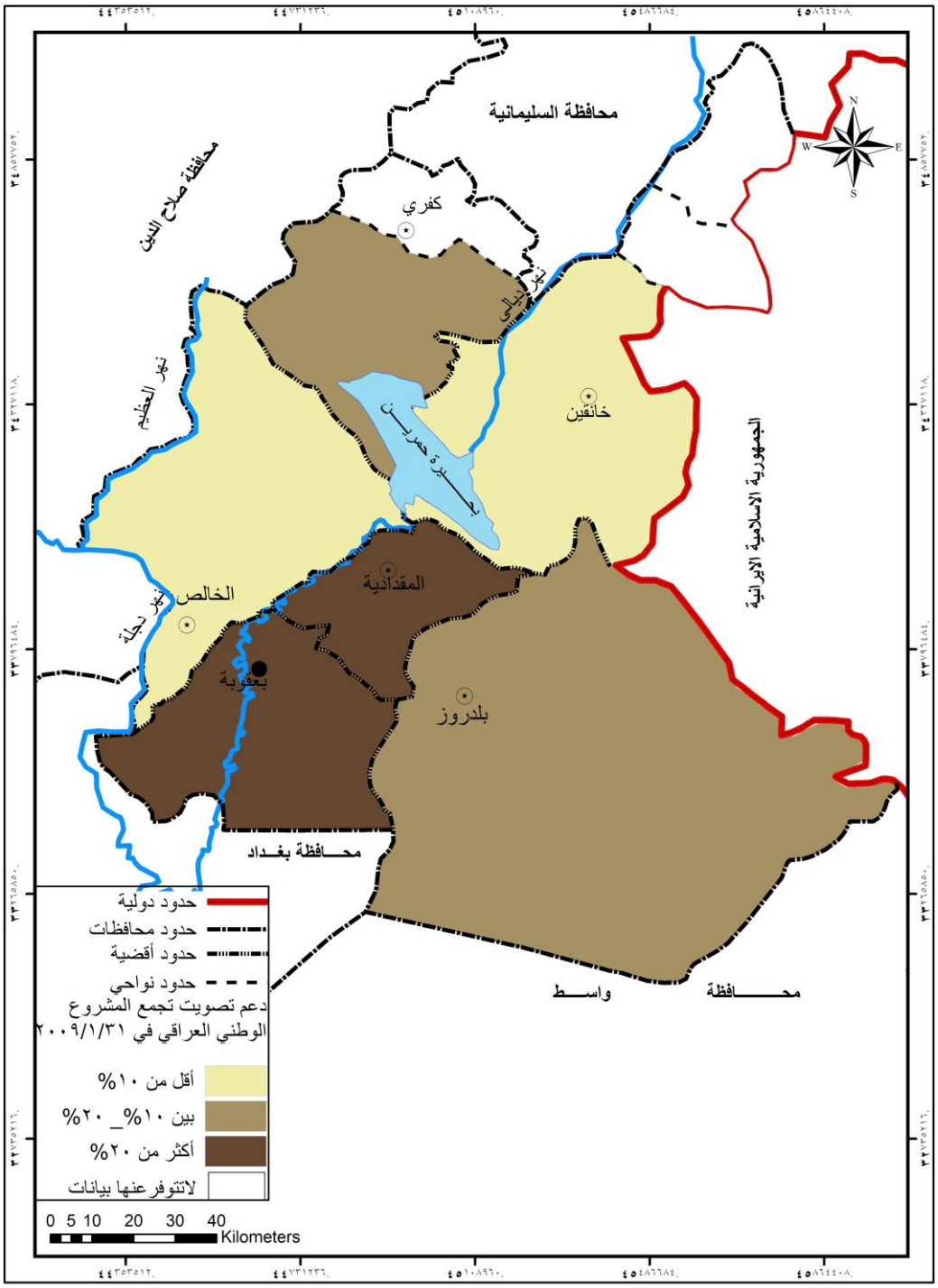

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (36).

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي تراوحت فيها نسبة الاصوات التي حصلت عليها هذه القائمة في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ بين(١٠-٢٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشمل قضائي بلدروز (١٩.٧٩%) وكفري (١٢.٤٠%) وبواقع (٦٥٤٢) صوتاً و(١٢٨٧) صوتاً من مجموع المصوتين في هذين القضائين على التوالي ، ويمكن تعليل ذلك بأن قضاء بلدروز يعد من مناطق الدعم القوية للقوائم الشيعية (ائتلاف ديالى الموحد ، تيار الإصلاح الوطني ، ائتلاف دولة القانون) ، أما قضاء كفري فانه يعد من مناطق الدعم القوية لقائمة التحالف الكوردستاني ، بسبب أن معظم سكانهُ(جبارة+قرةتبة) هم من أبناء القومية الكوردية ، مما أدى إلى وقوع هذين القضائين في منطق الدعم المتوسطة لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة الأصوات التي حازت عليها قائمة المشروع الوطني العراقي عن (١٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشتمل على قضائي الخالص (٩.٧٢%) وخانقين (٣.٢١%) وبعدد أصوات بلغ (١٠٩٥٨) صوتناً و(٢٣٦٣) صوتاً من مجموع أصوات القضائين على التوالي ، ويعود السبب في ذلك إلى أن قضاء الخالص يعد من مناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف دولة القانون وقائمة ائتلاف ديالى الوطني وقائمة تيار الإصلاح الوطني ، لكون مراكز أحزاب هذه القوائم تتمركز في قضاء الخالص (مقر حزب الدعوة الإسلامية ، مقر المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، مؤسسة شهيد المحراب ، مقر حزب الدعوة-تنظيم العراق) ، وبالتالي فان هذه القوائم والأحزاب تتمتع بقاعدة جماهيرية عريضة في هذا القضاء ، أما قضاء خانقين فانهُ يعد من مناطق الدعم القوية ومن مراكز ثقل التحالف الكوردستاني ، لذا نجد أن هذين القضائين ينضويان تحت فئة مناطق الدعم الضعيفة لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نميز مناطق الدعم ألتصويتي لقائمة تجمع المشروع الوطني العراقي على مستوى المحافظة ، إذ شملت مناطق الدعم القوية الأقسام الوسطى (المقدادية) والأقسام الجنوبية الغربية (بعقوبة) من منطقة الدراسة ، في حين نجد مناطق الدعم المتوسطة للقائمة ذاتها تنتشر في الأجزاء الجنوبية الشرقية (بلدروز) والأجزاء الشمالية (كفري) من المحافظة ، أما مناطق الدعم الضعيفة

للقائمة نفسها فإنها تمثلت بالأجزاء الشمالية الغربية (الخالص) والأجزاء الشمالية الشرقية (خانقين) من المحافظة وللأسباب الآنفة الذكر .

ثالثاً :- قائمة التحالف الكوردستاني .

نزل التحالف الكوردستاني إلى ساحة انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورته الثانية ٢٠٠٩ ، بنفس التحالفات التي نزل بها في انتخابات الدورة الأولى ٢٠٠٥ ، مع بعض التغييرات اليسيرة من قبل الأحزاب الصغيرة المؤتلفة في هذا التحالف[*] ، وقد حقق التحالف الكوردستاني في هذه الانتخابات (٦٢٢١٩) صوتاً من مجموع أصوات منطقة الدراسة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً وبنسبة (١٤.٤٥%) والتي حققت لهُ (٦) مقاعد وبنسبة (٢٠.٦٨%) من مجموع مقاعد مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ والبالغ عددها (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم ألتصويتي لقائمة التحالف الكوردستاني .**

من الجدول (٣٧) والخريطة (٢٠) يمكن توضيح ثلاث منطق للدعم ألتصويتي لقائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩/١/٣١ وكالاتي:-

جدول (٣٧)

---

[*] **دخل الحزبين الرئيسين في نفس تحالفات انتخابات ٢٠٠٥ إلا أن التغيير كان بدخول الاتحاد الإسلامي الكوردستاني لهذا التحالف (التحالف الكوردستاني) ، إذ كانت تسمية هذا الاتحاد في انتخابات ٢٠٠٥ (الجماعة الإسلامية الكوردستانية) .**

يبيّن عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩\١\١\٣١

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	١٥٦١	١.٢٦
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١٦٧٩	١.٤٩
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	٣١١٩	٤.٠٣
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	٤١٣٦٧	٥٦.٢٨
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	٩٦٧٠	٢٩.٢٦
٦	كفري	١٠٣٧٥	٤٨٢٣	٤٦.٤٨
٧	المحافظة	٤٣٠٤٠٧	٦٢٢١٩	%١٤.٤٥

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي زادت فيها نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكوردستاني عن (٤٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشمل قضائي خانقين (٥٦.٢٨%) وبواقع (٤١٣٦٧) صوتاً وكفري (٤٦.٤٨%) وبعدد أصوات بلغ (٤٨٢٣) صوتاً ، من مجموع الأصوات في كل قضاء ، ويكمن السبب في ذلك إلى أن غالبية سكان هذين القضائين هم من القومية الكوردية ، وبذلك صّوت أبناء القضائين لصالح قائمة التحالف الكوردستاني بحسب انتماءاتهم العرقية والقومية ، أي أن التخندق العرقي والقومي للناخبين لا يزال يؤثر على سلوك المواطن المؤهل للانتخاب في هذين القضائين ، فضلاً عن أن معظم مرشحي قائمة التحالف الكوردستاني هم من أبناء هذين القضائين وبخاصة قضاء خانقين . (عامل المسافة الجغرافية بين المرشح والناخب) .

خريطة (20) مناطق الدعم التصويتية لقائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة.

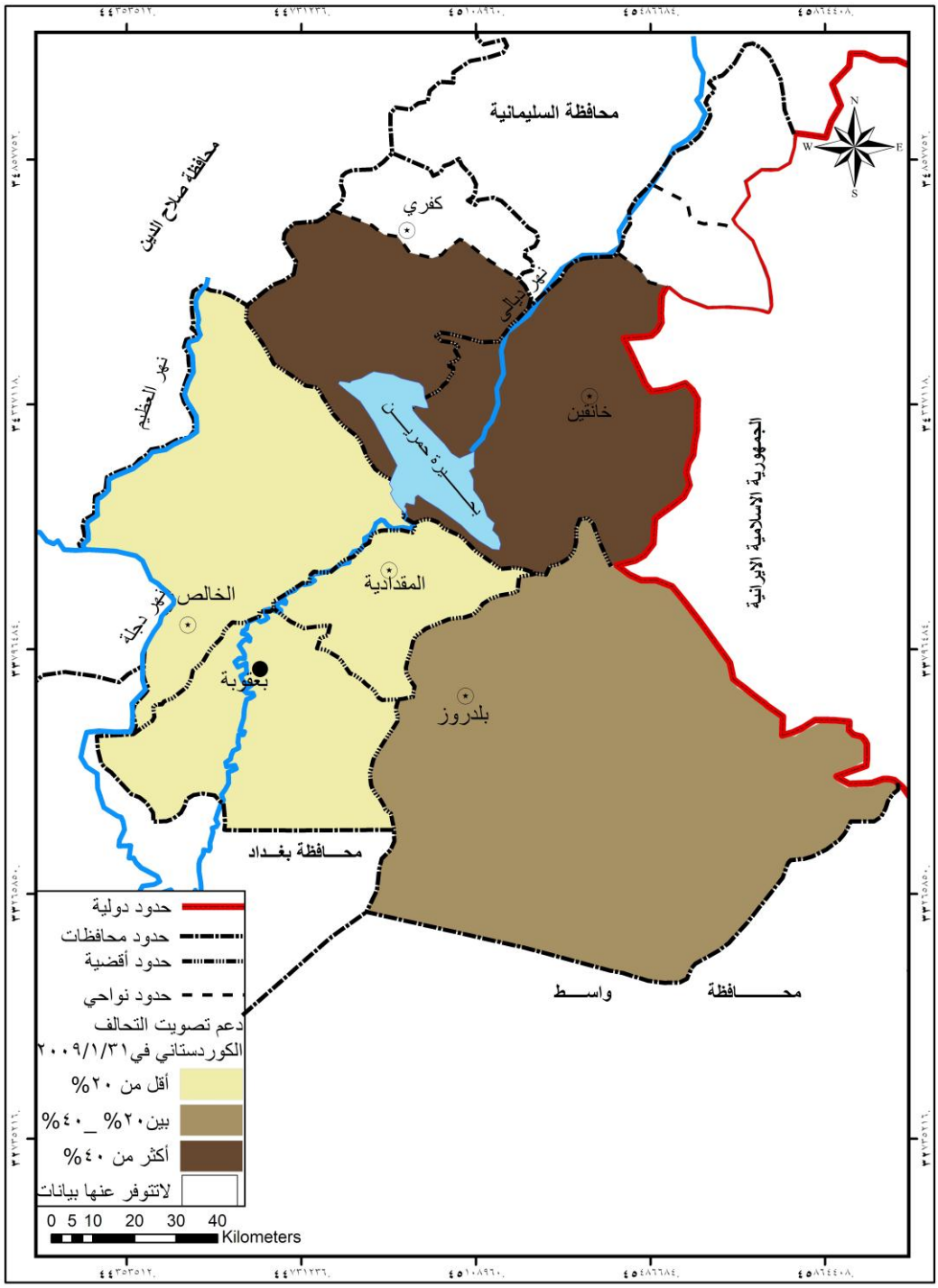

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (37).

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي حصلت فيها قائمة التحالف الكوردستاني على نسبة أصوات تراوحت بين (٢٠-٤٠%) من مجموع الأصوات الصحيحة في كل قضاء ، وتشمل قضاء بلدروز (٢٩.٢٦%) وبواقع (٩٦٧٠) صوتاً من مجموع المصوتين في القضاء ، ويمكن تعليل ذلك بأن قضاء بلدروز يحوي على عدد غير قليل من أبناء القومية الكوردية وبخاصة في ناحيتي (قزانية ومندلي) ، فضلاً عن بعض الأحياء الكبيرة في مركز القضاء (حي دور مندلي) والذين بدورهم صوتوا لصالح قائمة التحالف الكوردستاني بحسب انتمائهم القومي .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الأقضية التي انخفضت فيها نسبة المصوتين لقائمة التحالف الكوردستاني عن (٢٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء وتشمل قضاء بعقوبة (١.٢٦%) وبواقع (١٥٦١) صوتاً ، وقضاء الخالص (١.٤٩%) وبواقع (١٦٧٩) صوتاً ، وقضاء المقدادية (٤.٠٣%) وبواقع (٣١١٩) صوتاً ، ويمكن تعليل ذلك بقلة وجود أبناء القومية الكردية في هذه الاقضية وانتشار العشائر العربية فيها ، فضلاً عن أن مرشحي قائمة التحالف الكردستاني لم يكونا من سكنة هذه الاقضية ، وبالتالي لم يصوّت سكان هذه الاقضية لصالح مرشحي هذه القائمة .

ومما سبق يمكن أن نحدد مناطق الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠٠٩ بالقول ، إن المناطق الواقعة إلى الشمال (كفري) والشمال الشرقي (خانقين) تعد من مناطق الدعم القوية لقائمة التحالف الكوردستاني ، في حين شكلت المناطق الجنوبية الشرقية (بلدروز) مناطق دعم متوسطة ، أما مناطق الدعم ألتصويتي الضعيفة (المنخفظة) لهذه القائمة فتمثلت بالأقسام الوسطى (المقدادية) والأقسام الجنوبية الغربية (بعقوبة) والأقسام الشمالية الغربية (الخالص) من منطقة الدراسة ، وللأسباب الأنفة الذكر .

رابعاً :- القائمة العراقية الوطنية .

تتكون القائمة العراقية الوطنية من تحالف حركة الوفاق الوطني وتجمع الوفاء للعراق ، إلا أن قوة القائمة العراقية تكمن في حركة الوفاق الوطني برئاسة السيد أياد علاوي (رئيس الوزراء العراقي الأسبق) وتعد هذه القائمة أقوى تجمع علماني غير ديني وغير طائفي وتعتمد في دعمها التصويتي والجماهيري

على التيار العلماني الوطني وضمت هذه القائمة العديد من الأحزاب والشخصيات العلمانية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية ، لذا فأنها حظيت بتأييد جيد بين أوساط الشيعة والسنة والاكراد .

شاركت القائمة العراقية في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ وحصلت على (٤٢٦٥٠) صوتاً وبنسبة (٩.٩٠%) من مجموع أصوات المحافظة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً ، وبذلك استحقت الفوز بـ(٣) مقاعد وبنسبة (١٠.٣٤%) من مجموع مقاعد مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ والبالغ عددها (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم ألتصويتي للقائمة العراقية الوطنية .**

من الجدول (٣٨) والخريطة (٢١) يمكن تقسيم مناطق الدعم التصويتية للقائمة العراقية في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ إلى الآتي :-

جدول (٣٨)

يوضح عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة العراقية الوطنية في انتخابات٢٠٠٩/١/٣١

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	١٦٨٤٨	١٣.٦٤
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١٠٤٨٤	٩.٣٠
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	١١٠٩٢	١٤.٣٥
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	١٧٦٩	٢.٤٠
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	٢٤١٩	٧.٣٢
٦	كفري	١٠٣٧٥	٤٣٨	٤.٢٢

ششششششششششش

٧	**المحافظة**	**٤٣٠٤٠٧**	**٤٢٦٥٠**	**% ٩.٩٠**

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

تتتتتتتتتتتتتتت

خريطة (21) مناطق الدعم التصويتية للقائمة العراقية الوطنية في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة .

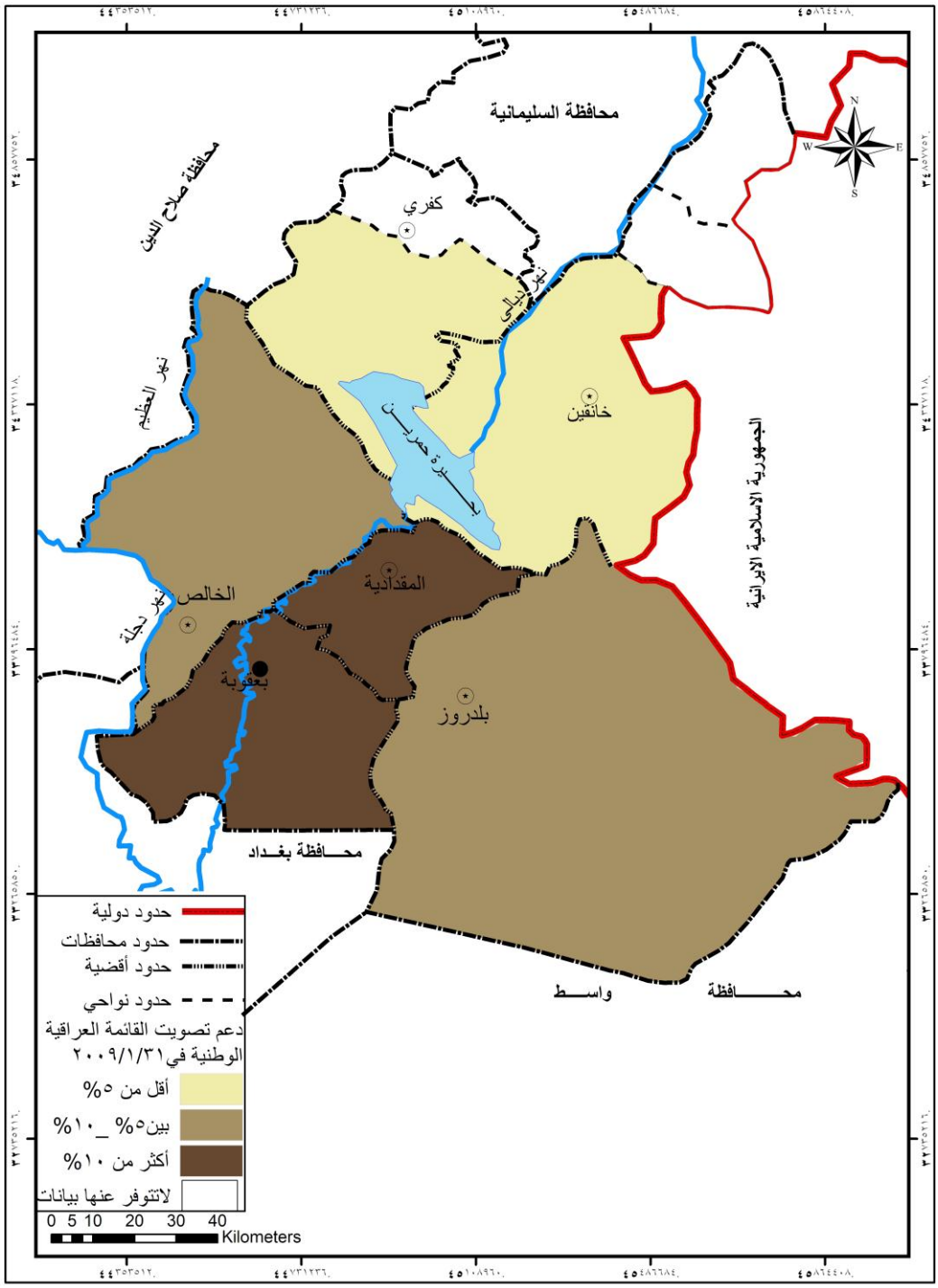

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (38).

ثثثثثثثثثثث

١- **مناطق الدعم القوية** :- وتضم الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة الأصوات التي حازت عليها القائمة العراقية عن (١٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشمل قضائي بعقوبة (١٣.٦٤%) وبواقع (١٦٨٤٨) صوتاً والمقدادية (١٤.٣٥%) وبواقع (١١٠٩٢) صوتاً ، من مجموع الأصوات في كل قضاء من هذين القضائين ، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه القائمة رفضت الشعارات الدينية والمذهبية والعرقية وتمسكت بالشعارات الوطنية ، مما دفع كثيراً من المواطنين إلى إعطاء أصواتهم لهذه القائمة سعياً منهم إلى إنهاء حالة التصويت بحسب الانتماء العرقي والمذهبي وسيادة روح الوطنية وعدم التفرقة والتمييز بين أبناء المحافظة ، كما كان للشخصيات العشائرية والمدنية المعروفة على مستوى المحافظة والتي ضمتها هذه القائمة ، دوراً كبيراً في استمالة أصوات الناخبين إليها .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي تراوحت نسبة الأصوات التي حازت عليها القائمة العراقية الوطنية بين (٥-١٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، تشتمل على قضائي الخالص (٩.٣٠%) وبواقع (١٠٤٨٤) صوتاً وبلدروز (٧.٣٢%) وبواقع (٢٤١٩) صوتاً ، من مجموع الأصوات في كل قضاء ، ويعود سبب ذلك إلى أن قضائي (بلدروز والخالص) يعدان من مناطق الدعم القوية للأحزاب والإئتلافات الشيعية وللأسباب الآنفة الذكر .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة الأصوات التي أيدت القائمة العراقية عن (٥%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشتمل على قضائي خانقين (٢.٤٠%) وبواقع (١٧٦٩) صوتاً ، وكفري (٤.٢٢%) وبواقع (٤٣٨) صوتاً من مجموع الأصوات من كل قضاء ، ويكمن سبب ذلك بأن هذين القضائين يعدان من مناطق الدعم القوية لقائمة التحالف الكردستاني للأسباب الانفة الذكر .

ومن خلال ما سبق يمكننا تحديد مناطق الدعم التصويتية للقائمة العراقية بالقول إن مناطق الدعم القوية لهذه القائمة تمثلت في الأجزاء الوسطى (المقدادية) والأجزاء الجنوبية الغربية (بعقوبة) من منطقة الدراسة ، في حين شكلت المناطق الشمالية الغربية (الخالص) والمناطق الجنوبية الشرقية (بلدروز) من المحافظة مناطق دعم تصويتية متوسطة للقائمة ذاتها ، أما مناطق الدعم الضعيفة فإنها شملت الأجزاء الشمالية (كفري) والأجزاء الشمالية الشرقية (خانقين) من المحافظة .

خخخخخخخخخخخ

ومن الملاحظ أن مناطق الدعم القوية للقائمة العراقية تمثلت في الاقضية ذات الأغلبية السنية (بعقوبة ، المقدادية) بالرغم من أن زعيم هذه القائمة (الدكتور أياد علاوي) ينحدر من أصول شيعية ، وهذا دليل على أن المواطن المؤهل للانتخاب في أقضية هذه الفئة بدأ يصوت لصالح القوائم الوطنية (العلمانية) بغض النظر عن انتماءات زعمائها ، ولم تعد الشعارات المذهبية والدينية تسيطر على السلوك الانتخابي لنسبة كبيرة من سكان المحافظة ، فضلاً عن أن أيديولوجيات هذه القائمة وشعاراتها كانت متطابقة مع أفكار العديد من سكان المحافظة الذين صوتوا لصالحها .

خامساً :- قائمة ائتلاف دولة القانون .

تتكون قائمة ائتلاف دولة القانون من تحالف مجموعة من الأحزاب والكيانات السياسية بزعامة دولة رئيس الوزراء السيد (نوري كامل المالكي) ، ومن بين أهم الكيانات والأحزاب التي تشكلت منها هذه القائمة [1] :-

١- حزب الدعوة الإسلامية برئاسة السيد نوري المالكي .
٢- كيان مستقلون برئاسة الدكتور حسين الشهرستاني .
٣- التضامن في العراق برئاسة السيد محمد مهدي محمد باقر .
٤- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق برئاسة السيد عباس البياتي .
٥- كتلة الانتفاضة الشعبانية لعام ١٩٩١ برئاسة يحيى كاظم حسون .

استطاعت قائمة ائتلاف دولة القانون الحصول على (٢٧٤٠٨) صوتاً وبنسبة (٦.٣٦%) من مجموع الأصوات في منطقة الدراسة والبالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً ، وبذلك حققت هذه القائمة مقعدين من مقاعد مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ وبنسبة (٦.٨٩%) من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف دولة القانون .**

---

[1] **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، الائتلافات المصادق عليها في انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ .**

ذذذذذذذذذذذ

عند ملاحظتنا للجدول(٣٩) والخريطة(٢٢) نستطيع أن نميز ثلاث مناطق للدعم التصويتي لقائمة ائتلاف دولة القانون في انتخابات مجلس محافظة ديالى٢٠٠٩/١/٣١ وكالاتي:

جدول (٣٩) يوضح عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف دولة القانون في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	٦٢٥٩	٥.٠٦
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١٤٨٢٨	١٣.١٥
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	٢٠١٩	٢.٦١
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	٦٧٣	٠.٩١
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	٣٤١٥	١٠.٣٣
٦	كفري	١٠٣٧٥	٢١٤	٢.٠٦
٧	المحافظة	٤٣٠٤٠٧	٢٧٤٠٨	٦.٣٦ %

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة المصوتين لقائمة ائتلاف دولة القانون عن (١٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء وتشتمل على قضائي الخالص (١٣.١٥%) وبواقع (١٤٨٢٨) صوتاً وبلدروز (١٠.٣٣%) وبواقع (٣٤١٥) صوتاً من مجموع الأصوات في كل قضاء ، ويمكن تعليل ذلك بان قضائي الخالص وبلدروز يحويان على أنصار ومؤيدي (حزب الدعوة الإسلامية)، بزعامة السيد نوري كامل المالكي(رئيس الوزراء الحالي) ، والذي يعد من أعرق الأحزاب السياسية الشيعية والذي يعود تأسيسهُ إلى منتصف القرن الماضي

ضضضضضضضضضضضض

، فضلاً عن أن قضائي (الخالص وبلدروز) يضمان اكبر المعسكرات الأمنية وبخاصة قضاء بلدروز الذي يضم مقر الفرقة الخامسة للجيش العراقي والتي أيَّد معظم منتسبوها (التصويت

غغغغغغغغغغغغ

خريطة (22) مناطق الدعم التصويتية لقائمة ائتلاف دولة القانون في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة .

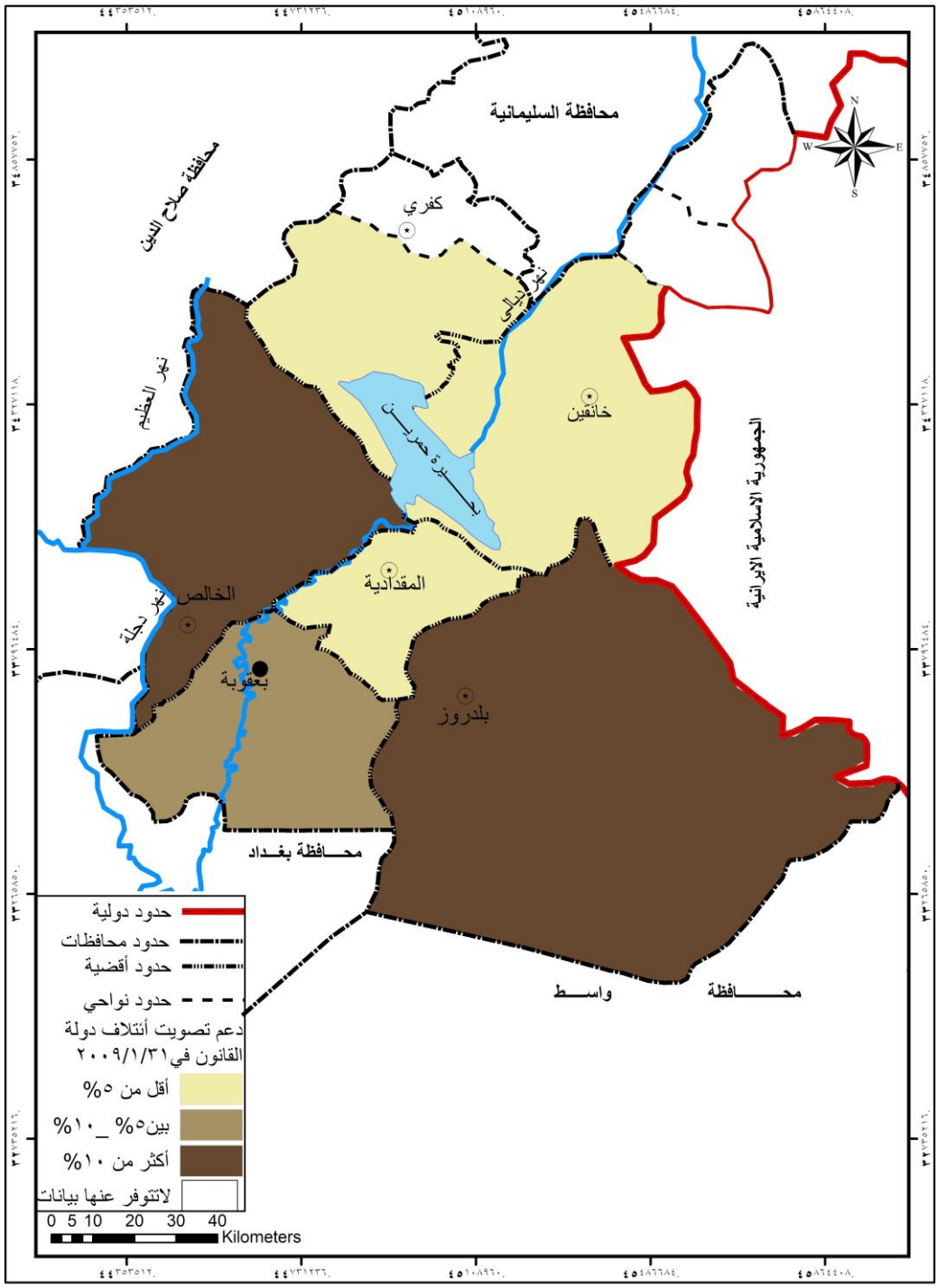

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (39).

الخاص من سكنة القضاء) قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة دولة رئيس الوزراء (نوري المالكي) بصفتهِ القائد العام للقوات المسلحة ، فضلاً عن مديرية شرطة قضاء بلدروز ومديرية شرطة قضاء الخالص وما تحويه كل مديرية من تشكيلات أمنية متنوعة ، هذا فضلاً عن تركز أنصار هذه القائمة في مراكز هذين القضائين (مركز القضاء).

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** :- وتضم الاقضية التي تراوحت فيها نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف دولة القانون بين (٥-١٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء وتشتمل على قضاء بعقوبة (٥.٠٦%) وبواقع (٦٢٥٩) صوتاً من مجموع أصوات القضاء البالغ عددها (١٢٣٥١٦) صوتاً ، ويعود سبب ذلك إلى أن قضاء بعقوبة يضم عدداً ليس بالقليل من أنصار هذه القائمة وبخاصة في ناحيتي (العبارة وبني سعد) فضلاً عن أن قضاء بعقوبة (مركز المحافظة) يضم القيادة العامة لشرطة محافظة ديالى والعديد من معسكرات الجيش والتي صوّت منتسبوها (التصويت الخاص من سنة القضاء) لصالح هذه القائمة بزعامة السيد (نوري كامل المالكي) بصفتهِ رئيس وزراء العراق والقائد العام للقوات المسلحة .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة الأصوات المؤيدة لقائمة ائتلاف دولة القانون عن (٥%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشتمل على كل من قضاء المقدادية (٢.٦١%) وبواقع (٢٠١٩) صوتاً ، وقضاء خانقين (٠.٩١%) وبواقع (٦٧٣) صوتاً وقضاء كفري (٢.٠٦%) وبواقع (٢١٤) صوتاً من مجموع الأصوات في كل قضاء ، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه الاقضية وبخاصة (خانقين وكفري) تعدان مناطق الدعم القوية لقائمة التحالف الكردستاني فضلاً عن أن هذين القضائين يقعان تحت حماية قوات البيشمركة التابعة لإقليم كوردستان العراق ، وان جميع مرشحي قائمة ائتلاف دولة القانون في هذه الانتخابات لم يكونوا من سكان هذين القضائين وبالتالي أصبح هذان القضاءان ضمن مناطق الدعم الضعيفة لقائمة ائتلاف دولة القانون ، أما قضاء المقدادية فانهُ يعد من مناطق الدعم القوية لقائمة جبهة التوافق والاصلاح الموحدة والقائمة العراقية الوطنية .

ومما سبق نستطيع القول إن مناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف دولة القانون تركزت في الأقسام الشمالية الغربية (الخالص) والأقسام الجنوبية الشرقية (بلدروز) من منطقة الدراسة ، في حين شكلت الأقسام الجنوبية الغربية (قضاء بعقوبة) من المحافظة مناطق دعم تصويتية متوسطة ، أما الأجزاء

الوسطى (المقدادية) والأجزاء الشمالية الشرقية (خانقين) والأجزاء الشمالية (كفري) من المحافظة فإنها شكلت مناطق دعم ضعيفة أو منخفضة للقائمة ذاتها وللأسباب الآنفة الذكر .

سادساً :- قائمة ائتلاف ديالى الوطني .

تغيّرت خريطة التحالفات السياسية داخل ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، فبعد أن خرجت من هذا الائتلاف الكيانات السياسية التي شكلت ائتلاف دولة القانون وتيار الإصلاح الوطني-الدكتور الجعفري ، دخلت مع ائتلاف ديالى الوطني بعض الأحزاب والكتل السياسية الصغيرة من أهمها [١] :-

١- حركة حزب الله في العراق / ديالى .

٢- تجمع المستقبل من اجل العراق / ديالى .

إذ بلغ مجموع الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة في عموم منطقة الدراسة (٢٥٠٦٨) صوتاً وبنسبة (٥.٨٢%) من مجموع أصوات المحافظة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً ، وقد حققت هذه النسبة من الأصوات المؤيدة لقائمة ائتلاف ديالى الموحد مقعدين من مقاعد المجلس وبنسبة (٦.٨٩%) من مجموع مقاعد مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ والبالغ عددها (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف ديالى الوطني .**

من الجدول (٤٠) والخريطة (٢٣) يمكن أن نميز ثلاث مناطق للدعم التصويتي لقائمة ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١ وكالاتي :-

جدول (٤٠) يوضح عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١

---

[١] **جاسم محمد محمد علي ، مصدر سابق ، ص١٥١ .**

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	٤٠١٨	٣.٢٥
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١١٤٤٨	١٠.١٥
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	٥٢٤١	٦.٧٨
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	٩٧٨	١.٣٣
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	٢٩٨٣	٩.٠٢
٦	كفري	١٠٣٧٥	٣٩١	٣.٧٦
٧	المحافظة	٤٣٠٤٠٧	٢٥٠٦٨	% ٥.٨٢

*** المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .**

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف ديالى الوطني عن (٨%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشتمل على قضائي الخالص (١٠.١٥%) وبواقع (١١٤٤٨) صوتاً من مجموع أصوات القضاء ، وبلدروز (٩.٠٢%) وبواقع (٢٩٨٣) صوتاً من مجموع أصوات القضاء ، ويمكن تعليل ذلك بأن مرشحي هذه القائمة معظمهم من أبناء هذين القضائين فضلاً عن أن المقرات الرئيسة للأحزاب والكيانات التي تشكلت منها هذه القائمة موجودة في هذين القضائين ومنها مقر مؤسسة شهيد المحراب في قضاء بلدروز ومقر المجلس الإسلامي الأعلى في العراق في قضاء الخالص ، وبالتالي تتمتع هذه القائمة بحضور جماهيري جيد في هذين القضائين .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة :-** وتضم الاقضية التي تراوحت نسبة الأصوات التي حازت عليها هذه القائمة (قائمة ائتلاف ديالى الوطني) بين (٥-٨%) من مجموع الأصوات في كل القضاء ، وتشتمل على قضاء المقدادية (٦.٧٨%) وبواقع (٥٢٤١) صوتاً من مجموع أصوات القضاء البالغ عددها (٧٧٢٥٥) صوتاً ، ويمكن تعليل

ccccccccccccc

خريطة(23) مناطق الدعم التصويتية لقائمة ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة.

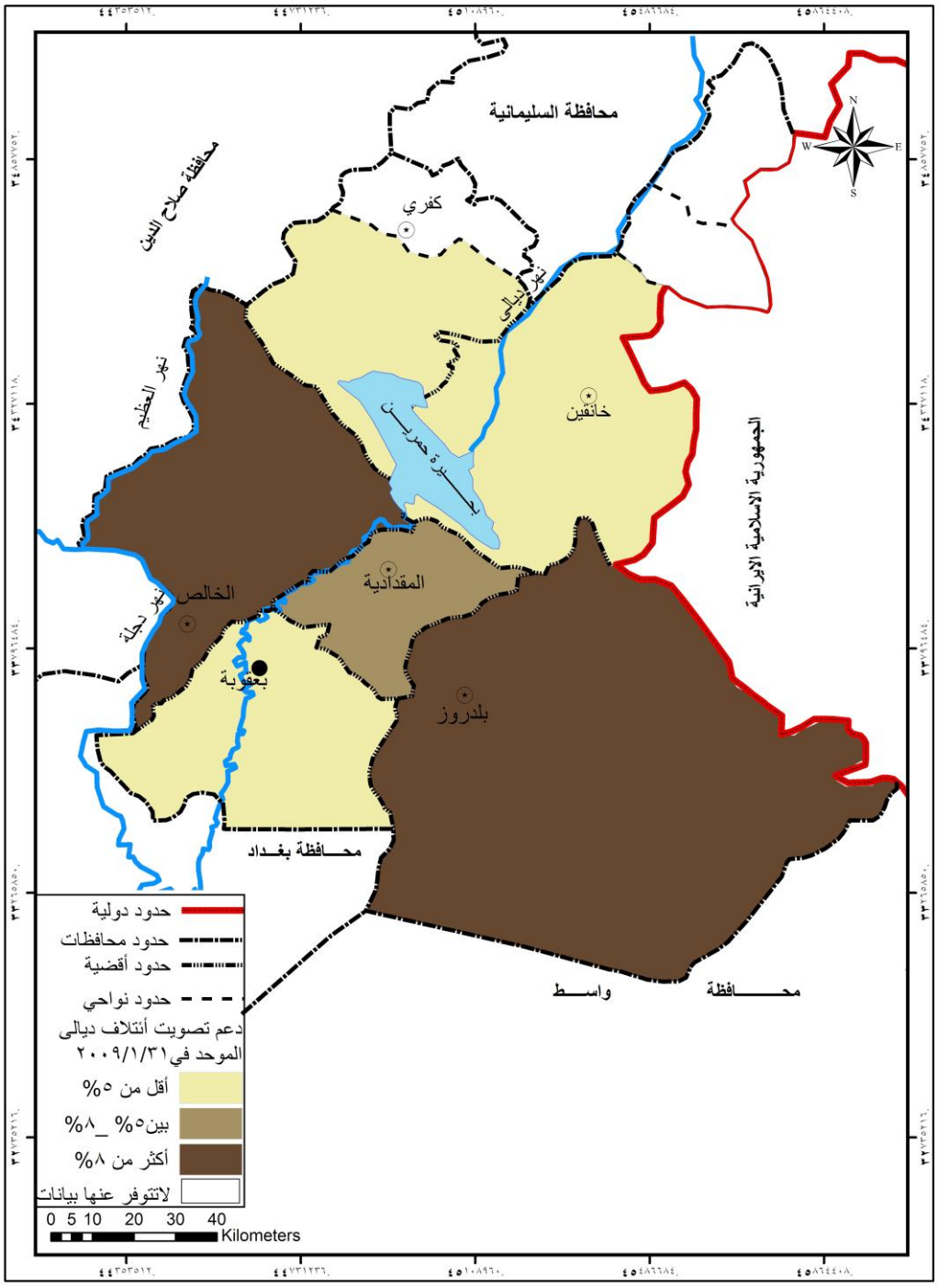

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (40).

ذلك بالقول إن أنصار هذه القائمة يشكلون نسبة كبيرة من سكان ناحيتي أبي صيدا والوجيهية التابعتان لقضاء المقدادية ، فضلاً عن وجود بعض المرشحين في هذه القائمة من أبناء هاتين الناحيتين .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** :- وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة الأصوات المؤيدة لقائمة ائتلاف ديالى الوطني عن (٥%) من مجموع الأصوات في كل قضاء وتشتمل على كل من قضاء بعقوبة (٣.٢٥%) وقضاء خانقين (١.٣٣%) وقضاء كفري (٣.٧٦%) ، إذ بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة ائتلاف ديالى الوطني في هذه الاقضية (٤٠١٨) صوتاً و(٩٧٨) صوتاً و(٣٩١) صوتاً على التوالي من مجموع الأصوات الصحيحة في كل قضاء ، ويمكن تعليل ذلك بأن قضاء بعقوبة يعد من أهم مناطق الدعم القوية لقائمة جبهة التوافق والاصلاح وقائمة تجمع المشروع الوطني والقائمة العراقية الوطنية ، لذا جاء قضاء بعقوبة في مناطق الدعم الضعيفة لقائمة ائتلاف ديالى الوطني ، أما قضائي خانقين وكفري فهما من مناطق الدعم القوية للتحالف الكردستاني وللأسباب الآنفة الذكر .

ومما ذكر أعلاه يمكن القول إن مناطق الدعم القوية لقائمة ائتلاف ديالى الوطني تتركز في الأجزاء الشمالية الغربية (قضاء الخالص) والأجزاء الجنوبية الشرقية (قضاء بلدروز) من منطقة الدراسة ، في حين شكلت الأجزاء الوسطى من المحافظة المتمثلة بقضاء المقدادية مناطق دعم متوسطة لقائمة ائتلاف ديالى الوطني ، أما الأجزاء الجنوبية الغربية (بعقوبة) والشمالية الشرقية (خانقين) والأجزاء الشمالية (قضاء كفري) فإنها تعد مناطق دعم ضعيفة لقائمة ائتلاف ديالى الوطني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ وللأسباب الأنفة الذكر .

سابعاً :- قائمة تيار الإصلاح الوطني-الدكتور الجعفري .

تعد انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ أول عملية انتخابية يشارك فيها تيار الإصلاح الوطني بعد تأسيسه من قبل الدكتور (إبراهيم الجعفري) (رئيس الوزراء العراقي الأسبق) في ٢٠٠٨/٥/٣١ ، وذلك بعد انشقاقه من حزب الدعوة الإسلامية مكوناً حزباً جديداً بأسم (حزب الدعوة الإسلامية تنظيم

ooooooooooooo

العراق) والذي كان النواة الأولى لتشكيل تيار الإصلاح الوطني ، إلا أن هذا التيار لم يستقطب إلا أعداداً قليلة من الكوادر المتقدمة لحزب الدعوة الإسلامية [1] .

حصل تيار الإصلاح الوطني على (٢٠١٤٠) صوتاً وبنسبة (٤.٦٧%) من مجموع أصوات المحافظة البالغ عددها (٤٣٠٤٠٧) صوتاً في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ ، وان هذا العدد من الأصوات أهلهُ للحصول على مقعدٍ واحدٍ فقط في مجلس المحافظة وبنسبة (٣.٤٤%) من مجموع مقاعد مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ والبالغ عددها (٢٩) مقعداً .

- **جغرافية الدعم التصويتية لقائمة تيار الإصلاح الوطني–الدكتور الجعفري .**

من خلال تحليل الجدول (٤١) والخريطة (٢٤) يمكننا أن نحدد ثلاث مناطق الدعم التصويتية لقائمة تيار الإصلاح الوطني في انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتهِ الثانية ٢٠٠٩ وكالاتي :-

جدول (٤١) يوضح عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تيار الإصلاح الوطني–الدكتور الجعفري في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩/١/٣١

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	النسبة %
١	بعقوبة	١٢٣٥١٦	٣٩٨٧	٣.٢٢
٢	الخالص	١١٢٧٢٣	١١٨٥٦	١٠.٥١
٣	المقدادية	٧٧٢٥٥	٢٥٦٥	٣.٣٢
٤	خانقين	٧٣٤٩٢	٤٤٩	٠.٦١
٥	بلدروز	٣٣٠٤٦	١١٥٦	٣.٥٠
٦	كفري	١٠٣٧٥	١٢٧	١.٢٢

[1] **محسن ظافر غريب ، الانتخابات – تيار الإصلاح الوطني ، موقع الحوار المتمدن ، الرابط الالكتروني :**
http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

٧	**المحافظة**	٤٣٠٤٠٧	٢٠١٤٠	% ٤.٦٧

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

١- **مناطق الدعم القوية :-** وتضم الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة الأصوات التي حازت عليها قائمة تيار الإصلاح الوطني عن (٨%) من مجموع الأصوات في كل قضاء وتشتمل على قضاء الخالص (١٠.٥١%) ، إذ كان عدد المصوتين لصالح هذه القائمة (١١٨٥٦) صوتاً من مجموع أصوات القضاء البالغ عددها (١١٢٧٢٣) صوتاً ، ويعود سبب ذلك إلى أن أنصار هذه القائمة (تيار الإصلاح الوطني) بزعامة الدكتور(إبراهيم الجعفري) يتركزون في ناحية جديدة الشط والجيزاني ومركز قضاء الخالص ، حيث المقر الرئيس لحزب الدعوة الإسلامية / تنظيم العراق ، فضلاً عن أن أيديولوجيات هذا التيار وخطاباتهِ تتلائم مع أفكار ومعتقدات أبناء قضاء الخالص ذي الأغلبية الشيعية وبخاصة مركز القضاء .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة :-** وتضم الاقضية التي تراوحت نسبة المصوتين فيها لقائمة تيار الإصلاح الوطني في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ بين(٣-٨%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشتمل على قضاء بعقوبة (٣.٢٢%) وقضاء المقدادية (٣.٣٢%) وقضاء بلدروز (٣.٥٠%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، إذ بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه القائمة في هذه الاقضية (٣٩٨٧) صوتاً و(٢٥٦٥) صوتاً و(١١٥٦) صوتاً على التوالي ، ويعود السبب في ان قضاء بلدروز جاء ضمن مناطق الدعم المتوسطة لقائمة تيار الإصلاح الوطني ، لكون هذا التيار لم يكن لهُ تأثيرٌ كبيرٌ على سلوك الناخب التصويتي بسبب انشقاقه من ائتلاف ديالى الموحد، في حين أن ائتلاف دولة القانون الذي انشق هو الآخر من ائتلاف ديالى الموحد اعتمد على قوة مرشحيه الجماهيرية وأصوات قوى الأمن والشرطة والجيش (التصويت الخاص من سكنة القضاء) .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة :-** وتضم الاقضية التي انخفضت فيها نسبة المصوتين لقائمة تيار الإصلاح الوطني عن (٣%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، وتشتمل على قضائي خانقين (٠.٦١ %) وكفري (١.٢٢%) من مجموع الأصوات في كل قضاء ، إذ بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تيار الإصلاح الوطني في هذين القضائين (٤٤٩) صوتاً و(١٢٧) صوتاً على التوالي ، ويمكن تعليل وقوع

الخريطة (24) مناطق الدعم التصويتية لقائمة تيار الاصلاح الوطني في انتخابات 2009/1/31 في منطقة الدراسة.

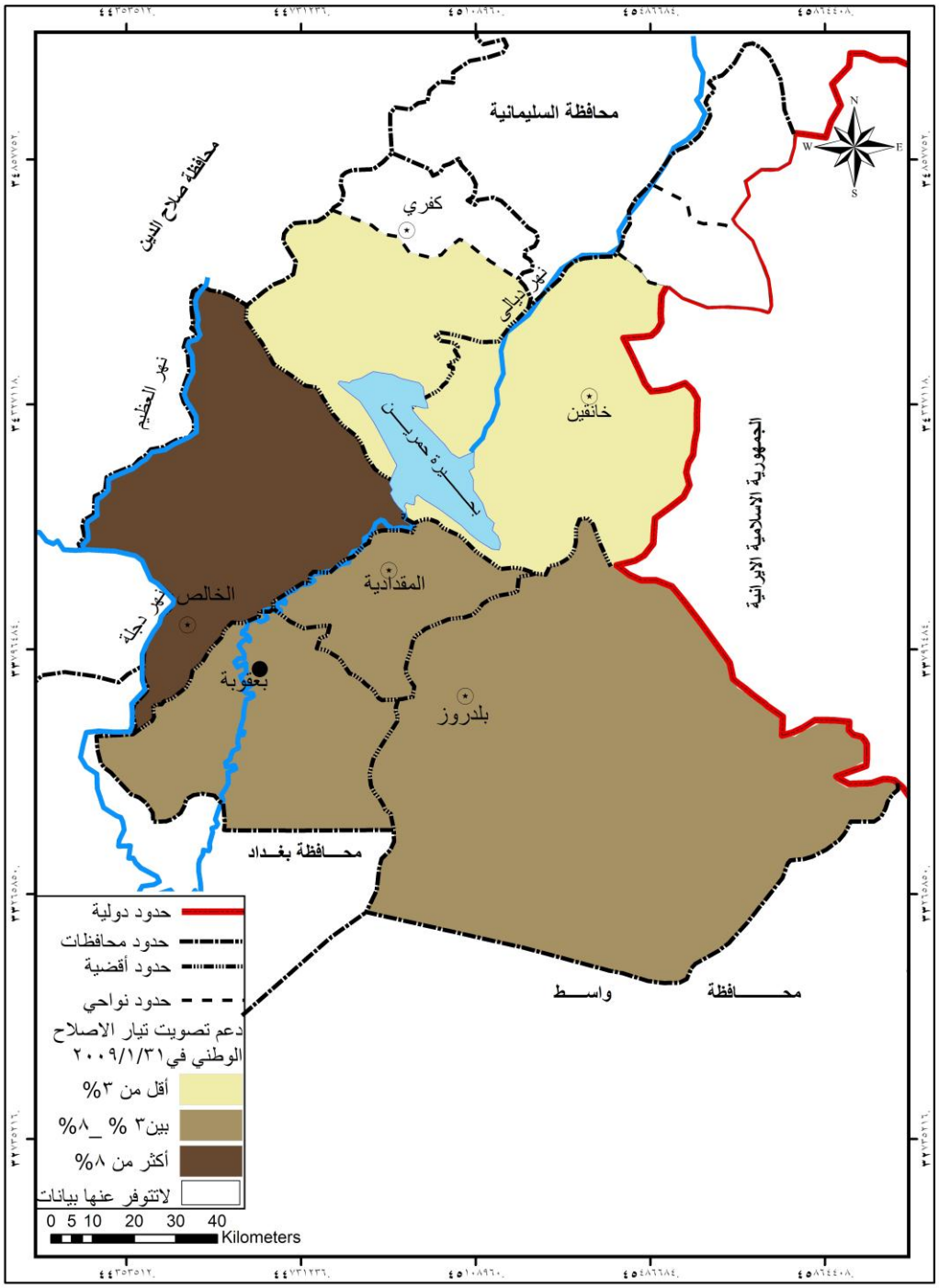

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (41).

ccccccccccccc

هـذين القضـائين ضـمن منـاطق الـدعم الضـعيفة لقائمـة تيـار الإصـلاح الـوطني، بـأن هـذين القضائين يعدان من اكبر مناطق الدعم القوية لقائمة التحالف الكردستاني .

ومما سبق ذكرهُ يمكن القول أن مناطق الدعم القوية لقائمة تيار الإصلاح الوطني تركزت في الأقسام الشمالية الغربيـة (الخـالص) مـن منطقـة الدراسـة ، فـي حـين شـكلت الأجـزاء الجنوبيـة الغربيـة (بعقوبـة) والأجـزاء الجنوبيـة الشـرقية (بلـدروز) والأجـزاء الوسـطى (المقداديـة) مـن المحافظـة شـكلت منـاطق دعـم متوسطة للقائمـة ذاتها ، أمـا منـاطق الـدعم الضـعيفة فتمثلت بـالأجزاء الشـمالية (كفري) والشـمالية الشـرقية (خانقين) من المحافظة وللأسباب الآنفة الذكر .

ومن جميع ما ذُكر مسبقاً يمكن القول :-

١- أظهـرت الممارسـة الانتخابيـة التـي جـرت فـي ٢٠٠٩/١/٣١ تواجـد سـبعة كيانـات سياسـية كبيـرة علـى امتداد الرقعـة الجغرافيـة لمحافظـة ديـالى ، ثلاثـة منهـا حصـلت علـى أكثـر مـن ثلثـي مقاعـد المجلس وهذه القوائم هـي (جبهـة التوافق والإصـلاح الموحدة، تجمـع المشـروع الـوطني العراقـي ، التحالف الكوردستاني) .

٢- تغيـرت الخارطـة السياسـية لمحافظـة ديـالى فـي انتخابـات ٢٠٠٩ عمـا كانـت عليـه فـي انتخابـات ٢٠٠٥ ، بعـد التحالفـات والانشـقاقات التـي طـرأت علـى الكتـل المتنافسـة ، وبـروز بعـض الكتـل السياسية الجديدة .

٣- ارتقـت قائمـة جبهـة التوافـق العراقيـة بقيـادة (الحـزب الإسـلامي العراقـي) إلـى المرتبـة الأولـى فـي الـدورة الانتخابيـة الثانيـة وبرصـيد (٩) مقاعـد بعـد أن كانـت قائمـة الحـزب الإسـلامي العراقـي بالمرتبة الثانية في الدورة الانتخابية الأولى ٢٠٠٥ .

٤- تراجعت قائمة ائتلاف ديالى الوطني إلى المرتبة الرابعة بحصولها على (٢) مقعدين من مقاعد المجلس فـي دورتـهِ الثانيـة بعد أن كانـت فـي الـدورة الانتخابيـة الأولـى ٢٠٠٥ بالمرتبـة الأولـى وبرصـيد (٢٠) مقعـداً بسـبب الانشـقاقات التـي شـهدتها القائمـة وبخاصـة انشـقاق حـزب الـدعوة الإسلامية بزعامة دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي مكوناً قائمة انتخابية جديدة تحت عنوان ائتلاف دولة القانون .

٥- تقدم التحالف الكوردستاني في انتخابات ٢٠٠٩ إلى المرتبة الثانية(مناصفةً مع تجمع المشروع الوطني) وبرصيد (٦) مقاعد من المجلس بعد أن كان في انتخابات الدورة الأولى ٢٠٠٥ بالمرتبة الثالثة .

٦- اتسمت التحالفات التي جرت في الدورة الانتخابية الثانية بأنها سياسية أكثر منها طائفية أو عقائدية ، بعد أن انحسرت ظاهرة الاصطفافات الطائفية بشكل كبير .

٧- اثبت النظام الانتخابي المتبع في الدورة الانتخابية الثانية ٢٠٠٩ (وبالقائمة المفتوحة) فاعلية اكبر في التعبير عن إرادة الناخب .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يتضح مما سبق ان الجغرافية السياسية المعاصرة ، وفروعها المتجددة انعطفت بالفكر الجغرافي الحديث انعطافات جديدة ، إذ اتجهت الجغرافية المعاصرة لتطبيقات حديثة تمكنها من وضع خريطة مستقبلية للظاهرات الجغرافية التي تعمل على دراستها ومعالجة مشكلاتها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات حول موضوعها (انتخابات مجلس محافظة ديالى – دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥– ٢٠٠٩) ، وسأعرضها على نحوٍ مما يأتي :–

١– أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة (ان للعوامل الجغرافية " الطبيعية والبشرية " دوراً في التأثير على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه ٢٠٠٥–٢٠٠٩) ، وان هذا التأثير

يتباين بين أقضية منطقة الدراسة ، وذلك تبعاً للمتغيرات الجغرافية الخاصة بكل قضاء من أقضية المحافظة ، إذ إن لكل قضاء خصائصه الطبيعية والبشرية التي تميزه من باقي الاقضية تبعاً لتركيبتهِ السكانية وبنيته الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن التطورات السياسية التي حدثت بين الدورتين الانتخابيتين ، كل ذلك أدى إلى بروز نتائج متباينة بين كِلا الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) .

٢- يعد الناخب (المواطن المؤهل للانتخاب) العنصر الأساسي في العملية الانتخابية ، لذا كان لابد أن يتأثر سلوكه الانتخابي بالمعطيات الجغرافية للبيئة التي يعيش فيها ، والتي تعد استجابة لتفاعله مع عناصر بيئته الجغرافية من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى طبيعية ، فضلاً عن عامل المسافة الجغرافية .

٣- ترى الدراسة أن التعريف الأقرب إلى الدقة لجغرافية الانتخابات هو (ذلك العلم الذي يعنى بدراسة تأثير العوامل الجغرافية " الطبيعية والبشرية " على سلوك المواطن المؤهل للانتخاب ، وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط خاصة لمعرفة مناطق الدعم القوية والمتوسطة والضعيفة للأحزاب والمرشحين والقوائم الانتخابية المشاركة في عملية الانتخابات) .

٤- أوجدت الدراسة العلاقة غير المباشرة بين الانتخابات والعوامل الطبيعية ، أي أن الانتخابات هي التي تؤثر بصورة غير مباشرة بعناصر البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان .

٥- كشفت الدراسة عن أهمية إتباع نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المفتوحة ، كونه يعطي مرونة وحرية اكبر للناخب في اختيار الشخص الذي يمثله في الحكومة المحلية ، في حين كان النظام النسبي وبالقائمة المغلقة يقيد حرية الناخب للتصويت لصالح القائمة الانتخابية فقط دون معرفة المرشح عن تلك القائمة .

٦- كان التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ غير متلائمٍ مع طبيعة توزيع السكان في أقضية منطقة الدراسة ، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية ، إذ وجدت الدراسة أن بعض الاقضية تستحق أكثر من عدد المراكز الانتخابية التي أعطيت لها (قضاء بعقوبة) ، وبالعكس فإن بعض الاقضية أعطيت عدداً من مراكز الاقتراع أكثر من استحقاقها (قضاء المقدادية) . أما في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ فقد كان توزيع المراكز الانتخابية أكثر تماثلاً والذي ظهر من خلال انخفاض المعدل العام لعدد الناخبين في كل مركز انتخابي إلى (٢٢٩٣) ناخباًامركزاً بعد ان كان (٢٤٦٧) ناخباًامركزاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، مما أدى إلى تخفيف زخم الناخبين على هذه المراكز الانتخابية .

٧- أظهرت الدراسة ومن خلال تحليلها لمعادلة صلة الجوار ، ان التوزيع المكاني لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، كان نمطاً توزيعياً متقارباً جداً (ل = ٠،٠٠٤٠) وذلك تبعاً لنمط توزيع السكان في المحافظة والذين تركزوا في المناطق التي تتوافر فيها

لللللللللللل

الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية وتوفر المياه العذبة (نهر ديالى وجداوله) والترب الخصبة الصالحة للزراعة ، وأن هذا الحال يتطابق مع توزيع المراكز الانتخابية الخاصة بانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ (ل= ٠،٠٠٦٤) .

٨- كان لرأي الدراسة في اختيار يوم الاقتراع خلال فصلي الربيع أو الخريف (بدلاً من أيام فصل الشتاء) صداً كبيراً عند المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، حتى قبل مناقشة هذه الرسالة ، إذ حددت المفوضية يوم ٢٠ / نيسان / ٢٠١٣ موعداً لإجراء انتخابات الدورة الثالثة لمجالس المحافظات العراقية ، إذ يعد هذا اليوم من أواخر أيام فصل الربيع في العراق .

٩- ان عدم وجود تعداد سكاني واضح ودقيق يبين عدد سكان المحافظة منذ عام ١٩٩٧ ، واعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لحجم سكان المحافظة ، اوجد إشكالية في تحديد عدد مقاعد مجلس المحافظة ، إذ نجد ان حجم سكان منطقة الدراسة حسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٥ بلغ (١،٤٦٤،٤٣٧) نسمة في حين جاءت تقديرات عام ٢٠٠٩ (١،٣٧١،٠٣٥) نسمة بحسب نتائج الحصر والترقيم .

١٠- توصلت الدراسة إلى قناعة تامة بأن هناك علاقة عكسية (سلبية) وثيقة بين الأمية ونسبة المشاركة الانتخابية ، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (R = 0,632-) في انتخابات ٢٠٠٥ ، إلا ان هذه القيمة تغيرت في انتخابات ٢٠٠٩ إلى(R=0,036)ويمكن تعليل ذلك بانخفاض نسبة الأمية في عموم المحافظة إلى (١١،٣ %) بعد ان كانت في عام ٢٠٠٥ (٢١%) في عموم المحافظة وذلك بحسب بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

١١- كان لتردي الوضع الأمني دورٌ كبيرٌ في انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٥ (٣٣،٢%) من مجموع المسجلين في عموم المحافظة في حين ارتفعت هذه النسبة إلى (٥٣،٩%) في انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٩ ، بسبب تحسن الظروف الأمنية وعودة بعض العوائل المهجرة إلى أماكن سكناهم الأصلية .

١٢- كان إعلان العراق دائرةً انتخابيةً واحدة في انتخابات مجالس المحافظات الأولى ٢٠٠٥ مستنداً إلى المعيار الدستوري والقانوني ، في حين اشترك المعيار السكاني والإداري والقانوني في تحديد كل محافظة كدائرة انتخابية واحدة في انتخابات الدورة الثانية لمجالس المحافظات ٢٠٠٩ ، وعلى أساس الحدود الإدارية لكل محافظة .

١٣- كشفت الدراسة ان هناك تبايناً كبيراً في عدد الناخبين (المسجلين) ، وعدد المشاركين (المصوتين) بين أقضية المحافظة ، ويعزى ذلك إلى تباين أعداد السكان من قضاء لآخر ، فضلاً عن اختلاف التوجهات السياسية والاجتماعية والسياسية الغالبة على بعض الاقضية دون الأخرى .

١٤- أظهرت الدراسة هيمنة ثلاثة كيانات سياسية على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، والتي اتسمت بالطابع الديني (المذهبي) والقومي (العرقي) ، في حين شهدت انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ تغيراً في خريطة القوائم الانتخابية الفائزة ، إذ فازت سبعة قوائم انتخابية بنتائج انتخابات المجلس ، كما شهدت هذه الدورة الانتخابية (٢٠٠٩) ظهور بعض الكتل والقوائم الانتخابية الجديدة والتي كان لها نصيب من مقاعد المجلس ومنها (تجمع المشروع الوطني العراقي ، القائمة العراقية والوطنية ، ائتلاف دولة القانون ، تيار الإصلاح الوطني) ، واتسمت بعض هذه القوائم بالطابع العلماني الوطني .

١٥- شملت مناطق الدعم التصويتية القوية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات الدورة الأولى ٢٠٠٥ المناطق ذات الأغلبية الشيعية (الخالص و بلدروز) في حين صوّت أبناء المناطق السنية (بعقوبة و المقدادية) لصالح قائمة الحزب الإسلامي العراقي ، أما المناطق ذات الأغلبية الكوردية (خانقين و كفري) فإنها أيدت التحالف الكوردستاني.

١٦- في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ تغيرت خريطة الولاءات التصويتية بعد ان شهدت القوائم الانتخابية بعض الانشقاقات وتشكيل كيانات وقوائم جديدة ونزول بعض القوائم الانتخابية العلمانية إلى ساحة المنافسة الانتخابية (القائمة العراقية الوطنية ، تجمع المشروع الوطني العراقي) .

١٧- لازال بعض المواطنين (المؤهلين للانتخاب) يصوتون بحسب انتماءاتهم الدينية (المذهبية) والقومية (العرقية) ، حتى بعد دخول بعض القوائم العلمانية إلى ميدان المنافسة الانتخابية ، لذا فإن من يحاول استشراف المستقبل السياسي لمنطقة الدراسة في ضوء انتخابات ٢٠ نيسان ٢٠١٣ سيكون مقيداً بالواقع المتنوع لمنطقة الدراسة والذي يتميز بالتلون الطائفي واللغوي الاثني والديني ، الذي بات ملازماً للناخب عند الإدلاء بصوته ، لذا يمكن القول إن المشهد السياسي لمنطقة الدراسة لن يشهد تغيراً كبيراً في الدورة الانتخابية القادمة .

ننننننننننننن

التوصيات

١- ضرورة تفعيل دور الجغرافيين السياسيين في الهيئات المشرفة على الانتخابات في العراق ، لكونهم يملكون من القاعدة المعلوماتية الواسعة ما تمكنهم من العمل مشرفين على معظم إجراءات وخطوات العملية الانتخابية وبخاصة إجراءات التنظيم والإعداد المكاني للانتخابات .

٢- على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نشر البيانات التفصيلية بعد انتهاء كل دورة انتخابية ، وبخاصة مايتعلق بأعداد المسجلين وعلى مستوى كل مركز انتخابي ، وليس على أساس مراكز التموين ، فضلاً عن نشر البيانات الخاصة بأعداد مراكز الاقتراع وعدد المحطات الانتخابية التي تضمها تلك المراكز الانتخابية .

٣- إجراء تعداد سكاني شامل للعراق ، قبل أجراء عملية انتخابات المجلس النيابي القادم (الدورة الثالثة لمجلس النواب) ، لمعرفة الحجم السكاني لكل دائرة انتخابية (محافظة)، لكي تكون عملية توزيع مقاعد البرلمان شفافة ومنصفة لجميع الدوائر الانتخابية (المحافظات) .

٤- الحفاظ على استقلالية أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، وترشيحهم بعيداً عن تأثيرات الأحزاب والكتل السياسية لتجنب مسألة التشكيك في نتائج الانتخابات بعد كل دورة انتخابية .

٥- يفضل عدم إشراك منتسبي الجيش والشرطة في العملية الانتخابية وبخاصة عملية التصويت ، لضمان بقاء المؤسسات العسكرية والأمنية محايدة ولا تتأثر بالميول الحزبية والطائفية والعرقية وتكريس خدمتهم وولائهم للوطن فقط .

٦- يفضل عدم فرض حظرٍ لسير المركبات والدراجات والعربات في يوم الاقتراع لمساعدة المعاقين وكبار السن في الوصول إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم باستخدام تلك الوسائل .

٧- الإسراع في سن قانون الأحزاب العراقية ، لمعرفة مصادر تمويلها ولتنظيم أعمالها وإلزامها بالابتعاد عن الخطابات والشعارات الطائفية والفئوية والقومية ، وحصر ولاءاتها بالوطن ولخدمة المواطن العراقي .

٨- الإكثار من الحملات التثقيفية التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والكيانات السياسية ، وعقد الندوات والحوارات التي من شأنها رفع المستوى الثقافي الانتخابي لدى المواطن في المحافظة ، وعرض تلك الندوات والحوارات في وسائل الإعلام المتنوعة .

٩- تطوير التقنيات التكنولوجية وتوسيع استخدامها من قبل المفوضية والاستفادة من التجارب الانتخابية في الدول المتقدمة عن طريق إجراء ورش عمل ودورات تطويرية لكادر المفوضية العليا في تلك الدول المتقدمة .

١٠- توصي الدراسة بضرورة إجراء انتخابات لأعضاء المجالس المحلية (المجالس البلدية) ، لكون أعضاء هذه المجالس على تواصل دائم مع المواطنين ، من خلال توفيرهم للخدمات المتنوعة للمواطن العراقي .

١١- ضرورة إبقاء العمل بنظام القائمة المفتوحة ، وتطبيق نظام الانتخابات المختلط ، وذلك بأتباع النظام الانتخابي الفردي بالأغلبية المطلقة لانتخابات الرئاسات الثلاث (رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان) ، واعتماد النظام النسبي في انتخابات أعضاء البرلمان .

١٢- كما توصي الدراسة بضرورة حث أساتذة الجامعات وتشجيعهم على تأليف الكتب في حقل جغرافية الانتخابات ، ليتم من خلالها عرض التجارب الانتخابية لمختلف دول العالم ، وذلك للاستفادة منها في رفد مكتباتنا الفقيرة لمثل هذه المصادر ، ولمعالجة المعوقات التي تواجه تجربتنا الانتخابية .

٤٤٤٤٤٤٤٤٤٤٤٤٤

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يتضح مما سبق ان الجغرافية السياسية المعاصرة ، وفروعها المتجددة انعطفت بالفكر الجغرافي الحديث انعطافات جديدة ، إذ اتجهت الجغرافية المعاصرة لتطبيقات حديثة تمكنها من وضع خريطة مستقبلية للظاهرات الجغرافية التي تعمل على دراستها ومعالجة مشكلاتها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات حول موضوعها (انتخابات مجلس محافظة ديالى – دراسة جغرافية مقارنة للدورتين ٢٠٠٥– ٢٠٠٩) ، وسأعرضها على نحوٍ مما يأتي :-

١٨- أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة (ان للعوامل الجغرافية " الطبيعية والبشرية " دوراً في التأثير على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى بدورتيه ٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، وان هذا التأثير يتباين بين أقضية منطقة الدراسة ، وذلك تبعاً للمتغيرات الجغرافية الخاصة بكل قضاء من أقضية المحافظة ، إذ إن لكل قضاء خصائصه الطبيعية والبشرية التي تميزه من باقي الاقضية تبعاً لتركيبتهِ السكانية وبنيته الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن التطورات السياسية التي حدثت بين الدورتين الانتخابيتين ، كل ذلك أدى إلى بروز نتائج متباينة بين كِلا الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) .

١٩- يعد الناخب (المواطن المؤهل للانتخاب) العنصر الأساسي في العملية الانتخابية ، لذا كان لابد أن يتأثر سلوكه الانتخابي بالمعطيات الجغرافية للبيئة التي يعيش فيها ، والتي تعد استجابة لتفاعله مع عناصر بيئته الجغرافية من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى طبيعية ، فضلاً عن عامل المسافة الجغرافية .

٢٠- ترى الدراسة أن التعريف الأقرب إلى الدقة لجغرافية الانتخابات هو (ذلك العلم الذي يعنى بدراسة تأثير العوامل الجغرافية " الطبيعية والبشرية " على سلوك المواطن المؤهل للانتخاب ، وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط خاصة لمعرفة مناطق الدعم القوية والمتوسطة والضعيفة للأحزاب والمرشحين والقوائم الانتخابية المشاركة في عملية الانتخابات) .

٢١- أوجدت الدراسة العلاقة غير المباشرة بين الانتخابات والعوامل الطبيعية ، أي أن الانتخابات هي التي تؤثر بصورة غير مباشرة بعناصر البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان .

٢٢- كشفت الدراسة عن أهمية إتباع نظام التمثيل النسبي وبالقائمة المفتوحة ، كونه يعطي مرونة وحرية اكبر للناخب في اختيار الشخص الذي يمثله في الحكومة المحلية ، في حين كان النظام

النسبي وبالقائمة المغلقة يقيد حرية الناخب للتصويت لصالح القائمة الانتخابية فقط دون معرفة المرشح عن تلك القائمة .

٢٣- كان التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ غير متلائمٍ مع طبيعة توزيع السكان في أقضية منطقة الدراسة ، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية ، إذ وجدت الدراسة أن بعض الاقضية تستحق أكثر من عدد المراكز الانتخابية التي أعطيت لها (قضاء بعقوبة) ، وبالعكس فإن بعض الاقضية أعطيت عدداً من مراكز الاقتراع أكثر من استحقاقها (قضاء المقدادية) . أما في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ فقد كان توزيع المراكز الانتخابية أكثر تماثلاً والذي ظهر من خلال انخفاض المعدل العام لعدد الناخبين في كل مركز انتخابي إلى (٢٢٩٣) ناخباًامركزاً بعد ان كان (٢٤٦٧) ناخباًامركزاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، مما أدى إلى تخفيف زخم الناخبين على هذه المراكز الانتخابية .

٢٤- أظهرت الدراسة ومن خلال تحليلها لمعادلة صلة الجوار ، ان التوزيع المكاني لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، كان نمطاً توزيعياً متقارباً جداً (ل = ٠،٠٠٤٠) وذلك تبعاً لنمط توزيع السكان في المحافظة والذين تركزوا في المناطق التي تتوافر فيها الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية وتوفر المياه العذبة (نهر ديالى وجداوله) والترب الخصبة الصالحة للزراعة ، وأن هذا الحال يتطابق مع توزيع المراكز الانتخابية الخاصة بانتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ (ل= ٠،٠٠٦٤) .

٢٥- كان لرأي الدراسة في اختيار يوم الاقتراع خلال فصلي الربيع أو الخريف (بدلاً من أيام فصل الشتاء) صداً كبيراً عند المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، حتى قبل مناقشة هذه الرسالة ، إذ حددت المفوضية يوم ٢٠ / نيسان / ٢٠١٣ موعداً لإجراء انتخابات الدورة الثالثة لمجالس المحافظات العراقية ، إذ يعد هذا اليوم من أواخر أيام فصل الربيع في العراق .

٢٦- ان عدم وجود تعداد سكاني واضح ودقيق يبين عدد سكان المحافظة منذ عام ١٩٩٧ ، واعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لحجم سكان المحافظة ، اوجد إشكالية في تحديد عدد مقاعد مجلس المحافظة ، إذ نجد ان حجم سكان منطقة الدراسة حسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٥ بلغ (١،٤٦٤،٤٣٧) نسمة في حين جاءت تقديرات عام ٢٠٠٩ (١،٣٧١،٠٣٥) نسمة بحسب نتائج الحصر والترقيم .

٢٧- توصلت الدراسة إلى قناعة تامة بأن هناك علاقة عكسية (سلبية) وثيقة بين الأمية ونسبة المشاركة الانتخابية ، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (R = 0,632-) في انتخابات ٢٠٠٥ ، إلا ان هذه القيمة تغيرت في انتخابات ٢٠٠٩ إلى(R=0,036)ويمكن تعليل ذلك

بانخفاض نسبة الأمية في عموم المحافظة إلى (١١،٣ %) بعد ان كانت في عام ٢٠٠٥ (٢١%) في عموم المحافظة وذلك بحسب بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

٢٨- كان لتردي الوضع الأمني دورٌ كبيرٌ في انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٥ (٣٣،٢%) من مجموع المسجلين في عموم المحافظة في حين ارتفعت هذه النسبة إلى (٥٣،٩%) في انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٩ ، بسبب تحسن الظروف الأمنية وعودة بعض العوائل المهجرة إلى أماكن سكناهم الأصلية .

٢٩- كان إعلان العراق دائرةً انتخابيةً واحدة في انتخابات مجالس المحافظات الأولى ٢٠٠٥ مستنداً إلى المعيار الدستوري والقانوني ، في حين اشترك المعيار السكاني والإداري والقانوني في تحديد كل محافظة كدائرة انتخابية واحدة في انتخابات الدورة الثانية لمجالس المحافظات ٢٠٠٩ ، وعلى أساس الحدود الإدارية لكل محافظة .

٣٠- كشفت الدراسة ان هناك تبايناً كبيراً في عدد الناخبين (المسجلين) ، وعدد المشاركين (المصوتين) بين أقضية المحافظة ، ويعزى ذلك إلى تباين أعداد السكان من قضاء لآخر ، فضلاً عن اختلاف التوجهات السياسية والاجتماعية والسياسية الغالبة على بعض الاقضية دون الأخرى .

٣١- أظهرت الدراسة هيمنة ثلاثة كيانات سياسية على نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٥ ، والتي اتسمت بالطابع الديني (المذهبي) والقومي (العرقي) ، في حين شهدت انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ تغيراً في خريطة القوائم الانتخابية الفائزة ، إذ فازت سبعة قوائم انتخابية بنتائج انتخابات المجلس ، كما شهدت هذه الدورة الانتخابية (٢٠٠٩) ظهور بعض الكتل والقوائم الانتخابية الجديدة والتي كان لها نصيب من مقاعد المجلس ومنها (تجمع المشروع الوطني العراقي ، القائمة العراقية والوطنية ، ائتلاف دولة القانون ، تيار الإصلاح الوطني) ، واتسمت بعض هذه القوائم بالطابع العلماني الوطني .

٣٢- شملت مناطق الدعم التصويتية القوية لقائمة ائتلاف ديالى الموحد في انتخابات الدورة الأولى ٢٠٠٥ المناطق ذات الأغلبية الشيعية (الخالص و بلدروز) في حين صوّت أبناء المناطق السنية (بعقوبة و المقدادية) لصالح قائمة الحزب الإسلامي العراقي ، أما المناطق ذات الأغلبية الكوردية (خانقين و كفري) فإنها أيدت التحالف الكوردستاني.

٣٣- في انتخابات مجلس محافظة ديالى ٢٠٠٩ تغيرت خريطة الولاءات التصويتية بعد ان شهدت القوائم الانتخابية بعض الانشقاقات وتشكيل كيانات وقوائم جديدة ونزول بعض القوائم الانتخابية العلمانية إلى ساحة المنافسة الانتخابية (القائمة العراقية الوطنية ، تجمع المشروع الوطني العراقي) .

٣٤- لازال بعض المواطنين (المؤهلين للانتخاب) يصوتون بحسب انتماءاتهم الدينية (المذهبية) والقومية (العرقية) ، حتى بعد دخول بعض القوائم العلمانية إلى ميدان المنافسة الانتخابية ، لذا

فإن من يحاول استشراف المستقبل السياسي لمنطقة الدراسة في ضوء انتخابات ٢٠ نيسان ٢٠١٣ سيكون مقيداً بالواقع المتنوع لمنطقة الدراسة والذي يتميز بالتلون الطائفي واللغوي الاثني والديني ، الذي بات ملازماً للناخب عند الإدلاء بصوته ، لذا يمكن القول إن المشهد السياسي لمنطقة الدراسة لن يشهد تغيراً كبيراً في الدورة الانتخابية القادمة .

التوصيات

١٣- ضرورة تفعيل دور الجغرافيين السياسيين في الهيئات المشرفة على الانتخابات في العراق ، لكونهم يملكون من القاعدة المعلوماتية الواسعة ما تمكنهم من العمل مشرفين على معظم إجراءات وخطوات العملية الانتخابية وبخاصة إجراءات التنظيم والإعداد المكاني للانتخابات .

١٤- على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نشر البيانات التفصيلية بعد انتهاء كل دورة انتخابية ، وبخاصة مايتعلق بأعداد المسجلين وعلى مستوى كل مركز انتخابي ، وليس على أساس مراكز التموين ، فضلاً عن نشر البيانات الخاصة بأعداد مراكز الاقتراع وعدد المحطات الانتخابية التي تضمها تلك المراكز الانتخابية .

١٥- إجراء تعداد سكاني شامل للعراق ، قبل أجراء عملية انتخابات المجلس النيابي القادم (الدورة الثالثة لمجلس النواب) ، لمعرفة الحجم السكاني لكل دائرة انتخابية (محافظة)، لكي تكون عملية توزيع مقاعد البرلمان شفافة ومنصفة لجميع الدوائر الانتخابية (المحافظات) .

١٦- الحفاظ على استقلالية أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، وترشيحهم بعيداً عن تأثيرات الأحزاب والكتل السياسية لتجنب مسألة التشكيك في نتائج الانتخابات بعد كل دورة انتخابية .

١٧- يفضل عدم إشراك منتسبي الجيش والشرطة في العملية الانتخابية وبخاصة عملية التصويت ، لضمان بقاء المؤسسات العسكرية والأمنية محايدة ولا تتأثر بالميول الحزبية والطائفية والعرقية وتكريس خدمتهم وولائهم للوطن فقط .

١٨- يفضل عدم فرض حظرٍ لسير المركبات والدراجات والعربات في يوم الاقتراع لمساعدة المعاقين وكبار السن في الوصول إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم باستخدام تلك الوسائل .

١٩- الإسراع في سن قانون الأحزاب العراقية ، لمعرفة مصادر تمويلها ولتنظيم أعمالها وإلزامها بالابتعاد عن الخطابات والشعارات الطائفية والفئوية والقومية ، وحصر ولاءاتها بالوطن ولخدمة المواطن العراقي .

٢٠- الإكثار من الحملات التثقيفية التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والكيانات السياسية ، وعقد الندوات والحوارات التي من شأنها رفع المستوى الثقافي الانتخابي لدى المواطن في المحافظة ، وعرض تلك الندوات والحوارات في وسائل الإعلام المتنوعة .

٢١- تطوير التقنيات التكنولوجية وتوسيع استخدامها من قبل المفوضية والاستفادة من التجارب الانتخابية في الدول المتقدمة عن طريق إجراء ورش عمل ودورات تطويرية لكادر المفوضية العليا في تلك الدول المتقدمة .

٢٢- توصي الدراسة بضرورة إجراء انتخابات لأعضاء المجالس المحلية (المجالس البلدية) ، لكون أعضاء هذه المجالس على تواصل دائم مع المواطنين ، من خلال توفيرهم للخدمات المتنوعة للمواطن العراقي .

٢٣- ضرورة إبقاء العمل بنظام القائمة المفتوحة ، وتطبيق نظام الانتخابات المختلط ، وذلك بأتباع النظام الانتخابي الفردي بالأغلبية المطلقة لانتخابات الرئاسات الثلاث (رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان) ، واعتماد النظام النسبي في انتخابات أعضاء البرلمان .

٢٤- كما توصي الدراسة بضرورة حث أساتذة الجامعات وتشجيعهم على تأليف الكتب في حقل جغرافية الانتخابات ، ليتم من خلالها عرض التجارب الانتخابية لمختلف دول العالم ، وذلك للاستفادة منها في رفد مكتباتنا الفقيرة لمثل هذه المصادر ، ولمعالجة المعوقات التي تواجه تجربتنا الانتخابية .

تتتتتتتتتتتتتتت

المصادر والمراجع

أولاً :- المصادر والمراجع العربية .

- القران الكريم .

أ- الكتب العلمية .

ب- الدوريات والبحوث والدراسات .

ج- الاطاريح والرسائل الجامعية .

د- الإصدارات الحكومية .

هـ- الانترنت .

ثثثثثثثثثثثثث

أولاً : المصادر والمراجع العربية :-

- **القرآن الكريم** .

أ- الكتب العلمية :

١- أبو داود ، عبد الرزاق سليمان احمد و ليلى صالح محمد زعزوع ، جغرافية الانتخابات ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١٢.

٢- أبو عيانة ، فتحي ، جغرافية السكان ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣- الأسود ، شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي ، ط٢ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٤- رياض ، محمد ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتكس ، دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩.

٥- أوين ، برنارد وآخرون ، الأنظمة الانتخابية المعاصرة ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار سندباد للنشر ، الأردن ، ١٩٩٥ .

٦- بسيوني ، عبد الغني ، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ .

خخخخخخخخخخخخ

٧- تيلور ، بيتر و كولنت فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد(٢٨٣) ، مجلد (٢) ، ٢٠٠٢.
٨- حديثي ، العربي ، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيت النهضة ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٩- الحسن ، إحسان محمد ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ .
١٠- حسين ،عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولوتيكية ، مطبعة السعد ، بغداد ، ١٩٧٦ .
١١- الحيالي ، عبد الأمير عباس و وحيد إنعام غلام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، ط١ ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٢ .
١٢- الخفاف ، عبد علي ، جغرافية السكان – أسس عامة ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٧ .
١٣- ـ وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ،١٩٨٦.
١٤- الدويكات ، قاسم ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، ٢٠٠٢ .
١٥- دي ، آمو ، الجغرافية من وراء السياسة ، ترجمة رفائيل جرجس ، سلسلة الألف كتاب ، دار الهلال ، القاهرة ، (بلا تاريخ) .
١٦- الديب ، محمد محمود إبراهيم ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
١٧- الدين ، احمد وآخرون ، النزاهة الانتخابية البرلمانية : مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
١٨- رشيد ، عبد الوهاب حميد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
١٩- الروضان ، عبد عون ، موسوعة عشائر العراق ، الجزء الأول والثاني ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
٢٠- رينولدز ، أندرو وآخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، ترجمة كرستينا خوشبا بتو ، مؤسسة موكريني للبحوث والنشر ، ط١ ، أربيل ، ٢٠٠٧ .
٢١- الزبيدي ، حسين لطيف وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، جاردينيا للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٢٢- الزيباري ، طاهر حسو ميري ، دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية ، دار أراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠٠٦ .

ذذذذذذذذذذذذ

٢٣- الزيدي ، وليد كاصد ، استراتيجيات تسجيل الناخبين – الواقع العملي لتسجيل الناخبين في العراق وبعض دول العالم ، تقديم بانتولينج وإفرارد كوديو ، ط١ ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٢٤- ــ ، المرشد إلى المصطلحات الانتخابية الحديثة ، مطبعة دار الكوثر ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٢٥- السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٢٦- ــ ، جغرافية العراق وإطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .

٢٧- سعيد ، إبراهيم احمد و ممدوح شعبان الدبس ، تطور الفكر الجغرافي ، الجمعية التعاونية للطباعة ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠١١ .

٢٨- السماك ، محمد أزهر سعيد ، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات ، مديرية دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .

٢٩- ــ ، الجغرافية السياسية الحديثة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ .

٣٠- ــ ، وآخرون ، العراق دراسة إقليمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزء الأول ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ .

٣١- ــ ، مرتكزات جغرافية الموارد الطبيعية بمنظورها المعاصر ، موسوعة السماك العلمية لإصدار الكتب الجغرافية (٨) ، دار ابن أثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ .

٣٢- ــ ، مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ .

٣٣- الشامي ، صلاح الدين ، الفكر الجغرافي سيرة ومسيرة ، ط٢ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

٣٤- ــ ، دراسات في الجغرافية السياسية ، ط٤ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

٣٥- الشرقاوي ، سعاد و عبد الله ناصف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٣٦- شريف ، إبراهيم و علي حسن الشلش ، جغرافية التربة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٣٧- صادق ، دولت احمد ، الجغرافية السياسية ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٣٨- صافي ، عدنان ، الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر ، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .

٣٩- صالح ، ناصر عبد الله و محمد محمود السرياني ، الجغرافية الكمية والإحصائية – أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة ، الطبعة الثانية ، مكتبة العبيكان ، مكة المكرمة ، ١٤٢٠هـ .

٤٠- عبد الجابر ، عيسى صلاح ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠٠٢ .

٤١- عبد الجبار ، فالح و هشام داود ، الاثنية والدولة – الأكراد في العراق وإيران وتركيا ، ترجمة عبد الإله النعيمي ، دار الساقي ، لندن ، ٢٠٠٦ .

٤٢- عبد الرحمن ، مازن ، أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي ، دراسة الحالة الألمانية ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٤٣- عبد الوهاب ، عبد المنعم و صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٤٤- فريمان ، ت. و. ، الجغرافية في مائة عام ، ترجمة عبد العزيز طريح شريف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٤٥- القاضي ، محمد كمال ، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٤٦- كاظم ، صالح جواد وعلي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٤٧- لاكوست ، إيف ، الجغرافية السياسية للمتوسط ، ترجمة زهيدة درويش جبور ، ط١ ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ .

٤٨- المؤمني ، محمد احمد عقلة ، الجغرافية السياسية والجيوبولتيك في القرن الواحد والعشرين ، دار الكتاب الثقافي ، اربد ، الأردن ، ٢٠٠٥ .

٤٩- ميلر ، أوستن ، علم المناخ ، ترجمة محمد متولي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٥٠- هارون ، احمد علي ، الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٥١- هستد ، كوردن ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم محمد الخلف ، المطبعة العربية ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٥٢- الهيتي ، صبري فارس ، الجغرافية السياسية مع التطبيقات الجيبولوتيكية ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ .

٥٣- وهيبة ، عبد الفتاح محمد ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ .

٥٤- وول ، ألان وآخرون ، أشكال الإدارة الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات) ، ترجمة أيمن أيوب وعلي الصاوي ، إيطاليا ، ٢٠٠٧.

غغغغغغغغغغغغ

ب – الدوريات والبحوث والدراسات :-

١- بحيري ، صلاح الدين ، الجغرافية إلى أين ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (٣٢) ، ١٩٩٨ .

٢- البرازي ، نوري خليل ، التربة وآثارها في التطور الزراعي في سهل العراق الرسوبي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الأول ، السنة الأولى ، ١٩٦٢ .

٣- بغدادي ، عبد السلام إبراهيم ، النظم الانتخابية (إطار نظري) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

٤- بيورنك ، بي ، بعض نتائج التحريات الحديثة للتربة في العراق ، ترجمة حسين علي الشكرجي ، مجلة الزراعة العراقية ، الجزء (٢) ، المجلد (١١) ، ١٩٥٦ .

٥- جميل ، أسماء و فالح عبد الجبار ، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٦- حرب ، طارق ، المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٧) ، مكتبة الحنش ، بغداد ، ٢٠١٠ .

٧- ـــ ، دليل انتخابات المحافظات ، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٥) مكتبة الحنش ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٨- حسن ، مصطفى ، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٧) ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٩- حسين ، بهاء بدري ، البعد الجيوبولتيكي لتقسيم العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٢٨) ، ١٩٩٥ .

١٠- خورشيد ، فؤاد حمة ، جغرافية الانتخابات في الهند ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٤٦) ، ٢٠٠٠ .

١١- الدويكات ، قاسم محمد ، دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابية الأردنية : دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية و الإنسانية ، المجلد السادس عشر ، العدد (٢) ، الرياض ، ٢٠٠٤ .

١٢- ديري ، عبد الإمام نصّار ، تحليل جغرافي لظروف الراحة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة البحوث الجغرافية ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، كلية التربية بنات ، جامعة الكوفة ، العدد (٧) ، لسنة ٢٠٠٦ .

١٣- السعدون ، غالب ناصر ، جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية – نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٧ .

١٤- السعدي ، عباس فاضل ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٦٨) ، ٢٠٠٥ .

١٥- ــ ، التوزيع الجغرافي البيئي للسكان ومدى تركزهم في العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٤٧) ، ٢٠٠١ .

١٦- ــ ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٥٢) ، ٢٠٠١ .

١٧- الشرقاوي ، سعاد ، نظم الانتخابات وعلاقتها بنظم الأحزاب ، مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٨- الشمري ، حازم ، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق (٢٠٠٤/٦/٢٨ – ٢٠٠٥/١/٣٠) ومواقف القوى السياسية والحزبية منه ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد (٣٢) ، شباط ٢٠٠٦ .

١٩- العاني ، ثائر محمود رشيد ، شفافية الإعلام ودوره في بلورة الرأي العام لجمهور الناخبين في العراق ، المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، أربيل ، نيسان ، ٢٠١١ .

٢٠- عبد الله ، عبد الجبار احمد ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٢) ، شباط ٢٠٠٦ .

٢١- الغريري ، قاسم ، انتخابات مجالس المحافظات – بداية تصحيح المسار ، مجلة الرائد ، العدد (٢٢) ، ٣ شباط ، ٢٠٠٨ .

٢٢- الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٢٣- القصاب ، إبراهيم وزملائه ، أطلس العراق التعليمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مركز دراسات علم الخرائط ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .

٢٤- القيار ، عادل محمد ، الانتخابات ، مركز دراسات الشرق ، ألمانيا ، ٢٠٠٤ .

٢٥- كرم ، جاسم محمد ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها – دراسة في الجغرافية السياسية ، المجلد (١٦) ، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ .

٢٦- مجلة السلام والديمقراطية ، قواعد وإجراءات مجلس المفوضية ، العدد (٧) ، السنة الأولى ، ١٥ تشرين الأول ، ٢٠٠٤ .

٢٧- مسعد ، نفين ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٩٤ .

٢٨- المصالحة ، محمد ، الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية في انتخابات عام ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات البرلمانية (داميا) ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٢٩- مؤسسة كونراد أديناور ، الجغرافية الانتخابية في لبنان ، منشورات المؤسسة للسلم الاهلي الدائم ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٣٠- النجار ، غانم و جاسم محمد كرم ، السلوك الانتخابي في الكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٩) ، ١٩٨٧ .

جـــ - الاطاريح والرسائل الجامعية :-

١- أبو عجيزة ، احمد محمد ، الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية – دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كفر الشيخ ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩ .(غير منشورة)

٢- احمد ، عمرو عبد الفتاح إبراهيم ، خريطة الدوائر الانتخابية في محافظة الإسكندرية – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠ . (غير منشورة)

٣- البدري ، منذر عبد المجيد ، جغرافية الأقليات الدينية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ . (غير منشورة)

٤- حسن ، حسن قطب ، الانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط : دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

٥- حسين ، صبار لهمود ، انتخابات مجلس محافظة القادسية – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٠ . (غير منشورة)

٦- الخرساني ، ياسين ، التنظيم القانوني لانتخابات المجالس النيابية في الجمهورية اليمنية – واقع التشريعات وأبعاد الممارسة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ . (غير منشورة)

٧- داود ، رضا سالم ، جغرافية الانتخابات في إسرائيل ، دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ . (غير منشورة)

٨- رزوق ، حيدر عبد الأمير ، جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظة كربلاء للدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٥-٢٠١٠) : دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ . (غير منشورة)

٩- الزغبي ، محمد محمد ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ . (غير منشورة)

١٠- زوين ، فاضل مالك فاضل ، الأقليات الدينية والقومية في إقليم كوردستان ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠١٠ . (غير منشورة)

١١- الزيدي ، شاكر ظاهر فرحان ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥ ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

١٢- شحاذة ، جميل فريد ، توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن : دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ١٩٩٦ . (غير منشورة)

١٣- شريف ، ميثم حنظل ، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ . (غير منشورة)

١٤- الشريفات ، محمد عبد اللطيف ، التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن – تقييم واقتراح خريطة جديدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١١ . (غير منشورة)

١٥- شلال ، سعدون ، السكان في الوزن السياسي للعراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ . (غير منشورة)

١٦- الصوفي ، عبد الجليل عبد الفتاح ، جغرافية الانتخابات في اليمن : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢ . (غير منشورة)

١٧- عبد الجادر ، محمد عبد الله ، جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت (١٩٧٢ – ١٩٩٩) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

١٨- العزاوي ، رعد رحيم ، التحليل المكاني لأنماط التغير الزراعي وآثاره البيئية في محافظة ديالى (١٩٧٧ – ١٩٩٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ . (غير منشورة)

١٩- عمر ، ربيين أبو بكر ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة السليمانية ، كلية القانون ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

٢٠- العنبكي ، رقية مرشد ، محافظة ديالى دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٢ . (غير منشورة)

٢١- الكاكائي ، وحيد إنعام غلام ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥- ٢٠١٠ : دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١١ . (غير منشورة)

٢٢- الكعبي ، حسن عبد زاير ، جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظتي بابل وديالى لعام ٢٠٠٥ : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

٢٣- محمدعلي ، جاسم محمد ، جغرافية الانتخابات لمجالس المحافظات في العراق : دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية ، ٢٠١١ . (غير منشورة)

٢٤- محمود ، ريبوار كريم ، العلاقات العراقية الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ . (غير منشورة)
٢٥- ناصر ، عبد العزيز محمد ، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية – واقع التشريعات وأبعاد الممارسة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠. (غير منشورة)

د – الإصدارات الحكومية :

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ ، لبنان ، ٢٠٠٩ .
٢- جريدة الصباح العراقية ، آفاق إستراتيجية ، القوى والأحزاب في البنية السياسية الجديدة ، ملحق العدد (٧٢٨) ، ٢٠٠٥ .
٣- ـــ ، العدد (٧١١) في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥ .
٤- ـــ ، آفاق إستراتيجية ، قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة ، ملحق العدد (٣٦٧١) ، ٢٠٠٧ .

٥- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠١٢) في ٢٠٠٨ .
٦- ـــ ، العدد (٤٠٧٠) في ٢٠٠٨ .
٧- ـــ ، العدد (٤٠١٠) في ٢٠٠٨ .
٨- ـــ ، العدد (٤٠٩١) في ٢٠٠٨ .
٩- جمهورية العراق ، المؤسسة العامة للتربة واستصلاح الأراضي خارطة ديالى الطوبوغرافية ، ٢٠٠٥ .
١٠- جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة،خريطة العراق الإدارية،أطلس محافظة ديالى.
١١- ـــ ، خريطة مشاريع الري في محافظة ديالى ، ٢٠٠٤ .
١٢- جمهورية العراق ، دستور جمهورية العراق الدائم ، ٢٠٠٥ .
١٣- جمهورية العراق ، ديوان مجلس محافظة ديالى ، شعبة الإدارية – الأرشيف .
١٤- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير الإقليمي لمحافظة ديالى ، مديرية التخطيط العمراني والمكتب الاستشاري الهندسي في جامعة ديالى ، ٢٠١٠ .
١٥- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ، ٢٠٠٥ .
١٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ، ٢٠٠٩ .
١٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مركز نظم المعلومات الجغرافية ، كراس الخرائط الإحصائية لعام ٢٠٠٧ ، توزيع معدلات الأمطار في المحافظة عام ٢٠٠٥ .
١٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ، ٢٠٠٨ .
١٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٧ .
٢٠- جمهورية العراق ، وزارة الهجرة والمهجرين ، خلاصة تسجيل النازحين ، شباط ٢٠٠٦ لغاية تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، الإصدار الخامس ، دائرة المعلومات ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٢١- فريق ديناميكيات النزاع في العراق ، التقسيم الاستراتيجي ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
٢٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .
٢٣- ـــ ، قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.
٢٤- ـــ ، قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي المرقم (٣٦) لعام ٢٠٠٨ .
٢٥- ـــ ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

٢٦- ـــ ، مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات.
٢٧- ـــ ، نظام انتخابات مجالس المحافظات رقم (٩٦) لعام٢٠٠٤ المعدل.
٢٨- ـــ ، نظام انتخابات مجالس المحافظات رقم (٨) لعام ٢٠٠٤ .
٢٩- ـــ ، نظام توزيع المقاعد رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بانتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ .
٣٠- ـــ ، نظام رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ .
٣١- ـــ ، نظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ .
٣٢- خوشناو ، أبو بكر ، صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني ، ترجمة عيدو بابا شيخ ، منشورات مكتب التنظيم – الاتحاد الوطني الكوردستاني ، السليمانية ، ٢٠٠٤ .

هـــ - الانترنيت :

١- أكاديمية ويتشه فيله الألمانية ، الرابط الالكتروني :http://www.dw-world.de
٢- ريلي ، بنيامين ، الأنظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة ، ترجمة سهيل نجم ، أخبار الديمقراطية ، الرابط الالكتروني :http://www.siironlin.org
٣- غريب ، محسن ظافر ، الانتخابات – تيار الإصلاح الوطني ، الحوار المتمدن ، الرابط الالكتروني: http://www.ahewae.org\debat\show.art.asp?aid
٤- مؤسسة ثروة ، قانون نظام الانتخابات التشريعية في سوريا ، الرابط الالكتروني:http://www.syrianelector.com
٥- محمد ، محمد حجازي ، الجغرافية السياسية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) الرابط الالكتروني :http://www.ALmustafa.com
٦- المركز الوثائقي والمعلوماتي لشبكة النبأ ، ملف تخصصي عن الحزب الإسلامي العراقي ، عن موقع شبكة النبأ ، الرابط الالكتروني:http://www.ananabaa.org\nbanews\68\398
٧- مسيرة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، الرابط الالكتروني :http://www.almejlis.org/page11
٨- مفكرة الإسلام ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) ، الرابط الالكتروني :http://www.islammeno.com

٩- نعمة ، كاظم هاشم ، نظرة في الجغرافية الانتخابية ، الحوار المتمدن ، العدد(٩٢٢) ، ٢٠٠٤ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) الرابط الالكتروني http://www.rezgat.com:

١٠- وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، الرابط الالكتروني :http://www.kuna.net.kw

١١- ويكبيديا الموسوعة الحرة ، شبكة الانترنت ، الرابط الالكتروني http://www.ar.wikipedia.org: .

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية :

1- Aartin Jones , R. Jones and M. woods , An interdiction to political geography , Rutledge publisbeb , London , 2004.

2- Christopher. B. Kenny , Political participation and Environment American Journal of political science , Vol. 36 , 1997 .

3- Eind Lakeman and James , G. Lambert ,Voting in donocracies , London Fabert , ltd , 1955 .

4- Kathryn A. Cochran , Playing by the rules : The impact of electoral system on emerging green parties , MA thesis , University of Kansas , 2007 .

5- Laux. H.D. , " Parliamentary Election in west Germany , The Geography of Political Choice " , Institute of British Geographers , London , 1973.

6- Peter Taylor , research Agendas for the nineteen eighties , Comments additions and gritigus , political geography , Quarterly, Vol . 1 ,No.1 , 1982 .

7- Prescott J.R. , The function and methods of electoral geography , annals , association of American geography , Vol (49) , no (3) , 1959 .

ccccccccccccc

8- Ron Johnston , " Development in Electoral Geogtraphy " Rutledge , London , 1990 .

9- Scott Gehibach , Shifting electoral geography in Russias 1991and 1996 , presidential elections , 2000.